

أخطاؤنا

في الصحف والذواوين

مؤلف

صلاح الدين سعدى الزعبل اوي

حقوق طبعه محفوظة له



# المقدمة

للأديب الطائب الأستاذ فديري العسر

كنت على أن أكتب في بعض المثقفين وفي الجدل يعرفون فيه كل من تحدث إليهم أو جلس بجانبهم ، حتى صار حديثهم مغالبة واضحة الأثانية ، وحتى صاروا لا يرجون من مجالسة الإخوان سوى نصر موهوم من جدل مملول ، وكان شأن هؤلاء آخذاً علي طرق الكلام فلا أستطيع أن أكتب في شيء قبل أن أنفس عن نفسي ما لقيت في عشرة نفر منهم من سأم وغد ، وكان موضوعهم قد تولد ونما ولم يبق منه إلا لبوسه من جمل وكلام ، وكنت كلما غرقت فيه غرقت في صور مضحكة محكمة تعرض علي عرضاً ممتازاً أحب معه أنني إذا نشرته في القراء نشرت فيهم ما يشركهم معي بالتنفيس عن النفس ! وكنت أيضاً أبحث عن شخص مثقف ذاهب في التفكير مذهباً سهلاً واضحاً لا تعقيد في تفكيره ولا إبهام ولا تواني في عمله ولا إهمال ، كنت أبحث عن شخص عمله كتفكيره في اليسر والدأب عسى أن أبنى مع النقد فيكون حق الغفلات عندي كحق اليقظات في العرض والتصوير وحتى أقرب ما استطعت من الصحيح السالم فلا أكون غالباً في التقييح ولا غالباً في التجميل ؛ فليس كل المثقفين أهل صراء في الحديث وتعقيد في الفهم والإفهام ، وليس كل المثقفين ثقفوا بما علموا فكانوا أهل إدراك أصيل وتفهم مبین ، بل فيهم الذوكان واللواتان : الحلو والمر والمضي والمظلم ، فما أحسن حظ من اتحل بالأولين وما أسوأ حظ من هوى إلى القرارة بمجالسة الآخرين !

وإني لثني هذا الموضوع أطويه وأشرعه في يدي كتاب «أخطاؤنا» لصاحبه

الأستاذ صلاح الدين سعدي الزعبلاني ، وقد طبع بعضه وبقي بعضه ، فصفحته  
صفحة سربيا ظهرت معه بصفحات جديدة من حياة شخص عرفته منذ عشر سنين .  
فقلت هنا الضالة المنشودة ؛ هذا الكتاب وصاحبه يتممان من موضوعي  
شطره الثاني الذي كنت أبحث عنه من بقطات الشباب .

ثم صار عليّ أن أكتب مقدمة الكتاب فاضطرت أن أهمل الشطر الأول  
من الموضوع وهو وضوء الجدلين واجترأت بالكتاب وصاحبه !

وما هو إلا أن عزمت حتى طار خاطري بين الماضي المحجوب وراء عشر  
سنين من الزمن ، ووقع على ذكريات غامضة ، ازالها تنصفي حتى صيرتني أمام  
زهيل عزيز عليّ يقول لي : إن في الفتبان ذوقاً دقيقاً لم يتذوقه الكهول  
المتقدمون ثم أخرج صفحة أدبية وقرأها عليّ فإذا فيها حركة وإلهام ، وبارقة  
لامعة من عاطفة ، ووضوح ، وخطفة للحياة لائحة ، وإذا هي لغتي لم تبلغ سنه  
السابعة عشرة .

كان الصديق هو المرحوم ناجي أديب وكان صاحب القطعة الأدبية هو  
صلاح الدين سعدي الزعبلاني !

ولم أكن أعرف الزعبلاني قبل ذلك اليوم ، ولم أكن رأيت بعد ،  
فوددت لو أراه لأهنته بتقدير أستاذه ولأغربه بالكتابة والأدب ؛ فلهذا مرة  
رأيت الفقي النحيل الهادي الرزين ، وأحسب اليوم أنني لحت في أساريره  
يومئذ أشعة من التفكير الدقيق ، وأشعة من الاحتشام الخنون ، ولحات من  
الصبر الدروب ؛ وقد كانت كلها في ريعان عمرها كما كان صاحبها في  
ربيعان العمر .

ومنذ ذلك اليوم سكن في نفسي احترامه ، وتمنيت للدائه فطرتته وذوقه  
ورجوت له التعدير عسى أن يقوم بالهمة التي أقيمت على كل عربي ينتهي إلى  
الفتبان الموهوبين !

ثم ازددت به إعجاباً يوم رأيت له كلمة في إحدى الصحف الدمشقية ،

يبحث فيها الأدباء والمتأديبين ، فيظهر بها دقيق الاطلاع على أساليب القوم حيث يميز أحسن التمييز بين الجميل والدميم من هذه الأساليب ، ويفرق بين الفاني منها والخالد ، ثم يحاول ابتكار طريقة في الأسلوب وفي تدريس الأدب ! ولم تمضِ على ذلك سنتان أو ثلاث حتى وقفت بي السيارة عرضاً في ( النيك ) فانتظرت في ( القهوة ) ساعة أو أكثر اجتمعت خلالها إلى فتية عرفتهم من قبل ؛ وجرى حديث العمل الأدبي المنتج فانطلقوا يتحدثون عن رفيقهم الزعبلاوي بتقدير واعتباط ، يقولون هو هنا في النيك منذ أشهر ولكنه لا يدخل قهوة ولا يسهر في حلقة ولا يلهو هو الموظفين ، بل ليس يراه أحد إلا عند الغروب بين السهول والهضاب يروح عن الفكر عناء التفكير مدة محدودة لاتزيد ولا تنقص ، ثم يعود الى معتكفه ليقرأ ويعين في القراءة ، ويفكر ويعين في التفكير ، ويكتب فيوازن ويصحح ؛ فالعلوم من تعبته نصيب ، واللغات الأجنبية نصيب آخر ، أما الحظ الأوفى من عمله فهو اللغة العربية ؛ ثم يذكرون مكتبته وما قرأ منها وما لم يقرأ بعد ويتمنون لأنفسهم أن يكونوا مثله ويقدرون له مستقبلاً منتجاً .

حينئذ خيل إلي أن الفتى الذي يتحدثون في شأنه قد ألهم الرأي الأصبل الذي ألهمه عجيبة أدباء العرب طه حسين إذ قال : « إن المثقفين العرب الذين لم يتقنوا معرفة لغتهم ليسوا ناصحي الثقافة فحسب بل في رجولتهم نقص كبير ومهين أيضا » ١١٠ وإلا فما شأن الزعبلاوي المكب على العلوم واللغات الأجنبية يعطي بشغف أكبر قسط من تعبته للغة العربية ؟ . . .

وبعد النيك انتقل إلى دمشق فتوالت أخباره علي : خبر عن دأبه على الدراسة ، وآخر عن حوزته بعض الشهادات ، وثالث عن كسبه إجازة الحقوق ؛ كل ذلك في مدة يخيل إلي أنها أقصر أمد يستطيع أثناءه ان يربح ألمع الفتيان مثل هذه الشهادات !

وأدخل ديوان المعارف ، فكان فيه الحركة الدائمة والعمل المتقن والرجل الذي يبسر ولا يبسر ، وبوزع الإنصاف بإنصاف علي القريب والبعيد والقوي

والضعيف ؛ ولقد قال لي أحد المعلمين : وصلت أوراثي إلى الزمبلاوي ، وهو لا يعرفني ، فلم يكذب براها حتى حسبت أنها صارت من حاجاته التي لا بد له من قضائها ، ثم ما زال يعمل لما حتى فك عقدهما واحدة بعد واحدة ، فلما أتمها جاءني مستبشراً كأنه فاز بفرض لا يخص أحداً سواه .

وكذلك النفس القوية تفيض قوتها عن حاجتها فتحنح الناس بهذا الفيض ويتمتج ألمهم بألمها وفرحهم بفرحها وهوام بهواها فتذوق طعم المر ولو لم يمسه المرء ، وتذوق طعم الألم ولو لم تصبها الآلام ، فتعمل جاهدة على إبدال الترح بالفرح والظلم بالعدل ؛ تريد أن تهون على الناس الحياة وتخفف عنهم هذا الظلم العام المطلق .

واجتمعت إليه منذ عهد قريب بعد انقطاع بعيد العهد ، وكان بين أصدقائه القدماء ، نصرت إلى الروح الهادي ، والراحة من ضوضاء المراء ، وإلى القول الفصل ، والرضى بالرأي السديد ؛ وجدته بين أصدقائه بعد تلك الشهادات مثله قبل الشهادات ، وبعد التدرج في الوظيفة مثله ولا مرتب له ، وبعد نباهة الذكر نفسه وهو خامل الذكر ؛ فذكرت الذين إذا ارتقوا في الوظيفة درجة لا يزيد معها راتبهم خمس ورقات سورية ، أو تعلموا كلمة لانكاف فتح الكتاب ساعة من ليلة ، أو حملوا أصغر شهادة مطرفة بالترريف ملأوا الدنيا صراخاً وعجباً وكبراً ، ثم زانوا على عجل فرق ما بينهم وبين أصدقائهم وكلوا الفرق كيلاً مطففا بالغرور ، حتى إذا اجتمعوا إليهم بدهوم برد آرائهم بالجملة ، ثم استطالوا عليهم ، ثم تجافوا عنهم ، ثم طاش بهم الوزن فتعاضلوا بمقدار هذا الطيش ، وتعلموا وتداولوا بمقدار ما يذهب التعالم والتداهي من وعيهم ، وبجشوا من جديد عن رفاق جدد وتركوا الأصدقاء !

دار ذلك في خلدي إذ اجتمعت إليه ، وهو بين أصدقائه القدماء ، فعرضت على الضوضاء موصولة بطبل كليلة ودنة ، وعرضت على الصحت الحي موصولاً بالكواكب ، فمثل لي في الأوليين الخلاء والفراغ وفي الآخرين العمق والأبد ...

نعم على ذلك عرفت الأستاذ الزعبلاني ، فليجتمع إليه من شاء ليصرف أيضا  
أنه من الذين إذا فكروا حلوا عقد التفكير ، وإذا حدثوا سلكوا الجدّد  
في الحديث ، أو كتبوا سهلوا ووضّحوا وظفروا من العلم باللباب ومن الفن  
بكثير من مستور الحياة ؛ ثم لم يفتروا وعافوا المديح بما لم يفعلوا وظهرت في  
أساريهم بسات الإخلاص ولحات الرجل الدووب الصبور أمّا من اعتزل ليقرأ  
كتابه فقد فاز بكثير من حكمة ذلك الحكيم القائل :  
إنما اعتزل لأجتمع إلى الرجل الألمي .

فدري العمر

أستاذ الأدب العربي في مدرسة تجهيز حماة





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## توطئة الكتاب

صحت عزيّتي علي أن أُخرج للكتاب مثل هذا الكتاب ، وكان ذلك في شتاء عامنا المنصرم . لكنّ حالي كانت تأباه ولا تتسع لشأنه . فمشاغل الكتابة في ديوان المعارف تتوزع ساعات النهار إلا قليلاً ، ومشاكل العيش تأتي علي شيء من فسحة الليل . فما يجود الزمان من يومه بغير ساعة وبعض ساعة . ودع عنك بعد ذلك هم المراجع ، والمؤلف في الافتقار إليها كحاجته إلى المداد لا يجري القلم إلا به . فكنت في أمري بين همّين أو بين حاذف وقاذف<sup>(١)</sup> . فهم التحول عن القصد وهم الإقدام على غير أهبه . وكل منهما مركب لو عانته صعب . فليس إشفائي من النكوص بأيسر عندي من دفع كتاب لم تكمل أداته ؛ فالجمهور لا يفيد منه فوق ما يتفق له من سواه . وقدماً قالوا : قبل الرماء تملأ الكنائس ، وقبل الرمي يراش السهم .

(١) يقولون : هو بين حاذف وقاذف ، الحاذف بالعصا والقاذف بالحصى : يضرب

لأن هو بين الشرّين ( من نهاية الأرب ) .

إذ ينبغي للمؤلف ، فيما نحن بسبيله ، ألا ينشئ لنفسه بل ينشئ للناس  
فإذا ما أحس منهم رغبة ، أو آنس فيهم حاجة ، وضمن أن يحقق بكتابه  
من هذه الرغبة ما لا يتحقق بغيره من الكتب ، ويدفع به من هذه الحاجة  
مالاً يندفع بسواء ، فليفعل . وإلا فليس التأليف تسويد الصحائف على غير  
طائل وتحمير الرسائل في غير غناء .

ولا يُظن أن كلامنا هنا على تحقيق رغبة الناس دون رغبة  
المؤلف . وإنما قصدنا أن يتبها للناس بالكتاب ما لا يتأتى لهم بسواء . فلا  
يكتب المؤلف ليملاً الفراغ فيقال : إنه كتب ؛ فينتهي القارئ من  
بعض فصوله وفي يقينه أن أوبته أربح الصفقتين بل أهون الشرين ، وفي  
نفسه أن يقول ما قاله الباحثي :

وكان رجائي أن أؤوب مملكا فصار رجائي أن أؤوب مسلماً  
وهكذا بدأت العمل متردداً ، تتنازعني فيه بواعث من الإغراء  
ودواع من الانقباض والإعراض . فقد تداركني الكلف بهذا القصد  
فحداني ، وتداركني الإخوان بالموازرة ، والمرء كثير بإخوانه .  
وذكرت قول أبي الفتح البستي :

إذا مرّ بي يوم ولم أُنخذ يداً ولم أستفد علماً فما ذاك من عمري  
فإذا بي أنشط لاستكمال مواد الكتاب وإحكام فصوله وأبوابه ،  
وإذا بي أبلغ به فوق ما كنت أرجوه . منه ويرقبه الكتاب مني في مثل  
هذه المدّة البسيرة .

ليس كتابي هذا طريفاً في موضوعه أو نهج تأليفه في الجملة .

لكني قد احتوت به من الوقوع في غالب ما راعيته مما يُبنى على كثرة المؤلفين . وسرى أن هذا الاحتراز عند التحقيق ليس يسيراً أو على حبل الذراع <sup>(١)</sup> .

فقد تناول هذا الغرض من القدماء : الكسائي وأبو عبيدة والمازني وابن قتيبة وأبو حنيفة الدينوري وأبو هلال العسكري وابن الحنبلي الحلبي والجواليقي والحريري وشهاب الدين الخفاجي وغيرهم . وتناوله من المحدثين : شهاب الدين الأوسي ورشيد عطيه اللبناني وإبراهيم البازجي وحسين فتوح ومحمد علي عبد الرحمن ومعروف الرصافي والأب جرجي البولسي وسليم الجندي وأسعد خليل داغر وإبراهيم المنذر ومصطفى الغلاييني وأحمد العوامري وغيرهم .

أما القدماء فقد وضعوا وألفوا لهم ، فراعوا بذلك المغالط الجارية فيه . وهم في الحكم بالتصويب والتلحين متفقون تارة مختلفون أخرى . وأكثر ما يحمل نزاعهم على تباين جهات النظر والاعتبار . فمنهم من يشدد حتى لا يعتمد بالرواية إلا عن العرب الأقباح ، فكل ما عداها في زعمه ساقط مردول . ويقسو حتى لا يُعنى من اللغات بغير العالمة ، فسواها عنده مطرح متروك . وفي نحو من هذا تلمس مذهب الكسائي وأبي هلال العسكري . وقد حذوا حذوهم بعض الشيء الجواليقي والحريري . وهو إلى ذلك مذهب الأصمعي والمبرد والفرّاء .

---

(١) يقولون : هو على حبل ذراعك ، أي الأمر فيه إليك : يضرب في قرب المتناول ، وحبل الذراع عرق في اليد ( من نهاية الأرب )

ومنهم من يسلس حتى يسبغ كثيراً بما اتفق للأئمة الفحول . وعلى شرف من هذا تلقى مذهب الزمخشري وابن مالك والرضي . ومثلهم من يتسمع حتى يأخذ بأكثر المحكي من لغات العرب . وشبهه به مذهب ابن جني وأبي حيان . وقد نما هذا النحو ابن الحنبلي الحلبي وشهاب الدين الخفاجي . لكن ابن جني قد فصل في الخصائص فقال : ( فإمّا أن تقل إحداهما جداً ، أو تكثر الأخرى جداً . فإنك تأخذ بأوسعها رواية وأقواهما قياساً ) وقال : ( إلا أن إنساناً لو استعملهما لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ) . ومعناه أن لغات العرب إذا تماثلت في جواز استعمالها والقياس عليها فهي تختلف عند الإيثار والترجيح . وكلامه فيه ظاهر كل الظهور . هذا ، واختلاف القدماء في كثير من المذاهب والأصول أفضى إلى تباین آرائهم في الأحكام والفروع . لكن الذي تلاقت عليه أقوال الأئمة ، أنه لا يستقيم الاحتجاج في تقرير حكم لفظي بغير أشعار الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، وبغير القرآن الكريم وبعض الحديث وأقوال الصحابة . أما الاستظهار بقول بشار وأضرابه من الشعراء الفحول ، فهو مقبول على جهة الاستئناس والتغليب ليس غير .

هذا هو مذهب الأكثرين ؛ قالوا إنما استشهد سيبويه والأخفش بشعر بشار اتقاء لهجوه . وأخذوا على كثيرين من الأئمة لحنهم في ألفاظ غير يسيرة . وأشاروا في حواشي المصنفين إلى وهمهم ، ومخالفة ماجرت به أقلامهم لما نهوا عنه تقريراً ونصاً .

وأما المحدثون ففتان : متقدمون لا يختلف القول فيهم عما قيل في أسلافهم  
ومتأخرون قد توافوا على نهج ينفرد بالحكم والتقدير . ففيما ألقوه وبسطوه  
بجال للقول ومحل للنكير . فإذا عمدت إلى دراسة مصنفاتهم واستقراء ما  
أوعوه فيها فاتك الوقوف على ضابط حكمهم ومعول قولهم بالتصويب  
والتاجين . فهذا خطأ لأنه خطأ . وذاك صواب لأنه صواب . أما نهجهم  
في الحكم بالصحة والفساد ، فلا تكاد تقطع فيه بيقين أو ظنٍ يميل إلى  
يقين . فالقوم لم ينفلوا به ولم يُعنوا بالكشف عنه . فقمعوا من التصريح  
بالإيحاء في أكثر ما اعترضهم من وجوهه . فمنهم من إذا عمد إلى التخطئة  
أغفل النصّ وعاف الدليل ، وتحكم على القياس بذوقه وعلى السماع  
بهواه ، واثمر بسوانح الفكر ونزوات الخاطر . كأن الأمر فيما تناولوه  
أظهر من أن يوثق له بشاهد ، وأسير من أن يحتاج له بدليل .

ومنهم من أسره هوى المحاكاة فلسس وانقاد وتابع من اعتقد إمامته  
من المتأخرين في غير تبصر واختبار ، وجاراه فيما ذهب إليه في غير تأنٍ  
 واحتياط . فأتى كلامهم وكأنهم ترافدوا عليه بنحو اطرحهم ، وتواردوا فيه  
بأحكامهم . بل تواضعوه مواضعه في رفاء ووثام .

ومنهم من استضعف الكتاب واستصغروهم ، واعتزّ بعلمه وإحاطته ،  
فقطعت بفساد أكثر ما جرت به أقلامهم ، وطاعت به ألسنتهم ، بلا  
تأمل أو نظر .

وإن آثرت المكاشفة والتصريح ، على ما يقتضيه نهج البحث العلمي ،  
فالحق - وإن أغضب بعضهم - أن نفرأ ممن تناول هذا الغرض قد هجم

عليه هجوماً ؛ فلم يتأد له بأداته ، ولا تلمسه من مظانه ، ولا ابتغاه من  
مآتيه ومعامله . فكلامه مجازف معتسف ، فيه مواضع للنقد والنكير ،  
ومجال للنظر لا يقطع فيه بعذر .

وجماع القول فيما يؤخذ على هؤلاء المتأخرين انصرفهم عن الفكرة  
العلمية المرسومة والبحث الجدّي الخالص . وسترى أن الذي عبناه في  
مؤلفاتهم قد أجراهم من مقصدهم 'مجرى الضد ؛ فأدّاهم إلى أن يججروا  
على الكتاب الصحيح الظاهر ، وأن يستسيغوا منهم الوهم الواضح . وفي  
ذلك ما فيه من تنفير الكتاب باللغة وصرْفهم عن أصولها ، من حيث  
قصدوا إلى إغرائهم بها وإرهاب عزمهم على تحصيلها .

وقد أصارهم نهجهم إلى مجادلات لا ينكشف عنها يقين ، ومناظرات  
لا يستشف بها حق . وفي كل ذلك كلام طويل لو بسطنا القول فيه  
لما أقنعه سفر بجملته .

على أن كشفنا عن مغامز بعضهم لن يصرّفنا عن طرائف المحققين .  
فمنهم من ألّف فأجاد الإجابة كلها ، وأحكم التأليف إحكاماً يستنطقنا  
بتقرير فضله . وهو قد أفصح عن نهجه في الحكم أيّما إفصاح ؛ لا يورد  
القول إلاّ أسنده بالدليل ، ولا يدفع الحكم إلاّ استظهر عليه بنصوص  
الأثبات .

وقد عرضنا في مواطن من كتابنا إلى الردّ على طائفة من هؤلاء  
المؤلفين وتأبيد نفر منهم ، فيما قاد البحث إليه وحملنا على تحقيقه . منهم  
الشيخ إبراهيم اليازجي والشيخ إبراهيم المنذر والأستاذ أسعد خليل داغر

والشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ معروف الرصافي والأستاذ أحمد  
العوامري . أما الشيخ إبراهيم البازجي ، فهو - على إحاطته ورسوخ  
قدمه وتقصيه في التدقيق - يجازف حيناً في كثير من أقواله ؛ فيمنع  
صحيحاً لا شبهة فيه لناظر ، على ما هو مبسوط من ذلك في مواد كثيرة  
من الكتاب . تراه يمنع أساق كساق وألام كلام ، وكلاهما  
منصوص عليه . ولعله قد أخذ بالأشهر إيثاراً له . لكن اعتماده عليه لا  
يميز له بوجه من الوجوه أن يمنع من سواه ، ولم يُنصَّ على أنه لغة  
ردیئة أو متروكة أو ساقطة أو مردولة . وهو لو احتاط بالثنيبه على  
'خطته لتوجه له بعض العذر ، وأسقط عنه إزام خصمه في تقرير جواز  
ما منع منه حملاً على الخطاء .

هذا ، والشيخ وقد عول ها هنا على أشهر اللغتين ، لم ينهج هذا  
النهج في جملة ماذهب إليه او كثرته . تراه يقطع بجواز قول القائل  
( المائتين رجلاً ) باثبات ( أل ) ونصب ( رجل ) على التمييز .  
والحققون على تعريف ميمز المائة واضافتها إليه . فما باله لم يمنع منه والمنع  
أخرى به ؟ . فهو لم يطرد كما ترى على سمت واحد في تقرير أحكامه ، ولم  
ينتج منهجاً فرداً يلاحظه ويراعيه . لكن أقواله فيما عدا ذلك سديدة  
غزيرة المادة ، واضحة ، قريبة المنال في الجملة . وهو قد نبه الكتاب على  
عثرات جمّة . وأصبحت رسائله منجماً يروده كثير من المؤلفين في هذا  
الباب . وأكثرهم لا يومیء إلى روده بكثير أو قليل .  
وأما الشيخ إبراهيم المنذر ، فقد ألف كتاباً أسماه ( المنذر ) .

وهو كتاب لم تحكم أداته ، ولم يعتمد فيه إلى إحاطة أو تقصٍ أو تدقيق فهو مأتي في كثير من موادّه ، مدفوع في أكثر مذاهبه ، مدخول في غالب حججه . وقد تعقبه فيه الأستاذ مصطفى الغلاييني بما يقنع المحقق على الجملة ، ويقع من نفسه موقع اليقين كما ستراه .  
وأما الأستاذ أسعد خليل داغر مؤلف (تذكرة الكاتب) ، فكتابه في الجملة جامع ، جمّ الفوائد ، واضح التعبير . لكن حرصه على تكثير موادّه صرفه عن الاستدلال والاستنبات . فوقع فيها لا يؤمل أن يقع فيه مما أشرنا إلى بعضه فيها سابقنا البحث إليه . وهو قد اقتبس طرفاً مما ذكره الشيخ إبراهيم اليازجي ، وجاراه فيه مجاراة لا ينبغي أن تكون سبيل العلماء في البحث والتحقيق ، مهما استقر في نفس الأستاذ من إمامة الشيخ وبسطة علمه .

وقد ضيق إلى ذلك نطاق المجاز تضييقاً عاب به الكلام الواضح السديد ، وأخذ في دفعه إلى طرف من نصوص المعاجم دون سائرهما ، وحوّل في كثير من ذلك على ظاهر النص دون تمحيص ؛ مستغنياً به عن استقراء كتب اللغة ومصنفات القوم ، على ما هو مذكور من ذلك في طائفة من مواد الكتاب .

وأما الشيخ مصطفى الغلاييني ، فمؤلفه (نظرات في اللغة والأدب) وهو قد تتبّع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر . وكتابه هذا ، على صغر حجمه وقلة موادّه ، محكم الوضع ، ناهض الحجة ، مبسوط العبارة ، قريب المنال . وقد شايعناه بالنظر والتحقيق في كثير مما انتهى إليه . ونازعناه

فما تلاقت الأدلة على خلافه . وأكثر ما يردُّ اختلافنا إلى تشعب السبل  
المسلوكة إلى الحكم . وسنفضل لك ذلك ونبسط أطرافه حين نتصرف  
إلى بيان نهج الكتاب .

وأما الأستاذ الشاعر معروف الرصافي ، فمؤلفه ( دفع الهجينة في  
ارتضاع الأكنة ) . وقد وضعه للكشف عما حرّفه التركُّ من معاني  
الكلم العربية وألفاظها وأوجه استعمالها . وهو كتاب جامع ، جزيل الفائدة .  
قد عرضنا لبعض موادّه ، بالتأييد أو التفنيد ، على ما انتهى إليه نظرنا .  
وأما الأستاذ العوامري ، فله في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي فصول  
نبه فيها على بعض ماشاع على ألسنة الكتاب من الأوهام . وفصوله هذه  
مشبعة بالبحث في الجملة . لكنه قد عوّل في طرف مما بسط القول فيه  
على ظاهر النص ولم يتناول إلى ما وراءه كما أوضحناه .

هذا ما رأينا أن نمهد به للقارئ لننتهي منه إلى تقرير نهج الكتاب  
وليس تمثيلنا على جهة الطعن بمن ذكر ؛ وأكثرهم شيوخ قد أفدنا من  
علمهم الحظ الوافر ، وحملنا من تحقيقاتهم ما استظهرنا به على ما اعترضنا في  
التماس هذا القصد . لكنه مؤدى النهج العلمي الذي اعتمدناه ، ووطننا  
النفس على المضي فيه . فنحن نعتذر أوّل الأمر مما يستاقنا إليه ويريدنا  
على انتحائه . فعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من بحثنا وبالله العون .

## نهج الكتاب

أشرنا في التوطئة إلى اختلاف الأقدمين فيما عولوا عليه ضابطاً للتخطيط والتصويب ، وحدًا يفصل به صحيح الكلام من فاسده . وقلنا إن كثرة المحدثين لم تعن بالكشف عما آثرت سلوكه من السبل في تقرير الحكم على الكلام من هذه الجهة . فرأينا أن نخرج من اللبس إلى اليقين ، ونعرب عما اخترناه طريقاً للحكم بالجواز والامتناع ، ندرجاً من معرفة الأصول إلى الوقوف على ما بُني عليها من الأحكام والفروع نظراً وتحقيقاً .

وليس ينكر أن يكون هذا نهجَ البحث العلمي الصحيح . فإذا بدا قول معترض فيما عرضنا له من قضايا الكتاب ، فإنما ينبغي أن يشير إلى محل اعتراضه ووجهة نظره ، أيعارضنا فيما اتخذناه مقدمة أم فيما انتهينا إليه منها ؟ أو ينازعنا فيما ندعيه أصلاً أم فيما جعلناه له نتيجة وحكماً ؟ . فعلى هذا ونحوه يكون مساق الاعتراض ومتصرف النقد . وبهذا ونظيره يجري الكلام في وضوح لا تلابسه شبهة ولا يعتربه اختلاط . وعلى شرف منه تقول : قد صرح المحض عن الزُّبْد<sup>(١)</sup> فلا يتجه فيه للمنصف المتدبر غير طريق واحدة ، لا محرف له عنها ولا سبيل إلا إليها .

يقول المناظرون : المعارضة إبطال السائل ما ادَّعاه المعلن واستدلاله عليه بإثبات نقيض المدعى أو ما يساوي نقيضه أو ما هو أخص من

---

(١) يقولون : صرح المحض عن الزُّبْد ، يضرب للأمر إذا انكشف وتبين

( نهاية الأرب )

نقيضه . ويفصلون : المعارضة إما في المقدمة إذا كان فيها محل النزاع ،  
وإما في الحكم إذا كان فيه وجهة الخلاف . فإذا جرى المعارض على  
هذا واستنَّ بهذه السنة ، تهباً لنا سبيل الإجابة في الرد والتسليم ،  
وتلقينا كلامه بالبشر والأيمناس .

وإن فارق هذا الموضوع فقد ذهب طولاً وعدم معقولاً<sup>(٢)</sup> ؛ إذا تكثرت من  
اللغو واستظهر بالحشو وتطاول إلى ما لا ينبغي له فسقط الاعتماد بما يورده  
وكان ذلك آية على عجزه وإيداناً منه بتعامله .

فالذي اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها ما قدم عهده منها ،  
كالصحاح والقاموس والأساس ومقدمة الأدب واللسان والتاج ومفردات  
الراغب والنهاية والمزهر والكشاف وأشباهاها ، مع ملاحظة ما اشتهر من  
أخطائها ونية عليه من تصحيقاتها . ولم نحفل بما صنفه المتأخرون كمحيط  
المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها . وليس تعويلنا  
وصدوفنا إلا لأمر راعيناه بالنظر والتحقيق . فما ألف من المعاجم حديثاً  
قد أحسن تنسيقه وتحريره ، وأبرز مضمونه وأوضح تعبيره ، لكنه قد  
تخلف عنه الإحكام وفاته الضبط ، ولم يبلغ مبلغ الكتب القديمة فيما  
أوتي فيه واضعوه من الخدق وبعد النظر وبسطة العلم . ومن مارس البحث  
والتنمير في جوانب هذه المطولات الحديثة أيقن سداد ما اعتمدناه ، وذكر  
معنا مقاله دعبل بن علي الخزاعي :

جئنا به يشفع في حاجة فاحتاج في الإذن إلى شافع

(٢) يقولون : ذهبت طولاً وعدمت معقولاً ، يضرب للتويل بلا طائل ( من

نهاية الأرب )

فإذا تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمهيص . فآثرنا الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره ، إلا أن يُنصَّ على أنه منكر أو رديء أو مذموم أو مهمل . قال ابن درستويه في شرح الفصيح<sup>(١)</sup> : ( وليس كل ماترك الفصحاء استعماله بخطأ . فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر ، أو لعلة غير ذلك ) . وهو سوى ما نُصَّ على أنه متروك قطعاً . فمن أخذ بالجائز الذي لم يناهز حدَّ الكثرة والشهرة فقد أخطأ الكثير المشهور لكنه لم يخطئ الصحيح على كل حال . وليس يُجمل الكتاب على تخبير أجود اللغتين في سائر ما يتفق لهم من صنوف الكتابة ؛ إلا أن تكون إحداهما ضعيفة أو نادرة نصاً وتحقيقاً . واستثناؤنا هذا استثناءً تمكّن واحتياط ليس غير . لأن قولنا - أجود اللغتين - قاضٍ بجودة كل منها ، نافٍ نسبة الضعف والندرة إلى إحداهما في الأصل .

واعتماد العلماء في كل ذلك ، أن من حفظ حجة على من لم يحفظ . فلا يمكن التعويل في المنع على نقل من تقول المعاجم . إذ لا بد من الوقوف على سائر النصوص التي تصل إليها يد الباحث لتهيأ الفصل والقطع . ومن هنا مست الحاجة إلى وضع معجم إذا جمع أوعى ، وإذا استرشد محض النصح فأغنى .

وسترى أن استغناء بعض المحققين ببعض المراجع من كثرتها قد أداهم إلى المجازفة في كثير من أقوالهم ، وأصارهم إلى كلام لا يثبت على النقد على ما هو مشروح فيما يمر بك من قضايا الكتاب .

(١) من المزهج ١ ، ص ١٢٦

والذي أقررنا من مذاهب النحاة ماروته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم .  
 ولم نمنع من غيره إذا اشتر وشاع في الاصل ؛ فهذا يكون إلى جانب  
 ذلك في الصحة والجواز ، ولو لم يمثله في الجودة والقوة .  
 ولم نغادر هذا الحد البتة ؛ فالقول قبل النظر بسائر الأوجه  
 المدرجة في أكثر المسائل ، مَنعِيٌّ على صاحبه من حيث كان مجلبةً  
 للالتباس والاضطراب أول الأمر . وقد يسبق إلى التعلق بذلك كثيرون .  
 قال ابن السراج في الأصول<sup>(١)</sup> : ( وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ  
 بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه .  
 وإنما يركن إلى هذا ضَعْفَةُ أهل النحو ومن لا حجة معه . وتأويل هذا  
 وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعْفَةُ أصحاب الحديث وأتباع القصاص  
 في الفقه ) .

وقد أشرنا في التوطئة إلى ما تلاقت عليه كثرة الأئمة فيها يجعل من  
 الكلام حجة للاستشهاد عند الحكم . ولم نخرج على هذه السنة فيما  
 قررناه في كتابنا . فلا يَظُنُّ ظان أن كل ما بسطناه من أقوال الأئمة  
 والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتجاج . فقد سقنا أكثره ،  
 ككلام ابن جنبي والحريري و ٥٠٠ ، على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل  
 بعد إدلاء الحجة وإبراد الدليل ؛ تذرِّعاً بذلك إلى تقرير الحكم ، وإرادة  
 تمكين البحث في نفس القارئ .

هذا ، وقد أخذنا فوق ذلك بمذهب السيد البطاويوسي القائم على

(١) من المزهج ١ ، ص ١٣٩

التغليب . فهو يستشهد مثلاً على صحة إضافة ( آل ) إلى الضمير  
بقول المتنبي :

والله يسعد كل يوم جسده      ويزيد من أعدائه في آله  
وليس استشهاده هذا على أن أبا الطيب ممن يحتاج بشعره في اللغة .  
بل على أن سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفيده ونقده ، وهم  
قد تعقبوه وترقبوه وتسقطوه ، فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق ،  
ذلك دليل على صحته . قال : ( ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا  
البيت ) . وسرى أن الحكم بالتغليب كثيراً ما يحتاج إليه في هذا  
الباب . لأن كتب اللغة قد ألغوا أفراد بذلوا الطاقة واستنفدوا الجهد ،  
لكن طاقة الفرد إلى حد وجهده إلى مدى . فكلمهم قد غادر في مؤلفه  
أشياء كثيرة ، ونواحي في حاجة إلى بسط وتفصيل ؛ من شرحٍ وتحريرٍ  
واستدراكٍ وكشفٍ عما يضطرب من الفصول والمواد . فإذا أرجأت  
الحكم مستمراً إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة ، فإذ اتقطع في  
مواطن كثيرة ، وعانيت في التقصي مشقة كبيرة .

...

ونحن قد بينا الحكم فيما عرضنا له من التحقيق على سماع أو قياس  
ونقصد بالسماع ما كان محكياً عن العرب وعمن محتجاً بعريته وما حمل على  
ذلك . وبالقياس ما أطبقت أقوال كثرة الأئمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة  
أو صياغته على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب وحمل بعضه على  
بعض . فقد أبيننا ( احتار ) حين لم يسندها سماع ولم يدعمها قياس .

وأثبتها الشيخ مصطفى الغلاييني لأنها عنده على قياس . والقياس على حدّه محض اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوع ؛ فكما ذاع على ألسنة الكتاب لفظ واتفق له في العربية نظير فهو على قياس صحيح . وإذا فلا بأس من إقراره والأخذ به . قال في كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) : ( وهل يقال اقتبل وافتهم وأختشى واحتمار بمعنى قبل وفهم وخشي وحرار ؟ . أقول قد اشتهرت هذه الالفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانها على القياس الصحيح ) . وهذا بيننا محل النزاع وأسّ الخلاف . فللقياس عندنا وجهان . قياس منقول قد قالت به الأئمة لأطرادٍ أو غلبة مالوا بها إلى الاطراد . وقياس اجتهادي وهو ما يرى أنه لا بأس من الأخذ به ولو لم ينقل الحاجة إليه في التعبير أو التسهيل ، تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول . فالأستاذ لا يخالفنا في أن قياسه ليس من الباب الأول . وهو إلى ذلك غريب في الباب الثاني . إذ لا تدعمه حاجة في التعبير أو التسهيل أول الأمر ، ولا تسنده غلبة أو اشتهار ولو آنسه طرف من الشيوع وموقع من القبول . وقياسه ولو حمل على هذا لم ينته فيه الخلاف عند هذا الحد . فالأستاذ لا ينتوي به الطرد والتعميم كما يخطر بالبال أوّل وهلة . إذاً لتوجه له بعض العذر . بل يقصر الكلام على تصحيح ما اتفق للكتاب مما جاء على هذه الصيغة . وهو يروم بالقياس معناه لغة لا مفهومه عرفاً واصطلاحاً . وقد يكون تحرير قوله لو آثر التصريح ، أن لا بأس بما قاله الكتاب لأنهم قد طشاعوه وأذاعوه ، وندوقوه وأساعوه . وهو من الشيخ كما ترى غريب . ونحن نود أن يترك القياس الثاني وما مثله من ضروب التوسع التي

توجبها حاجة التعبير أو التسهيل ، إلى مجمع يضم علماء اللغة من الشرق العربي ليرى رأيه في ذلك جميعاً ، ويصرف أحكامه ويختط حدوده في حساب معلوم . وله أن يقنع مثلاً في إجراء القياس بطرف من الشهرة بغية التسهيل . وقد جرينا على هذا في كتابنا . فكل ما ألقناه بالقياس الثاني وما مثله فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير . وعلى ذلك ما أقررناه من الالفاظ عن طريق الوضع بالاشتقاق الصحيح .

وفي يقيننا أن تعليق الحكم بالقياس على الذوق والشيوع الطارئ وإغفال أسبابه الأولى ، عبثٌ باللغة ، وإشاعة للخلل في أقيستها المعروفة ، وتصرفٌ في حدودها تصرفاً غير محمود ولا مأمون . ولو جرينا على ما استنته الأستاذ واقتراس به من تأويل الوجوه لكل ما شاع على السنة الكتاب وظفر له بالنظير لغداً كثيراً من سنن العامية صحيحاً لا غبار عليه . وهو ما لا يعقل إقراره بحال من الاحوال .

نحن لا نمنع من الوضع والتوليد والاشتقاق والقياس والتجوز والاقتراس . ففيها عناصر الحياة والنماء وبذور الاتساع والثراء في سائر اللغات . ولكننا نعلق المضي في كل ذلك على اعتماد أصول مرسومة يراعها الكتاب ويقفونها . فهذا الاستاذ عبد الله العلابي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) ، على ما انتهجه في تمحيصه واستقرائه من التحلل والتوسع ، قد اتخذ خطته أقيسة وحدوداً بسط القول فيها وفصله تفصيلاً . بل هذا الأستاذ الشيخ ظاهر خير الله الشويري ، على كلفه برده أحكام اللغة كثرتها إلى القياس ، على ما اعتمده في كتابه

(اللمع النواجم) ورسائله (المفصلة وجيد والمنهاج السوي) قد اقتاس بهذا ولم ينتكب عنه . وهو أعلق من الاستاذ الغلاييني بالمذهب المذكور وأمضى منه استقراءً لوجوهه وكشفاً عن أصوله .

ذلك ، وأجرى من الشيخ ، الغلاييني وأذهب في الإباحة والإرسال الأستاذ عبد القادر المغربي ، على ما انتحاه في إقرار الكلمات غير القاموسية<sup>(١)</sup> دخيلةً أو معرّبةً أو عاميةً . وينزع إلى نحوٍ من هذا الأستاذ جبر ضومط في تعلقه بالشائع الجاري من الالفاظ ولو لم يردّ إلى أصل ثابت . فإذا كان البحث العلمي يقف مما حدثت به موازين اللغة وأقيستها على أنه في حاجة إلى دراسة وتمحيص ، فنحن لا ندفع ذلك ولا نعافه ، بل ندعو إليه ونعري به ونرهب عزائم المحققين على المضي فيه ، على أن يوضع الكلام وضماً صحيح التحديد والشمول .!؟

فإننا ننج هذا الإرسال والإطلاق من حيث كانا أداة للتعمية والإلباس ، وذريعة لتمكن القلق وظهور الانتقاص . ونحن نودّ أن يعاد النظر في مذهب الشاطبي في وجوه قياسية الاشتقاق ، وفي مذهب ابن السيد البطليوسي في الإعراض عن الشذوذ ما وجد له وجه من القياس ، وفي مقالة المازني في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم<sup>(٢)</sup> ، ومقالة ابن جني في أن مسألة من القياس أنبل وانسه من

---

(١) على ما أسماها به .

(٢) اخذ المازني بهذا لما روي عن روية وأبيه من أنها كانا يرتجلان ألفاظاً

لم يسمعاها ولا سبقا إليها . (المزهرج ١ ، ص ٧١)

كتاب عند عيون الناس ، وفيما اعتمده بعض الأئمة في قياسية بعض  
أبواب الثلاثي لازمة ومتعدية <sup>(١)</sup> وطرده القياس في كثير من جموع  
التكسير <sup>(٢)</sup> والمصادر الثلاثية <sup>(٣)</sup> وطرف من الصفات ؛ فإن ما في  
اللغة من اضطراب في السماع <sup>(٤)</sup> وتناصر في القياس ، وتجاويف طارئ

( ١ ) قال ابن دستوربه في شرح الفصح : ( كل ما كان ماضيه على فعلت  
بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الخلق ، فإنه يجوز في  
مستقبله بفعل بضم العين وبفعل بكسرهما كضرب بضرب وشكر بشكر وليس  
أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف .  
( المزهج ج ١ ص ١٢٥ )

( ٢ ) في قياسية كثير من جموع التكسير مجال للنظر . فأول ما يعترض  
الباحث تراكب المفردات وتلافيها على صيغة جمعية واحدة . وهو ما أشار إليه ابن  
جني حين قال في ( مر الصناعة ) : ( وهذا الخلاف بين العلماء في أحد الجموع سائر  
عنهم ، مطرد منه مذاههم . وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن أمثال جمع التكسير  
تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأسرين والثلاثة ونحو ذلك . ألا ترى أنك إذا  
سمعت زبدون وعمرون ومحمدون لم يعترضك شك في الواحد من هذه الأسماء ؟ وهذا  
يدل على أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيون ، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها  
لإزادة الإيضاح والبيان مؤثرون . وأنهم يجمع التكسير غير حافلين ولصحة  
واحدة غير صراعيين ) لكن ما لا يدرك كله لا يترك جملته . فإن البحث  
والتدقيق كفيلا بالكشف عن كثير من دخائل هذه الجموع والاهتداء فيها إلى  
أقبة غالبية قد تتقاضانا في طرفها شيئاً من التحلل .

( ٣ ) قد أقر جمع اللغة العربية الملكية بمصر من ذلك ، مصدر فعالة للحرفة  
وفعال للعرض ، وفعال وفعل للصوت ، وفعالان للتقآب والاضطراب .

( ٤ ) ليس أدل على ذلك من تناقض نصوص المعاجم وتنافر نقول الأسماء  
وتدابر صواباتها . ودع عنك فوق ذلك ما روي عن أمثال حماد الراوية وخلف -

في التأدية ، وتختلف عارض في التعبير ، ذلك على ما قبض لها من ثراء  
المادة ولدونة المعدن وتلاقي الاصول وتلاحمها وتساقق المباني وتوافيها ،  
باعث على النظر والاجتهاد ، قاض بمعالجة أصولها معالجة تبرز بها ميزاتها  
وخصائصها ، ويبدو على ضوءها فيض حيويتها ووفور تدفقها كما اتفق  
لأخواتها من سائر اللغات المرتقية المنصرفه (١) .

\* \* \*

- الأحمر معلم الأصمعي فيما اصطنعاه من الأشعار ، وما حدثنا به صاحب الأغاني عن  
أشباه البيهقي في ارتجال الأقوال ونسبتها إلى العرب قصد الاحتجاج ، وما قيل عن  
النصر بن شميل في نقده الرواة وتعقبه لهم ، إلى غير ذلك مما يشهد بما ذهبنا إليه .  
( ١ ) قال الأستاذ جرجي زيدان في كتابه ( فلسفة اللغات ) : ( قدم علماء  
المقابلة اللغوية في هذا العصر اللغات باعتبار تدرجها التمهدي إلى مرتبة وغير مرتبة .  
وهذه الأخيرة تتضمن أدنى اللغات بياناً وأبسطها ألفاظاً كالزنجية وهندية أميركا  
والشمالية الشرقية الآسيوية والحامية الصينية . ومن أم صفاتها أن ألفاظها أحادية  
المقطع لا فرق فيها بين الاسم والفعل والحرف . والنظرة الواحدة تكون اسماً أو فعلاً  
أو نعتاً بإضافة ألفاظ أخرى ذات معانٍ مستقلة .

وأما المرتبة فتمتاز بسعة نطاقها ومنها لغات العالم المنحدن . وتنقسم باعتبار  
قابليتها للتصرف والاشتقاق إلى منصرف وغير منصرف . وهذه الأخيرة تشمل  
اللغات الطورانية على فروعها والمنغولية والتنغسية والأوغرانية . ومن أم صفاتها أنها  
مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل التغيير في بنائها مطلقاً . وان الاشتقاق يقوم فيها  
بالحاق أدوات لا معنى لها في نفسها إلى آخر تلك الأصول . مثال ذلك في التركية  
( ياز ) الأصل الدال على الكتابة ، فيضعون منه فعلاً ماضياً بالحاق ( دي ) في  
آخره فيقولون ( يازدي ) ، وفي الماضي السابق يقولون ( يازديدي ) أي كان قد  
كتب ، وفي الجمع الإسنادي يقولون ( يازديديلر ) أي كانوا قد كتبوا ، وهكذا  
بحيث تبلغ هذه اللواحق العشرة عدداً مع بقاء الأصل على بنائه ) .

يقولون : إن توسيع مادة اللغة وتكثير مفرداتها وضعاً بالاشتقاق والتعريب والقياس والتوليد من شأن الكتاب لا من شأن الجامع .  
الحكم في ذلك كالحكم في إغزار أساليب التعبير فيها ما اتسع له نهجها بالنقل والمحاكاة والاقْتباس . فعلى المجمع أن يصقل ويثبت ما أشاعه الكتاب وجرت ألسنتهم به . فلا يفرض اللفظ عليهم فرضاً ولا يوجبه إيجاباً . وهو ما سار به العرف واضحاً في لغات الغرب ، خلافاً لما اعتمدهناه فيما سبق من الكلام قبل وقولهم هذا وجيه جدير بالنظر والاعتبار . فأولى الناس بوضع الكلام من سبق إلى فكره مدلوله ، وأهيج بالحاجة تدفعه إلى التعبير عنه وتحريك اللسان بما تمثل منه في خاطره . هذا وجه مطلبه طبيعةً واستقراءً ، على حكم نشأة اللغات وتكاملها منذ العصور الأولى . ويؤيد ذلك ويشهد به ما تقرر في العلم عن صلة اللغة بالفكر . قال ب . ف . توما في كتابه ( دروس الفلسفة ) :  
( بوسعنا أن نلاحظ قبل كل شيء أن ثراء مادة اللغة وقرها يقابلان ثراءً وقرراً في الفكر عامة . فليس لكثير من القرويين الأميين مما يتكلمون به فوق ثلاثمائة كلمة ، وهي تكفيهم . ومعجم ( لاريف وفلوري ) الصغير على تضمنه ثلاثة وسبعين ألف كلمة لا يكاد يعني بحال . )  
لكن الحال التي تعانیه لغتنا لا تعانیه لغة من لغات الغرب . فإن ما تواتر عليها من الإهمال والإغفال على توالي العصور ، جعل الكتاب بها في غرض من أغراض العصر يقصر عن المضي في التعبير عما يلوح له ، إذا قصد البيان والإحكام ، دون أن يستظهر باللغة العامية

والمصطلحات الأجنبية استظهاراً كبيراً . فقد بدت لغة لا تلبّي حاجة النفس والفكر فيما يستدق من المعانيات ويستجد من الشاعر ، ولا تندفق تدفق الحياة ولا تتجدد تجدد عناصرها ومقوماتها ، بل لا تستجيب لأغراضها ومرافقها إلاّ على تسمع وإغضاء . فكأنّها قد طويت من الزمان دهرًا ثم قضى الله بنشرها فأعيدت إليه . فلا ينكر على هذا تعذر الأخذ بقياس ما يجري في غيرها . وليس كتابها اليوم عامّة ، في حذقهم لأصولها وتذوقهم لخصائصها وتقصّيم لدقائقها ودخائلها ، كأشباههم من كتاب الغرب ، في إحاطتهم بأصول لغاتهم واستقراءهم لنظم تأليفها ووجوه تصريفها دراسةً وتذوقًا . فليس بدعًا أن يرجأ قيامهم بما اشترطنا وكنهه إلى المجمع ، فيما تقدم ، إلى آونة أخرى يقتربون فيها من لغتهم بالتلطف لها والتوفّر على دراستها ، وتقترب هي من نفوسهم بتوطئة سبلها وتذليل مشكلاتها ، بل بتدارك ما فاتها من مسأيرة وجوه التعبير .

فيزول إذ ذاك المانع من الجري على عرف اللغات ويعود الممنوع .

وعلى المجمع والكتاب معًا تقصير أمد الانتقال وتمجيل أجل الارتداد إلى مألوف اللغات . وهو يتم بتولي المجمع أمر التوطئة والتذليل المذكورين وقيام الكتاب بالتلطف والتوفّر المشروطين . ذلك في تعلق وانصراف وعلى جد واعتقاد . وأحر بحكومات الشرق العربي أن تمضي في تحقيق هذا المشروع الجليل وأن تجتمع على الاشتراك فيه جملة على تعهد وعناية . فهو عمل يكبر على طاقة الأفراد بل جهد حكومة من الحكومات ، ولا بد فيه من تعاون أهل اللغة في السعي والإيفاق جميعًا .

ولو قلنا بغير ذلك والكتاب من لغتهم على ما ترى من البعد  
والغربة وهي منهم على ما ترى من النبوة والنشوز ، لخرجت لنا على  
أيديهم لغة مستحدثة لا تمت إلى أصل ولا تتصل بأرومة .

ذلك ، وإدامت حكومات الشرق العربي في ابتغاء هذا القصد في مواضع  
وإتباع ، فعلى وزارات معارفها أن تقوم بأوفى حظ من هذه الخدمة في مدارسها .  
ففي مناهج تعليم اللغة وأساليب دراسة نصوصها ، بل في طريقة تدريب  
الطلاب على استقراء قواعدها وخصائصها والتماس نظم تأليفها ، وفيما  
ينبغي أن يؤخذوا بحفظه واستظهاره من أصولها وما يختار لهم أطراحه  
من تعريفاتها ، وفيما يستحسن أن يتداولوه من مؤلفاتها ومعالجها وما  
يؤثر أن يلموا به من كل فرع من فروعها ، بل في وجوه إشاعتها  
والتلطف لها وحمل الطلاب على محاولة النطق بها كلما اتسعت لهم هذه  
المحاولة ، فضلاً عن برامج تدريسها في السنوات الابتدائية والثانوية ، في  
كل ذلك مجال للمعالجة والمعانة رحيب ، ومتسع للتثقيف والإصلاح  
رغيب . وقد نعرض لهذا البحث في مدة قريبة فنبسط القول فيه  
ونحاول أن نوفيه حقه من الدراسة ، وحاجته من التوفر والتحقيق .

وإذا كان الحال على هذا في ردّ تهيئة عناصر النتاج اللغوي إلى  
المجمع فالضرورة تقدر بقدرها . إذ ليس للمجمع أن يستقلّ في هذه  
الفترة بوضع الألفاظ كما فعل مجمع اللغة العربية الملكي في التماس بعض  
مسمياته . ففي لغة الكتاب طائفة من المصطلحات عربية في الوضع  
والاشتقاق ، فأقرارها أولى من نحت جديد وصياغة مرتجلة . وكلما

اتفق لفظ شائع جارياً على ألسنة الكتاب وهو لا ياباه قياس العرب جملة فالعدول عنه إلى سواء تمحل لا وجه له ؛ إلا أن يكون ذلك طرداً لقياس موضوع خُرِجَت عليه مشتقاته . فسيرُ الجمال في الكلمة أن تذكر باستعمالها وجوه نشأتها وترجمة حالها . وهو ميسور كل اليسر لو عمدت إلى الكلام الدارج ، المؤلف والمصقول ، المنطلق بحكم الحاجة ومقتضيات التعبير على السنة الطبيعية .

ولا تنتهي مهمة الجامع بانتهاء الفترة المذكورة . فالجامع اللغوية لا بد منها للغة في مثل هذا العصر ، بغية التوفيق بين أصولها وما تقتضيه من الاستمرار والاطراد ، وبين الشعور بمختلف دلالاته ومساربه وما يقوم عليه من النجدد والتدفق والحركة ؛ من حيث كانت اللغة أداة للتعبير عن الشعور ، وعيبة لرموزه وشاراته وحروفه . قال الأستاذ إسحق موسى الحسيني : ( تقرر في أذهان الناس أن اللغة ليست الفاظاً مرصوفة . وإنما هي علوم وآداب وعواطف مصوغة في ألفاظ ) . وقال الأستاذ هاميلتون<sup>(1)</sup> :

( لا بد لرقينا الفكري من رمزٍ يثبت به . فالرمز يُقرت كل خطوة من خطى تقدمنا ويوسع لنا فيه منطلقاً جديداً للمراحل جديدة . إن جيشاً يستطيع الظهور على بلد من البلدان . لكن ظهوره لا يعدّ فتحاً وتملكاً قبل أن ينشئ فيها الحصون . فالكلمات من هنا حصون الأفكار . )

فالجمع يشرف على تمكين الصلة وضمات التأليف بين طبيعة هذين العنصرين ( الشعور وأداة التعبير عنه ) ، ويراعي قيام اللغة بأداء رسالتها

كما حسن ما يكون الأداء . ومن هنا تغلو خدمته للثقافة والمدنية . فعلى هذا ونحوه يتبها لغة الخصب والإفراع والثراء ويتأتى لها مسامرة نظم النشوء والارتقاء على ما توجبه من الانساع والتكامل في غير نبوءة عن أصولها الأولى وتراثها الماثور .

. . .

ولنعد إلى ما كنا بسبيله من تقرير أسباب الحكم على الكلام . فإن من المحققين من يعاف الأخذ ببعض القياس السائر المتقول حتى يؤنسه سماع عن العرب ، وهو غريب . قال ابن جنى في الخصائص : ( كأن يسمع سامع ضوئاً ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه يؤول وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن ينوقف إلى أن يسمعه . لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتجيه الاعتماد ، ولكن القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجمع والتكبير والتصاغير . ) ولهؤلاء فيما مرّ بينة ملزمة لا سيما ونحن أحوج ما نكون إلى تثبيت أكثر المباني على دعائم القياس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . ومن المحققين من يتعلق بظاهر النص ، المدرج في المعاجم على اختصار وتجريد . وظهور دلالات الكلم مرهون بالوقوف على قرائنه المتعددة ، وأوضاعه المختلفة ، ومواقعه التباينة في التركيب والاستعمال . وهذا يؤدّيك إلى البحث عن أوجه تصريف الكلم في متنوع النصوص

المنقولة ، وحدود دلالاته في سائر الموضوعات المطروقة . وهو يؤدبك  
أيضاً إلى التماس وجوه التناوبات التي تلحق به على مر الزمن وصور  
تجدد مراميه وانحرافها عن أصلها الأول . وأنت قد تنكر هذا التجدد  
والانحراف أول الأمر لو اتفقا لك مجردين وتسيغهما بالابتناس لو ظفرت  
بها في وضع من التركيب تستشف بقرائنه وجه الانحدار إليهما .  
وقد عمدنا إلى إقرار طائفة من الألفاظ على هذا الاعتبار .

قال ابن فارس في الجمل<sup>(١)</sup> : ( اشبه علي اشتقاق قولهم لا أبالي  
به غاية الاشتباه . غير أنني قرأت في شعر لبلى الاخيلية :

تبالي رواياهم هباله<sup>(٢)</sup> بعد ما وردن وحول الماء بالجهم يرتمي

وقالوا في تفسير التبالي : المبادرة بالاستقاء ، يقال تبالي القوم إذا  
تبادروا الماء فاستقوه وذلك عند قلة الماء . وقال بعضهم تبالي القوم :  
وذلك إذا قل الماء ونزح ، استقى هذا شيئاً وينتظر الآخر حتى يجم  
الماء فيستقي . فإن كان هذا هكذا فدل قولهم لا أبالي به أي لا أبادر  
إلى اقتنائه والانتظار به بل أنبذه ولا أعتد به ) . وانظر إلى ما قاله  
اللغويون في ( عثر ) . فإن أكثرهم على أفراد - العثر والعثور - بمعنى  
الاطلاع من - العثار - بمعنى الكبو . وقد حكاه ابن قتيبة في  
( أدب الكاتب ) فيما يختلف مصدره باختلاف معناه ، وأشار إلى ذلك  
مختصر العين . لكن صاحب المفردات قد أبى هذا الأفراد والتفريق ،  
وجعل ما كان من الفعل بمعنى الاطلاع تجوزاً مما جاء بمعنى السقوط .

( ١ ) الزهر ج ١ ، ص ٢٠٥ ( ٢ ) إسم ناقة

قال : ( عثر الرجل يعثر عثاراً وعثوراً إذا سقط ، ويتجاوز به فيمن  
يطلع على أمر من غير طلبه يقال عثرت على كذا ؛ قال أعثرنا  
( الآية ) <sup>(١)</sup> أي وقفناهم عليهم من غير أن طلبوا ، قال فإن عثر على  
أنها استحقا ، ( الآية ) <sup>(٢)</sup> . فقد ترى إلى انحراف المعنى إذا صحت هذه  
الأقوال وفي اللغة من ذلك ما لا يحصيه عد :

وأنت لو تدبرت معاني الكلم في لغة من اللغات ألفتها في تبدل  
وتجدد وتدرج على توالي الاستعمال كما تقتضيه سنة التعبير الطبيعية .  
ولنضرب لذلك مثلاً قريباً . فقد جاء في ( فروق حقي ) : ( تعال :  
بفتح اللام من الخاص الذي صار عاماً . وأصله أن يقول من كان في  
مكان عال لمن هو أسفل منه ثم كثر وانسع فيه حتى عم . كذا في  
الكشاف ) وجاء فيه أيضاً : ( تعالوا : بفتح اللام أصله تعالوا ، لأنه  
من العلو . فأبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة فصار تعاليوا ، فقلبت الياء  
ألفاً فاجتمع الساكنان فحذفت الألف . وهو وإن كان اطلب المحيئ  
إلى علو لكنه صار أعم من ذلك في الاستعمال . ذكره الكرمانى ) .  
فجمود المعنى في اللفظ هذا الجمود الذي علق به كثير من المحدثين مخالف  
لجوهر اللغة وطبيعة رسالتها وسنة ارتقائها وكنه التعبير بها . ولو كانت  
تؤلف عندنا المعاجم السنوية الدورية ، على مثال ما يؤلف عند الغرب  
إحكاماً وإتقاناً ، لأنست هذا التجدد والتنقل ، ولمست بمعارضة  
نصوصها بين سنة وأخرى ترجمة لكل كلمة حافلة تظهرك على قصة حالها .

( ١ ) وكذلك أعثرنا عليهم « الكهف » . ( ٢ ) « المائدة » .

بل لحظت أنهم كما ألفوا انحرافاً وتجدداً استقروا وشاعا تدرجوا منها الى  
آخرين . وأنت لو لم تطف بهراحل التقلب جفا عليك وجه الاعتداد  
به البتة .

والبحث في تاريخ معاني الكلم موضوع شائق ، له في لغات الغرب  
شان خطير وأحوج ما يكون إليه مؤرخ الأدب كما لا يخفى . وليست  
معالجة هذه الناحية في لغتنا بعد ما كان ، على شيء من اليسر والسهولة .  
هذا ، وما هو جدير بالذكر والتنبيه من موارد الوهم ، أن من  
اللغويين من يرى مثلاً قد ذكر في المعاجم على جهة التمثيل ، فيحسب  
انه على جهة الحصر والتخصيص ، ويقطع بقصر ما جاء منه على المثال  
المنقول . وهو لو عارض النصوص بعضها ببعض أدرك فساد ما ذهب  
إليه في غير كلفة أو عناء .

ولنتقل الى الكلام على المجاز . فان من اللغويين من يقسو حتى  
يأبى كثيراً من صوره المنقولة من لغات الغرب . ويشتد حتى لا تطيب  
نفسه عن صورة الكلام إلا أن يسمع مجازه عن العرب بنصه . وهو  
ما يستبعد الأخذ به والتعويل على سننه . فالذي تلاقت على قبوله  
أكثر الأئمة أنه لا يشترط في الكلام المتجوز به أن يسمع أو ينقل .  
بل يكفي فيه أن يحمل على مألوف العرب في تجوزاتهم . وقد عدوا  
مثل هذا الحمل والتصرف من الخدق والبلاغة . بل حدوا جهات المجاز  
وتقلباته في كثير من التمهيص ليسهل الأخذ بما نصوه وبتبها النسج على  
غرار ما حكوه . وقد قالت العلماء<sup>(١)</sup> إن غير العرب لم تتسع في

(١) المزهج ج ١ ص ١٨٢

المجاز اتساع العرب . فسترى أننا أسفنا طائفةً مما يرد إلى هذا الباب  
بالنظر والتحقيق وهو منكور عند كثير من المحدثين .

وثمة أحكام عامة كثيرة اجتمع على التسليم بها جمهور الأئمة وتناولها  
ابن جني في خصائصه بالشرح والتفصيل . فبسطها هاهنا تكثيراً وتزييداً  
لا سيما وقد نصصنا منها في الكتاب على ما ساقنا البحث إليه وأرادنا  
على اعتماده والاعتلال به .

ونحن نوّد ألا يمضي إقارئ في تصفح الكتاب قبل دراسة هذا  
الفصل والتبسّط في نواحيه ولو لم يقنعنا على التحقيق هذا التصفح .  
ونزوم ألا يعرض الناقد للكلام على ما بدا له قبل أن يخلو للوقوف على  
ما أخذنا به أنفسنا من الحدود وأردناها على التعلّق به من المناهج  
والأصول . فلن يستقيم لنا بغير ذلك بحث أو نقاش في الرد والتسليم  
جميعاً . ونخال أننا كفيّنا بهذا مؤونة الاعتذار من السكوت عن  
لا يقتاس بنحو مما ذكرنا . ومن كلام عليّ كرم الله وجهه : إن من  
السكوت ما هو أبلغ من الجواب .

## مضامين الكتاب

جعلنا كتابنا باين ، باب أفر دناه للموضوعات وباب عقدناه على المفردات .  
والذي عرضنا له في البابين جميعاً أو هام لغوية شاعت في الدواوين والصحف ،  
حتى كادت بانقيادها للكتاب وعلوقها بنفوسهم ، على حال استنكروا به  
لأنفتها كل وجه ، وعافوا به لايناسها كل صواب ، فلا  
نطوع أقلامهم بسواها ولا تنزع بحكم العادة إلا إليها . وقد عاينت  
بنفسي ما تخطه أقلام تلك الفئة من غث وسمين ، وما يعرض لهم في طريق  
اليراع من عثرات وعقبات . وكيف تعوزهم القوالب في تصوير ما يمثل  
لهم من الافكار ، وتنفرج أمامهم مسافة الخدس في التنقيح عن معاني  
الكلم وأوجه نصريفها في الاستعمال . وكيف يوردون القول على أنه  
حجة لهم وهو على التحقيق حجة عليهم . بل كيف يفرغون من تدقيقهم  
وقد أنزلوا الكلام في غير منازله وتراءت لهم معانيه في صور ليست على  
شيء من مظانه . ذلك بأنهم لم ينصرفوا يوماً إلى دراسة اللغة الدارسة  
الجديّة المنتجة ، فهم في نزر من المعرفة والاطلاع ، وهم في سقم من التعبير  
والأداء ، ولو أن بعضهم ميسر الأداة موسعاً عليه في نصريف الكلام .  
وذلك بأنهم يحدنون أسلوب من يثقون بعلمهم من الكتاب ، وهم مثلهم  
في اختلاط الأمر عليهم وضعف ملكاتهم عن توخي أساليب التعبير السوية  
ومسالكه المستقيمة . بل ذلك بأنهم لم يقفوا يوماً على معجم عربي حديث ،  
سديد المنهج مطرد التنسيق ، سهل الشريعة واضح التعبير ، قد استوعب

أطراف اللغة وجمع شئيت مفرداتها الشائعة ، وضم من الألفاظ المولدة  
والمصطلحات المجددة ما لا يجري القلم بسواه . وهو أقوى ما يمكن أن يحتج  
لهم به في مثل هذا الموضوع وأدعاه إلى العذر والإغضاء <sup>(١)</sup> .  
فتتبعنا هاهنا طائفة من الاخطاء ليست هي من جملة أوهامهم  
في قليل أو كثير . وعندني أن إصلاح كلام هذه الفئة لا يكون بالتنبيه  
على عثراتها والإشارة إلى ما ينبغي أطراحه من مصطلحاتها ومواضعاتها .

(١) إذا قلنا بهذا فإن نجمع بحال إلى ما قاله المرحوم الأستاذ ذكي مغاض ، عضو  
المجمع العلمي العربي بدمشق ، عن معاجم اللغة المتقدمة ومصنفات الأقدمين في بحث  
طريف له . ففيه من الغلو والإغراب ما يُجربه مجرى المجازفة والافتراط . قال :  
( يجب ترك جميع الكتب التي ألفها العرب أو ترجموها في عصورهم القديمة ، وحفظها  
في دور الكتب ككتب تاريخية في العلوم القديمة يطالعها من يشاء من المتبحرين  
في تاريخ تلك العلوم ، وعدم طبعها وتداولها بعد الآن كما يفعل علماء المشرقيات  
في الغرب بأمثالها . فهذه الكتب ألفت لزمان انقضى وجيل مضى ولمحتها لهجة ذلك  
الزمان وكانت مفيدة بتداولها الناس في ذلك الزمان القديم ، إذ كانت جامعة لمنتهى  
ما وصل إليه الناس من العلوم . ولكنها اليوم أصبحت ضارة إذا أضع الناس  
أوقانهم بمطالعتها وسمتوا أذهانهم بما توحيه إليهم من تأثير قهقري وضيق فكري  
وتأخر وخذلان . لأن العلوم قد ترفت وتبدلت وبعدت عن تلك الدائرة بعداً  
شاسعاً . فابن هذا العصر لا يتغذى بمثل ذلك الغذاء ، فإذا تغذى به قتلت ذاكرته  
وهميت بصيرته . ولا أستثني منها كتابا حتى كتب التاريخ والأدب . وعلى طابعي  
الكتب العربية أن يطبعوا الكتب العصرية من نتائج الترقى الحاضر ، ولا سيما  
الترجمة الصحيحة الجيدة منها التي تجعل قارئها ابن العصر الحاضر بدلاً من طبع  
الكتب القديمة التي تجرّ بقارئها إلى العالم الابتدائي الخاص بالعصور الوسطى . وبذلك  
تزداد المادة العصرية ويقف تيار التقهقر الذي ما زال يجري تقدم الأمة العربية  
( مجلة المجمع العلمي العربي ، ج ٧ ، سنة ١٣٥٦ هـ و سنة ١٩٣٧ م ) .

فهذا أمر يطول حديثه ولا يقنعه لو أُلّف فيه معجم كاللسان ، وما تنفع  
الشّفة في الوادي الرُّغْب<sup>(١)</sup> !! ، بل :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم ؟ ! . .  
فلا سبيل لمعالجة الداء إلا بتعهد أسبابه الأولى وتدبر علله الأصلية .  
فكتابنا من لغتهم على ما رأيت من البعد والغربة ومن الاعتزال والوحشة .  
فلا مندوحة إذاً عن اقتراحهم منها بالتلطف لها والتوفر على دراستها ، ولا  
وعى إذاً عن اقتراحها من نفوسهم بتوطئة سبيل تحصيلها وتدميث مشكلاتها  
على ما تقدم البحث من ذلك في الفصل السابق ، فكل محاولة لانسداد  
إلى نحو من هذا الهدف فقد أخطأ صاحبها رائد التوفيق ، وكل ذريعة  
لا ترصد لمثل هذا الغرض فقد ضل المرتجى بها وجه السداد .

وليست مشكلة العامية وحديث العناية بها وأمر تكتنّها هذا التمكن  
المعروف ، ومزاحمتها اللغة العربية في طرف من صنوف الكتابة وغزوها لها  
في مصطلحاتها وتعبيراتها ، وقصر اللغة المضبوطة على الكتابة والتراسل  
دون الكلام والتخاطب !! . . ليس كل ذلك إلعاضاً من أعراض  
العلّة المذكورة . فصلاح الأمر معقود على الماضي في المعالجة التي عرضنا  
لها في نهج الكتاب .

وكل ما قصدنا إليه بمؤلفنا هذا توجيه الكتاب إلى هذا الحديث  
توجيهياً ، وإغراؤهم باستقراء نواحيه وتبذير أطواره ، وحثهم على الدراسة

---

(١) ما تنفع الشّفة في الوادي الرُّغْب ؛ الشّفة المطر الهينة والرغب الواسع ؛

يضرب للذي يعطيك قليلاً لا يبعث منك موقفاً ( من نهاية الأرب ) .

والنظر فيما يعترضهم من شؤونه . فاللغة أحوج ما تكون ، في مثل يومنا ، إلى تأني الكتاب لها ، ومراولتهم لمشاكلها ، وبذلهم الطوق في الإلمام بأصولها والوقوف على شيء من دقائقها ودخائلها . واللغة أحوج ما تكون إلى انصراف حكومات الشرق العربي ، مجتمعة متناصرة ، إلى ابتغاء أسباب هذا الإصلاح وارتياح سبل هذه المعالجة على تعهد وتطوع وتوفر . وإلا : فأبرح مما حل ما يتوقع .

ولنعد إلى ما كنا بسبيله . فقد فرغنا بابي الكتاب إلى فصول تسهيلاً للمراجعة . فباب الموضوعات قد ضم أحد عشر فصلاً جمعنا في كل فصل ما تداخلت أو تجاوزت مباحثه من الموضوعات .

فمقدنا الفصل الأول على إصلاح الأوجه التي يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، وتصحيح الصيغ الماثورات ( للقرار والمرسوم ) في الدواوين .

وعقدنا الفصل الثاني على بيان خصائص هل ، والمهمزة ، وأم وأو وسواء . . . .

والفصل الثالث على قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه . . . .  
والرابع على العدد في تمييزه وتعريفه . . . .

والخامس على قياسية الصفات المشبهة والمصادر اليائية ، واستفعل من مزيدات الثلاثي فيما تناوله مجمع اللغة العربية الملكي من حكاية القول بقياسه . . . . ، وفرق مما بين أفعال وفاعل المهموز ، الأول ، في المضارع والمصدر . . . .

والسادس على تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين

بمنعه . . . .

والسابع على صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثي ومكسورها السالم .

والثامن على صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي ومن اللازم

والمتعدي بالحرف ومن معتل العين بالواو والياء ، مما يُردُّ إليه طائفة

لا تحصى من عثرات الأعلام . . . .

والتاسع على تأنيث أيّ ، والضوضاء ، والجموع الممدودة في منعها

من الصرف . . . .

وقد عرضنا في الفصل العاشر لبعض المسائل النحوية التي يتردد الخطأ

فيها باطراد ، كحذف الجار قبل أن وأن ، وحذف حروف العطف ،

وخصوصية لام التقوية ، وحمل نو على إن فيما تعقب به الأستاذ أسعد خليل

داغر كلام الكتاب ، وكلا وكتناو . . . .

أما الفصل الحادي عشر فقد ألفنا فيه الكلام على بعض الأساليب

الشائعة تحقيقاً وتفنيداً ؛ كقول الكتاب : ( وإلا لكان ، ولم يعد قادراً

على التعليم أو صالحاً للعمل ، ولما كان الأمر كذلك نرجو منكم ) . . . .

قد عرضنا لهذا كله في الباب الأول . ولم نُجرِ القلم بشرح أو

إيضاح أو دفع أو استدراك إلا أوردنا له النصوص الصحاح واستظهرنا

فيه بنقول الأثبات . ولم نُشير إلى خطأ إلا ضمننا إليه الوجه الصحيح

الذي ينبغي أن ينصرف إليه عن ذلك الخطأ . ذلك ، دون أن تختلف

على القارئ فيما بسطناه ميطان البحث ومراميه .

وأما الباب الثاني وهو باب المفردات ، فقد توزعت الفصول على تتابع  
أحرف الهجاء . وقد حذونا في ترتيب المواد طريقة الجمهور في اعتبار  
أوائل الكلم دون طريقة الجوهري في اعتماد أواخره .

ففي الفصل الأول كل كلمة قد بدئت بالهمز فكل كلمة قد بدئت بالياء .  
وفي الفصل الثاني ما بدىء بالجيم والحاء والحاء . . ( إذا لم يعترضنا  
ما أوله تاء أو ثاء . . ) وهكذا دواليك .

فإذا احتجت إلى البحث عن كلمة التمسثها في الفصل الموسوم بأول  
حرف من حروفها . ولا يخفى أن على الباحث تجريد اللفظ من زوائده  
ورده إلى أصوله ليستقيم له الحكم على أوائله . فتأسس في أسس ،  
والمحاضرة في حضر ، واسترسل في رسل ، ولموجب في وجب ، والتكية في وكأ .  
على أننا جعلنا في خاتمة الكتاب فهرساً لا يكدر القارئ فلا يقتضيه  
غير التصفح وإمرار العين في غير توقف .

ولا خفاء بما نالنا في تحقيق المطب الذي ثراه من عنق وجهد . فإذا  
تهياً به لطائفة من الكتاب ظرف من الفائدة فوقت فيه على شيء مما أخطأته  
في سواه ، فقد بلغنا منه ما كنا نرتجيه ، وأصبنا به الغرض الذي كنا نستأديه .  
وربما جنح بنا القصد إلى البحث في موضوعات لغوية أجدى مما انتعجنا .  
هاهنا وأعود بالنع ومن الله التوفيق .

# الباب الأول





# الفصل الأول

## (١) تصدير الرسائل عند الإجابة

قد جرى الكتاب في تصدير الكتب عند الإجابة على أنماط متعددة من أقول ، فيها الممتنع والضعيف والقوي ، وقد أخذناها هاهنا ببعض التحقيق لشيوعها في استعمال الخاص والعام ، وشدة الحاجة إلى معرفة مواطن الخلل فيها بالدليل . فسيقع للكاتب مما يوافيه التأمل والنظر ويعوّل فيما يكتبه على الأوجه الصحيحة الراجعة دون سواها . وفيما يلي من الصور الشائعة في المراسلات الديوانية ما يُجمل دليلاً على ما لم يذكر وإليك البيان :

الوجه الأول :

إلى مدير الـ .....

جواباً عن كتابكم ذي الرقم .....

إننا لا نوافق .....

محل الخطأ في هذا الوجه ابتداءً بهم ( جواباً ) نصّباً على الحالية دون أن يذكروا لها عاملاً<sup>(١)</sup> كالفعل وما تضمن معناه<sup>(٢)</sup> . فإما أن يُذكر

(١) كأنهم يأتون بها من عامل مقدر وهو لا يجيزه الاكثر من . فانت إذا قدرت العامل فعلاً مقدماً أو مؤخرًا - على أن الاصل : ( نعلمكم جواباً عن كتابكم ٠٠ أو جواباً عن كتابكم نعلمكم ٠٠ ) لم يستقم قولك إلا بذكر المقدر وهم بدرجونه آنا وبغفلونه غالباً .

(٢) كالظرف المستقر وامم الفعل واسم الإشارة وحروف التنبية والتشبيه والتعني -

العامل - وهو فيما يلي نعلمكم - فيقال :

إلى مدير ال.....

نعلمكم جواباً عن كتابكم أننا لا

أو

إلى مدير ال.....

جواباً عن كتابكم نعلمكم أننا لا

وإما أن يجعل (إننا لا نوافق) صدر الخطاب ويوصل (جواباً عن ٠٠)

بما قبل يفترض عنواناً ، ليصح أن يكون العامل ، (إلى مدير ال ٠٠) ، فيقال :

إلى مدير ال..... جواباً عن كتابه ذي

الرقم..... والتاريخ.....

إننا لا نوافق.....

وتحتمل هذه الصورة رفع (جواباً) فيقال :

إلى مدير ال..... جواباً عن كتابه ذي

الرقم..... والتاريخ.....

أو

إلى مدير ال..... جواباً عن كتابه ذي

الرقم..... والتاريخ<sup>(١)</sup>.....

- والترجي والنداء وما أشبهها - هذا والظرف يكون مستقراً إذا كان المتعلق فعلاً عاماً متضمناً في الجار والمجرور ، لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيه ، نحو زيد في الدار : أي حصل ، وإلا فهو ظرف لغو .

(١) تخريج هذه الصور الثلاث أن (جواباً) في الأولى حال عاملها الجار -

فإن قلت هلاً جعلت (جواباً) في كلامهم مفعولاً مطلقاً محذوف  
العامل ، وحذف العامل فيه مشهور ، قلت ذلك يخطر بالبال أول وهلة  
لكنه يمتنع عند التحقيق . ففيما عدا جواز الحذف لقريئة مقالية كقولك  
(بلى نجاحاً عظيماً) لمن سألك (هل نجحت؟) ، أو لقريئة حالة كقولك  
(سفرأ ميموناً) لمن تأهب له ، يمتنع الحذف جملة في غير المواضع المحدودة  
له (كالدعاء والأمر والنهي والاستفهام) . والاستثناء عن الفعل فيها  
واجب أكثر ما يكون .

الوجه الثاني والثالث :

إلى مدير ال

جواباً عن كتابكم المؤرخ

إننا لانوافق

- والمجروح (إلى مدير) وهو ظرف مستقر نائب مناب فعله يتولى من العمل ما كان  
الفعل يتولاه . وتقدير الكلام : ( هذا الكتاب أو القول أو هذه الرسالة . .  
أو ما سيذكر إلى مدير ال . . . جواباً عن كتابه ) . أما (إلى) ها هنا فلا انتهاء  
الغاية على الأصل ، إذ ( المدير ) غاية الكتابة كما أبانه ابن يعيش في نحو  
( كتابي إلى فلان ) والتقدير ( منته إلى فلان ) . وإنما كان ( إلى فلان ) مع  
ذلك ظرفاً مستقراً كما قدمناه لأن متعلقه المحذوف ( منته ) قد استقر معناه فيه  
وفهم منه ، كما يفهم معنى الاستقرار من الظرف في قولك ( كنت عند  
فلان أو في المدرسة ) .

وتخرىج الصورتين الثانية والثالثة على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ . لكنه تقديم  
وتأخير واجبان . وإلا عاد الضمير المتصل في ( كتابه ) على ما تأخر عنه لفظاً  
ورتبة وهو ( مدير ال . . ) .

إلى مدير الـ

جوابُ كتابكم المؤرخ

إننا لانوافق

وكلاهما صحيح لا غبار عليه . إلا أن التأمل يقضي بترجيح ثانيهما .  
وتوجيه الإعراب فيهما يكون بالرفع على الابتداء بتقدير الخبر نحو  
( ما يلي أو ما سيذكر ) أو على الخبرية بتقدير المبتدأ نحو ( هذا ) كما يقدره  
النحاة في قول المصنفين في صدر مباحثهم ( باب كذا )<sup>(١)</sup>

الوجه الرابع :

نبلغكم جواباً<sup>(٢)</sup> عن رفيقتكم ، أنه

(١) سبب ترجيح ثانيهما أن التوجيه بالرفع على الابتداء وتقدير الخبر أوفى  
بالقصد في هذا المقام ، والوجه الثاني أي ( جوابُ كتابكم ) أكثر مناسبة له .  
أما فضل هذا التوجيه فسيبه أن ذكر المبتدأ يوجه الذهن إلى انتظار الإخبار عنه  
فيكون قولك ( ما يلي أو ما سيذكر ) صلة لفظية مقدّرة ما بين المبتدأ ونص الجواب  
( إننا لانوافق . . ) تتم به الفائدة . والتوجيه على الخبرية بتقدير المبتدأ خلاف  
ذلك . إذ يقف فيه الذهن على الخبر — لأنه هو محط الفائدة — فتقطع به  
الصلة المذكورة بين صدر الكلام ونص الجواب الذي يتلوّه لأنه لا يصلح صلة .  
وأما وجه مناسبة ثانيهما لذلك التوجيه فسيبه أن الابتداء بالنكرة المخصصة  
في الوجه الأول لا يعدل — على صحته — الابتداء بالمعرفة في الوجه الثاني . وهو  
يقضي إلى ذلك الإخبار عنه بالنكرة لئلا يصبح الخبر وهو الصفة أعرف من المبتدأ  
وهو الموصوف وهو على المعنى ضعيف .

(٢) ( جواباً ) حال من فاعل نبأخ أو مفعوله الثاني . فالتقدير على الاول :-

وهو وجه مستقيم شبيهٌ بقولهم (نعلمكم جواباً عن كتابكم ، أنه ...)

الوجه الخامس :

استعمالهم (على) بدل (عن) بعد فعل الإجابة واسمها . وهو شائع في الكتابة دائراً على الألسنة ، يقولون : (نجيبكم على كتابكم وعلى ما جاء فيه ، وهذا جوابي على كتابكم وعلى ما جاء فيه) . فإذا كان القصد من (على) كالتقصّد من (عن) كما يذهبون إليه فهو لحن . أما إذا نظر إلى الكلام من حيث أن الإجابة قد بُدئت على الكتاب وترتبت على ما جاء فيه ، كما تقتضيه (على) ، فهو لا بأس به على أن يُهدد لذلك بالقرائن . فالأصل على التحقيق تعدية الفعل بـ (عن) كما حكته الأثبات وورد في كلام الثقات . لكن خص الفعل بجار لا يمنع تعديته بغيره من الأحرف الجارة التي حدثت معانيها المطردة في كتب النحو ، إذا اتسعت لها معاني الفعل . فأنت تقول مثلاً (قد أُجبت في الكتاب ، على الظرفية - وبالكتاب ، على الاستعانة والظرفية أيضاً - وقد أُجبت عنك ، على البدلية - وعلى ورقة بيضاء ، على الاستعلاء الحمّي - وقد أُجبت لأمر مهم ، على التعليل - وعن الأسئلة من أولها إلى آخرها ، على ابتداء الغاية وانتهائها .)

فتقول على هذا : (وانما أجبتكم عن أسئلتكم على ما جاء في

---

- (نبلغكم مجيبين عن رفيعتكم) أي نبلغكم ونحن على هذه الحال ، وعلى الثاني (نبلغكم أنه كذا ... جواباً عن رفيعتكم) أي نبلغكم هذا الكلام على أنه جواب . فالأول على تأويل (جواباً) بالمشق أي (مجيبين) ، والثاني على التقديم والتأخير .

كتابكم ، وإنما جوابي عن أسئلتكم على ما جاء فيه ) . وتعذف إن شئت ( عن أسئلتكم ) لظهور الغرض ، استغناءً بما في الكتاب من موضوعية ترتب الجواب التي تقتضي ( على ) إذا أردت أن ينصرف الذهن إلى هذا ، فتقول : ( وإنما أجبتكم على ما جاء في كتابكم ، وإنما جوابي على ما جاء فيه ) فيكون كلامك صحيحاً إذا اتويت فيه الجهة المذكورة .

الوجه السادس :

يقولون : هذا جواب عن كتابكم ، ونخبركم جواباً عن كتابكم ، ولا يقولون : هذا جواب لكتابكم ، ونخبركم جواباً لكتابكم ، إلا في الندرة ، على صحة الكلام وظهوره .

فإذا قلت : هذا جواب عن كتابكم ، فهو صحيح على ما في الكتاب من معنى السؤال الذي يستوجب ( عن )

وإذا قلت : هذا جواب لكتابكم ، فهو صحيح أيضاً واللام فيه للاختصاص .

. . .

وصفة القول : أن ( جواباً ) إذا نصبتها على الحالية فالتدس لها عاملاً<sup>(١)</sup> نحو ( نبلغكم ونعلمكم ونخبركم و . . ) وقد يكون هذا

---

(١) الذي قدمناه عن اشتراط ذكر العامل هاهنا علة تردد الأكثرين في إعراب ( يقولون ) من قوله تعالى : ( والراسخون في العلم يقولون آمنا به ) «آل عمران» - حالاً - . فقد أخذ به مجاهد وأبو البقاء وغيرهما على أن تقديره - والراسخون -

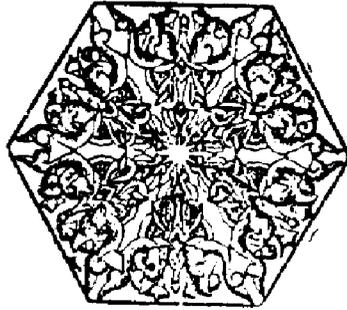
( جاراً ومجروراً ) نائباً عن متعلقه كما مثلناه في نحو قولنا ( إلى مدير  
ال... جواباً عن كتابه ) . وأما قولك ( جوابٌ عن كتابكم  
وجوابٌ كتابكم ) فسواء في الصحة لكن ثانيهما أرجح وأقوى . وأما

— في العلم بعلومه فائلين — وردّه القرطبي في تفسيره فقال : ( وعامة أهل اللغة  
ينكرونه ويستعبدونه ، لأن العرب لا تنصرف الفعل والمفعول معاً ولا تذكر حالاً  
إلا مع ظهور الفعل فلا يكون حال . ولو جاز ذلك لجاز أن يقال عبد الله  
راكباً بمعنى أقبل عبد الله راكباً ) .

أما حمل سيبويه ( قادرين ) من آية ( أيجسب الانسان أن نجمع عظامه  
بلى قادرين على أن نسوي بنانه )<sup>(٢)</sup> على الحالية مع إضمار العامل ، فقد  
وُجّه على الاستغناء بالعامل القريب — نجمع — لأن التقدير عليه . قال سيبويه :  
( وأما قوله جلّ وعز — بلى قادرين — فهو على الفعل الذي أظهر كأنه قال — بلى  
نجمعها قادرين — ، حدثنا بذلك بونس ) ، وحذف الفعل بعد أحرف الجواب غاية في الشهرة .  
على أن قول القرطبي لا يؤخذ على إطلاقه فقد جاءت الحال محذوفة العامل  
جوازاً ووجوباً . لكنه ليس في شيء مما نحن فيه . فوضع الجواز قياسي كما وجدت  
قريئة مقالية أو حالية ، كقولك — راشداً مهدياً — لمن قال أريد السفر أو لمن  
تنبأ له ، ونحو ذلك كثير . أما موضع الوجوب فسماعي ، اعتذروا فيه من الإضمار  
بكثرة الاستعمال وقصروه على أمثلة محدودة لا يستقيم فيها القياس . قالوا : ( بعته  
بدرام فصاعداً أو فنازلاً أو فسافلاً أي فذهب الثمن صاعداً أو نازلاً أو سافلاً . . . )  
وقالوا ( ألهياً وقد جدّ قرناؤك ، أفاثماً وقد قعد الناس ، أتميمياً مرة وقيسياً  
أخرى ) ، كل ذلك بتقدير فعل مناسب كما قيل هنيئاً مرثياً بتقدير — ثبت له .  
فما يجب اعتياده إذا أن الأصل في عامل الحال عدم الحذف والقائل بصحته  
مطالب بالدليل لأنه بدعي خلاف الأصل ، ذلك فيما خلا ما قدّر لقريئة  
مقالية أو حالية .

(٢) القيامة .

استعمال ( على ) بدل ( عن ) في هذا المقام فلحنٌ إذا أُريد به ما يراد  
بـ ( عن ) صحيحٌ إذا أُشير به إلى ترتب الجواب على الكتاب . وأما  
قولك ( هذا جوابٌ لكتابكم ، ونخبركم جواباً لكتابكم ) فقلما  
يستعمله الكتاب على صحته وظهوره . فاجعل ما ذكرناه لك على جهة  
التمثيل دليلاً على ما لم نذكره في الكشف عن مواضع الخطأ والضعف .



## ( ٢ ) القرار :

للقرار على ما هو مفهومه الاصطلاحى في الدواوين ، صيغ متقاربة وردتنا عن الفرنسية كأكثر المصطلحات ومستبعماتها . وقد جرت العادة بأن لا تراعى في النقل خصائص اللغة وأساليبها في التعبير . ذلك لتحقيق ما تستوجبه الترجمة الحرفية الخالصة من المطابقة التامة بين الفرع والأصل . لكن في طلب المطابقة من كل وجه شذوذاً عن الغرض قد يخرج باللغة عن حدودها المرسومة آنأ ، وينحط بها إلى الركافة طوراً ، بل ربما أفسد المعنى من حيث قصد إلى ضبطه وإحكامه . وليس هذا بدعاً في تغاير مباني اللغات وتدابير أوجه تصريفها . فالذي يجب اعتماده ها هنا أن يختار من الأساليب العربية الصحيحة - على بسطتها - ما يتسع لتحقيق ما لا بد منه من التطابق بين الترجمة والأصل ، من حيث المعنى جملة وتناسق الفكر تفصيلاً .

ولا بأس من التجوز آنأ إذا اقتضته الضرورة فيما لا ياباه نهج العربية عامة . لكن الضرورة تقدر بقدرها فلا يباح لها من التجوز إلا بمقدار ما تندفع به .

ولا يتوجه على ما قلناه ندرة اتفاق هذا الأسلوب المرغوب فيه لأكثر الكتاب . فإنه إذا ما وقع لأحدهم مرة سهل شيوعه ودورانه في الدواوين إذا تهيأت له بعض العناية .

وها نحن نهج في اختيار الصيغة المناسبة ، النهج الذي ذكرناه . فأصح ما درجوا عليه في كتاباتهم من صيغ القرارات الشائعة ،

الصورة الآتية :

قرار رقم ( ١٤ )

إن وزير ال.....  
بناءً على الدستور المنشور.....  
وعلى المرسوم رقم ( ٥٠ ) ..... بتاريخ ..... القاضي بتعيينه  
وعلى القرار رقم ..... بتاريخ ..... القاضي  
وعلى .....

يقرر :

- ( ١ ) : يعين السيد ..... منشئاً .....
  - ( ٢ ) : يعطى الموما إليه راتبه .....
  - ( ٣ ) : يبلغ هذا القرار .....
- دمشق في ..... وزير ال.....

وهو على الجملة أسلوب لا بأس به لكننا نختار عليه وجهاً آخر  
أسلم على السبك وأقرب إلى الأساليب العربية ، وهو :

يقرر وزير ال.....

بناءً منه على الدستور المنشور .....

وعلى المرسوم ( ٥٠ ) [ أو ذي الرقم ٥٠ أو المرقوم أو المرقم ..... ]

المؤرخ ..... القاضي بتعيينه .....

وعلى القرار ( ٥٠ ) [ أو ذي الرقم ٥٠ .....

وعلى .....

ما يلي : أو : تعيين فلان ..... على النص الآتي :

( ١ ) : أن يعين ..... أو تعيين السيد ..... منشئاً ..... : يعين السيد ..... منشئاً .....

( ٢ ) : أن يعطى ..... أو إعطاء ..... الموما إليه راتبه ..... : يعطى .....

( ٣ ) : أن يبلغ ..... أو تبليغ هذا القرار ..... : يبلغ .....

دمشق في ..... وزير ال.....

فيكون جملة ما استبدل من الصيغة المأثورة وما أضيف إليها ما يلي :

أ : قرار رقم ( ١٤ ) ، فقد جعلت : القرار ( ١٤ ) <sup>(١)</sup>

(١) قد عدلنا عن نحو ( قرار رقم ١٤ ) إلى القرار ١٤ لأن التركيب الأول ليس من العربية في شيء ، وإنما قد وُضع نقلاً بالحرف عن الفرنسية . فهو محض كلمات ثلاث مُضمَّمة بعضها إلى بعض خطأ دون تأليف إعرابي ، كقولك ( كتاب فلم دفتر ) . أما التركيب الثاني فهو عربي صحيح لأنه مركَّب وصفي قد نُعت فيه القرار بالعدد ورمزاً به إليه ، فهو بقرأ هكذا ( القرار الرابع عشر ) . ولك أن تختار ما كتبت وصفاً آخر كقولك ( القرار ذو الرقم أو المرقوم أو المرقم ) ونحو ذلك . وشبه بهذا الوم قول الكتاب ( الكتاب رقم ٥٠ ) فينبغي أن يستعاض عنه بصورة من الصور المذكورة .

٢ : إن وزير ال ..... يقرر ، فقد جعلت : يقرر وزير ال .....<sup>(١)</sup>  
 ٣ : منه ، قد جعلت إلى جانب (بناءً) زيادة على الأصل<sup>(٢)</sup>

(١) قد اخترنا أن يقال : ( يقرر وزير ال ..... ) بدل ( إن وزير ال ..... )  
 يقرر ) ، وكل منهما صحيح ، لأننا قصدنا أن يتقدم فعل ( التقرير ) مطلقاً ،  
 وأن يسبق ما يبني عليه القرار خاصة . وعلّة ذلك أننا نبدأ في الجملة الاسمية بذكر  
 المسند إليه ( الوزير ) ثم نخبر عنه بقولنا ( يقرر ) ، كأننا أعنى بذكره من ذكر  
 فعل ( التقرير ) . مع ان الغرض الذي عليه معول الفائدة هو الإخبار بثبوت حكم  
 ( التقرير ) رد ( الوزير ) هذا الثبوت الذي يقوم عليه القرار . لذلك كان  
 قولنا ( يقرر وزير ال ..... ) على الجملة الفعلية أو في بالقصد من قولنا ( إن  
 وزير ال ..... يقرر ) على الجملة الاسمية . والكتاب لم يقصدوا في تقديم  
 المسند إليه غير مطابقة التركيب الفرنسي في تقديم الفاعل على الفعل .  
 أما سبق الفعل لما يبني عليه القرار ففيه فائدتان ؛ الأولى : دفع ما يتوجه على  
 الجملة الاسمية المذكورة من إطالة الفصل بين العمدتين ( إن وزير ال ..... يقرر )  
 مهما قرّبت بينهما صلة المعنى ، لاسيما والمؤخر نسبة التقدير وشأنها في هذا المقام  
 ما علمت ؛ والثانية : تقرب الفعل العامل ( يقرر ) من معموله ( بناءً ) وتقديمه  
 عليه ، وهو قد كان بعيداً منه مؤخراً عنه . فإن كان تأخيرها دون مسوغ جائزاً  
 بلا فبح فليس كذلك اقصاؤه في غير ضرورة .

وإذا قيل إن الجملة الاسمية قد وكدت بـ ( إن ) والمقام يستوجبها ، ردّ بأن  
 التوكيد محله التردد والإنكار ولا متسع لها ها هنا . لاسيما و ( القرار ) في جوهره  
 إنشاء لأمر ولو كان في صورته إخباراً عنه .

(٢) قد جعلنا ( منه ) إلى جانب ( بناءً ) في قولنا ( يقرر وزير ال ..... بناءً منه )  
 لنظهر به ضميراً يعود إلى ( وزير ) توثيقاً للمعنى . لأن ( بناءً ) لما نصبت على الحالية ونابت  
 مناب مشتق تقديره ( بانياً ) فانها أن تحتل بنفسها الضمير المرفوع الذي يحتمله المشتق ،  
 فاستغنا عنه بذكر ( منه ) . وهو لا بد من تقديره لولم يصرح به لربط الحال بصاحبها .

٤ : وعلى المرسوم رقم (د. ٥٠) ، فقد جعلت : وعلى المرسوم (٥٠) <sup>(٣)</sup>

٥ : بتاريخ ..... ، فقد جعلت : المؤرخ <sup>(٤)</sup>

٦ : يقرر : يُعين ..... ، فقد جعلت : يقرر : أن يُعين أوتعيين ..... ،

أو : يقرر تعيين فلان ..... على النص الآتي :

يُعين <sup>(٥)</sup> .....

(٣) قد أبدلنا نحو (وعلى المرسوم رقم ٥٠) بنحو (وعلى المرسوم ٥٠) للعلّة التي ذكرناها في وجه الاستعاضة عن (قرار رقم ١٤) بـ (القرار ١٤) .....

(٤) قد جعلنا (المؤرخ) عوض (بتاريخ) لأن الجار والمجرور بعد المعرفة حال ، وليس ها هنا محل الحال . ولو كان الأمر كذلك لأصبح تقدير الكلام ( وبناء على المرسوم ..... مؤرخاً ) أي ( وبناء على المرسوم وهو في هذه الحال من التاريخ ) . كأن المراد أن نظهر أن فعل البناء قد جرى في حالة مخصوصة من أحوال المرسوم ، هي حين يكون بهذا التاريخ ، كما هو مقتضى الحال وحكم شبهها بالظرف . وكل ذلك خلاف القصد . لأن هذا المرسوم ليس له إلا هذه الحال . وإنما قد لبث ، بعد تخصيصه بالرقم ، في حاجة إلى إيضاح ببيان نعوته الثابتة له ، كتاريخه ومضمونه وحكمه . فناسب ذلك أن يوصف بنحو ( المؤرخ ..... القاضي ..... ) لأن هذا العمل من خصائص الصفات .

(٥) يقولون ( يقرر : يُعين ..... ) وربما قالوا ( يقرر مايلي : يُعين ..... ) فيذكرون بعد فعل التقرير حكاية القول أو يفسرون ( مايلي ) بهذه الحكاية . والتركيب على الحالين نافر غريب . إذ ينبغي ها هنا أن يبين بعد فعل التقرير الأمر الذي أريد تقريره لا القول ، أو يذكر أن أمراً قد أريد تقريره على الصيغة التالية من القول . فالقصد الأول يقتضي أن يقال : ( يقرر : تعيين أو أن يُعين ..... ) ، والقصد الثاني يقتضي أن يقال : ( يقرر : تعيين فلان على النص الآتي : يُعين ..... ) . وكلاهما على الأصل الذي لا خلاف فيه . وإلا فإذا عنوا أن يذكروا بعد فعل —

— التقرير حكاية القول على أنها القول المقرر لا الأمر لاستحالة المعنى . إذ لا محل في ذلك لتقرير القول . ولو أريد هذا — على استحالة — لا نبي أن يقال توطئة له : ( بقرر القول التالي : مُعين . . ) ، أو طاب تخريجه على وجه صحيح لوجب أن يقال مثلاً : ( يقول مقررأ : مُعين . . ) . وكل ذلك خلاف الظاهر . هذا ، وقولنا ( بعين السيد . . . ) بالرفع والبناء للمجهول بعد قولنا ( على النص الآتي : ) إنما هو من قبيل ما جاء من الجمل الإنشائية بلفظ الجمل الخبرية ، فهو إنشاء بصيغة الخبر وهو مسموح لا غبار عليه .



## ( ٢ ) المرسوم

بدا لنا فيه ما اعترضنا في صورة القرار . فندرج لك فيما يلي أشيع ما شاع من صيغه ونثبت إلى ذلك صيغته المختارة ، لتجلى بمعارضتها مواضع التصحيف والتصحيح .

الصورة الشائعة :

### مرسوم رقم ( ٧٠ )

إنّ رئيس الجمهورية السورية  
بناءً على الدستور المنشور ...  
وعلى القرار رقم ( ٣٠ ) .. بتاريخ ...  
وعلى طلب السيد .....  
وعلى اقتراح وزير الـ .....

يرسم ما يلي :

( ١ ) يرخص للسيد ..... في تأسيس ...

( ٢ ) يذاع هذا المرسوم ويبلغ .....  
دمشق في .....

صدر عن رئيس الجمهورية

وزير الـ ...

الصورة المختارة :

المرسوم ( ٧٠ )

يرسم رئيسُ الجمهورية السورية  
بناءً منه على الدستور المنشور .....  
وعلى القرار ( ٣٠ ) ... المؤرخ ..... ال ...  
وعلى طلب السيد .....  
وعلى اقتراح وزير ال .....  
.....

ما يلي :

( ١ ) أن يرخص للسيد ..... في تأسيس .....  
( ٢ ) أن يذاع هذا المرسوم ويبلغ .....  
دمشق في .....

صدر عن رئيس الجمهورية  
وزير ال .....

ولا يخفى وجه إشارتها على سابقها بعد الذي بيناه فتأمل .

## الفصل الثاني

### ( ١ ) هل والهمزة وما إليهما

لكلِّ من حرفي الاستفهام هذين موضع يغير الآخر وخصوصية تستمع شروطاً محدودة إلا أن الهمزة أعمّ تصرفاً من هل . والكتاب يُنزلون كلاًّ منها منزلة صاحبه على غير اهتداء أو تبصّر . فنحن ندرج فيما يلي - من لغة الدواوين - الصور الشائعة في الاستعمال ، الدارجة على الألسن ، مشيرين إلى مواطن الوهم فيها بالدليل ، وإليك البيان :

١ يقولون : هل لم يباشِر فدون ؟ وصوابه : ألم يباشِر ؟

والمسألة أن الاستفهام إذا كان موجباً كنت في استعمال ( هل والهمزة ) بالخيار . فإذا كان سالباً لزمتهك ( الهمزة ) تخصيصاً دون ( هل ) . فأنت تقول : ( هل باشر ؟ ) ولا تقول : ( هل لم يباشِر ؟ ) ، لكنك تقول : ( أباشِر ؟ ) كما تقول : ( ألم يباشِر ؟ ) على حدِّ قوله تعالى « ألم نشرح لك صدرك »

٢ يقولون : هل هو مصنف ام موفت ؟ ، وصوابه امصنف : هو

ام موفت ؟

محل الخطأ في ذلك طلب التعيين بـ ( هل ) وهو من خصائص ( الهمزة ) ؟ . فها هنا ضابط تغليبي لجواز ( هل ) وامتناعها ، من هذه الجهة ، يُعلم من صيغة الإجابة . فكما استقام أن تجيب عن سؤالها بـ ( نعم ) أو ( لا ) كان استفهامك بها صحيحاً ، كنحو قولك :

( هل باشر ؟ ) ، وكلما افتقرت الإجابة إلى التعيين كان لا بد من  
 ( الهمزة ) لأنها قد اختصت به ، كنجو قولك : ( أمصنف هو أم  
 موقت ؟ ) فأت مضطر فيه أن تجيب بـ ( مصنف ) أو ( موقت ) ،  
 ولا يغنيك بحال قولك : ( نعم ) أو ( لا ) . فالوضع إذاً من  
 مواضع الهمزة دون هل ، فتأمل<sup>(١)</sup> .

٣ يقولون : هل فلان باشر ؟ ، والوجه : هل باشر فلان ؟

( ١ ) وتفصيل الأمر أن في نحو قولك : ( هل باشر فلان ؟ ) ركنين للجملة .  
 أولها الذي تتحدث عنه وهو ( فلان ) ، وثانيها الذي تتحدث به وهو ( المباشرة ) .  
 فإذا كان استفهامك عن ثبوت الحديث للمحدث عنه كما هو في قولك : ( هل باشر ؟ ) ،  
 إذ المقصود به ( هل ثبتت المباشرة لفلان ؟ ) ، فأماك آتئذ ( هل والهمزة )  
 في صورة الإيجاب والهمزة في صورة السلب كما بيناه . وإذا كنت تعلم أن حديثاً  
 قد ثبت للمحدث عنه لكنه في اعتقادك أحد حديثين ، فاستفهمت طلباً لتعيينه ،  
 فليس أمامك غير الهمزة كما هو في قولك : ( أمصنف هو أم موقت ؟ ) . فقد  
 أشير فيه إلى أن حديثاً قد وقع لفلان ( هو التصنيف أو التوقيت ) ، فلا حاجة  
 إلى استفهامك عن ثبوته . لكنه أحد حديثين قد استوى العلم فيهما ولم ' يدر  
 أيها الثابت ؟ فأت في حاجة إلى تعيينه ، وهو لا يكون بغير الهمزة .

هذا والاستفهام عن ثبوت الحديث أسموه الاستفهام التصديقي ، وعن تعيينه  
 التصوري أو التعييني . ف ( هل ) على ذلك للتصديق وحده ، و ( الهمزة ) للتصديق  
 والتعيين .

أما سائر أدوات الاستفهام فالتعيين وحده ، كقولك ( من باشر ، ومتى باشر ،  
 وكيف باشر ) .

وأما ( أم ) المنقطعة ، فالتصديق وحده كـ ( هل ) ، وأما ( أم ) المتصلة  
 فالتعيين وحده كسائر أدوات الاستفهام ، وسيأتيك شأنها .

محل الخطأ في هذا الوجه دخول ( هل ) على اسم بعده فعل ، وهو لا يكون إلا في ضرورة (١) ، ومثل هل في ذلك أدوات الاستفهام ( غير الحمزة ) ، وظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتحضيض ، والعرض ، ولو الشرطية - على خلاف في بعضها .

ولهذا وجب العدول عن مثل قولهم : ( هل فلان باشر ؟ وأين سعيد أقام ؟ وإذا وصل <sup>خالد</sup> فأكرمه ، وإن الكتاب انتهى فابعث به ، وهلا خليل عرف قدره ! ) مما هو جارٍ على ألسنتهم ، إلى مثل قولك : ( هل باشر فلان ؟ وأين أقام سعيد ؟ وإذا وصل خالد فأكرمه ، وإن انتهى الكتاب فابعث به ، وهلا عرف خليل قدره ! ) بتقديم الفعل في كل ذلك .

وشرط الفعل الذي يلي الاسم أن يكون في حيز ( هل ) كما شرطه أن يكون في حيز الأدوات المذكورة . فإذا كان في حيز ( هل ) كان هو المستفهم عنه لا غيره . فليس قولك : ( هل الذي مرّ بك اليوم يمر بك غداً ؟ ) من هذا الباب . فهو جائز في الاختيار . لأن الفعل المستفهم عنه وهو ( يمر ) لم يلِ الاسم الذي دخلت عليه ( هل ) كما ترى . أما ( مرّ ) فلا شأن لها في الاستفهام البتة . فالكلام إنما هو على التقديم والتأخير أصله : ( هل يمر بك غداً الذي مرّ بك اليوم ؟ )<sup>(٢)</sup>

(١) على ما هو الجمهور

(٢) إبلاء الفعل ( هل ) وسائر الأدوات المذكورة أوجب النصب في مثل -

أما الهمزة فتليها الأسماء بعدها الأفعال كما تليها الأفعال لكن  
إيلاء الفعل لها أجرى في الاستعمال (١) .

٢ يقولون : هل إن تخلفت اليوم عن وطبقتي اسنوفي رانبي ؟ وصوابه :

١ اسم تخلفت ... اسنوفي رانبي او اسنوف ؟ (بالرفع والجزم

لان فعل الشرط ماض)

٢ إن تخلفت ... فهل اسنوفي رانبي ؟ ، او : إن تخلفت ... اناسنوفي ... ؟

٣ هل اسنوفي ... إن تخلفت ... ؟ ، او اسنوفي ...

إن تخلفت ؟

محل الخطأ ها هنا دخول ( هل ) على الجملة الشرطية وهو

لا يناسبها . لأن الشرط يحتمل الإيجاب والنفي و ( هل ) لا تحتمل

غير الإيجاب ، كما فصلناه حين معنا قول القائل : ( هل لم يباشروا ؟ ) .

---

قولك : ( هل زيدا ضربته ؟ ) ونحوه من باب الاشتغال . لأن النصب فيه يستلزم  
إضمار فعل عامل يلي ( هل ) يفتقره الفعل المذكور ( ضربته ) . فناسب ذلك  
خصوصية ( هل ) في ملازمة الفعل . وإذا جاز أن يكون هذا الفعل مضمراً في  
هذا الباب فهو مقصور عليه في المشهور لا يتعداه ، وهو لا يسلم إلى ذلك من قبج  
عند الأكثرين . فقد جاء في حاشية ( المغني ) للشيخ محمد الأهد حول قوله  
تعالى : ( أيسراً منا واحداً نتبعه ) ، من سورة القمر : « وتقبح هل في مثل هذا وإن  
كان على تقدير الفعل ، لأنها إذا رأته في حيزها لم ترض إلا بعناقه في صريح  
اللفظ على مذهب سيبويه ... »

( ١ ) لهذا رجع النصب بعدها في باب الاشتغال أيضاً ، وقيل يرجع الرفع  
حين يطلب بها تعيين الاسم دون الفعل ، كقولك : ( أدمشق قصدتها أم بيروت ؟ )  
لضعف الداعي إلى تقدير الفعل حينئذ .

ولهذا عدلنا إلى ( الهمزة ) تارة ، لأنها تحتل الإيجاب والنفي ، فقلنا :  
 ( أئن تخلفت ) . وانصرفنا بـ ( هل ) إلى جواب الشرط أو ما قام  
 مقامه تارة أخرى ، لأنها لا تغير منها شيئاً ، فقلنا : ( إن تخلفت ..  
 فهل أستوفي .. ) و ( هل أستوفي ... إن تخلفت .. ) . ثم استعضنا  
 من ( هل ) في هاتين الجملتين بالهمزة ، فقلنا : ( إن تخلفت أفأستوفي ..  
 و ( أفأستوفي .. إن تخلفت ) فكانت لنا صورتان أخريان <sup>(١)</sup> .

٥ يقولون : هل يوجد عندكم الآن محل سافر ؟ ، وصوابه : عندكم  
 الآن محل سافر ؟

وموضع الخطأ فيه دخول ( هل ) على الفعل المضارع وقد خصص  
 بالحالية لذكر ( الآن ) وحكمها تخصيصه بالاستقبال . فنأفي مقتضى ذكر  
 ( الآن ) ، مقتضى دخول ( هل ) وتدافع طرفا الجملة . فعدلنا لذلك إلى  
 ( الهمزة ) .

٦ يقولون : وهل انه استطاع ان يمنع بالخمار بعد وصوله الى القرية ؟  
 وصوابه .

( ١ ) وامتناع دخول ( هل ) على الجملة الشرطية يستتبع حكماً آخر يوهم فيه كتابنا  
 كثيراً . فإذا دخلت ( هل ) على ( مَنْ وما وأي ) خرجن عن الشرطية وكن أسماء  
 موصولة . وعلى هذا تقول : ( هل من يباشر يستوفي راتبه وهل أي يباشر يستوفي  
 وهل ما أفعل من خيرٍ أو شرٍ أسألُ عنه ) على الرفع أي كل ذلك لا على الجزم  
 كما يحسبه الكتاب . فتكون ( مَنْ ) بمعنى ( الذي ) في موضع الابتداء ، و ( يباشر )  
 صلتها ، و ( يستوفي ) خبرها وهكذا ...

وشبيه بـ ( هل ) في مثل هذا الموضع ( إذا ) الفجائية و ( ما ) النافية . فإذا

١ - وهل استطاع ان يمنع بالفتح بعد وصوله الى القرية ؟

٢ - او انه استطاع ان يمنع بالفتح بعد وصوله الى القرية ؟

ووجه الوهم فيما ذكر أنهم جمعوا الاستفهام بـ (هل) إلى التوكيد بـ

(إن) ، وهما لا يجتمعان . قالوا : لأن استفهامك يعني تردّدك فيناقض

التوكيد المستفاد من (إن) . وهو علة حذفنا (إن) من هذا الموضع .

أمّا وجه دخول الهمزة على (إن) بدل (هل) فهو لاتساعها لما لا

تنسع له (هل) . قالوا : لأنها أمّ الباب . فيغلب الاستفهام بها على

التوكيد بـ (إن) .

وصفوة القول :

١ : إنهم منعوا دخول (هل) على النفي ، فامتنع قول القائل :

(هل لم يباشر؟)

٢ : ومنعوا أن يطلب بها التعيين ، فامتنع قول القائل :

(هل هو مصنف أم موقت؟)

---

— دخلنا على (من وما وأي) بطل الجزم بهنّ إذ لا يكن آتئذ أسماء للشرط . لأن

(إذا) و(ما) تخالفان الشرط . فهو للاستقبال وهما للحال . فنقول على ذلك في

(إذا) : « صررت بالمدرسة فإذا من يزورها يعجب بنظامها » على الرفع . إلا أن

تشفّل (إذا) ببنداء ، فنقول حينئذٍ : « فإذا هي من يزورها يعجب بنظامها » على

الجزم ، فلا يكون مدخولها فيه اسم الشرط . بل تكون (هي) في موضع الابتداء

وما بعدها خبرها ، كحدّ قولك : « هذه المدرسة من يزورها يعجب بنظامها » .

على أن بعضهم يقدر البنداء تقديراً فيستغني عن التصريح به ويجزم . قال سيبويه

في الكتاب : لأن الإضمار يحسن ها هنا . لكنه وجه مرجوح عند الجمهور على

كل حال . . .

٣ : ومنعوا دخولها على اسم بعده فعل في الاختيار ، فامتنع فيه قول القائل :  
( هل فلان باشر ؟ )

٤ : ومنعوا دخولها على الشرط ، فامتنع قول القائل : ( هل  
إن تخلفت ؟ )

٥ : وخصصوا فعلها بالاستقبال ، « « : ( هل  
يوجد الآن ؟ )

٦ : ومنعوا دخولها على التوكيد ، « « : ( هل  
إنه استطاع ؟ )  
فتأمل !!

## ( ٢ ) فرق ما بين ( أم ) و ( أو ) بعد همزة الاستفهام

يخفى على أكثر الكتاب فرق ما بينهما وهو ظاهر كل الظهور .  
فإذا قلت **بل** أخالد دخل المدرسة أم سليم أم سعيد ؟ ) ، فانت تسأل  
( أيهم دخل ؟ ) ، ويكون الجواب عنه بذكر أحد الأسماء الثلاثة .  
وإذا قلت : **هل** أدخل المدرسة خالد أو سليم أو سعيد ؟ ) ، فانت  
تسأل : ( هل دخل أحدهم ؟ ) ، ويكون الجواب عنه بـ ( نعم )  
أو ( لا ) . وشتان ما بين ( أيهم دخل ؟ ) و ( هل دخل أحدهم )  
كما ترى ، وهو يشبه عليهم كثيراً <sup>(١)</sup> .

وتفصيل الأمر أنك إذا قصدت أن تسأل ( أيهما وأيهم وأي )  
ذاك كان ؟ ) طلباً للتعين فهذا موضع ( أم ) بعد الهمزة كما هو في  
المثال الأول <sup>(٢)</sup> . فاستفهامك به دعوى منك ان واحداً قد دخل  
المدرسة لا محالة ، وأنه لا شك أحد الثلاثة : ( خالد وسليم وسعيد ) .  
لكن علمك قد استوى في هؤلاء لا تدري أيهم الداخل ، فتستفهم  
عن ذلك بغية التعيين . ولا يستقيم الجواب عنه بغير ذكر الاسم .

على أن بعضهم بقدر المتبدأ تقديراً فيستغني عن التصريح به ويجزم . قال  
سيبويه في الكتاب : « لأن الإضمار يحسن ما هنا » . لكنه وجه مرجوح عند الجمهور  
على كل حال .

( ١ ) تقدم الاسم في المثال الأول لأنه أولى به إذ هو المقصود بالاستفهام ؛  
فانت تسأل ( أيهم دخل ؟ ) . كما تقدم الفعل في المثال الثاني لأنه هو المسؤول  
عنه ؛ فانت تسأل ( هل دخل أحدهم ؟ ) .

( ٢ ) ( أم ) في هذا المثال تدعى ( متصلة ) ، ومعناه أن ما بعدها ملازم لما  
قبلها . فلا يستقيم السكوت على أحدهما مستقلاً . وهي تكون ( متصلة ) وتفيد

وإذا قصدت أن تسأل ( هل كان هذا أو ذاك أو أحد هذين  
أو هذه الأشياء ؟ ) سواءً عن محض ثبوت هذا الشيء لا عن تعيينه ،  
فهذا موضع ( أو ) . وهي تكون بعد ( هل ) كما تكون بعد  
( الهمزة ) على ما ورد في المثال الثاني . فليس السؤال في هذا المثال  
عن دخول ( أيهم هو ؟ ) بل عن الدخول ( هل كان من أحدهم ؟ ) .  
ويستقيم الجواب عنه بقولك : ( نعم ) أو ( لا ) .  
وموجز القول : أنه كلما جاز إجمال سؤالك بنحو ( أيها أو أيهم  
أو أي ذاك كان ؟ ) ولم يُغنِ الجواب عنه ؛ ( نعم ) أو ( لا ) ،  
فأمامك الهمزة بعدها ( أم ) . وكلما استقام إجماله بنحو ( هل كان  
هذا أو ذاك أو أحد هذين أو هذه الأشياء ؟ ) وأغنى الجواب عنه  
بـ ( نعم ) أو ( لا ) ، فأمامك ( الهمزة ) أو ( هل ) بعدهما ( أو ) .  
فتأمل ...

---

التسوية بعد همزة التسوية نحو : ( سواء علي أسافرت أم أقمت ، ولا أبالي أنهضت  
أم جلست ! ) ، كما أفادت التعيين بعد همزة التعيين في المثال .  
وتأتي ( أم ) لغير التعيين والتسوية فتدعى ( منقطعة ) ، ومعناه أن الكلام  
بعدها على الاستئناف لا يتصل بما قبلها . وهو لا يكون إلا جملة كنحو قولك :  
( أرى الشجاعة أن يقتل الضعيف ؟ أم من الخلق أن يُهان الكريم ؟ ) . فها هنا  
سؤالان لا سؤال واحد ، فما بعد ( أم ) استفهام جديد مستأنف قد انصرفت به  
عن سابقه . وعلى ذلك قوله تعالى في سورة الرعد : ( قل هل يستوي الأعمى  
والبصير ؟ أم هل يستوي الظلمات والنور ؟ ) . فالكلام بعد ( أم ) منقطع مما  
قبله ، كلما أدرك السائل خاطر استأنف به سواءً جديداً .

( ٣ ) سواء والهمزة ، وأم وأو والواو بعدهما

هذا موضع قلما يتفق للكتاب إتمام النظر فيه . وأوجز ما رأيته في الكشف عنه ما حكاه الإمام السيوطي في الهمع ، قال : « وفي البديع قال سيبويه :

١ : إذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ( أم ) ، اسمين كانا أو فعلين ،

تقول : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء عليّ أقت أم قعدت .

٢ : وإذا كان بعدها فعلا ن بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو ، تقول : سواء عليّ قت أو قعدت .

٣ : وإذا كان اسما ن بلا ألف عطف الثاني بالواو ، تقول : سواء عليّ زيد وعمرو . وإن كان بعدها مصدران ، كان الثاني بالواو جملا عليها . «

وجملة الأمر أنه كانت الهمزة بعد سواء ، وهي همزة التسوية ، اقتضت أم<sup>(١)</sup> ( المعادلة ) كيف كان الحال . فإذا لم تكن الهمزة اختلف الحال :

---

( ١ ) والهمزة وأم ما هنا قد خرجتا عن الاستفهام . قال الإمام الزمخشري في كشافه : « والهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء ، وقد انسلخ عنها معنى الاستفهام رأسا . قال سيبويه : جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : ( اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابة ) يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام ، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء . «

١ فاذا كان بعدها فعلان فأو<sup>(١)</sup>

٢ واذا كان بعدها اسمان فالواو

أما ( أو ) فعلى تقدير الشرط<sup>(٢)</sup> وتأويله : ( إن فعلت هذا

فالأمران سواء ) ، وأما ( الواو ) فلأن التسوية كانت بين شيئين فهي للعطف والتشريك على الأصل .

وليس كلامهم هذا على إيجاب ( أو ) بين الفعلين إذا لم تكن

المهزة ، وإنما هو على تعليل جوازها فيه . فاذا قلت : ( سواء عليّ

قت أم قعدت ) جاز كلامك وفصح أيضا .

---

( ١ ) وقد منعه ابن هشام وأوجب فيه ( أم ) حين أوجب تقدير المهزة .

وتعقبه فيه كثيرون بأنه لا محل لوجب المهزة .

( ٢ ) كذا وجه السيرافي وحكاه الدمايني وشرحه الرضي .

## الفصل الثالث

قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه

( ١ ) النسبة إلى ( الأخرى ) :

إذا أردت النسبة إلى ( الأخلاق ) قاصداً به اسم العلم فالقياس فيه ( أخلاقيّ ) لا ( خلقيّ ) كما يزعم كثيرون . قال سيويه : « وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحد اسمها لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله . ألا تراهم قالوا في أنمار ، أنماري ، لأن أنماراً اسم رجل ، وقالوا في كلاب كلابي . » فالقياس في الجمع المسمى به أن تنسب إليه على لفظه باتفاق كما تنسب إلى الواحد ، لأنه قد استعمل استعمال المفردات . أمّا إذا لم تُردب ( الأخلاق ) إلاّ الجمع فالوجه أن توقع الإضافة على واحد ، فتقول : ( خلقيّ ) . ومثل ذلك ( حقوقيّ ) تقوله في النسبة إلى ( الحقوق ) اسماً للعلم و ( حقيّ ) تقوله في النسبة إلى ( الحقوق ) بغير هذا الاعتبار . وهلمّ جراً ...

( ٢ ) النسبة إلى ( التربية ) :

الدائر على ألسنة الكتاب أنهم يقولون في النسبة إلى ( التربية ) ، ( تربويّ ) وهو لحن مشهور . والقياس فيه حذف التاء والنسبة إلى الأصل الباقي : إما بحذف الياء على ( تربويّ ) بالتشديد ، أو بقلبها

واوًا وفتح ما قبلها على ( تَرْبَوِيَّ ) . وكلاهما صحيح في الاستعمال .

( ٣ ) النسبة إلى ( الدَّعْوَة ) :

الشائع في لغة القضاة والمحامين وكتابهم أنهم يقولون : ( مذكرة

دَعْوِيَّة ) نسبة إلى ( الدعوة ) ، وهو لحن كما لا يخفى على المتأمل .

والوجه فيه حذف التاء والنسبة إلى الباقي على ( دَعْوِيَّ ) بتشديد

الياء وكسر ما قبلها فتقول لذلك : ( مذكرة دَعْوِيَّة ) . وحذف تاء

التأنيث في نظائره قياس لا انكسار فيه . تقول في النسبة إلى

( البلدة والثروة والغزوة والعروة والعصبة والكتلة ) ، ( بلديّ وثرويّ

وغزويّ وعرويّ وعصبيّ وكتليّ ) وهلمّ جرّاً . . .

( ٤ ) النسبة إلى ( نساء ) :

القاعدة في النسبة إلى الجمع أن ينسب إلى واحده إذا كان له

واحد مستعمل من لفظه . فالقياس أن تقول في نساء ( نسويّ ) لا

( نسائيّ ) لأنه جمع واحده ( نسوة ) كفعال وفعلة . وليس لـ ( نسوة )

وهو اسم جمع ، واحد قد كُسر عليه فينسب إلى واحده . قال سيبويه :

« إعلم أنك إذا أضفت <sup>(١)</sup> إلى جمع أبداً فانك تتوقع الإضافة <sup>(٢)</sup> على

واحد الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد ، وبينه

إذا لم تُرد به إلا الجمع . » !

( ١ ) أي نسبت ( ٢ ) أي النسبة

( ٥ ) التانوي والثنوي :

يشبهه على غالب الكتاب فرق ما بين ( اثانوي ) و ( الثنوي ) ،  
ويرى بعضهم أن ( الثانوي ) من العامي و ( الثنوي ) من الفصيح .  
وجملة الأمر في ذلك أن لكل من النسبتين ، على صحتها ، معنى يفاير  
الآخر . فالثانويّ تقوله في النسبة إلى ( ثانٍ وثنائية ) كالتقاضيّ تقوله  
في ( قاضٍ وقاضية ) بقلب الياء واوآ وفتح ما قبلها . والثنويّ تقوله  
في النسبة إلى ( اثنين واثنتين ) كالثنويّ تقوله في ( ابنين وابنتين ) ،  
يحذف الزائد واسقاط العوض وردّ المحذوف على أن الأصل في ( اثنين ) ،  
( فعَل ) بالتحريك .

ومن ذلك كان قولهم ( التعليم الثانوي ) و ( الأمر الثانوي ) على  
ما قدّمناه ، صحيحاً لا مأخذ فيه . لأنهم إنما يقصدون به التعليم الذي  
يلي الابتدائيّ زمنياً ، والأمر الذي يتلو سواه مكانة . فيحتمل كل منها  
أن يوصف بالثاني على هذا الاعتبار . ومثلها في هذا القياس ( الناخب  
الثانوي ) . لكنه لا يجوز في شيء من ذلك أن تنعته بـ ( الثنوي )  
لأنه نسبة إلى ( اثنين ) ، ولا محلّ لـ ( اثنين ) ها هنا .

أما قولهم : ( مذهب الاثنينيين ) <sup>(١)</sup> كما هو دائر على السنة  
المشتغلين بالفلسفة منذ القديم <sup>(٢)</sup> فإنه لحن ، ووجه أن يقال : ( مذهب

---

( ١ ) مذهب الاثنينية Dualisme يقابله مذهب الواحدية Momisme

( ٢ ) الذي قاله المتكلمون في النسبة إلى ( اثنين ) إنما لما يوسم به :

( الثنوية والاثينية ) . قال الخوارزمي في مفاتيح العلوم : ( والرد على المعطلة -

الثنويين ) لانهم يريدون به النسبة إلى ( اثنين ) ، أو يقال : ( مذهب  
الاثنين ) كما سنذكره لك .

ويصح في النسبة إلى ( ثان وثانية ) أن يقال ( ثاني ) بالتشديد ،  
كما يقال في ( قاضٍ وقاضية ) ، ( قاضي ) ؛ وهو القياس الأول ،  
وليس فيه إلا حذف الياء . وقد ورد في ( اثنين واثنتين ) ، ( اثني )  
بالتشديد ، كما قيل في ( ابنين وابنتين ) ، ( ابني ) ، بحذف الزائد  
وتركه على لفظه . وكل ذلك صحيح في الاستعمال .  
( ٦ ) النسبة الى ( دولة ودول ) :

في النسبة إلى ما كسر على واحده ولم يكن علماً ، يُردّ الجمع  
إلى هذا الواحد فيقال : ( دولي ) بسكون الواو ، وهو المشهور عند  
جمهور البصريين . لكننا قد نلجأ أحياناً إلى إرادة معنى ( الجمعية ) على  
وجه الخصوص فرقاً بينها وبين صورة ( الوحدة ) ، فالوجه إذ ذاك  
أن ننسب إلى الجمع بغير ردّ فنقول ( دُولِي ) بتحريك الواو ، تصحيحاً  
للمعنى وطرذاً للبس .

مثال ذلك أنك تريد التمييز بين النسبة إلى ما يتصل بـ ( الدولة )

وأنه عزوجل قديم عالم قادر حتى وأنه واحد ، والردّ على الثنوية من الجوس -  
والزنادقة ، وعلى المثناة من النصارى و ( ٠٠٠ ) . وقد حكي في القطوف الدانية :  
( كل اثنين غيران وكل غيرين اثنان فلا فرق بينهما ، إذ الاثنيتية تستلزم التغاير ) .  
وقد قيل المثنوية أيضاً نسبة إلى المثنى . قال المعري :

عمدتم لرأي المثنوية بعدما جرت لذة التوحيد في اللهوات

فالثنوية والمثنوية نسبتان صحيحتان ، أما الاثنيتية فقد اتضح لك وجه ردها .

على حد معناها الحقيقي ، وإلى ما يتصل به ( الدول ) على إرادة معنى  
 الاشتراك والاجتماع . فتقول : ( هذا خلاف دولي ) أي مما يجري في  
 داخل الدولة ، و ( هذا خلاف دولي ) أي مما يجري خارجها بين  
 الدول . كما تقول : ( هذا وضع دولي ) و ( هذا وضع دولي ) ،  
 و ( هذه قضية دولية ) و ( هذه قضية دولية ) ، بل ( هذه مؤسسة  
 دولية ) أي أنها من مؤسسات الدولة و ( هذه مؤسسة دولية ) أي  
 أنها تتألف باجتماع الدول واشتراكهم كعصبة الأمم .

وهكذا يضطررك المعنى إلى التمييز بين ما ينسب إلى الواحد وما  
 ينسب إلى الجمع . فإذا راعيت القياس الظاهر المشهور في ردّ الجمع إلى  
 مفردة التلبس المعنى وأشكل . فالعدول عن صورة المفرد في ذلك إلى  
 صورة الجمع إبقاء على دلالة التعدد المقصودة التي تفيدها ( الجمعية )  
 ضرورة لا بد منها (١) .

ولا يظن أحد أننا نجهز النسبة إلى الجمع على وجه الإطلاق ،  
 فالضرورة تقدر بقدرها . فكلما أغنى المفرد عن الجمع فالقياس أن يُردّ

(١) ولكن هل يسوغ هذا في قياس العربية ؟

الكوفيون قالوا يجواز النسبة إلى الجمع مطلقاً . أما جمهور البصريين الذين  
 قالوا برّد الجمع إلى واحد فقد أجازوا العدول إلى صورة الجمع في مواضع محدودة ،  
 كأن يكون المنسوب إليه عالماً أو كالعلم ، أو يتمتع وورد واحد من لفظه ، أو  
 تقصد النسبة إلى لفظه بعينه كـ ( الشعبي ) أو يخاف التلبس عامة برّدّه إلى واحد .  
 وتعليل مذهبهم هذا ليس بالبعيد . فلما كان القصد من النسبة إلى الجمع في  
 الأصل الدلالة على جنس المعنى استغنوا عنه بمفرده - إذا ورد - ، لأن المفرد  
 يشركه في هذه الدلالة . وهم كلما ابتعدوا عن هذا الأصل أجازوا النسبة إلى الجمع .

الجمع إليه . وإذا تخلف بعناه نسب إلى الجمع بلفظه طرداً للبس . وليس  
المدول عن ظاهر القياس في هذا الباب غريباً على وجه العموم إذا اقتضاه  
المعنى وخيف اللبس . ففي كتب اللغة من ذلك الشيء الكثير ، ويرجع  
إليه من أراد الاستئناس .

هذا ، وقد انتهى جمع اللغة العربية الملكي إلى نحو ما انتهينا  
ها هنا ، قال : ( المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن  
يرد إلى واحد ثم ينسب إلى الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى  
لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك ) .

---

قال صاحب المصباح : ( وقيل إنما ردّ إلى الواحد - أي الجمع - لأن الغرض  
الدلالة على الجنس ، وفي الواحد دلالة عليه ) .  
ففي النسبة إلى العام لا يقصد مدلول اللفظ الأصلي وإنما يراد الذي سمي به أي  
مدلوله بعد التسمية . وقل مثل ذلك في نسبتهم إلى ( شعوب ) فليس غرضهم فيه  
معنى ( شعب ) ( ١ ) عامة ، وإلا كانت النسبة إليه ( شعبي ) . فالواحد في كل  
منها لا يفنى عن الجمع كما تراه .

وهكذا حين يخاف اللبس كما قيل في ( أعراب ) ( أعرابي ) ولم يقل  
( عربي ) لأنهم أرادوا في النسبة معنى ( أعراب ) على الوجه الذي اختص به بعد  
عمومه أي سكان البادية ، ولم يريدوا معناه الأصلي الذي يفيد ( عرب ) أي أهل  
البدو والحضر . وعلى وجه الاختصار نقول : إنهم لم يقصدوا من هذه النسبة الدلالة -

---

( ١ ) قال الخوارزمي في مفاتيح العلوم : ( الشعوب جمع شعب للمعجم مثل القبائل  
للغرب من قوله تعالى : « وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا - سورة الحجرات »  
ومنه قيل للذي يتعصب للمعجم شعوبي . وقيل بل هي للعرب والمعجم فبنو قحطان  
شعب وبنو عدنان شعب ) . ويال صاحب المصباح : ( والشعوبية بالضم فرقة تفضل  
المعجم على العرب . وإنما نسب إلى الجمع لأنه صار علماً كالأنصار ) !

النسبة إلى شفاه جمعاً كالنسبة إلى شفة . قال الإمام السيوطي :  
( وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فإنه ينسب إلى الواحد  
منه ) . أما النسبة إلى شفة فقياس نظائره مما يثنى على لفظه أن يترك  
على حاله فيقال : ( شفِي ) بتشديد الياء ، أو يرد إليه محذوفه فيقال :  
( شفهي ) أو ( شفوي ) . فشفهي على أن الأصل ( شفة ) و ( شفوي )  
على أنه ( شفوة ) . فتقول من ذلك : ( امتحان شفوي وشفهي وشفني )  
كاه صحيح في الاستعمال .

أما قولك : ( امتحان شفاهي ) فهو صحيح أيضاً على أنه نسبة إلى  
مصدر ( شافه يشافه ) لا نسبة إلى جمع ( شفة ) لما بيناه . وشفاه ،

---

— على الجنس الأجنبي ، حتى يستغنوا بواحدة الذي يشركه في هذه الدلالة ، وإنما  
قصدوا معنى سواء حتى قال سيبويه : ( إنما قيل في النسب إلى الأعراب أعراي  
لأنه لا واحد له على هذا المعنى . ألا ترى أنك تقول العرب فلا يكون على هذا  
المعنى ؟! فهذا بقوبه ) وقال الجوهرى : ( ليس الأعراب جمع عرب ) أي بعد أن  
اختص هذا الخصوص بمختلف واحده ( عرب ) لصوم معناه وأصبح المعول على  
( أعراي ) ، كما تخلف ( ناصرونصير ) في واحد ( أنصار ) لما غلبت عليه العمومية  
فعملوا على ( انصاري ) .

فليس يبعد على هذا تخريج ما انتجناه على المذهب البصري نفسه . فتحن إذا  
قصدنا في النسبة إلى ( الدول ) دلالة المعنى الأصلية فحسب ، فالقياس فيه أن  
تنسب إلى مفردة فنقول : ( دولي ) بسكون الواو . لأن المفرد هنا يعني عن  
الجمع . لكننا إذا قصدنا إلى ذلك دلالة اللفظ الفرعية أي معنى التعدد والكثرة  
تختلف المفرد عن إفادة المعنى المقصود وكان لا بد من النسبة إلى الجمع بلفظه .

مصدرًا لشافه ، سماعي لا قياسي حكاه ابن جني في كتابه (التصريف الملوكي) ، قال : ( قالوا : شفة وأصلها شفة لقولهم في التحقير : شفية ، وفي التكسير : شفاه ، وفي الفعل : شافت زبدًا ، وفي المصدر : الشفاه والشفافة ) . فلا وجه إذا لاستنكار قول القائل : ( شفاهي ) على ما مر .

وقد قيل : ( الشفاهي ) بالضم للعظيم الشفة فليس هو على قياس : كما قيل : ( أنافي ورؤاسي وعضادي وفخاذي ) للعظيم الأنف والرأس والعضد والفخذ ، وكاه سماعي .

وجملة الأمر أنك تقول : ( شفوي وشفهي وشفني ) نسبة إلى ( شفة ) و ( شفاه ) الجمع . كما تقول : ( شفاهي ) نسبة إلى ( الشفاه ) المصدر . كل ذلك على القياس .

أما ( شفاهي ) فإنك تقوله للعظيم الشفة على غير قياس .

( ٨ ) النسبة إلى ( الحكمة ) :

النسبة إلى ( الحكمة ) ، ( حكمي ) بإسكان الكاف ، وهي في كلامهم بالتحريك إبدأ كنحو قولهم : ( الدروس الحكيمية ) . وقد نبه عليه الخفاجي في شفاه الغليل .

## الفصل الرابع

### ( ١ ) العدد في تمييزه وتعريفه

تتردد حول هذا المطلب طائفة من الأوهام قد أصابت في لغة  
الدواوين حظاً كبيراً من الشيوخ ، فتمكنت في طباع الكتاب تمكناً  
رأوا به وجه الصواب مستهجنًا . فاسماءهم تستنكروه بما ألفت ، وأذواقهم  
تعافه مما أساغت .

فأنت إذا زعمت لهم أن جريم على مثال : ( الخمسة كتب )  
لا يستقيم على قياس وأن الوجه أن يقال : ( خمسة الكتب ) ، استنكروه  
منك استنكاراً . وإذا ذهبت إلى أن نحو : ( المائة ورقة والألف  
قرش ) لا تقوله العرب فيما صح عند الأَكْثَرِينَ وإنما تقول لو أرادت معناه :  
( مائة الورقة وألف القرش ) ، أبوه عليك أيضاً . والأمر في الجملة أظهر  
من أن يوجب استرسالهم إلى مثل هذا اللحن .

فضابط المسألة أن المعدود مجرور إذا كان العدد مفرداً ( كخمسة  
كتب ومائة صف وألف تلميذ ) ، ومنصوب فيما عدا ذلك جميعاً  
( كخمسة عشر كتاباً وعشرين دفترًا وواحد وستين قلمًا ) . وحيث  
كان مجروراً فالتعريف له ( كخمسة الكتب ومائة الصف وألف التلميذ ) ،  
وحيث كان منصوباً فالتعريف للعدد ( كالخمسة عشر كتاباً والعشرين  
دفترًا والواحد والستين قلمًا ) .

وبناءً على ذلك تقول :

اشتريت مائتي الكتاب ، ولا تقول : المائتي كتاب أو المائتين كتاباً <sup>(١)</sup>  
واشتريت ألفي الكتاب ، ولا تقول : الألفي كتاب أو الألفين  
كتاباً

واشتريت خمسمائة الكتاب ، ولا تقول : الخمسمائة كتاب  
واشتريت خمسة آلاف الكتاب ، ولا تقول : الخمسة آلاف كتاب  
واشتريت خمسمائة الف الكتاب ، « « : الخمسمائة ألف كتاب  
تجرباً في كل ذلك المعدود الأخير وتعرفه لأن العدد مفرد .

هذا ، وأما نحو : ( الخمسة الأيام ) <sup>(٢)</sup> بتعريف العدد والمعدود  
فصحيح على قول شائع ، وأما نحو : ( الستة أشهراً ) بتعريف العدد  
المفرد ونصب معدوده فقد قيل به أيضاً . لكن كلاً منهما لا يعدل  
نحو قولك : ( خمسة الأيام وستة الأشهر ) على ما قدمنا ، لأنه  
صحيح شائع بإجماع النحاة .

فالذي ذكرناه لك قياس لا ينكسر . فكما كان المعدود مجروراً  
كان التعريف من حقه . وكما كان منصوباً كان من حق العدد . وهلم  
جراً . . . ، وما رووه خلاف ذلك ، إما على قول ، وإما شاذ في  
القياس ، وإما نادر في الاستعمال . وكله لا يعدل المقيس المشهور الذي  
أوردناه . فتأمل !!

---

( ١ ) قد ورد تمييز المائة منصوباً في الشعر فخرجوه على الشذوذ . قال الشاعر :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد أودى الممرّة والهنا

( ٢ ) بقوى الوجه المذكور باتفاق حين يكوث المعدود صفة كقولك :

( الثلاثة المسافرون ) ، ذلك لظهور تبعيته للعدد ، فيكون آتئذ كحد قولك :

( المسافرون الثلاثة ) !!!

## ( ٢ ) ثمان

اسم منقوص ياءه في غير التركيب كياء قاض ، فهي تثبت  
حيث تثبت هذه وتحذف حيث تحذف .

تقول في غير الإضافة :

أنفدت ثمانياً وعشرين شهادة ، كما تقول : رأيت قاضياً وعشرين

امرأة

وهذه ثمان وعشرون شهادة ، كما تقول : هذا قاض وعشرون

امرأة

وبعثت بثمان وعشرين شهادة ، كما تقول : مررت بقاض وعشرين

امرأة

فياؤه في هذه الحال تثبت عند النصب وتسقط في الرفع والجر

وتقول في الإضافة :

أنفدت ثمان شهادات ، كما تقول : رأيت قاضي دمشق

وهذه ثمان شهادات ، « « : هذا قاضي دمشق

وبعثت بثمان شهادات ، « « : مررت بقاضي دمشق

فياؤه في هذه الحال ثابتة ابداً .

وأما في التركيب أي في ( ثمان عشرة ) فالشهور أن الياء مبنية على

الفتح أو السكون ، وقد تحذف على قلة لاختصار المركب فبنى النون

على الكسر أو الفتح .

وبناءً على ما ذكرناه لا يستقيم أن يقال :

١ : نرسل إليكم ثمانين وعشرين شهادة ، كما جروا عليه في  
الدواوين وأولعوا به ولوعا ، كأنهم يحسبون أن (ثمانياً) ممنوعة من  
الصرف لأنها على (فعال) كتراق جمع ترقوة . وليست كذلك إلا  
في غريب النوادر <sup>(١)</sup> . قال الجوهري : (وما جاء في الشعر غير  
مصروف فهو على توهم أنه جمع) .

٢ : أو أن يقال : هذه ثمانين وعشرون شهادة ، وبعتت بثمانين  
وعشرين شهادة ، كما شاع لديهم على توهم بناء (ثمانين) والصواب حذف  
الياء كما تحذف ياء (قاضي) لو كانت في مكانها .

٣ : وليس الأظهر أن يقال : هذه ثمان شهادات ، بحذف الياء .  
وهو جارٍ في كلامهم كثيراً يحسبونه من الفصيح الذي لا يتفق لغير  
الأئمة والحدائق ، وليس كذلك . قال ابن بري : (الكوفيون يميزون  
حذف هذه الياء في الشعر) .

وجملة القول : أن ياء (ثمانين) تثبت على المشهور في التركيب  
دوماً ، كما تثبت في الإضافة . أما في غير الإضافة فتثبت مع التنوين  
منصوبة ، وتسقط معه مرفوعة ومجرورة .

---

(١) فقد روى سيديويه من ذلك في الكتاب (ج ٢ ، ص ١٢) :

يجدو ثمانيناً . وأما بآقاجها حتى ممن بزيفة الإرتاج

قال العلامة الشنتمري : [الشاهد فيه ترك صرف (ثمانين) تشبيهاً لها بما جمع  
على زنة مفاعل كأنه توهم واحدتها (ثمانية) كحذرية ثم جمع فقال (ثمانين) كما  
يقال حذار في حذرية . والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتي  
بلفظ المنسوب نحو (ثمانين) و (رباعين) فإذا أتت قيل (ثمانية) كما قيل (ثمانية)  
(فوس رباعية) . وصف إبلا أولع راعيها بآقاجها حتى لفتت ثم حداها أشد  
الحداء ثم همت بإزلاق ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة والزبغ بها وهو إزلافها وإسقاطها .]

## الفصل الخامس

( ١ ) قياسية الصفات المشبهة ، ( فخم ووفير ) :

لم يرد بهذين الحرفين سماع وليس على قياس ، وإنما قالوا : فخم ووفر ) بسكون العين . ووزن ( فعيل ) في الصفات سماعي ، فإن غلب من ( فعلٌ بفعل ) مضموم العين فلم تمل به الغلبة إلى حد تعميم القياس . هذا هو المذهب المشهور ، لكن بعضهم قد قال بقياسه . قال العلامة الصبان في حاشيته على شرح العلامة الأشموني : [ لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة ( فعلٌ وفعيل ) من ( فعلٌ ) مضموم العين كثرةً تقطع بقياسها عنده ، قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن ( فعيلًا ) قياس دون ( فعلٌ ) ] . قالوا هذا ولم يقيدوه ، وقل من أجرى صفة من ( فعلٌ ) على ( فعيل ) واحتج لذلك بالقياس . قال الأستاذ محمد الخضر حسين في كتابه <sup>(١)</sup> ( القياس في اللغة العربية ) : ( وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية . فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو ( فعلٌ أو فعَلٌ أو فعَلانٌ أو أفعل ) دون أن ينطق به العرب . ما عدا ( فعيلًا ) فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ . وينبغي أن يُقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم يدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها . وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل

من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها ( ) .  
وكلام الأستاذ في تقييده محكم لا غبار عليه ، جدير أن يؤخذ  
به . ومواد منع ( فخم ووفير ) لورود ( فخم ووفر ) .

وقد تسمح به ( فخم ووفير ) الأستاذ الشيخ مصطفى الغلاييني في  
كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) . ووجه تسميته بأن ( فعلاً ) في  
الصفات ، بفتح فسكون ، أصله في الكثير الغالب ( فعل ) بفتح فكسر ،  
وأن ( فعلاً ) هذا أصله ( فعيل ) . فقد أصبح بهذا أصل ( فعل ) ،  
( فعلاً ) . ولا بأس إذا عنده من الرجوع إلى أصل ( فخم ووفر ) وهو  
( فخم ووفير ) ولو لم يأت بها سماع .

فالأستاذ لم يقل بالقياس على ما رأيت . وإنما جرى على عادته في  
مواد الكتاب من التسميح بكل ما دار على ألسنة الكتاب ، إذا استطاع  
أن يتأول له وجهاً من الوجوه . فانظر إلى قوله بعد ذلك : ( فها  
مقبولان في الذوق والسمع ) . فكأنه يريد بهذا أن اللغة لا تأبى أن  
يُدْرَج فيها هذان اللفظان . فتعليقه هذا تعليل من يضع الكلام وضعاً  
ويقترحه اقتراحاً — لكنه وضع واقتراح في غير ضرورة أو حاجة —  
لا تعليل من يميز صحيح الكلام من فاسده كما لا يخفى . وإلا فإذا  
سلمنا بأن أصل ( فعل ) ( فعيل ) على ما ذهب إليه ، فمتى كان الرد  
إلى الأصل مطرداً ولو كان العدول عنه لمحض الاستخفاف . قال سيبويه :  
( واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه  
مستقلاً من كلامهم البتة ) .

ومذهبنا يجري من الأستاذ مذهب مجرى الضد . فنحن لا تهمننا الكلمة  
والكلمتان ، ولا تعيننا الشهرة العارضة إذا لم يسندها سماع مضبوط ،  
أو يدعمها قياس صحيح . ونعدّ كلّ تسمّح من هذا القبيل عبثاً باللغة  
وبثاً للخلل في أقيستها المعروفة . فإذا كان الكلام على جهة الاقتراح  
أو الاصطلاح فله عندنا شأن آخر . لكن أول ما يستدعي انصراف  
الذهن إليه حاجة في التعبير أو بغية في التسهيل والتيسير .

فنحن نسأل الأستاذ : هل يقول في ضخّم ضخيم ، وفي شهم  
شهم ، وفي صعب صعب ؟!! وماذا يحتمل أن يكون وجه المنع بعد  
إقراره ( فخياً ووفيراً ) ؟ والأستاذ لو قال ما قاله اهتداءً إلى قياس  
يخرج عليه الأشباه والنظائر ، إرادة التسهيل ، لتوجه له عندنا كل العذر .  
هذا وبعضهم يحتج في إقرار ( فخيم ) باستعمال العلامة اللغوي الشيخ  
إبراهيم اليازجي . وهو لم يأخذ في ذلك بقياسية ( فعيل ) كما يشهد به  
كتابه ( نجمة الرائد ) . فالشيخ لو عالج هذه المادّة تحقيقاً وتمحيصاً لأخذ  
كلامه على جهة الاستئناس لسعة اطلاعه وطول باعه . أما أن يُقطع  
بصواب ما جاء عنه نسلياً فلا أراه وجيهاً البتة . ومذهب الشيخ نفسه  
في نقد الكلام ما اعتمدناه وأكثر !! . ألا تراه ينتقد الحارث بن  
حلزة وأضرابه من الشعراء الجاهلين في رسالته ( لغة الجرائد ) ؟ . فالذي  
يستخلص من ذلك كله : أن وجه الكلام أن يقال : ( فخّم ووفر )  
على ( فعل ) وأن يحدّ القياس على ( فعيل ) بما قيده به الأستاذ محمد  
الحضرم حسين كما بيناه .

## (٢) المصادر اليبائية ، (المسؤولية) :

(المسؤولية) ينكرها الأستاذ الشيخ إبراهيم المنذر ويرى أن يقال في مكانها (التبعية) بفتح فكسر . أقول لا وجه للإنكاره هذا أو لإحلاله (التبعية) محلها . فالكلمة صحيحة فصيحة لا غبار عليها ، وهي من المصادر اليبائية المقبسة .

فإن كان الإنكار من جهة المعنى فخير ما يدفعه قوله عزوجل في سورة الإسراء : ( وأوفوا بالعهد إن الهد كان مسؤولاً ) وقوله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً ) . وقوله صلى الله عليه وسلم : ( كلكم راعٍ و كلكم مسؤول عن رعيته ؛ الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته ، والرجل راعٍ في أهله ومسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته ، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته . )!! أفغير هذا قصد كتابنا حين قالوا (المسؤولية)؟! .

وإذا كان الإنكار من جهة الصياغة ف (المسؤولية) كما أسلفنا من المصادر اليبائية المقبسة ، قد دلت على صفة (المسؤول) والحقيقة المنسوبة إليه بالحقاق (ياء النسبة) - هي ها هنا الياء المصدرية - وإتباعها ب (تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية) - هي ها هنا التاء المصدرية .

قالوا : الإنسانية والحيوانية والكمية والكيفية والماهية والاسمية والفعلية والحيثية والظرفية والفاعلية والمفعولية وهلمّ جرّاً . وقد جرى علماء اللغة على هذا وجعلوه قياساً استثناساً بما سمع عن العرب من المصادر

المختومة بالياء المشددة مردفة بالتاء كـ (العبدية والعبودية والحرية ،  
والحورية والمصوصية والخمصوصية<sup>(١)</sup> ، والوحدانية والرهبانية والرجولية  
والعروبية والجاهلية) . وقد حُكي عنهم (المولوية) صفة المولى ،  
و(الأولية) صفة الأول . وقد قال ابن منظور : ( ورجل عُرِيٌّ  
فيه عُرِيَّةٌ أي عجرفية ونحوه وصعوبة ، والعُرِيَّةُ في الفرس أن يمشي  
عرضاً .. ) وقال : (وناقة عُرِيَّةٌ وفيها عُرِيَّةٌ إذا كانت أيضاً لم  
تدلل .) وقال صاحب التاج : (والاسم الغلومه والغلومية والغلامية ،  
بضمين) . وقال ابن سيده في المخصص : [شيخ بين الشيخوخة  
والشيخوخة والتشيخ] وقال : [ووصيفة بيّنة الإيصال ، ووليدة بيّنة  
الولادة والوليدية] . فكان بطرد ذلك وقياس عليه ما لا يحصيه عدد  
من مصطلحات الفلسفة ومواضع مختلف العلوم .

ولست أدري ، ما وجه منع الأستاذ [المسؤولية] وهي قياس  
لا شأن للسمع فيه !! أفرايت لو أراد أن يقول : [الوالد مسؤول  
بين المسؤولية] أكان يوثر أن يضع [التبعة] في ذلك موضع  
[المسؤولية] . فانت تجد في هذه المصادر من تحقيق المعاني وضبط  
حدودها ثروة للغة أيما ثروة . وقد أيد ذلك مجمع اللغة العربية الملكي  
قال [ج ١ ، ص ٢١٥] : [إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها  
ياء النسب والتاء] . فاعرف ذلك وقس عليه جميع ما يرد عليك ولو  
كره بعض المحققين .

(١) يجوز فتح الأول وضمه في الألفاظ الثلاثة

### ( ٣ ) قياسية ( استفعل ) وجمع اللغة العربية الملكي

أخذ جمع اللغة العربية الملكي بقياسية ( استفعل ) إذا أُريد به الطلب والضرورة لحاجة اللغة إلى مدلولاته في العلم والصناعة . قال ( ج ١ ، ص ٢٢٢ ) : ( ويرى المجمع أن صيغة استفعل قياسية لإفادة الطلب والضرورة ) . ونحن لا نأبي ذلك ما دامت حاجة التعبير تقتضيه . لكن المجمع قد رفع هذا القول إلى بعض الأئمة على أنهم قد أخذوا به . وهو ما جئنا نفضه ونكشف عما بدا لنا فيه .

فالمجمع قد زعم فيما استظهر به أن مقالة أبي علي وابن سيده وابن يعيش على الأخذ بالقياس ، وليس الأمر كما ادّعاه وجنح إلى تأويله إذا عدنا إلى التحقيق .

أما أبو علي فهذا كلامه : ( أعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته واستدعيته وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب ) . قال صاحب المجمع : ( ومعنى قوله يحفظ وليس بالباب أن استفعل لغير الطلب يحفظ ولا يقاس عليه ، ومقابلته أن استفعل للطلب يقاس عليه ولا يتكاف لحفظه ) . أقول : ليس الكلام على هذا ، إنما المراد أن استفعل في الطلب والاستدعاء كثير وفي غير ذلك قليل . ومن هنا قيل : إن استفعل بابه الطلب والاستدعاء ، أي أن أكثر ما يأتيك على هذه الصيغة يكون من هذا الباب . فقد يتفق منها ما ليس منه ، فهذا لا يضبط معناه البتة فهو يحفظ وليس بالباب . مثال ذلك : استفهم واستخبر واستنبأ واستوضح واستكشف واستسقى واستعطي

واستطعم واستوهب واستمنح واستهدى واستقدم ، كله من هذا الباب .  
أما استقر واستعلى واستعجب فليس هو منه ولا تحصر معانيه في باب .  
وابن سيده إذ نقل كلام أبي علي قد اتوى هذه الجهة . وأبو علي هذا  
لم يزد على ما قاله سيبويه ، قال : ( وأنا أسوقه إليك على ما قاله  
سيبويه ) . أما سيبويه فالذي حكوه عنه قوله : ( فالباب في اسمفعل  
أن يكون للطلب أو الإصابة ) . ومذهبه في هذا المقام أظهر من أن  
يحتاج إلى شرح ، وأسير من أن يفتقر إلى تأويل . فقد ذكر في  
الكتاب ما اشتهر من معاني الصيغة ، وما ندر مما وافق ( أفعَل وتفعَل  
وفعل ... ) !! ذكر هذا ولم يقل بانقياس تصريحاً أو تعريضاً !! .

فها هنا سؤال لا مناص منه ؛ أئذا قيل : إن باب المفاعلة المشاركة  
وباب الافتعال الاتخاذ ، أي فهم المجمع من هذا أن المفاعلة والافتعال  
قياسان تصوغهما من كل فعل إذا أدت ذينك المدلولين ؟ أم يرى  
أن مؤدى ذلك أن أكثر ما جاء منها من هذا الباب وأن ما خرج  
عنه من الشرود وندرة التوارد بحيث لا يضبط في باب ؟!

ولم يخرج كلام ابن يعيش عما ذكرناه ولا تطاول إلى ما وراءه ،  
وإن أوهم ظاهره غير ذلك . قال : ( والغالب على هذا البناء الطلب  
والإصابة وما عدا ذينك فإنه يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه ) . ومؤداه  
أن هذا البناء في الطلب والإصابة غالب ، وفيما عداهما نادر لا يغلب .  
فالتقياس عنده غلبة هذين المعنيين ( الطلب والإصابة ) على ما اتفقت  
منه هذه الصيغة من الأفعال ، وعدمه ندرة ما سواهما فيه . فالكلام

لا يعدو ذلك ، ولم يَمِيلْ به صاحبه إلى جواز اشتقاق الصيغة من سائر الأفعال إذا أُريدَ المعنى الغالب .

وعلى هذا أيضاً كلام ابن الحاجب في الشافية ، قال : ( واستفعل للسؤال غالباً ) إِمَّا صريحاً نحو استكتبته ، أو تقديرًا نحو استخرجته ، وللتحويل نحو استحجر الطين وإن البغاث بأرضنا يستنسر . وقد يجيء بمعنى فعل نحو قرء واستقر ) . وعليه كذلك مقالة الرضي في الشرح ، وابن قتيبة في أدب الكاتب ، والزمخشري في المفصل ، وابن جماعة في حاشيته على الشافية .

وإذا عدونا ( استفعل ) فالعلماء على خلاف في قياسية ( أفعل ) ؛ هل تدخل همزة التقل على كل ثلاثي فتعديبه إذا كان لازماً ، وتجعله متعدياً إلى مفعولين إذا كان متعدياً إلى واحد ، وإلى ثلاثة إذا كان إلى مفعولين ؟ . . .

والعلماء على خلاف في قياسية ( فعمل ) ؛ هل يطرد تضعيف عين الثلاثي لبعدي ما كان منه لازماً ، ويوصل إلى مفعولين ما كان منه لمفعول واحد ؟ . . .

وهم إلى ذلك على خلاف في ( انفعل ) مطاوعاً لـ ( فعل ) . أما في ( افعل ) و ( استفعل ) فقد تلاقت أقوالهم على وقفهما على السماع .

هذا ، ومذهب الرضي على السماع في الجميع ، قال : ( وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً . فليس لك أن تقول في ظرف أظرف وفي

نصر أنصر . ولهذا رُدَّ على الأَخفش<sup>(١)</sup> في قياس أظنَّ وأحسب وأخال  
على أعلم وأرى . وكذا لا تقول نصر ولا دخل ، وكذلك في غير  
ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ  
المعين وكذا استعماله في المعنى المعين ) .

وعلى هذا ، فإذا قال المجمع بقياسية ( استعمل ) فقد قاله من عنده  
ولو أنه لا بأس به . أما استثنائه برأي أبي علي الفارسي وابن جني  
( في أن ما قياس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام  
العرب ) فهو سائغ مقبول . وهو علة أخذنا بمقالة المجمع في القياس .  
وكلامنا هنا على استحسانه وإيثاره من هذه الجهة .

فيتضح من هنا أنه لو قيل ( استحصل ) لطلب الحصول على الشيء  
مثلاً لكان على ما مر سائغاً ولو لم يُنقل . فتأمل !!

---

( ١ ) قال ابن جني في الخصائص : ( وأجاز أبو الحسن أظنت زهداً عمراً  
عاقلاً ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم :  
جملة بظنه عاقلاً . )

## (٤) فرق ما بين أفعال وفاعل المهموز الأول في المضارع والمصدر

(آلى) إذا حلف مضارعه (يوئلى) على (يفعل) ويقوله بعضهم  
(يوئلى) على (يفعل) كأن ماضيه (فاعل) فيوهمون . قال صاحب  
المصباح : وآلى إيلاءً مثل آتى ابتاءً إذا حلف فهو مؤلى . ومثله  
(آمن) يحسبه جماعة (فاعل) فيقولون (يوأمن) على (يفعل) وهو  
(يوؤمن) على (يفعل) لأن ماضيه (أفعل) . ومنه (آنس) إذا  
أحسن أو أبصر ، من قوله تعالى : (إني آنت ناراً لعلي آتيكم منها  
بقبس) <sup>(١)</sup> ، وقوله : (فإن آنتم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم  
ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً) <sup>(٢)</sup> ، قال بعضهم في ذلك (يوأنس)  
وهو (يوئنس) . ومنه (آوى) أيضاً ، قال تعالى : (وفصليتہ التي  
تؤويہ) <sup>(٣)</sup> .

وجملة القول في ذلك أنك لو تدبرّت مصادر هذه الأفعال ألفيتها  
على (إفعال) لأنها (إيلاء وإيمان وإيناس وإيواء) . وما كان هذا  
شأنه فماضيه (أفعل) كما لا يخفى كـ (الإكرام) من (أكرم)  
و (الإحسان) من (أحسن) . إذ لو كان ماضيه (فاعل) لاتفق له  
مصدر (المفاعلة) قياساً لا ينكسر ، وقد يضم إليه (الفعل) <sup>(٤)</sup> ليس  
غيره ، كـ (آخيته مؤاخاة وإخاء) .

(١) طه (٢) النساء (٣) المعارج

(٤) أو (الفعل) ، ويمتنع (الفعل) من (فاعل) إذا كانت فاداه ياء  
وتتبعين (المفاعلة) وشذت (ياوم) فقد جاء منها (الفعل) ، قالوا : (ياومه مياومة  
ويواماً) .

فأصل (آلى وآمن وآنس وآوى) ، (ألى وأمن وأنس وأوى)

بهمزتين على (أفعل) لا (ألى وأمن وأنس وأوى) بهمزة فألف على

(فاعل) . وعلى ذلك فكلمتا رأيت المصدر (إفعلاً) فالماضي (أفعل)

لا محالة والمضارع (يُفعل) ، وكلمتا رأيتيه (مفاعلة) فالماضي (فاعل)

والمضارع (يُفاعل) :

فالإيتاء من آتى يوئتي ..... والمؤاتاة من آتى يوئتي

والإيجار من أجر يوئجر ..... والمؤاجرة من أجر يوئجر

والإيناس من آنس يوئنس ..... والمؤانسة من آنس يوئنس

وهكذا دواليك قياس لا يضل .



## الفصل السادس

في تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين بمنعه  
( ١ ) صناعة وصناعات وصنائع :

(الصناعة) تجمع على ( صناعات وصنائع ) ، تقول : ( مدرسة الصناعة  
والصناعات والصنائع ) ، كـه صحيح لا غبار عليه . وقد منع بعضهم  
( صنائع ) جمعاً لـ ( صناعة ) ، قال : إنها جمع لـ ( صنيفة ) . وليس  
يمنع في العربية توارد مفردين على جمع واحد ، ونظائره كثيرة <sup>(١)</sup> .  
قال سيديويه بعد كلامه على جمع ( فعيلة ) : ( وأما فعالة فهو بهذه المنزلة  
لأن عدة الحروف واحدة والزنة والزيادة مدّ ، كما أن زيادة فعيلة مدّ ) .  
وقال صاحب المجمع فيما يطرد جمعه على ( فعائل ) : ( وفعولة بالفتح ،  
وفعالة مثلثة الناء - اسمين - كحمولة وحمائل ، وسحابه وسحاب ،  
ورسالة ورسائل ، وذوابة وذوائب ) <sup>(٢)</sup> . فهذا وذاك صريح بما

( ١ ) ومن هنا يمتنع القطع حينئذٍ بواحد جموع التكسير ، وهو ما عناه ابن  
جني حين قال في ( سر الصناعة ) : ( وهذا الخلاف بين العلماء في أحد الجموع  
ساير عنهم ، مطرد منه مذاهيم . وإنما سببه وعلّة وقوعه بينهم أن أمثال جمع  
التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيجتمّل الأسمين والثلاثة ونحو ذلك . وليس  
كذلك جمع التصحيح ) .

( ٢ ) وقال الأشموني في شرحه : ( أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل  
رباعي . ووث بمدة قبل آخره ، مختوماً بالياء وبمجرداً منها ، فنلك عشرة أوزان ،  
خسة بالياء ، وخسة بلا تاء ) . وقد اشترط للمجرد التانيث ، واسوي ( فعيلة )  
من ذوات التاء الاسمية .

أوردناه . ويؤنسها ما جاء في الخصائص : ( وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصناعات لآلات صنائهم من الأسماء ) ، وما ورد في كلام ابن الحاجب على المصدر في ( الشافية ) : ( وفي المتعدي نحو ضَرَبَ على ضَرَبَ ، وفي الصنائع ونحوها نحو كَتَبَ على كِتَابَة ) ، وما جاء في مقدمة ابن خلدون : ( وما ينتجها البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ) وقد تردد فيها غير مرة .

والحجة لا تقوم كما لا يخفى ، على خلوة المعاجم الثقة من هذا الجمع ( لصناعة ) ، وهو على قياس مطرد .

فصحَّ بذلك ما تقدم من توارد ( صنيعه وصناعة ) على صيغة جمعية واحدة . والقرينة تميز دلالة الجمع في الحالين .

## ( ٢ ) الخَصْمُ والأَخْصَامُ :

قياس ( فَعَل ) بفتح فسكون إذا كان صحيح العين ألاَّ يجمع على ( أفعال ) . فباب [ خصم ] أن يجمع للكثرة على [ خصوم ] أو [ خصام ] وقد سمعت فيه اللغتان . أما جمعه على [ أخصام ] فقد التقى أكثر كتابنا اللغويين على تلحين قائله كاليازجي والمنذر والفلايبي وغيرهم لخروجه عن الباب .

أقول قد جاءت أحرف على ( فَعَل ) مجموعة على [ أفعال ] شذوذاً ، تشبيهاً لها بما كان على [ فَعَل ] بفتحتين . كما شذَّ بمقابل ذلك [ الزَمَن ] فجمع على [ أزمان ] شذوذاً ، حملاً له على [ فَعَل ] وبابه في القلة [ أزمان ] . فقد قالوا في جمع ( قَرَنَخَ وَجَدَ وَفَرَدَ وَرَأَدَ وَزَنَدَ ) ، ( أفراخ

وأجداد وأفراد وأرآد وأزناد) ، صرح به سبويه . وقالوا في (خَصْم) ،  
 (أخصام) ، قال صاحب التاج : (ومما يستدرك عليه الأخصام جمع  
 خصيم ككتف وأكتاف ، أو جمع خصم كفرخ وأفراخ ، أو جمع  
 خصيم كشهيد وأشهد) وأشار إلى ذلك الأستاذ محمد سليم الجندي .  
 فلا وجه إذن لردّ (أخصام) جمعاً (لخصم) ، ومقالة المنكر  
 مدفوعة كما رأيت بنص التاج .

### ( ٣ ) غريب وأغراب ، حفيد وأحفاد :

بعضهم يجمع (غريباً) على (أغراب) وقياس جمعه (غُرَبَاء) ، ومثله  
 (حفيد) يجمعونه (أحفاداً) وهو (حفداء) . وقد أشار إلى ذلك  
 كثيرون ، لكنه ليس بالبعيد كما ستراه . فباب (فعليل) في الجمع  
 (فعللاء) إذا كان وصفاً لذكر عاقل بمعنى الفاعل من غير المضاعف أو  
 معتل العين . وندر محبي (فعليل) مطلقاً على (أفعال) فأحصوه . قال  
 الإمام السيوطي في مزهره (ج ٢ : ص ٤٠) : (ليس في كلامهم فعليل  
 وجمعه أفعال إلا أحرف من السالم : شريف وأشراف ، وفنيق وأفناق ،  
 وبديل وأبدال وهم الصالحون ، وبكيم بمعنى أبكم وأبكام ذكره في  
 الجهرة . وزاد في الصحاح : بريء وأبراء ، ومليح وأملاح ، ونصير  
 وأنصار . وزاد ابن مكتوم في تذكرته : يتيم وأيتام ، وطويي  
 وأطواء ، ونفير وأنفار ، ونمير وأنمار ، وشريبر وأشرار ، ونضيج وأنضاج

وقري وأقراء ، وكبي وأكباء ، وشهيد وأشهاد ،<sup>(١)</sup> وأصيل وأصال ،  
وأبيل وآبال . قال ولعل ذلك جميع ما جاء منه . وقال صاحب  
التاج : ( خصيم وأخصام ) ، وقال : ( نسيم وأنسام ) ، وذكر الأخير  
ابن منظور . لكن ثمة وجهاً آخر . فإن بعضهم قد خرج ( أغراباً )  
على أنه جمع ( غُرب ) بمعنى غريب<sup>٢</sup> ، كـ ( جنُب وأجناب )<sup>(٣)</sup> لأنه  
القياس في الصفات والأسماء . كما خرج ( أحفاداً ) جمعاً لـ ( حَفَد ) ،  
وهو ما ذهب إليه الأستاذ الغلاييني . و ( حَفَد ) هذا اسم جمع لـ ( حافد )  
كـ ( حرَس وِرْصَد وِخَدَم ) ، و ( حافد ) يأتي بمعنى ( حفيد ) ، فيكون  
( أحفاد ) على هذا بمعنى ( حفداء ) جمع ( حفيد ) . وهو وجه لا بأس  
به البتة . قال سيوييه في الكتاب ( ج ٢ ، ص ٢٠٥ ) : ( وأما الفعل  
فهو في الصفات قليل وهو قولك جنُب ، فمن جمع قال : أجناب كما  
قالوا أبطال ، فوافق فعلٌ فعلاً في هذا كما وافقه في الأسماء ) فتأمل .

## ( ٤ ) الحاجة والحوائج والعادة والعوائد :

عاب الأستاذ داغر على الكتاب انصرافهم إلى ( حوائج ) جمعاً  
لـ ( حاجة ) وهو شاذ نادر . قال : ( وكان الأصحبي ينكره ويقول إنه

( ١ ) كثيراً ما اجتمع لفظان على معنى واحد فاستعمل جمع أحدهما جمعاً للآخر  
تساعياً ثم اشتهر به . وقد ذهب إلى ذلك من منع جمع ( شهيد ) على ( أشهاد )  
وقال إنه جمع ( شاهد ) ، وجمع ( شهيد ) ( شهداء ) . وقد ورد ( شهيد وشاهد )  
بمعنى كما لا يخفى . وعلى ذلك تصحيح من جمع ( غريباً وحفيداً ) على ( أغراب وأحفاد )  
كما سنراه .

( ٢ ) كـ حُبْنِك بمعنى حنك وفُسُح بمعنى فسبح ورُغْب بمعنى رغب عند من يجمعه

مولد) . أقول ليس للأستاذ أن يركب في النقد هذا المركب الصعب  
وفي الأمر متسع ومندوحة . فإذا أنكر الأصمعي ( الحوائج ) جمعاً  
إِ ( حاجة ) وجاراه فيه الحريري فقد تعقبها فيه كثيرون من أكابر  
الأئمة الخذاق . قال ابن الحنبلي في بحر العوام : ( ومن ذلك قولهم  
حوائج في جمع حاجة على غير قياس . قال الجوهري : كأنهم سمعوا  
حائجة ، <sup>(١)</sup> قال وكان الأصمعي ينكره ويقول هو مولد . وإنما  
الذكرة لخروجه عن القياس وإلا فهو كثير في كلام العرب ) . فانظر  
إلى مقالة الجوهري ( وهو كثير في كلام العرب ) ودعوى الأستاذ  
( أنه نادر ) . . . !

وقد روى ابن الحنبلي هذا حكاية ابن بري في توجيه هذا الجمع  
عن الخليل وابن دريد وأبي عمرو بن العلاء ، ونقل احتجاجه بقول  
الرسول صلى الله عليه وسلم : ( استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها )  
وقوله أيضاً : ( أطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه ) وقول سيديويه :  
( تنجز فلان حوائجه واستنجزها ) ، ثم قول الأعشى . . والفردق .  
والفراء . . وابن جني ؟ . . وعلى ذلك نصوص اللسان والتاج . . . <sup>(٢)</sup>

( ١ ) الأَكثرون على أن ( حوائج ) في الأصل جمع ( حائجة ) على القياس .  
ثم استغنوا عن ( حائجة ) بـ ( حاجة ) استخفافاً فبقي الجمع على أصله . وقد عضدوا  
ذلك بسماع ( حائجة ) لغة في ( حاجة ) .

( ٢ ) وقال الخفاجي في شرح درة الفواص بعد دفعه مقالة الحريري واستظهاره  
في الدفع بما ذكرناه وما لم نذكره : ( إلى غير ذلك مما لا يحصى ثراً ونظماً ولو  
أورد لكان كتاباً ضخماً . والمصنف ، كما في مسائل ابن بري ، تبع فيما ذكره -

فإذا أعوز ( الحوائج ) القياس فقد عضدها السماع والشهرة جميعاً ،  
فليس على قائلها من سبيل البتة .

أما ( العوائد ) جمعاً لـ ( عادة ) فالتقابل به قليل ، والمسألة خلافية .  
فإذا قصد الأستاذ داغر ، فيما عاب به الكتاب ، أنه يوثق ( العادات )  
واقصر على هذا الإيثار ، فالرأي ما رآه . لأنه القياس المعروف بلا  
ريب والصحيح المشهور بلا خاف . قال صاحب التاج : ( ومن جموع  
العادة عوائد ذكره المصباح وغيره ، وهو نظير حوائج في جمع حاجة ،  
نقله شيخنا . قلت الذي صرح به الزمخشري وغيره أن العوائد جمع  
عائدة لا عادة ) .

لكن قائله غير مخطئ والتسميح في كل ذلك وجيه على كل حال .  
وقد أورده صاحب المصباح بلا تكبير ، قال : ( والعادة معروفة والجمع  
عاد وعادات وعوائد ) . أو لا ترى إلى قول صاحب التاج ( وهو نظير  
حوائج في جمع حاجة ) ، و ( حوائج ) جارٍ في الشهرة مجرى متعلماً .  
هذا وقد منع هذين اللفظين الأستاذ المنذر أيضاً فدفع منعه الأستاذ  
الغلاييني بما يقنع الناظر وكلامه لا يخرج في الجملة عما قدمناه .



---

— الأسمى وهو بما عذب من سقطاته وغلطاته ، وحكى عنه الرقاشي والسجستاني أنه  
رجع عن هذا القول ( ٠٠٠ ) ( ص ٨٦ ، طبعة مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ )

## الفصل السابع

صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثي ومكسورها السالم

(١) المصيف :

اسم المكان والزمان من ( صاف يصيف ) ، ( المصيفُ ) بكسر الصاد على ( مفعِل ) ، وأصله ( المصيف ) بسكون فكسر . والمصدر منه ( المصاف ) على ( مفعَل ) ، وأصله ( المصيف ) بسكون ففتح . أما قول الكتاب ( المصيف ) على ما شاع لديهم فلا وجه له البتة . إذ لو صيغ زمان الفعل صيغة المصدر ، قلّة أو سماعاً ، على ( مفعَل ) لعدا مثاله بعد الإعلال ( المصاف ) كما رأيت لا ( المصيف ) . وهو إلى ذلك غير وارد فلبس في الزمان إلا ( المصيف ) . قال صاحب المصباح : ( وإن كان معتل العين بالياء - أي الفعل الثلاثي - فالمصدر مفتوح ، والاسم - للمكان أو الزمان - مكسور كالصحيح ، نحو مال ممالاً وهذا ميمه ، هذا هو الأكثر ) ، وقال صاحب الأساس : ( صافوا بمكان كذا واصطافوا وتصيفوا ، وهذا مصيفهم ومصطافهم ومتصيفهم ) .

(٢) المطار والمطير :

الأكثر في معتل العين الثلاثي أن يصاغ مكانه وزمانه على ( مفعِل ) بالكسر ، ومصدره على ( مفعَل ) بالفتح كالصحيح . هذا هو القياس ، فإذا عارضه السماع فينبغي أن يؤخذ به . أما قول بعض العلماء في

إطلاق النسوية بين صيغتي الأسماء والمصادر ، من معتل العين الثلاثي ،  
لكثرة ما توارد منها على الصيغة الواحدة ، فلا أراه وجيهاً البتة ، لفوات  
القصده به من تمييز الصيغتين . ومهما كثر التوارد فالتمايز أكثر .

فالقياس في (طار يطير) على هذا أن يكون مصدره (المطار) ومكانه وزمانه (المطير) . لكن السماع قد جاء بـ (المطار) مصدرًا  
واسمًا فينبغي أن ينطق به على مجيئه . قال العلامة السيوطي في مرهره  
(ج ٢ ، ص ٦٤) : (وأما المعتلة بالياء في عين الفعل فإنها تنتهي في  
مصادرهما والأسماء منها إلى الروايات . لأنهم قالوا المحيض والمبيت  
والغيب والمزيد ، وهنّ مصادر . وقالوا : المقيل ومغيض الماء والمحيص ،  
في الأسماء والمصادر وقالوا : المطار والمنال والممال ، في الأسماء  
والمصادر ١١) . وقال صاحب النهاية في حديث وابصة - فلما قتل عثمان  
طار قلبي مطاره - : (أي مال إلى جهة يهواها وتعلق بها ، والمطار  
موضع الطيران) .

والعجب أن الأستاذ داغر قد جعل قول ابن منظور في اللسان :  
(والمطار موضع الطيران) غلطاً مطبعياً ، ليستقيم له دفع (المطار) اسماً  
للمكان . وابن منظور قد حكى الحديث وشرّحه عن النهاية ولم يرتجل  
شيئاً من ذلك ارتجالاً . وقد أثبتته الإمام السيوطي في الدر الثبير  
بلا تكبير ، قال : (والمطار موضع الطيران) .

فلا وجه إذن لإنكار (المطار) اسماً للمكان وقول المنكر مدفوع  
بالسماع ، فتأمل .

### (٣) المعرض :

تقول للمكان (معرض) بكسر الراء لأن بابه (عرضه يعرضه) إذا أظهره كـ (ضربه يضربه) . وقد نقل عنهم (معرض) بالفتح أيضاً ، حكاه ابن منظور ، فينبغي أن يؤخذ به أيضاً . ويكون هذا من (عرض يعرض) كـ (فهم يفهم) إذا ظهر واعترض ، مما عين مضارعه مفتوحة . وقد أشير إلى ذلك في هامش اللسان . وفي الصحاح : (قال الفراء : يقال مرّ بي فلان فما عرضت له وعرضت له ، لغتان جيدتان) ، وقد تردد ذكره في اللسان ، قال : (وعرضت له الغول وعرضت بالكسر والفتح عرضاً وعرضاً بدت) . وهو ظاهر كل الظهور .

### (٤) المحل :

كالمجلس بالكسر اسم المكان من (حفل يحفل) وفتح فائه لحن . قال ابن منذر :

يا فتى كان للمقامات زينا لا أراه في المحفل المشهود .

### (٥) المحلّ والمحلّة :

حلّ يحلّ قد جاء بالوجنين كنصر وضرب . فالمحلّ بالكسر والفتح . هذا والمحلّة كما لا يخفى (مفعول) فجمعه محالّ على (مفاعل) . والمحلّة (مفعلة) جمعها محالّ ومحلاتّ على (مفاعل ومفعلات) . والشائع في جمع محلّ ، محلاتّ : وهو لحن أشار إليه بعضهم .

هو بكسر الميم وفتح الصاد اسم للآلة كمبرد وبه يدعى اللسان  
على الأشهر فيه . قال الزمخشري : رب كلامٍ بالمِفْصَلِ أشدّ من كلام  
المِفْصَلِ . وهو بفتح الميم وكسر الصاد لمكان المفصل كجلس ، ومنه  
المثل : ( إِنَّكَ لَتُكْثِرُ الْحَزَّ وَتُخْطِئُ الْمَفْصِلَ ) ، وبه يُدعى ملتقى العظمين  
من الجسد . وبعضهم يلبس هذا بذلك فيقول لمنتهى العضو ( مِفْصَلِ )  
وزان اسم الآلة وهو وهم .

## الفصل الثامن

### ( ١ ) صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي

يخفى على كثير من الكتاب فرق ما بين صيغتي اسم المفعول من الثلاثي والرباعي ، فيصوغونه من ( فعل ) كما لو كان من ( أفعل ) ، ويعكسون الأمر حيناً على غير اعتداء لحناء ضابط التمييز عليهم وضعف تمكنه من أذواقهم .

والاعتماد في ذلك أن يُنظر إلى بنية الفعل بالمعنى المقصود وتُضبط حكميته عن الأثبات : ثلاثياً أو رباعياً أو على وجهين .  
ف ( صانه ) مثلاً ثلاثي و ( أصانه ) غير وارد ، و ( باعه ) ثلاثي و ( أباعه ) على الجاري ليس بمعناه ، و ( قاده وأقاده ) ليسا بمعنى ك ( هاجه وأهاجه ) ، و ( لامه ) ثلاثي و ( ألامه ) يأتي بمعناه ، و ( ساقه ) ك ( أساقه ) ، و ( سده ) ك ( أسده ) ، و ( رعبه ) ك ( أرعبه ) ، و ( غاظه ) ك ( أغاظه ) ، و ( شعله ) ك ( أشعله ) ، و ( خفاه ) ك ( أخفاه ) ، و ( دانه ) ك ( أدانه ) . . . ذلك ما تستقر به من نصوص اللسان والصحاح والتاج والمصباح ، على اختلاف في بعض مروياتها .

فإذا تهبأ الحكم على الفعل بحال من هذه الأحوال فانت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين مفعول الثلاثي والرباعي . فهو من الأول على ( مفعول ) مفتوح الأول ، ومن الثاني على ( مُنْعَل ) مضمومه مفتوح ما قبل الآخر . وعلى هذا النحو تقول :

(١) من (صان الشيء) ، هو (مَصُون) بفتح الميم على (مفعول) ،  
لا (مصان) بضمها على (مُفَعَّل) ، لأن هذا من (أصان) وهو غير  
وارد والغلط فيه شائع .

(٢) ومن (باعه) ، هو (مَبِيع) بفتح الميم على (مفعول) ، لا  
(مُبَاع) بضمها على (مُفَعَّل) ، لأن هذا من (أباع) و (أباعه) في  
المشهور عرّضه للبيع ك (أقتله) إذا عرّضه للقتل .

(٣) ومن (قاده) ، هو (مَقُود) بفتح الميم على (مفعول) لا  
(مُقَاد) بضمها على (مُفَعَّل) لأن هذا من (أقاد) وهو لا يأتي  
بمعنى (قاد) .

(٤) ومن (هاجه) ، (مَهَيَج) لا (مُهَاج) ، لأن هذا من  
(أهاج) وأهاج الريحُ النباتَ أيبسه .

(٥) ومن (لامه) ، (ملوم) ، ومن (ألامه) ، (ملام) ،  
و (لام وألام) يترادفان ، ويقال إلى ذلك (ألام الرجل) لازماً إذا  
استحق اللوم .

(٦) ومن (ساقه وسدله ورعبه وأغاظه وأشعله وأخفاه ودانه) ،  
(مَسُوق ومَسَدُول ومرعوب ومغِيظ ومَشَعُول ومُخْفِي ومدّين) .

(٧) ومن (أساقه وأسده وأرعبه وأغاظه وأشعله وأخفاه وأدانه) ،  
(مُسَاق ومُسَدَل ومرعَب ومُغَاظ ومُشَعَل ومُخْفِي ومدّان) وهي بمعنى  
الثلاثي .

(٨) وهكذا ورد (صبت الغرض وأصبتنه) فهو (مَصِيب

وَمُصَابٌ ) ، و ( غَنَّتْهُ وَأَغْتَمَتْهُ ) فَهُوَ ( مَغِيثٌ وَمَغَاثٌ ) و ( مَطَّتِ السُّوءَ وَأَمَطَّتْهُ ) فَهُوَ ( مَمِيطٌ وَمُمَاطٌ ) ، و ( نَعَشْتَهُ وَأَنْعَشْتَهُ ) فَهُوَ ( مَنَعُوشٌ وَمُنْعَشٌ ) ، و ( وَهَنْتَهُ وَأَوْهَنْتَهُ ) فَهُوَ ( مَوْهُونٌ وَمَوْهِنٌ ) <sup>(١)</sup> .

والشائع في الدواوين والصحف :

( ١ ) ( الأوائل المصانة من التلف ) و ( الحقوق المصانة من التعدي ) و ( السقوف المصانة من الوكف ) ، و كله لحن ، والصواب فيه ( المصونة ) ، لأنه على ( مفعول ) الثلاثي لا ( مفعَل ) الرباعي .  
( ٢ ) و ( الأشياء المباعة ) و ( المقاعد المباعة ) و ( الدور المباعة ) ، والوجه في كل ذلك ( المبيعة ) على ما بيناه ، لأنه على ( مفعول ) الثلاثي لا ( مفعَل ) الرباعي .

( ٣ ) و ( قد كان مقادراً إلى هذا الأمر لأنه كان مهاجاً من قبل فلان ) ، والصواب فيه ( مقوداً ومهيجاً ) من الثلاثي .

ومما يشكك على الكتاب مفعول ( جبر وعفا ونوى وجبي ) :

( ٤ ) أما ( جبر ) فحكاية اللسان عن الأحيائي : ( أن أجبره بمعنى أكرهه كلامٌ عامة العرب ، وأن تميماً تقول جبرته على الأمر أجبره جبراً وجبوراً ) ، وعن الأزهري : ( أن جبر لغة معروفة كان يقولها الشافعي وهو حجازي فصيح ) . فـ ( مجبور ) على هذا صحيح على لغة ، و ( مجبر ) لغة عامة العرب .

---

( ١ ) وربما كانت إحدى الصيغتين المتواردتين أجرى في الاستعمال وأسير في الشهرة من أختها . لكن ليس شيء مما ذكرناه لك وارداً في لغة سرذولة أو متروكة كـ ( أدقفه ) في ( وقفه ) و ( غلقه ) في ( أغلقه ) على ما رواه كثيرون .

( ٥ ) وأما ( عفا ) فالمروي منه : ( عفا فلان عن الأمر إذا أمسك

عنه ، وأعفاه من الأمر إذا برأه ) ، فتقول من ذلك على المفعول :  
( عفي عن الحسم في المبالغ التالية إذا أمسك عنه ، فالحسم فيها مَعْفُوٌّ  
عنه ) كما تقول : ( الضرائب في هذه الأبنية والأراضي مَعْفُوٌّ عنها ) .  
وتقول من الثاني : ( أعفيت المبالغ التالية من الحسم إذا برأت منه ،  
فالمبالغ مَعْفَاة من الحسم ) كما تقول : ( هذه الأبنية والأراضي مَعْفَاة  
من الحسم ) . أما قول بعضهم ( مَعْفِيَةٌ ) أو ( مَعْفَوَّة ) فلحن ، لأن  
الأول يقتضي : ( عفاه من الأمر يعفيه ) ، والثاني يقتضي : ( عفاه من  
الأمر يعفوه ) ، وكلاهما غير وارد .

( ٦ ) وأما ( نوى ) فالمفعول منه ( منوي ) بفتح الميم وكسر الواو ،

لا ( منوَى ) بضمها وفتح الواو كما يحسبه بعضهم فيقول : ( البناء المنوى  
إنشاؤه ) ، لأن ( منوَى ) من ( أنوى ) وهو بمعنى آخر .

( ٧ ) وأما ( جبي يجبي جباية ) فمفعوله : ( مجبى ) بفتح الميم

وكسر الباء ، وقد ورد بمعناه : ( جباه يجبوه جباوة ) فيكون منه

( مجبُو ) بفتح الميم وضم الباء . أما قولهم ( مجبى ) بضم الميم وفتح الباء

فهو من ( أجبي ) وليس بمعنى ( جبي ) ، فـ ( أجبي الزرع ) باعه قبل أن

يدرك . . . فليس صواباً أن يقال على هذا : ( هذه المبالغ المجباة من

القرى الشمالية ) كما هو الدائر على الألسنة ، والصحيح : ( المَجْبِيَّة )

أو ( المَجْبُوَّة ) كما بيناه .

وخلاصة القول : كل ما كان على ( مفعول ) فهو يقتضي ( فعل )

وعلى (مُفَعَّل) فهو يقتضي (أفعل) فالتلازم أبداً واقع بينهما<sup>(١)</sup> .  
 ف (المقول) من (قال) ، و (المقال) من (أقال) وبحسبه بعضهم من  
 (قال) ، و (المصوغ) من [صاغ] و [المصاغ] من [أصاغ] ولم  
 يرد به سماع فقائله مخطئ ، و [المثبت] من [أثبت] و [المفسد] من  
 [أفسد] فقولك : [النظرية المثبوتة والمحيط المفسود] لا وجه له لأنه  
 يقتضي [ثبت وفسد] متعديين وهما لازمان ، فصوابه أن تقول :  
 [النظرية الثابتة والمحيط الفاسد] أو [النظرية المثبتة والمحيط المفسد] . . . .  
 فأنضح لك بما قدمناه فرق ما بين صيغتي اسم المفعول من الثلاثي  
 والرباعي ، فعليك بقياس ما لم نذكره على ما ذكرناه .



(١) الحكم الذي فصلناه قياس مطرد لا ينكسر إلا في أحرف نوارد  
 نذكرها ليُعلم بها . قالوا : ( أحيته : أجزته ، وأزكته وأكزته وأرضه وأملأه  
 وأضاده ( الأربع بمعنى أزكته ) ، وأقرته ( من القر ) ، وأسلته ( من السل ) ،  
 وأهمنه ( من هم ) ، وأحمته ( من الحمى ) ، وأهنته ( من الهنائة وهي الشحمة ) ،  
 وأزعه ( كأزعه ) ، وأضعفه ، وأبرزه ، وأرقه . والقياس في كل ذلك على  
 ما مر : ( محب ومحبن ومضام وممكز . . . ) على ( مُفَعَّل ) الرباعي ، لكنهم  
 قد استغنوا ما هنا بمفعول الثلاثي لأنه قد سمع من هذه الأفعال ( فَعِل ) على  
 المجهول فكان لها ثلاثيا على المعلوم . لذلك قالوا : ( محبوب ومحبون ومزكوم  
 ومكزوز . . . ) ولم يأت منها بصيغة الرباعي على ندرته إلا : ( محب  
 ومحبون ومضاد ومبرز ) حكاه ابن منظور في لسان العرب .

## ( ٢ ) اسم المفعول من اللازم والمتعدي بالحرف

هذا موضع يشبهه على الكتاب كثيراً ، قد أوردنا عليه من الأمثلة القدر الذي تراه احترازاً به مما تمكن في أذهانهم من الأوهام الشائعة المألوفة ، الجاربة من الكثرة بحيث تستدعي أن يعقد عليها مبحث بمفرده . فاعلم أنك إذا اردت صوغ اسم المفعول من غير الأفعال المتعدية بنفسها فعليك أبدأ أن تعقب صيغة المفعول الصلة التي كنت تذكرها بعد فعله ، حرفية أو ظرفية . فإنت تقول :

سهوت عن الأمر فالأمر مسهو عنه ، وبجت بالسر فالسر مبوح به ، وحدث عن الجادة فالجادة محيد عنها ، وفيت بالكلمة فالكلمة مفوه بها ، ونفرت من الرجل فالرجل منفور منه ، ونوت بالأمر فالأمر منو به ، وخبث في السعي فالسعي مخيب فيه ، وطفت حول حول الحرم فالحرم مطوف حوله ، وحفت على فلان ففلان محيف عليه ، وحثت على الأمر فالأمر محوم عليه [ أي مروم ] ، وأومت إلى فلان ففلان موما إليه ، وجلست في المكان فالمكان مجلوس فيه ، وأقت يوم الجمعة فيوم الجمعة مقام فيه ، وتبت إلى الله فالله متوب إليه ، وسهرت عند فلان ففلان مسهور عنده .

وهكذا تقول أيضاً :

أذن لفلان في الأمر فهو مأذون له فيه ، وعاضه من الخسار ربحاً وأعاضه وعوضه فالخسار معوض منه ومعاض منه ومعوض منه ، وسُح له بالذهب فهو مسحوح له به ، وأوعز إليه فيه فهو موعز إليه فيه ، وطعت له ولنت فهو مطوع له وملين له .

وأنت لا تقول فيما ذكرناه : مسهو ، ومبوح ، ومجيد ، ومفوهة ،  
ومنفور ، و ... ، كما لا تقول : مأذون ، والخسار معوض ومعاض  
ومعوض ، وهو مسحوح ، و ... ، إلا أن يقال : سهوت الأمر ،  
وبحت السر ، وحدت الجادة ، وفهت الكلمة ، ونفرت الرجل [ قد  
ورد هذا بمعنى غلبه ] ، وإلا أن يقال : أذنت الرجل ، وعضته الخسار  
وأعضته إياه وعوضته ، وسمحته بالذهب ، و ...

وكلما جازت تعدية الفعل بنفسه وبالخرف معاً ساغ لك الأمران .  
فأنت تقول : رغبت الأمر فالأمر مرغوب ورغبت في الأمر فالأمر  
مرغوب فيه ( وهو الأشهر ) ، وأنفت الشيء فالشيء مأنوف وأنفت منه  
فهو مأنوف منه [ وهو الأكثر ] ، وحدوت الإبل فهي محدوة وحدوت  
بها فهي محدوة بها ، وجزت المكان فالمكان مجوز وجزت به  
فهو مجوز به ، وأويت المنزل فالمنزل مأوي وأويت إليه فهو مأوي إليه  
[ وهو الأسير ] ، ونظرت فلاناً ففلان منظور ونظرت إليه فهو منظور  
إليه ، واشتقت فلاناً ففلان مشتاق واشتقت إليه فهو مشتاق إليه ،  
وهكذا ...

هذا هو القياس ، لكنهم قد تسمحووا بأحرف نوارر حذفوا بعد  
مفعولها صلة الفعل وهو لا يتعدى بنفسه ، قالوا : إنها على [ الحذف  
والإيصال ] أي حذف الجار وإيصال الفعل .

[ أ ] من ذلك قولهم : [ طريق مشترك ] بفتح الراء ، أي  
يستوي فيه الناس ، و [ أجبر مشترك ] ، أي لا يخص أحداً بعمله ،

و [ اسم مشترك ] ، أي تشترك فيه معانٍ كثيرة كالعين فإنها للباصرة ،  
وعين الماء ، وعين الشمس ، والعين الجارية ... والأصل في كل ذلك  
[ مشترك فيه ] بإثبات الصلة .

[ ٢ ] ومنه قولهم : [ الفريضة المشتركة ] بفتح الراء ، وهي التي  
يستوي فيها المقتسمون . وبعضهم يقول : [ مشرّكة ] ، أي مشرّك  
فيها ، أو [ مشرّكة ] على البناء للفاعل لأنها قد شرّكت بين الأخوة  
مجازاً .

[ ٣ ] ومنه أيضاً : [ المأذون والمجور ] ، وأصله : [ المأذون له ،  
والمجور عليه ] بإثبات الصلة . قال صاحب المصباح : [ وأذنت للعبد في  
التجارة فهو مأذون له ، والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفاً فيقولون : العبد المأذون ،  
كما قالوا : محجور يحذف الصلة ، والأصل محجور عليه ] .

[ ٤ ] ومنه قول النحاة : [ الظرف المستقر<sup>(١)</sup> ] بفتح القاف ، أي  
المستقر فيه ، وهو خلاف الظرف اللغو<sup>(٢)</sup> .

---

(١) لاستقرار معنى العامل وعمله وإعراجه وضميره فيه ، كـ ( محمد عندي ) ، أما

الظرف اللغو فنحو قولك : ( ذهبت إلى السوق ) .

(٢) وقد حكى من ذلك صاحب التاج : « وكتاب مغلوط قد غلط فيه وكذلك

حساب مغلوط » ، والأصل مغلوط فيه . وجعل منه ابن جني قول امرئ القيس :

كان ثبيراً في عرابين وبله كبير أناس في بجاد مزمل .

وفاذا لأبي علي الغارمي ، على أنه قد أريد به ( زميل ) ، ( زميل فيه ) ثم حذف

الجار ورفع الضمير في اسم المفعول فأنيب مناب الفاعل واستتر . والمشهور في جرّ ( زميل )

أنه على جوار ( بجاد ) ، والقياس في الأصل يقتضي رفعه لأنه صفة لـ ( كبير ) . —

لكن ذلك لا يكسر القياس المطرد المستمر ، فإنه من قبيل التجوز .  
 وعندى أن ما كان من ذلك على التسمية والاصطلاح والنسب وقد خصصه  
 العرف بمعنى ، فلا بأس به . كـ [ الطريق المشترك والأجير المشترك والاسم  
 المشترك والفريضة المشتركة والمأذون والمجور والظرف المستقر ] ، وكقولهم  
 أيضاً [ الحروف المطبقة ] بفتح الباء ، أي المطبق بلفظها اللسان بأعلى الحنك .  
 وأما ما عداه فقد ورد على ندرته في الشعر ، فيدفعه القياس والشهرة جميعاً .  
 وموجز القول : إذا لم يحتج الفعل في تصريفه على وجه إلى صلة حرفية أو  
 ظرفية يتوصل بها إلى مفعولاته وممولاته ، جاء اسم مفعوله كذلك . تقول :  
 [ كسرت الباب فالباب مكسور ] . وإذا احتاج فيما يراد منه إلى صلة ما ،  
 احتاج مفعوله إلى الصلة نفسها ، تقول : [ رخص لي في الأمر عند فلان ،  
 فالأمر مرخص لي فيه عند فلان ] .  
 أما قولهم : [ مشترك ومأذون ومجور . . ] بحذف الجار ورفع ضميره <sup>(١)</sup> ،  
 فقد قالود تخفيفاً على الاصطلاح ، وجذبوه على ما رأيت من معنى الحدوث  
 الذي كان له إلى معنى الثبوت ، فأشبهه بذلك الصفات المشبهة وبعد عن  
 شبه الفعل .

---

— وقد جعل من ذلك أيضاً قول لبيد :  
 أو مذهب جدّد على الواحه      الناطق المبروز والختموم  
 قال : « أي المبروز به ثم حذف الجار . . » ، والمشهور أن ( المبروز ) من  
 ( أفعله فهو مفعول ) شذوذاً ، أي أبرزه فهو مبروز كما أجمته فهو مجنون .  
 (١) نائباً مناب الفاعل مستتراً في اسم المفعول .

### (٣) اسم المفعول الثلاثي من معتل العين بالواو والياء

الذي تبنيه من معتل العين ، إذا اعتل بالواو ظهرت الواو في مفعوله ،  
أو الياء تجلت فيه أيضاً . إلا أن المثال الذي نصوغه ينقص حرفاً من  
وزن ( مفعول ) . فأنت تقول من ( صان يصون ) ، ( مصون ) بدل  
( مصوون ) ، ومن ( باع يبيع ) ، ( مبيع ) بدل ( مبيوع ) . كان  
الأول على وزن ( فعول ) والثاني على وزن ( فعيل )<sup>(١)</sup> . لكنه قد  
أنت أفعال مما اعتل بالياء على الأصل تامة بغير نقص ، وهو كثير لحفته .  
قالوا : ( مديون ، ومبيوع ، ومخبوط ، ومعيوب ، ومكيول ،  
ومطيوب<sup>(٢)</sup> ، ومفيوم ، ومعيون<sup>(٣)</sup> ، ومصبود ) ونحو ذلك ، وحكوا  
أنها لغة تسمية . كما جاء مما اعتل بالواو على الأصل أيضاً ، وهو نادر  
لثقله . قالوا : ( مصوون ، ومدووف<sup>(٤)</sup> ، ومقوود ، ومعوود ، ومصووغ ،  
ومقوول ) ، ولم يكادوا يذكرون غيرها<sup>(٥)</sup> . ومذهب الجمهور في  
كل ذلك أن يؤخذ بالمسموع منه ويوقف عند حده . والقياس المشهور  
مع ذلك أولى وأجود على كل حال .

(١) المحذوف من ذلك عند سيبويه والخليل ( واو ) مفعول الزائدة ، فالمثال على رأيهما  
بعد الإعلال على وزن ( مفعول ) إذا كان واوياً ، وعلى مفعول ( إذا كان يائياً . والمحذوف  
عند الأخفش عين الفعل المعتلة ، فالمثال على رأيه ( مفعول ) واوياً ، و ( مفعول ) يائياً .  
(٢) ظاهه كطيبه .

(٣) هو من ( عذت الرجل بعيني ) إذا أصبته بالعين ، فأنا عائن وهو معين

(٤) المسك المدووف أي المبلول أو المسحوق .

(٥) حتى أنكسر سماعها سيبويه وجماعة من البصريين . واثبتها الكسائي وعزاها

إلى بني يربوع وبني عقيل . حكاه البطليني في شرح الاقتضاب .

## الفصل التاسع

### ( ١ ) تَأْنِيثَ ( أَيْ )

يذهب بعض الكتاب إلى لزوم إلحاق التاء بـ « أَيْ » في موضع التأنيث ، بحسبونه القياس الجاري ، والمطابقة شائعة في الصفات كاسم الفاعل والمفعول والمنسوب وبعض أوزان الصفة المشبهة ، سماعية قليلة في الأسماء الجامدة . والذي ذكره في « أَيْ » خاصة أن الأفصح تجريدها في الصلة<sup>(١)</sup> والشرط والاستفهام .

١ : تقول في الصلة : **كُلُّي** من العبدات **أثيرن** أكرم خلقاً ، ومن **المجدين** **أثيرهم** أمسن أربا .

٢ : وتقول في الشرط : **أثيرن** نجت فلها الجائزة ، **وأثيرهم** نبع **فله الكتاب** .

٣ : وتقول في الاستفهام : **أبي** **تلبيزة** دخلت صفها ؟ **وأبي** **تلبيزة** فاه **بهذه الكلمة** ؟ .

كل ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث .

وتقع « أَيْ » صفة لنكرة ، أو حالاً لمعرفة . فتجري فيها المطابقة

تشبهاً لها بالصفات ، وهي تفيد في هذا الموضع معنى الكمال .

٤ : تقول : **مررت** بامرأة **أبتر** امرأة ، **وعرض** لي رجل **أبي** رجل .

٥ : تقول : **اعجبتني** المرأة **أبتر** امرأة ، **وسرني** الرجل **أبي** رجل .

(١) أي اسم الموصول .

وقد ورد قليل من ذلك بحذف التاء .

والذي جاء في التزيل على الاستفهام ، قوله تعالى : [ ويريكُم آياته  
فأي آيات الله تنكرون ]<sup>(١)</sup> ، وقوله : [ وما تدري نفسٌ ماذا تكسب  
غداً ، وما تدري نفسٌ بأي أرضٍ تموت ]<sup>(٢)</sup> ، على التجريد في موضع  
التأنيث . ومما ورد من ذلك في الشعر الجاهلي قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

بأي مشبئة عمرو بن هند      تطيع بنا الوشاة وتزدرينا

وهو على التجريد ، وقول عدي بن زيد :

فأية أرحام يعاذ بفضلها      وأية أرحام يؤدى نصيبها

وهو على المطابقة .

بجملته القول<sup>(٣)</sup> : أن الأفصح تجريد ( أي ) إذا كانت في موضع الصلة  
والاستفهام والشرط ، ومطابقتها إذا كانت صفة لنكرة أو حالاً لمعرفة ،  
كما بيناه !! .

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف : وأي آيات الله ، جاءت على اللغة المستفيضة  
، وقولك : أية آيات الله ، قليل . لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء  
غير الصفات ، نحو : حمار وحمار ، غريب . وهي في ( أي ) أغرب للإبهامه «  
سورة المؤمن .

(٢) سورة لقمان .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ( ج ١ ، ص ٤٠١ ) : « وسألت الخليل عن قولهم :  
أبتُن فلانة ؟ وأبين فلانة ؟ فقال : إذا قلت ( أي ) فهو بمنزلة ( كل ) ،  
لأن ( كلا ) مذكر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضا بمنزلة بعض . فإذا قلت :  
أبتُن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل يقول :  
« كاتِبُن منطلقة » .

## ( ٢ ) ( ضوضاء ) ، تذكيره وتأنيثه

قطع الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته ( لغة لجرائد ) ، بأن ( ضوضاء ) مذكر أبداً ، وأن من أثبت أنه قد توهم أنه من باب ( شحناء وبنضاء ) كما فعل الحارث بن حلزة إذ قال :

أجموا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء  
أقول : ليس الأمر كذلك على التحقيق . فتأنيث [ الضوضاء ] مشور محكي عن فحول والوجه فيه ما حكاه ابن منظور في اللسان عن صاحب المحكم ، قال : [ قال الحارث بن حلزة : أجمعوا أمرهم . . . قال ابن سيده : وعندى أن ضوضاء ها هنا فعلاء ] .

فأنت ترى أن صاحب المحكم قد خطر بباله أن [ ضوضاء ] لو كان مصدراً لـ [ ضوضى يوضى ] على [ فعلال ] لاقتضى حاله التذكير ، وأنه لا بد إذا أن يكون له حال أخرى توجب التأنيث ، فقال : « وعندى أن ضوضاء ها هنا فعلاء » .

وقد ذكر الإمام السيوطي في الزهر ( ج ٢ ، ص ١٥٠ ) أن [ ضوضاء ] وزان [ فعلاء ] . إذ نقل من كتاب المقصور والمدود لابن سيده ماجاء على هذه الزنة وجعل فيه [ الضوضاء ] . فنص سيبويه وكثير من الأئمة على أن [ ضوضاء ] وزان [ فعلال ] ليس بمانع من أن يكون على ( فعلاء ) أيضاً في لغة أخرى . وقد صرح به ابن سيده كما رأيت ، وحكاه عنه ابن منظور وجلال الدين السيوطي .

قال الشيخ إبراهيم اليازجي بعد حكاية شعر الحارث بن حلزة : ( فأنت

الضوضاء على توهم أنه من باب شحناء وبغضاء ، والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يوض وهو مادة لم ينطقوا بها أيضاً .  
أقول : إن (ضوضاء) على ما أسلفنا من باب (شحناء وبغضاء) .  
ها هنا بلا توهم . وليس يلزم من عدم النطق بـ (ضاض يوض) إذا ثبت ألا يكون منه (فعلاء) اسماً . فربما بنوا من الفعل (فعلاء) ثم أماتوا الفعل فلم يسمع عنهم استغناء بغيره . وقد قرن الإمام السيوطي (الشحناء والبغضاء) إلى (الضوضاء) فيما أورده من كتاب (المقصور والمدود) .  
هذا ، وقد علل الأستاذ محمد سليم الجندي تأنيث (الضوضاء) ، وهو لم يثبت عنده إلا مصدرأ على (فعلال) ، بأن العرب قد توأثت اللفظ باعتبار معناه كما قالوا : (ثلاث أشخاص) في النساء ، ومعنى (الضوضاء) الجليلة ؛ قاله في رسالته (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) .  
وهو تعليل لا بأس به لولا اشتهار تأنيث (ضوضاء) اشتهاراً يبعث على حملها على أصل ، وهو قد اتفق كما رأيت . ولعل الأستاذ لو وافاه النص الذي ذكرناه لجنح إليه وعزف عن تعليله . فلا إخال الفرع الذي اعتمده فيما ذهب إليه قد تمكن تمكناً يسوغ حمل المشهور عليه ، كحال بعض الفروع المشهورة لها بقوة الحكم<sup>(١)</sup> .

(١) قال ابن جني في سر الصناعة في بيت رويشد ابن كثير الطائي (يا أيها الركب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت . .) : « فإنما أنه - أي الصوت - لأنه أراد الاستغائة ، وهذا من قبيل الضرورة اعني تأنيث المذكور ، لأنه خروج عن أصل إلى فرع . وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل » .

- وجملته الأمر : أن (ضوضاء) مذكر مصروف ، ومؤنث غير مصروف .
- فإذا كان الأول ، كان مصدره (ضوضى الرجن بضوضي) إذا صاح .
- وإذا كان الثاني ، كان اسماً لعجبة الناس وصبايرهم على (فعلاء) وهو من الأول رباعي ، ومن الثاني ثلاثي .
- ومثله (غوغاء) ، فهو مصروفاً رباعياً ، وممنوعاً ثلاثياً . إلا أنه اسم في الحالين جميعاً . فتأمل !! ...



### ( ٣ ) منع الصرف في الجموع الممدودة

يشكل على الكتاب ما ينبغي لهم منعه من الجموع المختومة بالهمزة بعد ألف . فهم ينعون مثلاً : ( أعداء وأعضاء وأبناء وأسماء ، وأنباء وأهواء ، وأجزاء وأبناء ) ، يحملونها على ( أشياء ) وهي مصروفة جميعاً لأنها وزان ( أفعال ) . وربما منعوا : ( دلاء ونساء وركاء ، وخطباء وبراء ) وزنتها ( فعّال ) . وجملة القول في ذلك : أن ما تمنعه من الجموع المنتهية بالهمزة بعد ألف هو ما كانت همزته للتأنيث زائدة ؛ لا هي من أصول الكلمة ولا هي مبدلة منها .

أ : فالهمزة في : ( أعداء وأعضاء وأبناء وأسماء ) مبدلة من ( واو ) . ف ( أعداء ) جمع ( عدوّ ) ، و ( أعضاء ) جمع ( عضو ) و ( أبناء ) جمع ( بنو أو بنو ، أصل ابن ) ، و ( أسماء ) جمع ( سمو أو سمو على المشهور <sup>(١)</sup> ، أصل اسم ) .

(١) قال صاحب المصباح : ( والاسم همزته وصل وأصله رسمو مثل حمل أو قفل وهو من السُّحو وهو العلو . والدليل عليه أنه يُرد إلى أصله في التصغير وجمع التكسير فيقال سُمَيّ وأسماء . وعلى هذا فالناقص منه اللام ووزنه - افع - والهمزة عوض عنها ، وهو القياس أيضاً . لأنهم لو عوضوا موضع المحذوف لكان المحذوف أولى بالإثبات . وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله - وسم - لأنه من الوسم وهو العلامة ، فحذفت الواو وهي فاء الكلمة وعوض عنها الهمزة . وعلى هذا فوزنه - اعل - . قالوا وهذا ضعيف . لأنه لو كان كذلك لقل في التصغير - وسم - وفي الجمع - أو سام - ، ولأنك تقول أَسْمَيْتَهُ ولو كان من السمة لقلت وَسَمْتَهُ ) .

٢ : والهمزة في ( أثناء وأهواء ) مبدلة من ( ياء ) . ف ( أثناء ) جمع ( ثني ) ، و ( أهواء ) جمع ( هوى )<sup>(١)</sup> .

٣ : والهمزة في ( أجزاء وأبناء ) أصلية . ف ( أجزاء ) جمع ( جزء ) ، و ( أبناء ) جمع ( نبأ ) . فكل ذلك كما تراه على ( أفعال ) .

٤ : والهمزة في ( دلاء ونساء وركاء وخطاء ) مبدلة من ( واو ) لأنها جمع ( دلو ، ونسوة ، وركوة ، وخطوة ) .

٥ : والهمزة في ( ظباء ) من ( ياء ) لأنها جمع ( ظبي ) أو ( ظبية )

٦ : وفي ( براء ) أصلية لأنها جمع ( بريء ) .

فالهمزة في الأمثلة المذكورة إما من أصول الكلمة ، وإما مبدلة منها

كما رأيت ، على حكم إبدال ( الواو والياء ) همزة كلما نظرنا بعد ألف

زائدة ف ( أعداء ) من ( أعداء ) ، و ( أعضاء ) من ( أعضاء ) ، و ( أبناء وأسماء )

من ( أنباو وأسماو ) ، و ( أثناء وأهواء ) من ( أثناي وأهواي ) .

وكذا الحكم في ( دلاء ونساء وركاء وخطاء وظباء ) فإنها من ( دلاو

ونساو وركاو وخطاو وظباي ) . . .

أما همزة التأنيث الزائدة فليست هي من أصول الكلمة ، ولا هي

مبدلة منها كما حدى الهمزات السابقة . وإنما هي ألف ألحقت للتأنيث

---

(١) قال المبرِّد في الكامل ( ج ١ ، ص ١٩٤ ) : « فالهوى من هويتُ

مقصود وتقديره فعَلٌ فانقابت الياءُ ألقاً فلذلك كان مقصوراً . وإنما كان كذلك

لأنك تقول : هَوِيَّ هَيوِيٌّ ، كما تقول : فَرَّقَ بَفَرَقٍ ، وهو هَوِيٌّ كما تقول :

هو فَرَّقٌ ، كما ترى . وكان المصدر على فعَلٍ بمنزلة الفَرَقِ والحَذَرِ والبَطَرِ

إِلْحَاقًا كَحَكْمِ أَلْفِ (سَكْرِي) ، لَكِنِّي بَعْدَ أَلْفِ زَائِدَةٌ . فَنِي (فَقِهَاءُ) ،  
مِثْلًا أَلِفَانِ زَائِدَتَانِ ، صَاحِبَةُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا الثَّانِيَةُ ، قَدْ هَمَزَتْ لِأَنَّهَا  
مَوْضِعُ الْحَرَكَةِ . وَهَذِهِ حَالُ كُلِّ مَا كَانَتْ هَمَزَتُهُ لِلتَّأْنِيثِ كَ (حَمْرَاءُ) ،  
وَ (كَبْرِيَاءُ) وَهَلَمْ جَرًّا ...

وَالَّذِي يَتَبَيَّنُ لَكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّ الْمَنْعُوعَ مِنْ هَذِهِ الْجُمُوعِ تَكُونُ زَنْتَهُ  
عَلَى (فُعَلَاءُ) <sup>(١)</sup> أَوْ (أَفْعَلَاءُ) كَ (عِلْمَاءُ) وَ (أَتَقِيَاءُ) . وَهُوَ ضَابِطٌ  
قَرِيبٌ . عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : وَعَلَى (فَعَلَاءُ) أَيْضًا ، كَ (شَجْرَاءُ) ،  
وَحَلْفَاءُ ، وَطَرْفَاءُ ، وَقَصْبَاءُ ، وَغَضِيَاءُ ، وَجِدْرَاءُ) . لَكِنِ أَكْثَرُهُمْ عَلَى  
أَنَّهَا اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعَ عَلَى التَّحْقِيقِ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصُصِ .  
وَهَاهُنَا حُرْفَانِ نَادِرَانِ قَدْ وَرَدَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، هُمَا (أَشْيَاءُ) وَ (بُرَاءُ) .  
أَمَّا (أَشْيَاءُ) فَفِي تَعْلِيلِ مَنَعِهَا وَجُوهٌ ، أَوْ لَهَا عِنْدِي ، وَلَوْ ضَعَّفُوهُ ، أَنَّهَا  
عَلَى (أَفْعَالٍ) كَأَفْرَاحٍ جَمْعُ فَرَحٍ ، وَأَنَّ مَنَعَهَا لِشَبْهِهَا بِـ (فَعَلَاءُ) ،  
وَكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ . وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا (بُرَاءُ) جَمْعًا لـ (بُرِيءٍ) فظَاهِرُهَا عَلَى (فُعَالٍ) مَصْرُوفَةٌ ،

(١) قَالَ سَيِّبُوهُ : لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ فُعَلَاءُ إِلَّا وَآخِرُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ  
فَهَوُ نَفْسَاءُ ، وَعُشْرَاءُ ، وَهُوَ يَتَنَفَسُ الصُّعْدَاءُ ، وَالرُّحَضَاءُ الْحَمِي تَأْخُذُ بِعَرَقٍ «  
(الزَّهْرُ ج ٢ ، ص ٣٥) .

(٢) قَالَ الْخَلِيلُ وَسَيِّبُوهُ : أَصْلُهَا فَعَلَاءُ كَحَمْرَاءُ ، لِأَنَّهَا شَيْئَاءٌ مَقْلُوبَةٌ الْحَمَزُ  
إِلَى الصِّدْرِ . وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ : أَصْلُهَا أَفْعَلَاءُ لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ مَحْذُوفَةٌ الْحَمَزُ عَلَى غَيْرِ  
قِيَاسٍ . وَفِي ذَلِكَ كَلَامٌ طَوِيلٌ .

وقد ورد على هذا الجمع<sup>(١)</sup> (رُخَال) جمع (رَخَلَ ورَخِلَ) و (مُظَوِّار) جمع (مِظَرَ) . لكنها قد سمعت ممنوعة فقالوا تكون إذاً على (فُعَلَاء) كفقهاء ، أصلها (مُبرَاء) محذوفة الهمزة على غير قياس .



---

(١) ومن ذلك ما أورده ابن سيده في المخصص ، قال : « ومن الشاذ شاة رُبِّي وغمم رُبَاب ، وِظْثَر ومُظَوِّار ، وفَرِير ومُفَرَار ، وِثْنِي ومُثْنَاء ، وِرْخَل ورُخَال » .

## الفصل العاشر

### ( ١ ) حذف الجارّ قياساً قبل ( أن ) و ( أن )

اطّرد عن العرب حذف الجارّ قبل هذين الحرفين طلباً لحقّة اللفظ .  
فإذا جاء هذا في بعض كلامهم وعرض له كتابنا ، العيب عليهم وجه  
الحذف فيه ، هل يجوز ؟ وما قياسه ؟ وحاله من الشروع تدعو إلى  
بسط الكلام فيه .

فالجارّ يحذف قبل ( أن ) المفتوحة ، مشدّدة ومخفّفة ، وقبل ( أن )  
الخفيفة المصدرية ، موصولة بالمضارع أو الماضي . وهو لا يعتمدان إلى ( إن )  
المكسورة ، لأنها لاتقع إلاّ مبتدأة فلا يتقدّمها جارّ البتة .

أ : فأنت تقول في ( أن ) المفتوحة المشدّدة ، التي تقع مع صلتها  
موقع الاسم الواحد في تأويل المصدر :

« لاشك أنك عالم ، ولا بد أنك ذاهب ، ولا محالة أنك آتٍ » ،

وأصل الكلام لو قلته على المصدر :

« لاشك في علمك ، ولا بد من ذهابك ، ولا محالة من إتيانك » ،

فظهر بذلك أنك تضمّر الجارّ قبل ( أن ) في الأمثلة جميعاً .

ومن ذلك قوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم

جنات<sup>(١)</sup> « فدعا ربه أني مغلوب فاتصير<sup>(٢)</sup> » « أيعدكم أنكم إذا منتم  
وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون<sup>(٣)</sup> » « شهد الله أنه لا إله إلا  
هو<sup>(٤)</sup> » ، وكله على حذف الباء قبل ( أن ) .

٢ : وتخفف ( أن ) هذه وتقع في موضع العلم واليقين وتدخل  
على جملة اسمية أو فعلية ، فلا يتغير حكم الحذف قبلها .  
تقول : ( بشرني فلان أن قد نجا صاحبي ) بحذف الباء ، وأصل  
الكلام : ( بشرني بأنه قد نجا صاحبي<sup>(٥)</sup> ) .

وتقول في التشهد : ( أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً

---

(١) سورة البقرة .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : [ قرئ ( أني ) بمعنى فدعا بأنني مغلوب ،

و ( إني ) على إرادة القول : فدعا ربي فقال إني مغلوب ] ( سورة القمر ) .

(٣) سورة المؤمنون .

(٤) سورة آل عمران .

(٥) حكم ( أن ) هذه أن تعمل في ضمير الشأن المقدر في الاختيار .

لذلك كان أصل الكلام : ( بشرني فلان بأنه قد نجا صاحبي ) بإظهار

الضمير المقدر .

هذا ، وحكم الفعل إذا تقدم هذا الحرف أن يكون من أفعال التعقيب حقيقة

كالعلم والتبيين أو حكماً كالظن ، لا من أفعال الطمع والرجاء والإرادة

كشأن أن المصدرية الناصبة للفعل . وهو فارق بينهما . قال تعالى « أفلا يرون

أن لا يرجع إليهم قولا » .

فإذا تلاه الفعل وكان متصرفاً غير شرط ولا دعاء فوجهه أن يفصل عنه بأحد

أحرف النفي ( ما ولا ولن ولم ولما وإن ) أو بالسبب أو سوف أو قد ، فوفقاً

بينه وبين ( أن ) الناصبة أيضاً . -

عبده ورسوله ) بجذف الباء قبل ( أن وأن ) ، عند من قال ببقاء الفعل على تعديته . ولو أن معناه ( أعلم ) .

٣ : أما ( أن ) الخفيفة المصدرية ، فالحذف قبلها في المضارع كثير .  
تقول : ( اضطرت أن ألبث ساعتين ، وأذنت له أن يبرح المكان ، والمعلم أولى أن يجل ، ولا بد لي أن أعتذر إليه ) ، فتحذف ( إلى وفي والباء ، ومن ) . وأصل الكلام لو قيل على المصدر :

---

قال تعالى : « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » ، وقال : « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ » ، وقال : « عِلْمُ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى » ، وقال : « وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقَتْنَا » . وقال جرير :

زعم الفرزدق أن سيقتل مني إماماً  
أبشّر بطول سلامة يا مصابيح  
والوجه فيما ذكر أن ( أن ) المصدرية الناصبة لا يعترض بينها وبين فعلها الأحرف المذكورة ( غير لا إذ لا تكون في ذلك ضابطاً ) ، ولا تائبس ب ( أن ) الخفيفة إذا دخلت على جامد أو شرط أو دعاء ، لأن مدخولها هذا لا يؤول بمصدر إذ ذلك . قال تعالى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَسْعَى » .  
على أنه لا يشترط أن يتقدم الفعل هذا الحرف أو بثوره . قال تعالى :  
« وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

( ١ ) كما قاله الراغب الأصفهاني في مفرداته : « وشهدت تقال على ضربين أحدهما جار مجرى العلم وبلغه تمام الشهادة ، ويقال : أشهد بكذا ولا يرضى من الشاهد أن يقول : أعلم ، بل يحتاج أن يقول : أشهد . والثاني مجرى مجرى القسم فيقول : أشهد بالله أن زيداً منطلق فيكون قسماً » . خلافاً لما جاء في المصباح ، قال الفيومي : « وقولهم : أشهد أن لا إله إلا الله ، تعدى بنفسه لأنه بمعنى أعلم » .

( اضطرت إلى اللبث ساعتين ، وأذنت له في براح المكان ،  
 والمعلم أولى بالإجلال ، ولا بد لي من الاعتذار إليه ) .  
 ومن ذلك قوله تعالى : « والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم  
 الدين <sup>(١)</sup> » ، وقوله : « ولا جناح عليه أن يطَّوَّفَ بهما <sup>(٢)</sup> » ، وقوله :  
 ونطمعُ أنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا <sup>(٣)</sup> » . كاه بحذف ( في ) . وتقول ( هو  
 أهل أن يفعل ) أي أهل لذلك ، و ( هو خلیق أن يفعل ) أي خلیق  
 به أو له ، و ( لا يلبث أن يفعل ) أي لا يتأخر عن ذلك <sup>(٤)</sup> .  
 ٤ : ومثال الحذف في ( أن ) الحفيفة المصدرية لو دخلت على  
 الماضي قوله تعالى :

« بل عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ <sup>(٥)</sup> » ، وقوله : « أَوْ عَجِبْتُمْ  
 أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ <sup>(٦)</sup> » ، وقوله : « عبس  
 وتولى أن جاءه الأعمى <sup>(٧)</sup> » . بحذف اللام أو من في الأول والثاني  
 وحذف اللام في الثالث .

(١) سورة الشعراء .

(٢) سورة البقرة .

(٣) سورة المائدة .

(٤) وتقول : ( ولا يتألك أن يفعل ) أي لا يتألك عنه ، ومثلها في الإضمار ( لا يتألك ) .

(٥) سورة ق ، وسورة ص .

(٦) سورة الأعراف .

(٧) قال الزمخشري في الكشاف : « أن جاءه ، منصوب بتولى أو عبس ،

علي اختلاف المذهبين . ومعناه عبس لأن جاءه الأعمى أو أعرض لذلك » .

و ( أن ) الخفيفة ها هنا تفيد وقوع المصدر في الماضي كما هو ظاهر في الآي .

\* \* \*

هذا وشرط الحذف في كل ما ذكرناه لك أمن اللبس . فقد يشكل المراد إن صحت تعدية الفعل بحرفين لكل منهما شأن يغير الآخر ، فلا يُدرى أيها المحذوف . كما يشكل لو جازت تعدية الفعل بنفسه وبالحرف ولكل معنى ، فلا يعلم أيهما المقصود .

فالمفسرون على خلاف في قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن » من سورة النساء . قال بعضهم : « في أن تنكحوهن » ، وقال بعضهم : ( عن أن تنكحوهن ) ، وقال آخرون : الإيهام ها هنا مقصود ، فالغرض أن ينزجر بذلك من رغب في النساء الملهن ، ويرتدع به من رغب عنهن لفقهرن<sup>(١)</sup> .

واللبس يؤمن على كل حال إذا دلّت على المعنى القرائن . تقول : ( رغبت أن أكلك فإن لي بك حاجة ) فينصرف الذهن إلى إضمار ( في ) دون ( عن ) لأن ضرورة الكلام تقتضيه .

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف : « وترغبون أن تنكحوهن » ، يحتمل في أن تنكحوهن لجمالن ، وعن أن تنكحوهن لدمائهن . وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا جاء « ولي البيتمة نظر فإن كانت جميلة غنية قال : زوجها غيرك والتمس لها من هو خير منك ، وإن كانت دميحة ولا مال لها قال : تزوجها فأت أحق بها » .



## (٢) حذف حروف العطف

قد اشتهر عن كتاب الدواوين أنهم يحذفون أحرف العطف إذا ماتكرر المعطوف ، فيقولون : ( قد وافقنا على طرد التلاميذ : أحمد ، خالد ، سعيد ) و ( قد دخلنا الصفوف : الأول ، الثاني ، الثالث ) ويكتفون بذكر العاطف حينما قبل المعطوف الأخير ، فيقولون : ( سرح السادة المعلمون : محمد ، ، ، سليم ، ، ، صبحي ، ، ورشدي ) ، وفاق النهج الفرنسي المتمكن من طباعهم .

والصواب في كل ذلك إثبات العاطف <sup>(١)</sup> ، تقول : ( قد وافقنا على طرد التلاميذ : أحمد وخالد وسعيد ) ، وتقول : ( قد دخلنا الصفوف الأول والثاني والثالث ) ، كما تقول ( سرح السادة المعلمون : محمد ، ، ، وسلم ، ، ، وصبحي ، ، ورشدي ) . فيكون ما بعد ( التلاميذ والمعلمون ) بدل تفصيل منهما ، وما بعد ( الصفوف ) نعتاً له . فانظر إلى قوله تعالى من سورة النساء :

« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » ، كيف اثبتت فيه حروف العطف !! .

هذا ، وليس استغناؤهم هذا مقصوداً على ( الواو ) من أحرف العطف

---

(١) قال صاحب المغني في باب حذف حرف العطف إن الحذف إنما يكون

في الشعر ، وحكى تأويل كل ما جاء خلاف ذلك من النوادر ( ج ٢ ، ص ١٦٣ ) .

أو مقصوداً على هذه الحروف من الروابط جملة . فربما قطعوا الكلام  
تقطيعاً على مألوف الفرنسية ، بل ربما أسقطوا منه كل عطف أو تفسير  
أو استدراك أو تنبيه .

ولا بد للعلم بمواقع هذه الشوائب وتنزيه الكتابة منها ، من التأمل  
فلاستنبات ، ومراجعة كلام الفصحاء ، وأخذ النفس بمجاراتهم ، والإعراض  
عن عبارات صغار المترجمين خاصة وكل ما تطوع به ألسنتهم . فقد  
انتهوا باللغة إلى ما تراه من المسخ والتشويه ، واستدرجوا ملكات الكتاب  
إلى ما تلمسه من الضعف والسقام .

## (٣) لام التقوية

عقدنا هذا الفصل على ( لام التقوية ) لكثرة تردها في كلام الكتاب وندرة من تهيأ له وجه تصريفها . فأكثرهم يستدرجه الوهم إلى اللحن بها في مواضع عديدة وظن الخطأ في مواطن لاشبهة فيها لناظر .

فجملة الأمر أن هذا الحرف يتقدم المفعول به تقوية لعاملٍ قد ضعف أصلاً كالصفة<sup>(١)</sup> والمصدر ، أو ضعف عَرَضاً كالفعل إذا تأخر عن مفعوله . لكن تقدمه هذا ليس لازماً لاطراد صحة إسقاطه بلا قيد . فأنت تقول :

( إني فاعل لما تريد ) و ( إني فاعل ما تريد ) بإثبات اللام في المفعول وحذفها ، خلافاً للحرف المعدّي مع الفعل ناقص . فأنت إذا قلت : ( سرت بفلان ) فكأنك قد قلت : ( أسرته ) . فلا يستقيم لك فيه حذف ( الباء ) كما جاز لك ثمة حذف ( لام التقوية ) . لأن عمل الفعل قد قام ها هنا بالباء كما قام في ( أسرته ) بالهمزة ، وفي ( سيرته ) بالتشديد ، وليس هذا شأن اللام المذكورة . فعلى ما ذكرناه لك تقول :

١ : ( أنا فاعل ما نشاء ، وفعال ما نشاء ) ، كما تقول : ( أنا فاعل ما نشاء ، وفعال ما نشاء ) على تقوية عن الصفة .

٢ : و ( ليس غريباً فعلي ما نشاء ) ، كما تقول : ( ليس غريباً فعلي ما نشاء ) على تقوية عمل المصدر .

٣ : و ( أفع ما نشاء ) ، كما تقول : ( لا نشاء أفع ) على تقوية عمل الفعل التأخر . لكنك لا تقول : ( أفع ما نشاء ) ، لأن الفعل لا يمتد إلى تقوية ما لم يضعف بتأخره .

(١) أي كاسم الفاعل وصيغ المبالغة .

وانظر إلى قوله تعالى :

« وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ <sup>(١)</sup> » وقوله : « مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ <sup>(٢)</sup> »

وقوله : « حَافِظَاتٍ لِّلْغَيْبِ <sup>(٣)</sup> » وقوله : « وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ

رَاعُونَ <sup>(٤)</sup> » وقوله : « فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ <sup>(٥)</sup> »

و إلى قوله تعالى :

« مَنَاعٍ لِّلْخَيْرِ <sup>(٦)</sup> » وقوله : « سَمَاعُونَ لِّلْكَذِبِ ، أَكَّالُونَ لِّلسُّحْتِ <sup>(٧)</sup> »

وقوله : « فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ <sup>(٨)</sup> » وقوله : « نَزَّاعَةٌ لِّلشُّوَى <sup>(٩)</sup> » وقوله : « لَوَّاحَةٌ

لِّلْبَشْرِ <sup>(١٠)</sup> » ...

فهذه لام التقوية مع الصفات .

وإلى قوله تعالى :

« الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ <sup>(١١)</sup> » وقوله : « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ <sup>(١٢)</sup> » .

فهذه لام التقوية مع الأفعال المتأخرة .

ومجيء هذه اللام مع الصفات أكثر ما يكون :

فانظر إلى قول عمرو بن كاثوم :

وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخَطْنَا      وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

وقوله :

وَأَنَا الْمَانِعُونَ لِمَا أُرَدْنَا      وَأَنَا النَّازِلُونَ بِمَيْثِ شِينَا

(١) الأنبياء . (٢) البقرة . (٣) النساء . (٤) المؤمنون . (٥) فاطر .

(٦) ق . (٧) المائدة . (٨) البروج . (٩) المعارج . (١٠) المدثر .

(١١) الأعراف . (١٢) يوسف .

وقول زهير بن أبي سلمى :

وكأئن ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم

وقول الأعمى :

لقد زعمتم بأنا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومنا قتل<sup>(١)</sup>

وقول لبيد :

ومقسّم يعطي العشيرة حقها ومغذمر لحقوقها هضامها

وقول الخطيئة :

فجئتك معذراً راجياً لعفوك أرهب منك النكالا

وقوله :

مطاعين في الهيجام كاشيف للدجى بنى لهم آباؤهم وبنى الجد

وقول الطرّمّاح :

نُصِرٌ للذليل في ندوة الحي مرائب للتأى<sup>(٢)</sup> المنهاض

وقول أبي تمام :

وطول مقام المرء في الحي مُخْلِقٌ لديبا جتبه فاغترب تجدد

فكل ماتواه على تقوية عمل الصفات بلام التقوية .

وعلى ذلك تقول :

أ : ( المرؤوس تابع لرئيسه ) و ( تابع لرئيسه ) . وبعضهم يحسب

(١) قُتِلَ : جمع قتل وهو الكثير القتل .

(٢) المرائب : جمع مراب وهو المصالح ، والتأى : الفساد .

هذا خطأ على توهم أن وجه اسم الفاعل أن يتعدى تعدية فعله ، وفعله لا يتعدى باللام ! . كأن اللام هاهنا للتعدية !! . . . .

٢ : و ( خوفك الحربَ ومنها ولها ) ، كله عربيٌ جيد . ومنهم من يأتي ( خوفك لها ) بدليل عدم ورود ( خاف له ) . مع أن الأصل لو فطن إليه ( خافها ) واللام فيه للتقوية .

٣ : و ( نظرك الأمرَ وفيه وإليه وله ) . وبعضهم بحسب الصلة باللام خطأ لأن ( نظر له ) معناه : ( أغاثه ورثي له ) ، وهو غير ما يقصدون . والصواب جوازه على أن اللام فيه للتقوية .

٤ : و ( أمكنهم الأمرُ ) . وتقول من ذلك : ( الأمرُ ممكنٌ لهم ) على أن اللام للتقوية . ولا تقول منه : ( الأمرُ يمكن لهم ) على هذا الحد . لأن لام التقوية لا محل لها في المفعول إذا لم يتقدمه الفعل .

٥ : و ( أعطيت فلاناً راتبه ) ، ولا تقول : ( أعطيت لفلان راتبه وقد أعطي له الراتب ) كما هو الشائع . لأن ( أعطى ) تتعدى بنفسها إلى مفعولين ولا تدخل لام التقوية على أحدهما ما لم يتقدم على فعله كما فصلناه (١) .

---

(١) وهو تحقيق ابن هشام ( المغني ج ١ ، ص ١٧٧ و ١٧٨ ) . وغريب على هذا قول الأماثاذ داغر في ( تذكرة الكاتب ) : « ويقولون : أعطاه إلى إحدى بنتيه ، ولا يعني أن الفعل أعطى مما ينصب مفعولين . وقد بعدى أولها باللام عند مخالفة الترتيب وتقدم الثاني عليه كما في المثال فالصواب أن يقال : أعطاه إحدى بنتيه ، أو لاحدى بنتيه . » !  
فلست أدري كيف يقول : « وقد بعدى أولها باللام عند مخالفة الترتيب »

هذا وكتاب الدواوين يختارون الدلالة على المفعول بِـ ( اللام )  
تارة و ( إلى ) أخرى ، ولو باين اختيارهم هذا وجه الصواب . يقصدون  
بذلك الإستغناء عن الشكّل . يقولون مثلاً : ( تمنح الرخصة لفلان ) أو  
( إلى فلان ) . ولا يُعدّون الفعل في ذلك بنفسه البتة ، إرادة توكيد  
معنى الفعولية في خواطريهم ، ودفعاً لاحتمال خطئهم في تمييز المفعول من  
نائب الفاعل أو سواه ، لو بقي المفعول على الشكّل . وفي ذلك من سقم  
العبارة ماتراه !! . . .

أما تعويلهم على لام التقوية قصد تمييز ( المفعول ) فوجبه ما اتسعت  
له اللغة ، لاسيما في الجمل الطويلة . ألا تراك لو قلت : ( انتقاد المعلم  
الجاهل مضحك ) احتمل ( الجاهل ) الجرّ على الوصفية للمعلم ، والنصب

---

ومن أين أتى به ؟ ! . . فالمشهور أن هذا من خطأ المصنفين ، وأن ابن مالك  
قد أنكر دخول اللام على أحد المفعولين هاهنا البتة ، وأن ابن هشام قد عارضه  
فقال : « إلا أن يتقدم أحدهما على الفعل » . ولم يقل أحد يجواز ذلك في  
السمة إذا خواف الترتيب كما ادّعاة الأستاذ . حتى إنهم خرجوا على الشذوذ قول ليلى :  
أحجاج لا تعطي العصاة منامٌ ولا الله يعطي العصاة منها

قال ابن هشام : « وهو شاذ لقوة العامل » وروى صاحب الهمع عن الفارسي  
مثل ذلك . والذين انتحلوا خطأ المصنفين وجهاً قال بعضهم : اللام فيه زائدة ،  
كما قاله المبرد في قوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ » ، وقال بعضهم : اللام على  
إشراب ( أعطى ) معنى فعل يتعدى باللام ، كما قاله ابن هشام في قوله تعالى  
أبضا « رَدِفَ لَكُمْ » ، وقال آخرون : بل اللام هاهنا لشبه التعليلك !  
لكن الأكثرين على أن الظاهر ترك اللام لأن مدخولها مفعولٌ لـ ( أعطى )  
وهو يتعدى بنفسه .

على المفعولية للمصدر ؟ . فإذا أدخلت اللام فقلت : ( انتقاد المعلم  
للجاهل مضحك ) دُفِعَ اللبس وفهم المقصود بغير شكل .  
وجماع القول في ذلك : أن لام التقوية لا تدخل على مفعول فعل ينقضى  
بنفسه عالم يتأخر الفعل عن مفعوله لهذا . وأن اللام إذا أعقبت المصادر  
والصفات كأسماء الفاعلين وصيغ المبالغة فدخلت على مفعولاتها ،  
لم يلزم عن ذلك تعدية أفعالها باللام ، لأنها قد تكون لام التقوية فنقضى  
الأفعال بنفسها وأنه يُستحب دخول هذه اللام ما اتسعت له اللغة لا سيما في  
المحل الديوانية الطويلة ، دفعا لا يظال المعنى .

## ( ٤ ) حمل ( لو ) على : إن

قد منع الأستاذ أسعد خليل داغر إنزال ( لو ) منزلة ( إن )  
فأبى قول القائل : ( وليعلموا أني لا أرهب جانبهم ولو كنت وحدي )  
وقال : ( والصواب : وإن كنت ) . والعجب للأستاذ كيف يدفع  
مانصت عليه أمهات كتب اللغة والنحو ، وما ورد في التنزيل وكلام  
العرب مورداً صريحاً متعلماً . قال أبو العباس المبرد في كتابه ( الكامل )<sup>(١)</sup>  
عند شرحه قول الأخطل :

قومٌ إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار  
« وقوله ولو باتت بأطهار ، فلو أصلها في الكلام أن تدلّ على  
وقوع الشيء لوقوع غيره . تقول : لو جئتني لأعطيتك ، ولو كان  
زيد هناك لضربته . ثم تتسع فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء . تقول :  
أنت لا تكريمي ولو أكرمتك ، تريد وإن أكرمتك . قال الله عز  
وجل : وما أنت بمؤمنٍ لنا ولو كنا صادقين<sup>(٢)</sup> فأما قوله عز وجل :  
فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلٌّ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ  
تأويله عند أهل اللغة : لا يُقْبَلُ به أن يتبرأ وهو مقیم على الكفر ولا  
يُقْبَلُ إن افْتَدَى به ، فلو في معنى إن<sup>(٤)</sup> . وفصل صاحب المغني

(١) ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) يوسف .

(٣) آل عمران .

(٤) قال أبو منصور الثعالبي في نزهة اللغة ( ص ٥٣٦ ) : « قال الفراء :

لو ، تقوم مقام إن الخفيفة كما قال عز وجل : ليُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كَلِمَةً

وجوه ( لو ) ومخص أقوال النحاة فيها ثم قال : « والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً ، محتملاً ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي - أي لو - بمعنى إن ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكنه قصد فرضه الآن أو فيما مضى ، فهي الامتناعية » .  
فقالة الكتاب على هذا صحيحة فصحيحة لاغبار عليها ، واءتراض الأستاذ مدفوع بإجماع النصوص كما رأيت .



---

- ولو كره المشركون . ولولا أنها بمعنى إن لاقتضت جواباً ، لأن لو لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمون . مضمون كقوله تعالى : ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلم يسهو بأيديهم اتقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين » .

## ( ٥ ) كلا وكتنا

يجريان مجرى المثني إذا أُضيفا إلى الضمير ، فتقول : رأيت الرجلين كليهما والمرأتين كليهما . ويعربان بالحركة إذا أُضيفا إلى الظاهر ، فتقول : مررت بكلا الرجلين وكتنا المرأتين .

ومن كتابنا من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع الضمير ، فيقول : مررت بكلي الرجلين وكتني المرأتين ، بالياء كتابةً ولفظاً ، كما تقوله بنو كنانة . ومنهم من يجريهما مع الضمير مجراهما مع الظاهر ، فيقول : مررت بهما كلاهما وكتناهما ، كما تقوله بنو الحارث . وهذا وذاك وهم على اللغة الجارية المشهورة .

ذلك ، ويقع الإخبار عن ( كلا وكتنا ) بالإفراد والتثنية ، والأول هو الأجرى والأشهر . قال صاحب المصباح : « وأما كلاً بالكسر والقصر فاسم لفظه مفرد ومعناه مثني ويلزم إضافته إلى مثني ، فيقال : قام كلا الرجلين ورأيت كليهما . وإذا عاد عليه ضمير فالأصح الإفراد نحو : كلاهما قام . قال تعالى : كتنا الجنة آت أكلها<sup>(١)</sup> . والمعنى : كل واحدة منهما آت أكلها . ويجوز التثنية فيقال : قاما »

(١) قال الزمخشري في الكشاف : « وآت ، حمل على اللفظ . لأن

كتنا لفظه لفظ مفرد . ولو قيل : آتنا ، على المعنى لجاز » ( الكهف ) .

## (٦) حروف التعدية

يشكل على كثرة الكتاب وجه تصريف حروف التعدية . وليس هو عند التحقيق بالمطلب اليسير ؛ فإنه يحتاج إلى مراجعة وتفقه واستقراء . وقد أبلى صغار المترجمين في هذا الباب ، بتورية وجه الصواب وإيهامه وتعميته على الكتاب ، بلاءً مذكوراً . فهم يجرّفون الكلم عن منازله ليطابقوا به الأصل الفرنسي . فإذا الأفعال اللازمة في العربية متعدية في كلامهم ، وإذا التعدية منها لازمة في عرفهم ، وإذا المتعدي بنفسه يتعدى بالحرف ؛ إلى غير ذلك من وجوه التشويه التي أشاعوها وأذاعوا بها في غير تورّع أو احتياط .

من ذلك أنهم يقولون :

١ : ( احتاطوا المدينة ) كما يقولون : Ils ont entouré la ville

وصوابه : ( احتاطوا بها ) أو ( أحْدَقُوا بها ) ...

٢ : و ( احتفل العيد ) كما يقولون : La fête est solennisée

وصوابه : ( احتفل به ) لأنه لازم .

٣ : و ( يقتضي له كذا ) كما يقولون : Il lui faut qc.

وصوابه : ( هو يقتضي كذا ) أو ( يلزمه كذا ) لأن الفعل متعدٍ

٤ : و ( ينتج منه ) كما يقولون : Il en résulte

وصوابه : ( يُنتَج منه <sup>(١)</sup> ) على المجهول . لأن ( نتج ) متعدٍ

( ١ ) مجازاً لأن الأصل أن يقال : نتجها وآدأ بمعنى وآدها ولداً

( المصباح ) .

خلافاً للفعل الفرنسي فإنه لازم<sup>(١)</sup> . ويمكن أن يقال هنا (ينجم عنه)  
على المعلوم لأنه فعل لازم .

وربما قالوا (نتيج) <sup>(٢)</sup> ترجمة لـ résultat وهو خطأ . إذ الناتج  
بمعنى المنتج ، لأن (نتج) متعدٍ كـ (أنتج) . فالصواب أن يقال :  
نتيجة) أو (منتوج) .

٥ : و (أنت مفوض بعمل ... ) كقولهم :

tu es autorisée de faire qc.

وصوابه : (هذا العمل مفوض إليك) لأنه من (فوض إليه  
العمل) . وشبيه بذلك قولهم : (أذنته بكذا) ، وصوابه : (أذنت  
له فيه) .

٦ : و (أعطيت إليه كذا .. ) كقولهم : je lui ai donné qc.  
أو je lui ai versé qc. . وصوابه : (أعطيته إياه) .

فالفعل يتعدى في الفرنسية إلى الآخذ بالحرف ويتعدى في العربية  
إلى الآخذ والمأخوذ بنفسه .

٧ : و (منحت إليه كذا .. ) كقولهم : je lui ai accordé qc.  
أو je lui ai attribué qc. . وصوابه : (منحته كذا) . ومثله

---

(١) لا يأتي نتج لازماً إلا بمعنى حمل . قال صاحب المصباح : «وقد يقال  
نتجت الناقة ولداً بالبناء للفاعل على معنى وادت أو حامت . قال السمرقسطي :  
نتج الرجلُ الحاملَ وضعت عنده ونتجت هي أيضاً حملت ، لغة قليلة» .

(٢) بحث هذه المادة الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية المالكي (ج ٢ ،

ص ٢٦٤) .

قولهم : ( خولت الأمر إليه ) ، وصوابه : ( خولت الأمر ) .

٨ : و ( استقلَّ السيارةَ أو القطار ) كقولهم : Il a pris l'auto ,

le train ، واستقلَّ الشيءَ في العربية حمله كقلته وأقلته . فالصواب إذا

أن يقال : ( استقلته السيارةُ أو قلته أو أقلته ) . . . . .

٩ : و ( ضحى راحته وشرفه . . ) كقولهم : Il a sacrifié son repos ,

son honneur . وصوابه : ( ضحى براحمه وشرفه . . ) . فالفعل

لا يتعدى لما قصدوه بغير ( الباء ) . . . . .

ومثل ذلك كثير يستوقف الناظر المتأمل كلما ألقى له البال . . . . .

...

ومن مشاكل هذا الباب أنه يلتبس عليهم تعدية الفعل بغير الحروف

المنصوص عليها في مادته . وبعضهم يحسب أنه إذا نص المعجم على

تعدية الفعل بحرف من الحروف الجارة التزم الفعل هذا الحرف ولم

يجاوزه إلى ما سواه البته . والمعروف بالاستقرار أن نص المعجم على

حرف معناه استعمال الفعل به في الوجهة التي عينها . فإذا احتاج الفعل

إلى متعلقات أخرى اتسع لها معناه ، فلا بد من استعمال الحروف الموصلة

إلى هذه المتعلقات ، على ما فصلته كتب النحو وأمّهات كتب اللغة .

وقد يكون من هذه الحروف المفصلة معانيها ما ينحو بالفعل النحو الذي

يفضي به إليه الحرف المنصوص عليه في المعجم . فيتعدى الفعل بحرفين

سماعي وقياسي لقصدين متماثلين .

وقد كنا أبنّا ذلك في كلامنا على تعدية ( أجاب ) ، فقلنا : ( تقول

قد أُجبت في الكتاب وبالكتاب ، وقد أُجبت عنك وعلى ورقة بيضاء ،  
وقد أُجبت لأمر مهم وعن الأسئلة من أولها إلى آخرها ( ، وقلنا :  
( تقول وإنما أُجبتكم على ما جاء في كتابكم ) استغناء بما في الكتاب  
من موضوعية ترتب الجواب التي تقضي ( على ) ، إذا اردت أن ينصرف  
الذهن إليه .

فلا يعني الكاتب على هذا مراجعة مادة الفعل في المعجم التماساً  
للقوف على الحروف التي توصله إلى متعلقاته سماعاً . إذ لا بد له من  
الوقوف على وجوه نصريف الحروف الجارة في كتب النحو اطّراداً  
وقياساً .

فانظر إلى قول الرسول عليه السلام : « تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي  
رَبْعِ دِينَارٍ » ، وقوله : « دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ رِبَطَتَهَا ، فَلَمْ  
تُطْعَمْهَا وَلَمْ تَدْعَها تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ » ، وما جاء في حديث  
( سبعةٌ يُظَلِّمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ ) قال : « ورجلان تحاببا في الله اجتمعا عليه  
عليه وتفرقا عليه » ، وقول عليّ كرم الله وجهه : « يهلكُ في رجُلانٍ ،  
مُحِبٌّ مَفْرِطٌ وَبَاهِتٌ مُفْتَرٍ »<sup>(١)</sup> . فإنك تعلم من كتب النحو أن  
( في ) ها هنا قد أنت للتعليل ، ولن تقع بحالٍ على تعدية الأفعال  
المذكورة بهذا الحرف ، لمثل هذا القصد ، لو عمدت إلى نص المعجم عنها .  
وغريبٌ على هذا أن يمنع الأستاذ داغر قول القائل : ( يعاونهم في  
إنشائها ويساعدهم في إدارة شؤونها ) . قال : وتعدية هذين الفعلين في

( ١ ) النهج ( ج ٣ ، ص ٢٦٤ ) .

خطأ صوابه بِ على ) . أقول : يُعدّنى الفعلان المذكوران بِ (على) سماعاً  
وغيرها من الحروف الجارة قياساً ، إذا اقتضى الحال ، واتسع معنى  
الفعلين . فد ( في ) ها هنا للظرفية المجازية <sup>(١)</sup> . وتخرّيج الكلام أن  
(العاونة) كانت ( في الإنشاء ) كما كانت ( المساعدة ) في ( الإدارة ) .  
أما المعاون عليه في الأول ، والمساعد عليه في الثاني ، فهو المشقة التي  
تعرض ( الإنشاء والإدارة ) مثلاً . وإنما اكتفي من ذكر ( المشقة )  
بذكر متعلّق يعني عنها لظهور الغرض به . والذي ذكرناه في الكلام  
كثير . فانظر إلى قول الرسول في حديث ( سبعة يُظلمهم الله في ظله ) :  
« إمام عدلٌ وشاب نشأ في عبادة الله » ، وفي حديث المبايعه : « ولا  
تعصوني في معروف » ، بل في قوله : « كلُّ سلامي عليه صدقةٌ ، كلُّ  
يوم يُعين الرجلَ في دابته بحامله عليها ويرفع عليها متاعه ، صدقةٌ » .  
فكلُّه على الظرفية المجازية . والأخير شبيه بما اعترض عليه الأستاذ .  
قال الشيخ العدوي الحزاوي في شرح صحيح البخاري : « قوله بحامله  
بالحاء المهملة أي يساعده في الركوب » <sup>(٢)</sup> . . . . .

ونحو ذلك قوله في حديث الأضحية : « كلُّوا وأطعموا وادخروا

( ١ ) وقد خرج الجمهور الأمثلة السابقة على الظرفية المجازية أيضاً . وجاء  
في تقييد هذه الظرفية أنه لا يكون فيها للظرف احتواء أو للمظروف تحييز .  
فالأول كقولك : زبد في الصلاة . والثاني كقولك : العالم في الصدر . ويجتمع  
الشرطان في قولك : النجاة في الصدق ، فليس فيه للظرف احتواء ولا  
للمظروف تحييز .

( ٢ ) صحيح البخاري ( ج ٤ ، ص ٢٧٦ ) .

فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأردت أن تُعينوا فيها ، فقد قيل إن الضمير في (فيها) عائد إلى المشقة المفهومة من الجهد . فيكون تحرير القول : ( فأردت أن تُعينوا الفقراء في المشقة ) !! . . . . .

وانظر إلى قول علي رضي الله عنه : « ألا فاعملوا في الرغبة كما تعملون في الرهبة »<sup>(١)</sup> ، وقوله : « اتقوا الله في عباده »<sup>(٢)</sup> ، وقوله : « من صدق بهذا فقد كذب القرآن واستغنى عن الإعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه »<sup>(٣)</sup> . بل انظر إلى قوله من خطبته في الاستسقاء : « اللهم قد انصاحت جبالنا ، واغبرت أرضنا ، وهامت دوابنا ، وتحمّرت في مراضها ، وعجت عجيج الثكلى على أولادها ، ومّلت التردد في مراتعها ، والحنين إلى مواردها . »<sup>(٤)</sup> فقد عدى (التردد) بـ (في) على الظرفية قياساً ، وهو يتعدى بـ (إلى) على ما هو نص المعجمات سماعاً ، فتقول : ( ومّلت التردد إلى مراتعها ) !! . . . . .

وانظر آخر الأمر إلى قوله عزوجل : « وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير »<sup>(٥)</sup> ، فهو على الظرفية المجازية . والمستنصر عليه هاهنا أعداء الدين وقد حذف لظهور الغرض بما ذكر .

وغريب على هذا أيضاً أن يمنع الأستاذ داغر قول القائل : ( إنته

(١) نهج البلاغة ( ج ١ ص ٦٧ ) . (٢) نهج البلاغة ( ج ٢ ، ص ٩٨ ) . (٣) النهج

( ج ١ ص ١٢٤ ) . (٤) النهج ( ج ١ ص ٢٢٥ ) . (٥) سورة الأنفال .

لما فعل ) لعدم النص على تعدية الفعل بـ ( اللام ) ، وهو قياس لا شأن  
 للسمع فيه . فأنت تقول : ( علامَ لمته ؟ ولمَ لمته ؟ وفيمَ لمته ؟ وبمَ لمته ؟ )  
 كله صحيح . كما تقول : ( قد لمته على ما فعل ، ولما فعل ، وفيما فعل ، وبما  
 فعل ) . فاللام في ذلك للتعليل . وقد يكون ( المعلوم له ) هو ( المعلوم عليه ) ،  
 وقد يكون غير ذلك . فأنت تقول : ( لمتك على فعلتك لتكررها منك )  
 و ( لمتك على ما كان لتحذيري إياك من الوقوع فيه ) . فالملوم من أجله  
 في كلا القولين غير المعلوم عليه كما ترى . وأنت تقول : ( لمتك لما بدر  
 منك ) فيكون المعلوم عليه مفهوماً من ذكر المعلوم بسببه ، بل يكون إياه  
 كذلك . لكن في اعتماد اللام منحى يتوجه إليه ، هو القصد إلى بيان  
 سبب اللوم وإرادة هذه الجملة على التخصيص !!

وأغرب من هذا وذاك اعتراض الأستاذ على قول القائل : ( ويبذل  
 عنايته في طبعها ) ، قال : ( والعناية إنما تكون بالشيء لا فيه ) . ونحن  
 لا نعارض الأستاذ في أن تعدية الفعل إنما تكون بالباء ، لكننا ننازعه في  
 تعليق الحكم بصحة القول على ثبوت صحة التعدية .

فقد يكون تحرير القول : ( ويبذل في طبعها عنايته ) فيكون  
 تعلق الظرف بفعل ( البذل ) لا بـ ( العناية ) . وهو على حد قول علي  
 رضي الله عنه من خطبة في الملاحم : " ولم يستعظموا بذل أنفسهم  
 في الحق " <sup>(١)</sup> !! ...

(١) النهج ( ج ٢ ، ص ٤٨ ) .

وخلصة القول : انه لا يبد في الحكم على تعدية الافعال بالصحة والفساد من  
مراجعة كتب اللغة لاستقراء وجوه استعمال الحروف الجارة في المعاني المتأردة قياساً ،  
ومن اعتماد النصوص العاجم وما شابهها للوقوف منها على ما يخص به كل فعل  
من هذه الحروف - اذ لا يمنع استعمال الفعل بحرفه السماعي المتعوض عليه ،  
في وجهه معينة ، ان يمي بالهرف القياسي في معنى يشابه الوجهة المذكورة او  
يلابسها . وكل ذلك بمنهج إلى تروته وتدقيقه .



## الفصل الحادى عشر:

### ( ١ ) وإلا لكان كذا

تسمح به كثير من الأئمة الخذاق في مصنفاتهم . فأدخلوا اللام في جواب ( إن ) المقرونة بـ ( لا ) حملاً لها على ( لو ) لأنها أختها ؛ خلافاً لما اعتمده الجمهور في ذلك .

وقد صرح بجواز دخول اللام في هذا الموضع بعض أئمة العربية كابن الأنباري<sup>(١)</sup> والدماميني<sup>(٢)</sup> . وفصل ذلك الخفاجي ؛ قال في شفاء الغليل ( ص ١٢٦ ) في كلامه على ( لو ) : « إدخال اللام في جوابها ظاهر وأما في جواب إن ؛ فليل إنه من خطأ المصنفين وليس كذلك . لأنها تخرج على أنها جواب لو مقدر والتقدير في قولهم : وإن لكان كذا ، فلو كان لكان كذا ، ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم » . ومهما يكن من الأمر فعندي أنه على الجواز لا بأس به ولو لم يناهز حد القول المشهور .

- 
- ( ١ ) رواه الأزهرى في شرحه على قواعد الإعراب قال : « ومنع الجمهور دخول اللام في جواب إن وأجازه ابن الأنباري » ( ص ١١ ) .
- ( ٢ ) رواه محمد الأثير في شرحه على مغني اللبيب إذ عرض لقول الشاعر :  
أما والذي لو شاء لم يخلق النوى  
لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلمي  
قال : « قوله لما غبت ، قال الدماميني يمكن أنه جواب إن والجملة جواب القسم ؛ فيكون سنداً لنحو قولهم : وإلا لكان كذا » ( ج ١ ، ص ٢١٠ ) .

والغريب أن الأستاذ أسعد خليل داغر قد جرى في كتابه تذكرة  
الكاتب (ص ٧٤) على تخطئة قول القائل : (وإلا لنحج) ؛ اعتماداً منه  
لمذهب الجمهور . ثم عادت فأنبته في ملحق كتابه المذكور (ص ٧) حين  
أخذ على الكتاب قولهم : (إذا دقت النظر لرجعت إلى كلامي) ،  
قال : « والصواب بدون اللام . نعم إنهم أجروا إن الشرطية مجرى لو  
في إدخال اللام على جوابها كقولهم : وإلا لكان كذا ، ولكنهم لم يجروا  
إذا هذا المجرى » فتأمل ! . . .

## (٢) لا أعلم ما إذا كان

يتألف حول هذا التركيب النافر صوراً متشابهة من الأساليب النابية ؛  
ساقتها إلى لغتنا جماعة المترجمين . فقد ذهبوا في توفية حق الترجمة مذهباً  
غلوا فيه حتى جروا منه مجرى الضد . تراهم يجارون في النقل عن الفرنسية  
أوضاع هذه اللغة ورسومها ؛ وينظمون الكلام العربي ويؤلفونه على نهج  
اللغة الأجنبية وأساليبها .

فهم قد رأوا مثلاً أن ( si ) في الفرنسية تجري مجرى ( إذا ) و ( إن )  
في العربية . فحسبوا أن ضبط المعنى يقتضي إثبات أحد هذين اللفظين كلما  
عرضت تلك بلا تأمل أو نظر . والأصل لو يغير ما ذهبوا إليه  
كل المغايرة . فإذا صادف معنى كلمة في لغة ، معنى كلمة في لغة سواها ،  
فإنما تقع المصادفة والترادف بينهما في وضع خاص لا على الإطلاق .  
ولا يلزم من توافيها حيناً أن تجري الكلمة مجرى أختها حيناً عرضت  
وعلى أي حال ركبت . إذ قلما يتفق أن تسامر كلمة في لغة ، سواها  
في لغة أخرى ، في كل ما تندفع إليه من المواضع وما يتفرع عليها من  
المعاني . وسترى أن هذا الوهم قد أفضى بهم إلى مسخ المعاني وتحريف  
أوضاع اللغة ، واستدرجهم إلى صور من القول لا تمت إلى العربية بغير  
مفرداتها حيناً وبغير حروفها حيناً آخر !!

فهم يقولون : ( لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو في  
القرية أو في المدينة ، وما إذا كان يرضى بذلك ، وأعلمونا عما إذا كان

يرغب في ذلك ، وفيما إذا كان يريد البقاء ، وانظر إذا كان فلان قد أتى ( . . . ) . ويجري كل ذلك في الوهم والشطط مجرى الصورة الواحدة . وحظه من الشبوع بحيث لا يخلو منه مقال أو كتاب أو حاشية أو تعليقة . وقد نبه عليه كثيرون .

فما الذي عناه كتابنا حين قالوا : ( لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو في القرية أو في المدينة . . . ) ونحو ذلك من الصور ؟ ١٠١ .

وفي جوابه نقول : إنهم عنوا مدلول العبارة الفرنسية الذي يوؤديه مثل هذا التركيب . لأن الجمل قد ألفت كما ذكرنا على نظام هذه اللغة . ومدلول العبارة الفرنسية في الجملة الأولى : ( أن علم المتكلم لا يثبت النجاح لفلان ولا ينفيه أيضاً ) ومدلولها في الثانية : ( أن معرفته قد استوت في الحكمين المذكورين لا يدري أيهما ثبت لفلان ) .

وسبيل التعبير عن هذين الغرضين في العربية هو الاستفهام : تقول : ( لا أعلم أنجح فلان ؟ أو هل نجح ؟ ، ولا أعلم أكان في القرية هي أم بالمدينة ؟ ) تقول هذا ولو أن مرادك محض الإخبار بعدم العلم لا بتبني الاستفهام ، كما تعنيه العبارة الفرنسية المترجمة <sup>(١)</sup> !!

(١) فكأن الإخبار هاهنا لما تردد به الذهن بين أسرين : كسوت النجاح لفلان وانتفائه عنه ، وككون فلان في القرية وكونه في المدينة ، شابه الاستفهام فيما يعرب عنه من تردد الفكر ، فضلت صورته عليه . وفي باب الاستفهام من ذلك نظائر كثيرة . ألا ترى أن هذا المعنى لا يوؤديه نحو قولك على جهة الإخبار : ( لا أعلم أن فلاناً قد نجح ، ولا أعلم أنه في القرية ولا أنه في المدينة ) ١٠١ .

وعلى هذا النحو تقول في بقية الجمل التي أوردناها لك : ( لا أعلم  
أيرضى بذلك ، أو هل يرضى به ؟ وأعلمونا أيرغب في ذلك ؟ وأعلمونا  
أو يريد البقاء ؟ أو هل يريد به ؟ وانظر أأتى فلان ؟ أو هل  
أتى ؟ ... ) . كله على الاستفهام <sup>(١)</sup> وعلى حذف ( كان ) لأن المراد  
لا يقتضيه البتة .

أما مفهوم قولهم : ( لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو  
في القرية ، أو في المدينة ) ونحوه كقولهم : ( أنظر إذا كان فلان قد  
أتى ) ، لو ذهبتَ تخرجه على النهج العربي ، فبخلاف المقصود من العبارة  
الفرنسية البتة .

لأن مؤداه الصحيح كموْدَى قولك على الشرط : ( إذا نجح فلان  
فأنا لا أعلم ، وإن كان هو في القرية أو في المدينة فأنا لا أعلم ، وإذا أتى  
فلان فانظر ) وليس من فرق بين القولين ( بعد حذف كان ) إلا القلب <sup>(٢)</sup> .  
ومقتضى الشرط أن تقصد بقولك المذكور : أن عدم علمك بوجه من  
الوجوه قد ترتب على ثبوت نجاح فلان ( في الجملة الأولى ) ، كما تعلق على ثبوت

---

(١) والذي قاله النحاة في تخرُّبِ إعراب هذه الجمل : إن الفعل كـ ( علم ونظر )  
قد عُتِقَ بالاستفهام عن الوصول باللفظ إلى مفعوليه ( كما هو في علم ) أو إلى مفعوله  
( كما هو في نظر ) ، فجرى عمله على الجملة الاستفهامية محلاً بِمِصْرَفِكم طلبه لها من  
حيث المعنى . فالجملة في موضع نصب على أنها ساذجة مسددة المفعولين في ( علم ) ومسددة  
المفعول في ( نظر ) على ما هو المشهور .

(٢) فعبارة الجزاء وهي فيما سـ : ( فأنا لا أعلم ) و ( فانظر ) قد اظهرت في هذا  
الأسلوب بعد أن كان يدل عليها في الأسلوب الأول العبارة التي تقدمت جملة الشرط

كون فلان في القرية أو في المدينة ( في الثانية ) ، وأن صدور النظر منه  
مشروط بإتيان فلان ( في الثالثة ) !! ...

فأين هذا من الأصل الذي ترجم عنه ؟ أفرايت كيف الثوت بهم

المسالك حين قصدوا المشاكلة الحرفية بين أسلوب اللغتين ؟ ! .

وجملة الأمر : أن مدلول العبارة الفرنسية الذي ترجمت عنه هذه

الصور المختلفة لا يؤول في العربية غير الاسفهام بعينه . وأن وضعهم

( إن وإذا ) موضع ( si ) الفرنسية هاهنا يجوز هذه الصور في الغالب

إلى الصيغة الشرطية ، خلافاً للمقصود . وأن إضافتهم ( كان ) في

كل ذلك من قبيل اللغو .

أما نحو قولهم : ( لا أعلم فيما إذا كان وعمّا إذا كان و ... ) فلا

يخرج على وجه البتة ولا يمت إلى العربية بغير ألفاظه فتأمل !! .

---

أي : ( لا أعلم ) و ( انظر ) . ذلك كقولك : ( أنت ظالم إن فعلت ) لو جعلته :  
( إن فعلت فأنت ظالم ) . قال ابن جني في باب الفرق بين الإعراب والمعنى : « فهذا  
ربما أومأ أن أنت ظالم ، جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه . وإنما  
قوله : أنت ظالم ، دال على الجواب وساد مسدءه ، فأما أن يكون هو الجواب فلا »  
( الخصائص ج ١ ، ص ٢٩١ ) .

### (٣) لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل

تركيب شائع تناقلته أقلام الكتّاب عامتهم وخاصتهم ، فهو سائر على أفواههم ، جارٍ على ألسنتهم ، لا يكاد يخلو منه كتاب في ديوان ، أو مقال في صحيفة .

وقد نبه إلى فساده بعضهم لكنه لم يبسط القول في علة هذا الفساد ، ليقع للكتّاب التأمل والنظر ! ..

فجملة الأمر أن الكتّاب حين يقولون هذا النحو من التركيب يعنون أن فلاناً كانت له حال من الأحوال ثم انصرفت عنه . فقولهم : ( فلان لم يعد قادراً أو صالحاً ) مؤداه على قصدهم ( أنه كان قادراً وصالحاً ) فيما مضى فعاد ( لا يقدر ولا يصلح ) . وسبيل هذا القصد أن يعبر عنه بنحو قولك : ( عاد لا يقدر ولا يصلح أو غير قادر أو صالح ) ، فيزغ النفي من ( عاد ) ويدخل على خبره . وإلى مثل هذا أشار الأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه ( تذكرة الكتّاب ) ، فكان الرأي مارآه .

وعلة ذلك أن ( عاد ) هاهنا بمنزلة ( صار ) جملة . فمغنى ( لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل ) على التحقيق كمنهه جملة لو حلت فيه ( صار ) محلّ ( عاد ) . أي كقولك : ( لم يصر قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل ) .

ولا يخفى أن معنى هذه الجملة غير ما عناه الكتّاب وقصدوا إليه بالعبرة الأولى . إذ مؤداها أنك كنت ترقب يوماً يكون فيه صاحبك ( قادراً أو

صالحاً) فلم يفدُ كذلك ، لا أنه كان (قادرأ أو صالحاً) فأصبح غير ذلك .  
فالأسلوب الذي يؤدي مثل هذا المعنى هو قولك : (عاد لا يقدر ولا يصلح )  
أو : (عاد غير قادر أو صالح) . فإذا أنت أنزلت في ذلك (أصبح) أو  
صار مكان (عاد) لم تتغير وجهة المعنى .

وغريب أن يبسط الكلام على هذا التعبير الأستاذ عبد القادر المغربي  
في الجزء الأول<sup>(١)</sup> من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ويحتج له بالحديث  
ولا يتنبه إلى موطن الوهم فيه . فقد فرغ الأستاذ من بحثه إلى القول : «ويمكن  
أن نلخص البحث بقولنا إن استعمال فعل عاد في النفي عربي صحيح ، لكنه  
قليل الاستعمال في كلام الفصحاء الأقدمين . وإنما كثر استعماله في عصر الترجمة ،  
فهو إذن ليس أسلوباً إفرنجياً محضاً » .

ونحن لا نخالف الأستاذ في جواز تسليط النفي على (عاد) ؛ لأن كتب  
النحو واللغة لم تمنع منه ، ولو أنه في السماع نادر . لكنه على جوازه يصرف  
المعنى إلى غير ما أراد الكتاب وعنوه كما بيناه . وهو ما تجب الإشارة إليه !  
فالأستاذ مع إفصاحه عما قصد إليه الكتاب بهذا التعبير في وضوح وجلاء ؛  
قد فاته أن دخول النفي على (عاد) يفضي بالعبارة إلى غير هذا المقصد .  
فالعبارة فاسدة إذا أريد بها ما أراده الكتاب ، صحيحة إذا حملت على  
نحو قولك : (لم يصرف فلان قادراً أو صالحاً) ؛ وهو لم يخطر للكتاب ببال ؛  
أما الحديث الذي احتج به الأستاذ فهو قوله صلى الله عليه وسلم :  
«أعدت فتاناً يامعاًذ؟» .

(١) ص ٣٣٦ و ٣٣٧ .

قال الأستاذ : « وانظر لو أن مُعَاذًا أراد أن يجيب النبي عن قوله ،  
أيقول له : لست فتاناً يارسول الله ، أم يقول : لم أعد فتاناً . وقوله : لم  
أعد فتاناً ، هو من الأساليب الجديدة نفسها التي تكون فيها عاد بمعنى صار ،  
وزعم المترجمون أنها غير عربية » .

أقول : لو كان جواب مُعَاذ رضي الله عنه : ( لم أعد فتاناً ) ؛ لم يكن  
هذا من الأساليب الجديدة في قليل أو كثير . لأن معناه : ( لم أصر فتاناً )  
أي لم أصبح كذلك . والكتاب إذا قالوه عنوابه : ( عدت غير فتان ) على  
ما هو أسلوبهم الجديد ؛ وشتان ما بين المعنيين . فعدم صيرورتك فتاناً شيء .  
وصيرورتك غير فتان شيء آخر ، كما لا يخفى <sup>(١)</sup> . فليس ( عاد ) في أسلوب  
الكتاب بمعنى ( صار ) كما ادّعاها الأستاذ البتة . . .

وانظر إلى قول الأستاذ نفسه : « ودخول فعل العود في هذه التعابير قد  
حدث في أواسط القرن الماضي منذ شاعت الترجمة عن اللغة الفرنسية . وقد  
وجدوا فيها للنفي أداتين : Ne pas و Ne plus فجعل المترجمون بترجمون الجملة  
التي فيها Plus بالحقاق فعل العود فيها . ولا يخفى أن النفي مختلف في الجملتين .  
فقولنا : ما قدرت أن أرى زيداً ، يفيد مجرد نفي القدرة . أما قولنا :

---

(١) وإنما قد بدا الفرق هاهنا بين نفي ( عاد ) ونفي خبرها وهو لا يبدو بين نفي  
( كان ) وخبرها ، إذ تقول : ( كنت لأصلح ) فيكون بمنزلة قولك : ( لم أكن  
أصلح ) جملة . ذلك لأن ( عاد ) من أفعال الانتقال . فنفي بلوغك حالاً من الأحوال  
كقولك : ( لم أعد ولم أجد صالحاً ) ليس بمنزلة إثبات بلوغك خلافاً كقولك : ( عدت  
أو غدوت غير صالح ) أو ( عدت أو غدوت لأصلح ) !! .

ماعدت أقدر أن أرى زيدا ، فيفيد نفي القدرة مع الإشارة إلى أنني  
 كنت أقدر أن أراه قبل ذلك ، أو المعنى : أنني لا أقدر أن أراه الآن  
 أما قبل الآن فكنت أقدر أن أراه . وهكذا قولنا : فلان ليس صديقاً لي ؛  
 وما عاد صديقاً لي . فإن الثانية تفيد نفي صداقته بعد أن كانت حاصلة .  
 فالكتاب إذاً لا يستعملون اليوم فعل العود منفيًا بمعنى الصيرورة . فعنى  
 قولك : ( ماعدت أقدر أن أراه ) : أنك أصبحت : ( لا تستطيع العودة إلى  
 رؤيته ) ؛ خلافاً لما شاع عن العرب . قال صاحب الكشاف في قوله تعالى :  
 « إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ » ( ١ ) : « أو يعيدوكم ،  
 أو يدخلوكم في ملتهم بالأكره العنيف ويصيروكم إليها . والعود في معنى  
 الصيرورة أكثر شيء في كلامهم ، يقولون : ماعدت أفعل كذا ؛ يريدون  
 ابتداء الفعل » ١١ . . . والكتاب يريدون العودة إلى الفعل لا ابتداءه .  
 وموجز القول : أن الخلاف في نحو قولك : ( لم بعد كذلك ) ليس في  
 محض دخول النفي على ( عاد ) ، بل في دخول عليه وإرادة غير المعنى الذي  
 يقضيه ، كما فصلناه .

## (٤) جواب (لما) ، هل يكون فعلاً مضارعاً؟

يقول كتاب الدواوين : (لما كان النظام يميز ذلك ، نوافق على هذا التقدير) و(لما كانت الحاجة ماسة إلى ذلك ، نرجو منكم) ، ويقول مثله كثير من كتاب الصحف . ووجه الكلام أن يقال : (واقفنا على هذا التقدير) و (رجونا منكم) . فالجمهور على أن جواب (لما) لا يكون مضارعاً . أما قوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الرّوعُ وجاءتهُ البشري ، يُجادِلنا في قوم لوطٍ »<sup>(١)</sup> ، فقد قالوا إنه على حذف الجواب وقدروه (أقبل يجادلنا) ، أو على تأويله بالماضي وقدروه (جادلنا) .

قال الزمخشري في كشافه<sup>(٢)</sup> : (وقوله يجادلنا كلام مستأنف دال على الجواب ، وتقديره : اجترأ على خطابنا ، أو : فطن لمجادلتنا ، أو : قال كيت كيت ثم ابتداء فقال : يجادلنا في قوم لوط) . وقد ذكر بعد ذلك بعض الأوجه وأوتها على أن الأصل في الجواب أن يكون ماضياً .

فالوجه إذاً أن يعدل عن المضارع وعليه كلام العرب شعراً ونثراً . وما جاء منه خلاف ذلك فهو على حذف الجواب ، وحذفه في التنزيل والشعر كثير . فتأمل .

(١) سورة هود .

(٢) ج ١ ، ص ٤٤٧ (الطبعة الأولى للمطبعة البهية المصرية)



[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

## الفصل الاول

### ﴿ حرف الألف ﴾

﴿ آجر ﴾ آجره إذا كان ( أفعله ) فهو مؤجر إيجاراً ، وهو المشهور . وإذا كان ( فاعله ) فهو مؤجر مؤجرةً . وخصه الزمخشري فجعل الأول للدار ، والثاني للأجير كشاهره وعاومه ، وعممه كثيرون .

أما قول كتابنا : آجار الدار وتأجيرها ، فهو لحن . إلا أن يعنوا به ( الآجار ) جمع ( أجر ) سماعاً ، والقياس أجور ، وقلما يقصدونه . ( المصباح والتاج ) .

﴿ إبالة ﴾ يقولون : ( جاء هذا ضيفاً على إبالة ) ، أي بلية فوق بلية . وهم يوردونه بكسر اللام ، يحسبون تاء ضميراً ، والصواب فتحها . فالإبالة معناها الحزمة من الحشيش والخطب ، وقد جاءت بتخفيف الباء وتشديدها وعلى ( إبالة ) أيضاً . أما الضيف بالكسر فقبضة من الحشيش . ( اللسان ) .

﴿ الأرم ﴾ يقولون : ( يمرق على الأرم ) ، يحكونه على وجوه مختلفة لا يمت أحدها إلى صواب . و ( الأرم ) بضم ففتح مشدد ك ( ر كع ) جمع ( أرم ) ، قيل هي الأضراس أو الأنياب أو الأسنان . " وأصل

( ١ ) وقيل أطراف الأصابع وقيل الحجارة .

الكلام : حرق الأرمّ أو حرقها أو لآكها أو علكها ، إذا سحق بعضها ببعض من الغيظ والغضب . وأكثر الكتاب يقولون : (على الأرمّ) جاراً ومجروراً . والصحيح أنه ( حرق عليّ أو عليك أو عليه الأرمّ ) بذكر المغضوب منه و ( الأرمّ ) بعده مفعول به . قال الزمخشري :

« رأيت حسادك العرمّ ، يحرقون عليك الأرمّ » . وقال الشاعر :

نُبِّئْتُ أَهْمَاءَ سُلَيْمَى أَنَّمَا ظَلَمُوا غَضَاباً يعلكون الأرمّ

وروي ( يحرقون الأرمّ ) . وقال آخر :

يلوك من حردٍ عليّ الأرمّ ...

وشبيهه به قوله تعالى في سورة آل عمران : « وإذ القوكم قالوا آمنا ،

وإذا خلواً عرضوا عليكم الأنامل من الغيظ » . ( الأساس واللسان ) .

( الأرش ) لِدِيَةِ الجراحة كـ ( أكل ) والجمع أروش . قال

الفيومي : ( أرش الجراحة ديتهاً والجمع أروش مثل فلس وفلوس ) . ولا يكسر أوّله كما يقوله بعضهم .

( أزر ) قال الزمخشري في الأساس : « ويسمى أهل الديوان

ما يكتب في آخر الكتاب من نسخة عملٍ أو فصلٍ في بعض المهمات الإزاراً ، وأزرّ الكتاب تأزيراً ، وكتب لي كتاباً مصدراً بكذا مؤزراً بكذا » . وهو طريف في الاستعمال .

( الأزمة ) الأزمة اسم من أزم الزمان إذا اشتد بالقحط .

وهو بسكون الزاي على المشهور ، يجمع على أزمات وإزم وإزم . وبعضهم يشدد الميم ويكسر الزاي فيقول : ( أزمّة ) ، والأزمة جمع زمام كما

لا ينفى!!.. وقد جاء في الحديث : اشتدّي أزيمةً تنفرجي « .  
( اللسان والتاج ) .

﴿ تأسس ﴾ مطاوعاً لـ ( أسس ) ليس من اللغة . فالوجه أن يقال :

أسس ، على البناء للمفعول . وقد نبه إليه كثيرون .

﴿ إطار ﴾ لما يحيط بالشيء جمعه أطر بضمين كـ كتاب وكتب ،

وإزار وأزر ، وفراش وفرش ، وجدار وجدّر . ويجمع في كلام  
الكتاب ( إطارات ) بالألف والتاء ، وهو لم ينتقل وليس بالقياس .

( اللسان والتاج ) .

﴿ تأكد ﴾ في اللغة لازم كـ توكد وتوثق ، وفي كلامهم

متعدٍ كـ تيقن .

﴿ اللهم ﴾ قال الخفاجي في شفاء الغليل : « يستعمل على ثلاثة

أنحاء ، الأول : النداء المحض وهو ظاهر ، الثاني : الإيذان بندرة

المستثنى كما تقول : اللهم إلا أن يكون كذا ، الثالث : الدلالة على

تيقن المحيب للجواب المقترن به وقد وقع في حديث البخاري : اللهم نعم

وذكر ذلك شراحه ، وليس هذا الاستعمال مولداً » . وكان الخفاجي

قد نقل هاهنا عبارة ابن الأثير في النهاية . والكتاب يشبه عليهم بعض

هذه الوجوه .

﴿ أنيس ﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب قولهم : ( يأنسون

إلى ذلك الوطن ) وجعل صوابه : ( يأنسون به أو يصبون إليه )<sup>(١)</sup> .

(١) تذكرة الكاتب ، الملحق ( ص ٥ )

ولست أدري ما وجه التخطئة والتصويب؟!

فلعل الأستاذ لم يقف على حكاية الزمخشري في الأساس .  
قال : « وَأَنْسَتْ بِهِ وَأَسْتَأْنَسْتُ بِهِ وَأَنْسْتُ إِلَيْهِ وَأَسْتَأْنَسْتُ إِلَيْهِ » وأخرج لذلك  
بقول الطِّرِمَاح :

كُلُّ مُسْتَأْنَسٍ إِلَى الْمَوْتِ قَدْ خَاضَ إِلَيْهِ بِالسَّيْفِ كُلُّ مُخَاضٍ  
وقول آخر :

إِذَا غَابَ عَنِّي بَعْلُهَا لَمْ أَكُنْ لَهَا زُورًا وَلَمْ تَأْنَسْ إِلَيَّ كَلَابِهَا  
فإذا قصد الكتاب من ( أنس ) ، حنّ وصبا ، فوهمهم سواء في  
الصلتين . وإذا عنوا به خلاف ( الوَحْشَة ) ، فقد أصابوا على ما رأيت ،  
وأصاب من قال : ( أنس به ) أيضاً ، وهو الأصل . وكلام الأستاذ  
على هذا مأتي من وجوه !

﴿ آنية ﴾ جمع إناء ك ( أردية ) جمع رداء و ( أخبية ) جمع  
خباء و ( أكسية ) جمع كساء و ( أسقية ) جمع سقاء . ويظنه بعضهم  
مفرداً كما هو في قولهم : ( أحضر معك كل آنية تجدها ) ، وقد أشار  
إليه الخفاجي . أمّا ( الأواني ) على فواعل فهو جمع الجمع . قال الفيومي :  
« الإناء والآنية الوعاء والأوعية وزناً ومعنى ، والأواني جمع الجمع » .  
وعليه نصوص المعجمات .

﴿ آونة ﴾ جمع أوان ك ( أزمنة ) جمع زمان و ( أمكنة ) جمع  
مكان و ( أطعمة ) جمع طعام و ( اجوزة ) جمع جواز . ويظنه جماعة

مفرداً فيدخلون عليه ( كلاً ) كما حكاه اليازجي في قولهم : ( هذا الامر لا يتيسر كل آونة ) ، وهو وهم .

## ﴿ حرف الباء ﴾

( بحة ) يقولون : ( في صوته بحة ) بالفتح وهي ( بحة ) بالضم .  
ف ( البحة ) الفعلة الواحدة من ( بح ) ، و ( البحة ) الاسم منه . ويقال :  
رجل أبح وامرأة بحة وبحاء . ( اللسان والتاج ) .

( تبجح ) يظنه بعضهم عامياً وليس كذلك . قال صاحب  
الأساس : « وتبجح في الأمر توسع فيه من ببحوحة الدار وهي وسطها ،  
وتبججت العرب في لغاتها اتسعت فيها » .

وفي حديث خزيمية : « تفتّر اللحاء وتبجح الحياء » ؛ قال صاحب  
النهاية : « أي اتسع الغيث وتمكن من الأرض » .

ويأتي ( تبجح ) متعدياً ؛ تقول : ( تبجح الدار وبججها ) إذا  
توسطها وتمكن منها . ( التاج ) .

( الببحوحة ) بضم الباء ، وكتابنا يحكونها بالفتح خطأ .  
وهي من كل شيء وسطه وخياره . ففي الحديث : « من سره أن  
يسكن ببحوحة الجنة فليزم الجماعة » . وقال البحري يصف  
قصر المعتز :

مليته وعمرت في ببحوحة من دار ملكك الف حول كامل  
( اللسان ) .

﴿ برطيل ﴾ بكسر الباء وفتحها لحن . أشير إلى ذلك في

(فروق حقي) وغيره . قال سيديويه بعد حكاية ماجاء على (فعليل) كـ

(برطيل) ، و(فعليل) كـ (غُرَيْق) : « ولا نعلم في الكلام فعليل ولا

شيئاً من هذا النحو لم نذكره » . وقال ابن السكيت في الإصحاح<sup>(١)</sup> :

« ما كان على مثال فعيل أو فعليل أو مفعيل فهو مكسور الأوّل لم يأت

فيه الفتح » !

﴿ بكرة ﴾ جاؤا على بكرة أبيهم ، إذا أتوا جميعاً ، مثل من

أمثال العرب . وقد حكوا باءه مفتوحة والكتاب يضمنها دوماً .

ففي الحديث : « جاءت هوازن على بكرة أبيها » ، قال صاحب النهاية :

« هذه كلمة للعرب يريدون بها الكثرة وتوفير العدد وأنهم جاؤا جميعاً لم

يتخلف منهم أحد » !

أما (البُكرة) بالضم فهي الغدوة . تقول : أنبتته بُكرة أي

باكرآ . قال تعالى في كتابه العزيز : ( وقالوا أساطيرُ الأوّلين اكتتَبها

فهي تُملى عليه بُكرةً وأصيلًا )<sup>(٢)</sup> .

﴿ بلغ وتبلغ ﴾ تقول : بَلَّغَهُ الأمرَ أو البلاغَ أو القرارَ

وأبَلَّغَهُ إِيَّاهُ ، وقد بَلَّغَ فلانٌ الأمرَ أو البلاغَ أو القرارَ وأبَلَّغَهُ عَلَى

المجهول . أما تَبَلَّغَ فلانٌ الأمرَ أو البلاغَ أو القرارَ ، على ما هو

شائع في الدواوين ، فليس بشيء البتة . والصواب أن يقال : بُلِّغَ أو

أبْلَغَ ، على المجهول ! . ( اللسان والتاج ) .

(١) المزهر ( ج ٢ ، ص ٣١ ) . (٢) الفرقان .

(بهر) بهرة يبهره إذا غلبه وفضله كفتح يفتح . وليس من باب نصر ينصر كما يخاله الكتاب . (اللسان) .

(بيطار) بفتح الباء والكتاب يحكونه بالكسر خطأ .

(بيننا وبيننا) قال صاحب النهاية في حديث ( بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل ) : « أصل بينا ، بين ، فأشبهت الفتحه فصارت ألفاً . يقال بينا وبيننا ، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة . ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى . والأفصح في جوابهما أن لا يكون فيه إذ وإذا ، وقد جاء في الجواب كثيراً . تقول . تقول بينا زيد جالس دخل عليه عمر ، وإذ دخل عليه عمر وإذا دخل عليه عمر » .

فظهر بذلك أنك تقول : ( بينا أو بيننا نحن في الدار أقبل فلان ، وإذ أقبل ، وإذا أقبل ) ، كله بمعنى المفاجأة . و ( بينا وبيننا ) تازمان إلى ذلك صدر الكلام في استعمال العرب كما رأيت . قال صاحب القاموس : « وبيننا وبيننا من حروف الابتداء » .<sup>(١)</sup> والكتاب يخرجون في استعمالها عما وضع له البتة . يقولون : ( أنت قد رجحت بيننا أنا قد خسرت ) ، و ( هو قد أكرمك بيننا أنت لم تُعن به ) ، و ( فلان لم يقدم بيننا وعد بذلك ) ، وكله لا يمت إلى الأصل الذي ذكرناه . فتأمل !<sup>(٢)</sup> .

(١) أراد بالحرف الكلمة كما جاء في الشرح .

(٢) قد بسط الكلام في ذلك الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية

الملكي بمصر ( ج ١ ، ص ١٤٢ ) .

## الفصل الثاني

### حرف الجيم

(الجُرْح) بالضم لا بالكسر . وهو بالفتح المصدر . أما (القرح) فهو بالفتح والضم لغتان . قال تعالى : «إِنَّ يَمْسَسُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ» ، وتلك الأيامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ . وقد قرئ بالضم أيضاً .

(جرس) جرسه إذا شهره ، ويحسبه كثرة الكتاب عامياً . قال الخفاجي في شفاء الغليل : «جرسه إذا شهره ، وأصله أن من يشهرُ يجعل في عنقه جرس ويركب على دابة مقلوباً أي وجهه من جهة ذنبها» . و(المجرس) إلى ذلك : المجرّب المهنك . ففي حديث ناقة النبي ﷺ : «وكانت ناقة مَجْرَسَة» . قال صاحب النهاية : «أي مجرّبة مدرّبة في الركوب والسير ، والمجرّس من الناس الذي قد جرب الأمور وخبرها» !

(جدر والجدري) تقول : جدرٌ وجدرٌ على المجهول فيها إذا ثار به الجدري أو الجدري . ومن ذلك تقول : هو جدير ومجدور ومجدر . أمّا قولهم : جدرٌ بالتحديد والفتح والجدري بسكون الدال ومجدرٌ بالتحديد والكسر ، فلحن شائع . (الأساس واللسان) .

﴿ الجَنَان ﴾ للقلب بالفتح لا بالكسر . قال ابن منظور :

« والجَنَان بالفتح القلب لاستتاره في الصدر ، وقيل لوعيه الأشياء وجمعه لها ، وقيل الجنان رُوع القلب وذلك أذهب في الخفاء ، وربما سمي الروح جناناً لأن الجسم يحينه » أي يواربه .

وجَنَان الليل : سواده ، وجَنَان الناس : دهماؤهم ، والجَنَان : ثوب

يواري الجسد . كله بالفتح . (الصحاح) .

﴿ الجَوَاز ﴾ لصك المسافر شائع ، وليس يحتاج أن يضاف إلى

(السفر) . قال صاحب الأساس : « وخذ جوازك ، وخذوا أجوزتكم ،

وهو صك المسافر لئلا يتعرض له » . وجمع الجواز أجوزة كما رأيت ،

كزمان وأزمنة وأوان وآونة ومكان وأمكنة . وفي استعمال ( الجواز )

للصك الذي يجوز به المسافر نسبة إلى الأصل ظاهرة .

وقد جاء ( للسُّقْيَة ) تجوز بها الإبل . قال الراجز :

يا صاحب الماء فدنك نفسي عجل جوازي وأقلّ حبسي

ومثله ( الفَسْح ) . قال صاحب القاموس : « والفَسْح بالفتح شبه

الجواز ، فسح له الأمير في السفر كتب له الفَسْح » . وكله من

التسمية بالمصدر !

﴿ جوعان ﴾ تقول : هو جائع وجوعان بفتح الجيم ، وهي

جائعة وجوعى بفتحها أيضاً . وبنو أسد تقول في ( فعلان ) ، ( فعلانة ) ،

فكون عندهم جوعانة بفتح الجيم أيضاً . أما جوعان وجوعانة ، بضم الجيم  
فيها ، فلحن خالص !

## ﴿ حرف الحاء ﴾

﴿ حداه وحدا به ﴾ كثرة اللغويين اليوم على تخطئة من يقول :  
( والذي حداني إلى كذا ) . إذ يرون وجه الكلام : ( والذي حداني على  
كذا ) . وقد قال به الشيخ إبراهيم اليازجي وجاراه فيه كثيرون .  
ولست أرى لهذه التخطئة وجهاً البتة . لأنك تقول : ( حدوت الإبل  
وحدوت بها ) إذا سقتها ، فتقول من ذلك على المجاز : ( حداني الأمر  
إلى كذا وحداني ) إذا ساقك إلى ما تشير إليه .  
وهكذا تقول : ( حداني الأمر على كذا ) إذا بعثت وجملت  
على أمر . وفي حديث الدعاء : « تحدونني عليها خلة واحدة » . قال صاحب  
النهاية : « أي تبعثني وتسوقني عليها خصلة واحدة . وهو من حدو  
الإبل فإنه من أكبر الأشياء على سوقها وبعثها وقد تكرر في  
الحديث » .  
ومن ذلك قولهم : ( أهبتُ به إلى الخير ) أي دعوته وأصله :  
( أهاب الراعي بالإبل ) إذا صاح بها وقال : هابِ هابِ . ( اللسان  
والأساس ) .

﴿التحرير﴾ : ينزلونه منزلة (الكتابة) وليس هو كذلك .  
قال صاحب الأساس : «وحرّر الكتاب : حسنه وخلصه بإقامة حروفه وإصلاح سقطه» . ومثله قول الخوارزمي في مفاتيح العلوم : «والتحرير كأنه الاعتاق وهو نقل الكتاب من سواد النسخة إلى بياض نقي» .  
وعلى هذا ما جاء في تفسير القرطبي حول قوله تعالى : « رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً »<sup>(١)</sup> . قال : [ قوله تعالى : ( محرراً ) مأخوذ من الحربة التي هي ضد العبودية ؛ من هذا تحرير الكتاب وهو تخليصه من الاضطراب والفساد ] .

وقد أشار إلى هذا اللحن كثيرون .

﴿الحراك﴾ للحركة بفتح الحاء ، وجلهم يكسرها كما هو في قولهم : ( لا حراك به ) . قال الفيومي : « الحراك مثل سلام : الحركة » .  
وحكى ابن منظور : « وتقول : قد أعيأ فما به حراك ، قال ابن سيده : وما به حراك أي حركة » . وقال جرير :

يصرعن ذاللب حتى لا حراك به      وهن أضعف خلق الله إنسانا  
﴿ حرمة ﴾ تقول : حرمة الشيء ، تعديه بنفسه . وأكثر الكتاب يُعديه إلى مفعوله الثاني بـ ( من ) ، ولم يسمع ! وقد نبه عليه كثيرون .

﴿التحري﴾ لقصد الشيء وتعمد طلبه ، يتعدى بنفسه .

(١) آل عمران .

وأكثر الكتاب يُعديه بِ (عن) أو (على) ، ولم يتقل ! وقد نبه عليه  
الشيخ إبراهيم اليازجي .

﴿ المحاضرة والخطبة ﴾ أكثر اللغويين على إنكار استعمال

(المحاضرة) لما شاعت له . ذلك بأنهم لم يجدوا في أصول معانيها ما  
يسوغ أن تستوذى هذه الدلالة الشائعة . قال الأستاذ داغر :

« ويستعملون - حاضر ومحاضرة ومحاضر - بدل - خطب وخطبة

وخطيب . وقد عم هذا الإبدال على ما فيه من الخطأ . حتى أنك

لتراه دائراً في أفواه المتكلمين وألسنة الخطباء وأقلام الكتاب فكأنهم

يتوهمون أن كلمة ، محاضرة ، أضخم لفظاً وأفخم معنى من كلمة ،

خطبة ، فيوثقونها عليها في الاستعمال . »

والحق أن كثرة الأدباء على إثارة (المحاضرة) لما أريد بها ، يتقاضونها

مفهوماً يميزها مما خصوا به (الخطبة) ، التماساً لدقة الأداء . ولهم بعض

العذر في هذا الاصطفاة . فهم لم يعدلوا عن (الخطبة) ويستحبوا

(المحاضرة) طلباً (لضخامة اللفظ وفخامة المعنى) ، كما قاله الأستاذ ،

بل ليبتغوا من ذلك حدَّ التعبير وإحكام المعنى .

و (الخطبة) عندهم : هي الكلام الذي يُخطب به الناس (في شؤونهم

العامة) ، و (المحاضرة) : هي الموضوع الذي يُحاضر به جماعة المتعلمين (في

ناحية علمية) . فهم يقولون : (ألقى الزعيم خطبته السياسية الرائعة في بيان

موقف الحكومة) ، كما يقولون : (ألقى العالم محاضرته العلمية الطريفة في أثر

المدواة بالأشعة) ، أو : ( ألقى الأستاذ محاضرته الأدبية الشائقة في الأدب ) ؛  
يريدون بذلك ميز ( المحاضرة ) من ( الخطبة ) ؛

وفي نصّ اللغة على معاني ( المحاضرة ) ومواطن استعمالها ما يؤيد مقالة  
الأدباء في الجنوح بها إلى الصفة ( العلمية التعليمية ) . فد ( المحاضرة ) معناها  
( المناظرة ) ، وهي قد اشتهرت بذا أول الأمر اشتهاراً ، فقالوا : ( المحاضرات  
الشعرية ) . ثم انتقلت إلى مجالس العلماء ففشت بهذا الطابع أيضاً . قال صاحب  
مفردات الراغب : « وحاضرته محاضرة وحضاراً إذا حاججته من الحضور ،  
كأن يحضر كل واحد حجته » . وقال الحريري في مقامته القهقرية : « فهزني  
اقصدهم هوى المحاضرة واستجلاء جنى المناظرة » . قال الشيخ محمد عبده :  
« هوى المحاضرة : شوق مجالسة العلماء » . هذا ، وقد جاء في أمثال العرب :  
( خير العلم ما حوضر به ) . قال أبو العباس المبرد في الكامل<sup>(١)</sup> : « ومن  
أمثال العرب : خير العلم ما حوضر به ، يقول : ما حفظ فكان للمذاكرة » .  
وإذا أردت أن تجعل في هذا المثل ما يقوم مقام ( حوضر به ) قلت بلاريب :  
( خير العلم ما نوظر به أو نوقش أو ذوكر ) . ومتى انتهى معنى ( المحاضرة )  
إلى ما رأيت غدا انحرافه إلى المعنى الشائع قريباً مبسوراً . وليكن إطلاق  
( المحاضرة ) على ( الخطبة العلمية التعليمية ) مجازاً من مجالسة العلماء ومحاججتهم  
باعتبار الاتصال والمجاورة !

فنحن لا نقول : إن ( حاضر ) قد قيل قديماً لما يقال له اليوم ، وإنما نقرر  
أن إشرابه هذا المعنى يستلزم انحرافاً ليس بدعاً في تنقل معاني الكلم وتجديدها

مع الزمن . ولو كانت توألف في لغتنا المعاجم الدورية على ما توألف عليه في لغات الغرب ، للمست من تجدد المعاني وتقلبها بالتدرج ما يؤيد قولنا هذا ويسبغ ما ذهبنا إليه .

وصفوة القول : إن الأدباء قد ابتغت بإيثار (المحاضرة) على (الخطبة) دقة المؤدّي كما بيناه . وأنه لا بأس باستعمال (المحاضرة) . (الخطبة العلمية التعليمية) ولا غضاضة في قول الكتاب : (حاضر فلان بموضوع كذا) ، لأن لهذا وذاك نسبة ظاهرة إلى المعنى الأصلي . ونحن نقول ذلك على جهة الاقتراح والمجمع أن يقول كلمته فيه .

(حَصَب) حَصَبٌ وَحُصِبَ وَحُصِبَ جِلْدُهُ ، فهو محصوب ومحصَّب ، بفتح الصاد ، إذا أصابته الحَصْبَةُ ، بسكون الصاد وفتحها وكسرها . أما قولهم : محصَّب بكسر الصاد وتشديدها فهو لحن لأنه يقتضي : حصَّب على المعلوم ، ولم ينقل . ففي حديث مسروق : «أتينا عبد الله في مجدرين ومحصبين» على البناء للمفعول ؛ (اللسان) .

(الحصّة) الشائع فيها ضم الحاء وهو لحن ، والصواب كسرها .  
(مستحكم الحلقات) يبنونه للمفعول فيفتحون الكاف . وهو للفاعل كفه مكسورة . لأنه من : استحكم الشيء ، لازماً ، إذا تمكّن وصار محكماً .

(الحمارة والصبارة) حمارة أقيظ وصبارة القر بتشديد الراء وتخفيف الميم والباء ، وفي ظن الكتاب أنهما على العكس . على أنه قد تخفف الراء في لغة ، لكن تشديد الميم والباء لم ينقل البتة . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ

داغر . قال السيوطي في الزهر ( ج ٢ ، ص ٧٠ ) : [ وقال ( ابن مكنوم )  
 أيضاً : جاءت أربعة أحرف على ( فعالة ) لم يأت غيرها فيما ذكره الأصمعي ،  
 وهي : غبارة الشتاء حتى تكون الأرض غرباء لاشي فيها ، وحمارة القبط  
 وصبارة البرد : شدتها ، وألقى فلان على فلان عبأته : أي ثقله . قلت :  
 زاد في الصحاح ، الزعارة بتشديد الزاء : شراسة الخلق ] . ومن خطبة لعلي  
 كرم الله وجهه : ( فإذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الصيف قلت : هذه  
 حمارة القبط أمهلنا يسبخ عنا الحر ، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء  
 قلت : هذه صبارة القرأهلنا ينسلخ عنا البرد . . . ) وعلى ذلك نصوص  
 المعجم .

﴿ الحنكة ﴾ الحنكة والحنك ، بضم الحاء ، والحنك ، بكسرها ،  
 للتجربة والبصر بالأمر . والكتاب يحكون ( الحنكة ) بكسر الحاء ،  
 لحناً ، وتقول من ذلك : رجل حنيك وحنك ومحتنك ومحنوك ومحنك  
 ومحنك ومحتنك . ( اللسان والناج ) .

﴿ أحرار ﴾ تقول : لم يحر جواباً ، من الرباعي ، أي لم ينبس .  
 والكتاب يحكون بهذا المعنى من الثلاثي فيقولون : ( لم يحر ) بضم الحاء ،  
 وهو وهم . قال ابن سيده في المخصص : « حار إلى الشيء وعنه رجع ، وكل  
 شيء تغير من حال إلى حال فقد حار ، وحارت الفصّة انحدرت وأحارها  
 صاحبها ، وأحرت عليه جوابه رددته » . قال الحارث بن حلزة البشكري :  
 لا أرى من عهدت فيها فأبكي اليوم دلهماً وما يحير البكاء

وقال الأخطل :

هَلَا رَبَّعَتْ فَتَسْأَلُ الْأَطْلَالَ      ولقد سألتُ فما أحرُن سوءاً

﴿التحوير﴾ في كلام الكتاب (للتعديل والتبديل والتنقيح) ،

وفي اللغة (للتبيض والتدوير) . وقد أشار إليه البيهقي . قال الفيومي :

« وحوّرت الثياب تحويراً يبيضها ، وقيل لأصحاب عيسى عليه السلام

حواريون لأنهم كانوا يحورون الثياب أي يبيضونها ، وقيل الحواريّ الناصر ،

وقيل غير ذلك . واحورّ الشيء أبيض وزناً ومعنى » . وقال الزمخشري :

« في عينها حورّ ، واحورّت عينها . . . أي ابيضت ، وجفنة مُحورّة : مبيضة

بالسديف . . . ، ودقيق وخبز حواري . . . وامرأة حوارية ، ونساء

حواريات : بيض . . . . . وحوّرت القرص دورته بالمحور » . وعلى ذلك

نصوص المعاجم . وغالب حروف المادة راجع إلى اليباض كما رأيت !

﴿الحارة﴾ للمحلاة تدنو منازلها : عربية ، ويومهم بعضهم

فيحسبها عامية !

﴿حاز﴾ المنقول منه : حاز الشيء حوزاً وحيازة إذا ملكه

وقبضه ، وحازته إليه واحتازه إليه كضمه . أما تعديه بـ (على) كما يستعمله

كتاب الدواوين في نحو قولهم : (حاز على الشهادات) ، فلم يسمع البتة .

(اللسان) .

﴿أحاطه علماً﴾ لحن أشار إليه كثيرون . قال صاحب الأساس :

« ومن المجاز أحاط به علماً : أتى على أقصى معرفته ، كقولك : قتلته علماً ،

وعلمه علم إحاطة إذا علمه من جميع وجوهه لم يفتنه شيء منها » . فهو

لا يستعمل كما رأيتَه إلا لازماً ، وهو إلى ذلك ليس لمحض العلم كما يحسبون ، وإنما هو للإحاطة والتقصي . وقد جاء في شرح القاموس : « ومن المجاز كل من بلغ أقصى شيء وأحصى علمه فقد أحاط به علمه وعلماً » ؛  
﴿ حار ﴾ مصدره : الحيرة والحير والحيران ، كانه بفتح الحاء .  
والدائر على الألسنة ( الحيرة ) بالكسر وهو لحن . فالحيرة بلد بقرب الكوفة يذكر اللغويون أن النسبة إليه حاري على غير قياس وحيري على القياس . ( اللسان ) .

﴿ احتار ﴾ تقول : حرت وتحيرت واستحرت ، أما احترت فغير منقول . وبمعظم يتسمح به على ذلك . قال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) :

« وهل يقال : اقتبل وافتهم واختشى واحتر ، بمعنى : قبل وفهم وخشي وحرار ؟! أقول قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاً يحملنا على قبولها لجرىانها على القياس الصحيح » . ونحن نقول في الجواب عن هذا إن الشهرة عمن لا يحتاج بكلامه لا وزن لها هنا . ولو كان المقام في ذلك وضع لفظ بالاشتقاق لحاجة إليه في التعبير أو طرد قياس بالاستقراء بغية التسهيل ، لتوجه للأستاذ كل العذر . أما قوله إن هذه الحروف قد جرت على القياس الصحيح فليس بشيء . وقد بسطنا في نهج الكتاب مفهوم القياس وما ينبغي أن يُجدَّ به .

وجملة الأمر عندنا : إما أن يضبط لـ ( افعل ) قياس توضيح شرائطه فيستنَّ به ويجرى عليه ، وإما أن يقتصر على ما نقل منه في الإثبات .

وإذا خرجنا عن هذا فقد عبثنا باللغة في غير احتياط ، وأضعنا الخلال في أقيستها المعروفة بغير حساب .

أما (نطور) فله شأن آخر . فهو من قبيل وضع اللفظ بالاشتقاق الصحيح لمعنى علمي جديد تفتقر إليه اللغة . ويأباه بعضهم كالأستاذ داغر لأن في اللغة ما يقوم مقامه كـ (تحول وتبدل وتغير وتجدد) . والصحيح أن هذه الألفاظ من الشمول بحيث لا تفي بالمعنى الذي يُستأداه (نطور) ، اللهم إلا أن تُخصَّص وتخرج من عمومها بالاصطلاح . وإذا لم يكن بد من التخصيص فاشتقاق لفظ كـ (نطور) من (طور) ، على نحو ما اشتقته العرب ، آدى للمعنى العلمي وأجلى ، وأقرب إلى أساليب اللغة وأصول التأدية !

﴿ مَحْنِي وَمَمِيْت ﴾ قال صاحب الأساس : « وناقَة مَحْنِي وَمَحْيِيَّة : لا يموت لها ولد ، خلاف مَمِيْت وَمَمِيْتَة » . وقد يحتاج إليها الكتاب للدلالة على هذين المعنيين .

### ﴿ حرف الخاء ﴾

﴿ الحتم ﴾ بالكسر غير منقول . وإنما المحكي : الحتم بفتحتين أو

فتح فسكون ! ( اللسان والتاج ) .

﴿ انخذل ﴾ في كلامهم كثير . وهو غير منقول !

﴿ الخراج ﴾ لما يخرج في البدن من القروح ؛ المشهور فيه بين

كتابنا ضم الخاء أو فتحها مع تشديد الراء ، وصوابه بالضم والتخفيف وزان :

غُرَاب ! . وجمعه : أَخْرَجَة وَخَرِجَات بالكسر ، والواحدة : خُرَاجَة .

( اللسان والتاج ) .

﴿ الحرق ﴾ إذا كان للحرق بضم فسكون ، والكتاب يحسبونه بفتح فسكون ، وهو إذ ذاك للثقب ! ففي الحديث : « الرقيق بين الحرق وشؤم » . قال صاحب النهاية : « الحرق بالضم الجهل والحرق ، وقد خرق يخرق خرقاً فهو أخرق والاسم : الحرق بالضم » . وقال صاحب الأساس : « وقد خرق في عمله ، وفيه خرق ، وهو أخرق ، وهي خرقاء » ومن كلام علي عليه السلام : « من الحرق المعالجة قبل الإمكان ، والأناة بعد الفرصة ! »

﴿ الخصلة ﴾ بالفتح للخلة ، وجمعه : خصال وخصلات . وبالضم للشعر المجتمع غالباً ولغيره كالعقود والعود عليه الشوك ، وجمعه : خصل . وبعضهم يضمه للمعنى الأول ، وبعضهم يكسره ، وبعضهم يجمعه على خصائل ، وكله لحن . والخصائل جمع خصيلة ، وهي كل قطعة من لحم ، أو خصلة من شعر . ( اللسان ) .

﴿ الخطرة ﴾ استعمالها بمعنى الحين صحيح فصيح ، ويحسبه أكثرهم خطأ . قال صاحب الأساس : « وما لقينه إلا خطرة وما ذكرته إلا خطرة بعد خطرة ، تريد الأحيان » . وعليه نص التاج .

﴿ الإخطار ﴾ الإخطار لم يرد بمعنى الإنذار أو تشديد الأمر كما شاع في استعمالهم . وإنما يقال : أخطره بيله وفي بيله وعلى بيله ، إذا أذكره به . ويأتي لمعان بعيدة عن ذلك أيضاً . يقال أخطره فلان فأخطر له إذا صار قرينه أي مثله في الخطر ، وأخطر المال جعله رهناً ،

وأخطره عرضة للهلاك ، وغير ذلك . .

( خطف ) خطف يخطف من باب فرح يفرح ، وبعضهم

من باب ضرب يضرب وقيل هو ضعيف . وقد قرئ بها قوله تعالى :  
« يكاد البرق يخطف أبصارهم » . قال صاحب الكشاف : « وقرأ  
مجاهد يخطف بكسر الطاء ، والفتح أفصح وأعلى » . أما كتابنا  
فيحكونه كنصر ينصر ، وليس بشيء . ( الصحاح والتهديب ) .

( الخُطَاف ) للوطواط بضم الخاء . وقد شاع على الألسنة

بالفتح كما رواه معجم ( المنجد ) ، وليس بشيء . والخُطَاف إلى ذلك  
جمع خاطف ، ككتاب و كاتب ، وهو الحديدة المعوجة ومخلب السبع  
أيضاً . قالت أم الهيثم في وصف حمل :

كأن صوت نايه بنايه صرير خُطَاف على كلابيه

وجاء في حديث علي رضي الله عنه : « نفقتك رياء وسمعة للخُطَاف » .

قال صاحب النهاية : « هو بالفتح والتشديد للشيطان لأنه يخطف السمع ،  
وقيل هو بضم الخاء على أنه جمع خاطف أو تشبيهاً بالخُطَاف وهو  
الحديدة المعوجة كالكلاب ' يخطف بها الشيء ' ويجمع على خطاطيف !  
( الصحاح واللسان ) .

( الخِلسَة ) بضم الخاء : الاسم من اختلس ، وافتحها : المرة

من خلس ، وبكسرها غير منقول ! فقول الكتاب : ( أخذ ذلك  
خِلسَةً ) بالكسر لحن ، صوابه بالضم . ففي الحديث : « ليس في  
النهبة ولا في الخِلسة قطع » . قال صاحب النهاية : « وفي رواية

ولا في الحُلْسة ، أي ما يؤخذ سلباً ومكبرة . ( الصحاح والمصباح ) .

( الخَلَّة ) للخَصْلَة بالفتح ، والكتاب يحكونه بالكسر خطأ ، أما قول التهذيب : « وإِنَّه لَكَرِيمُ الحَلِّ والحَلَّةِ » بكسرهما ، فإنه للمصادقة والإيحاء والموادّة . ( التاج ) .

( خلا على الشيء ) قال صاحب الأساس : « وخلوت على اللبن وعلى اللحم إذا أكلته وحده ليس معه غيره من تمر أو خبز » . وقال ابن منظور : « وقال اللحياني : تيم تقول خلا فلان على اللبن وعلى اللحم إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطه به ، قال : وكنانة وقبس يقولون أخلى فلان على اللبن واللحم » . وهو طريف في الاستعمال يحتاج إليه الكتاب .

( اختلى به ) شائع كثير يحسبونه كـ ( خلا به ) ، وهو غريب ليس من اللغة ، أشار إليه الأستاذ داغر . فالمتقول : اختلى البقل واختلى به إذا احتشّه ، فهو من الخَلَى ( النبات الرقيق الرطب ) كاحتش من الحشيش . وتقول منه على المجاز : فلان يختلي الرؤوس أي يقطعها ، كما جاء في حديث عمرو بن مرّة : « إذا اختلّيت في الحرب هام الأكاير » . قال صاحب الأساس : « وهذا سيف يختلي الأيدي والأرجل » . قال :

كأنّ اختلاء المشرفي رؤوسهم هومي جنوب في يبليس محرّق

ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :

بُسْمُرٍ مِنْ قَنَا الحَطَّيِّ لُدْنٍ ذَوَابِلَ أَوْ بَيْضٍ يَخْتَلِينَا

نَشَقُّ بِهَا رُؤُوسَ القَوْمِ شَقًّا وَنَخْتَلِبُ<sup>(١)</sup> الرِقَابَ فَتَخْتَلِينَا

﴿تخمر﴾ كاختمر من الخمر لم ينقل . قال المُطَرِّزِي فِي

المُغْرِبِ : « وَأَمَّا خَمَرَتِ العَصِيرُ فَتَخْمَرُ فَمَا لَمْ أَجِدْهُ » . وَقَدْ نَقَلَهُ الرِّصَافِيُّ

فِي ( دَفْعِ المِجْنَةِ ) وَنَبَهَ عَلَيْهِ . فَتَخْمَرُ بِالحِمَارِ إِذَا لَبَسَهُ ، وَتَخْمَرُ بِالخَمْرِ

إِذَا تَكَسَّرَ بِهِ . أَمَّا اخْتَمَرَ ، فَهُوَ مِطَاوَعُ الحَمْرَةِ مِنَ الخَمْرِ وَخَمْرُهُ مِنَ

الحِمَارِ . فَتَأْمَلُ ! . ( اللِّسَانُ ) .



(١) الاختلاب : قطع الشيء بالخلب وهو المنجل الذي لا أسنان له .

## الفصل الثالث

### حرف الدال

﴿ اندحر ﴾ في كلامهم كثير . وهو غير منقول !  
﴿ تدخل وداخل وتداخل ﴾ تقول : تدخل فلان فيما لا يعنيه إذا تكلف الدخول ، وداخل فلاناً فيما لا يعنيه إذا عارضه ، وداخل فلاناً في أموره إذا باطنه فيها ، فإذا اختص به فقد أصبح دخيله ودخله . وتقول : داخله الأمر دِخالا ومداخلة إذا دخل فيه .  
أما التداخل فليس على شيء مما شاع عن كثرة الكتاب ، إذ هو دخول الشيء بعضه في بعض . ومنه رجل متداخل إذا غاظ فدخل بعضه في بعض . ومنه تداخل الأمور : تشابها والتباسها ودخول بعضها في بعض . وتقول : تداخلني منه شيء ، كما تقول : داخلني وخامرني !  
(اللسان والتاج) .

﴿ دعك ﴾ دعكت الثوب إذا ألتته ، ومعكت الأديم وعركته وذلكته إذا لينته . ومنهم من يحسب هذا أو بعضه لحنا .  
﴿ الدعامة ﴾ في كلامهم بفتح الدال . وفي اللغة بكسرهما . ففي الحديث : « لكل شيء دعامة » . قال صاحب النهاية : « الدعامة بالكسر عماد البيت الذي يقوم عليه ، وبه سمي السيد دعامة » .

وقال صاحب الأساس : « ومن المجاز : هو دِعاة قومه : لسيدهم  
وسندهم . قال الأعشى : كلا أبويننا كان فرعا دِعاة » .

﴿الدَّعَاوَةُ والدِّعَايَةُ﴾ الدَّعَاوَةُ ( بالكسر والفتح أجود )  
للدَّعَاءِ ؛ ففي المصباح : « يقال هو درعي بين الدِّعْوَةِ بالكسر إذا كان  
يدعي غير أبيه أو يدعيه غير أبيه ، فهو بمعنى فاعل من الأول ومفعول  
من الثاني . والدَّعْوَى والدِّعَاوَةُ والادِّعَاءُ مثل ذلك » .

والدِّعَايَةُ بالكسر للدِّعْوَةِ . ففي كتابه صلى الله عليه وسلم إلى هرقل : « أدعوك  
بدعاية الإسلام » . قال صاحب النهاية : « أي بدعوته ، وهي كلمة  
الشهادة التي يدعى إليها أهل الملل الكافرة ، وفي رواية بدعاية الإسلام وهي  
مصدر بمعنى الدعوة كالعافية والعاقبة » . وليس قوله : « وفي رواية بدعاية  
الإسلام » بنافٍ نسبة الصحة عن « دعاية » لحكايتها في  
الروايات الصحاح .

فإذا كانت الدعاية كالدعوة ، والدعوة هاهنا كالدعاء ، والدعاء إلى  
الشيء كالاستدعاء في الأصل وكالحث والترغيب مجازاً ، كان استعمال  
الدعاية للمعنى الشائع المتعارف أصح وأجود مما تعلق به كثرة النقاد  
وهو الدِّعَاوَةُ ؛ ومن هنا : الداعي والداعية أيضاً . قال ابن منظور :  
« والدِّعَاوَةُ قوم يدعون إلى بيعة هدى أو ضلالة ، وأحدهم داعٍ ورجل  
داعية إذا كان يدعو الناس إلى بدعة أو دين ، أدخلت الهاء فيه للمبالغة » .  
وقد حكى عن التهذيب : « المؤذن داعي الله والنبي صلى الله عليه وسلم داعي الأمة

إلى توحيد الله وطاعته « . فهذا مما يؤكد المعنى !

فليس إنكار كثرة النقدة ل ( الدعاية ) للمعنى الشائع المشهور

بشيء البتة .

( تداعى ) قال الأستاذ أسعد خليل داغر في ( تذكرة

الكتاب ) . « ويقولون ويسقط منها ما كان متداعياً للسقوط ، ولا

ينحى أن كلمة ، للسقوط ، يجب إسقاطها إذ هي حشو لاحاجة إليه

ومعناها مستفاد من كلمة : تداعى « أقول الذي منعه الأستاذ وورد في

الإثبات . قال ابن منظور : « تداعى البناء والحائط للخراب إذا

تكسر واذن بانهدام « وهو صريح ، وعليه نص التاج ! ..

( تدلل ) تدلل على فلان إذا كان عليه دالة ، عربي

فصيح ، كأدل عليه إذا وثق بحبته فأفرط . وبعضهم يحسبه

عامياً !! ..

( أدمن ) أجمع النقاد على أن ( أدمن عليه ) لحن ، صوابه :

( أدمنه ) . وفي الأساس : « أدمن الأمر وأدمن عليه : واظب « وفي

مقدمة الأدب للزمخشري أيضاً : « وأدمن الأمر وأدمن على الأمر

دمنه « . فتأمل !!

( دنت وأدنت ) دنت لازماً كاستدنت ، ودنته متعدياً

كأدنته ودينته . فأنا دائن من الأول أي مدين ، ومدّين أو مديون

من الثاني ، ومدان من أدان . ومن هنا قال ابن منظور : « رجل

دائن ومدّين ومدّيون ومُدان : عليه الدين « . وقلما يستعمل (الدائن)  
كـ (المدّين) لموضع اللبس فيه . ومنهم من بأبي (مدّاناً) يحسبه لحناً  
كالأستاذ إبراهيم المنذر ، وليس بشيء كما أشار إليه الأستاذ الغلابي .  
وهو يكون لحناً إذا كان بمعنى : ( مجزي ) لأنه ليس فيه إلا ( دنته  
أدينه ) ، فلا يكون منه إلا (مدّين) . فتأمل !! .



## الفصل الرابع

### حرف الراء

(الرئاسة والرئاسة) أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر قول القائل : ( وافتتحت الحفلة برئاسة فلان ) لأنك تقول : « رأس القوم يرأسهم رئاسة » بالفتح ولا تقول : « رئاسة » بالكسر . ونحن نقول في الجواب عن هذا إن بعضهم قد أورد ( الرئاسة ) المورد المذكور . قال صاحب الصحاح : ورأس فلان القوم يرأس بالفتح رئاسة ، وهو رئيسهم .

وقال صاحب النهاية في حديث القيامة ( أَلَمْ أَذَرِكْ تِرَاسُ وَتِرْبَعُ ) : « رأس القوم يرأسهم رئاسة ، إذا صار رئيسهم ومقدمهم » . هذا ولا أرى قول الأستاذ وجيهاً ولو لم تثبت ( الرئاسة ) مصدراً ( لرأس يرأس ) لأنك إذا قلت : « وافتتحت الحفلة برئاسة فلان » كان التقدير على وجه ( وهو يرأسها ) ، وإذا قلت « برئاسة فلان » كان التقدير على هذا الوجه ( وهو رئيسها ) ، ولا محل للنخطة البتة !

( رأيت عيني ) فعل فلان ذلك رأيت عيني ، وقاله سمع أذني ، بالنصب على المصدرية ، نقول مثله العامة كثيراً ، وقلما يقوله كتابنا ! وهو صحيح ذكره سيبويه في ( باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الفعل ) وأوردته المعاجم . قال ابن منظور : « وقالوا :

رأي عيني زيد فعل ذلك ، وهو من نادر المصادر عند سيبويه ، ونظيره :

سمعَ أذني ، ولا نظير لها في المتعديات . وقال في سماع : « قالوا

ذلك سمعَ أذني وسمعها وسماعها وسماعتها ، أي : إسماعها » . . .

﴿ ربحه ﴾ ربحه كأرجمه ليس من اللفظة ، وهو كثير في

كلامهم ! قال الفيومي : « وأرجمت الرجل إرباحاً : أعطيته ربحاً ، وأما

ربحته بالثقل بمعنى أعطيته ربحاً فغير منقول » . وقال صاحب التاج :

« وربح تريحاً : اتخذ الرباح أي القرد في منزله » وهو لازم ! . . .

﴿ الراتب والمرتب ﴾ للأجر الشهري أو السنوي ، تسمية

لابأس بها . وقد أقرها الشيخ مصطفى الغلاييني وبسط القول فيها .

فالراتب معناه : الثابت الدائم ، كأن أصله الأجر الراتب ، قامت الصفة

فيه مقام الموصوف واشتهرت بالاسمية . فأغنى الراتب عن الأجر الراتب

والرواتب عن الأجور الرواتب ، كما نابت البواتر والمواضي والمرهفات

والبيض عن السيوف البواتر والمواضي والمرهفات والبيض ! وهو كثير .

ومن ذلك الصافنات والسابغات والسوابق والجوائب والكوارث

وغيرها .

أما المرتب ، فمعناه : الميث . فالأجر الشهري أجر مرتب ،

والأجور الشهرية أجور مرتبات .

وفي نحو ذلك قال صاحب التاج في ( رزق ) : « والمرتزة أصحاب

الجرایات والرواتب الموظفة » كما ذكره الغلاييني ، وقال الخوارزمي في

مواضع ديوان الخراج : « النفقات الراتبية والنفقات العارضة » .  
 فالأولى التي لا بد منها ، والثانية : التي تحدث .  
 وهاهنا المعاش أيضاً . وهو إما مصدر وإما اسم . وقد جاء اسماً  
 لما يعاش به كالمعيش والمعيشة . فأطلاقه على ( الراتب ) لا غبار عليه ،  
 ولا يحتاج إلى تخريج أو تأويل كما يظن بعضهم . قال ابن منظور :  
 « والمعاش والمعيش والمعيشة ما يعاش به » . فلا وجه إذن لإنكار بعضهم  
 له ! بل لا وجه لقول الشاعر معروف الرصافي : « ولو استعملوا بدله  
 المعيشة لكان أقرب إلى العربية » لأنه قد ورد مورد ( المعيشة ) في كلام  
 ابن منظور كما رأيت . . .

﴿ رحوم ﴾ ك ( رحيم ) منقول في اللغة . وقد أنكره الشيخ  
 إبراهيم اليازجي والأستاذ أسعد خليل داغر وليس بشيء ! وأثبتته الشيخ  
 مصطفى الغلايبي فيما أخذه على الشيخ إبراهيم المنذر قال : ( قال في لسان  
 العرب : رحيم فاعيل بمعنى فاعل ، كما قالوا : سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر  
 وكذلك رجل رحوم وامرأة رحوم . وقال في مستدرک التاج : رجل  
 رحوم وامرأة رحوم ، أي رحيم ) ، وهو ظاهر كل الظهور . وقال ابن جنى  
 في ( الخصائص ) فيما تلاقى على فعول وفعيل : « أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ،  
 ومشي ومشو ، ونهي عن الشيء ونهوه » .

هذا ورحوم بمعنى آخر أيضاً ! تقول : رَحِمْتُ المرأة رحامة ككرم ،  
 ورَحِمْتُ رَحِمًا كفرح ، ورَحِمْتُ رَحِمًا كقتل ، ورَحِمْتُ كعُني ، إذا

اشتكت رَحْمَهَا بعد الولادة فهي رحوم ورِحْمَةٌ ورِحْمَاءُ . ( اللسان والتاج ) .  
﴿ الاسترحام ﴾ كالاستعطاف . ولم ينقل تعديده إلى غير المسترحم  
المستعطف ، خلافاً لما جرى عليه كتاب الدواوين في مثل قولهم : ( يسترحم  
فلان تعينه ونقله وإنصافه . . . ) ! ولو قالوا : ( يلمس فلان أر يسأل . . . )  
ونحو ذلك لسلم كلامهم .

﴿ الرزمة ﴾ لما يشد من الثياب ، بالكسر لا بالضم كما تحكيه  
الكتاب . ويجمع تكسيراً على رِزَمٍ ، كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ . والفعل منه  
رَزِمَ فلان الشيءُ برِزْمِهِ وبرِزْمُهُ ، ورزْمُهُ بالتحديد أيضاً ! ( اللسان ) .  
﴿ الاسترسال ﴾ قطع الأستاذ العوامري في جملة جمع اللغة  
العربية الملكي<sup>(١)</sup> بأن الكتاب يستعملون ( الاسترسال ) في غير ما جعل له ،  
وأهم يريدون به جملة ( الانطلاق والمضي ) وهو لا يمت إليها بصلة .

أقول : إن في معاني ( الاسترسال ) إذا محصت ما يدفع قول الأستاذ  
ويؤيد مقالة الكتاب ويقع من الناظر موقع الإقناع . ففي اللسان : « استرسل  
الشيء سلس » . وإذا كان ( الاسترسال ) ك ( السلاسة ) فالسلاسة اللين  
والانقياد وهي خلاف الامتناع والاستمسك . فلا يبعد ما عناه الكتاب ها هنا  
عما جاء في نصوص اللغة البتة . قال ابن منظور : « شيء سلس : لين سهل ،  
ورجل سلس : لين منقاد بين السلس والسلاسة . . . » ثم قال : « سلس المهر  
إذا انقاد . . . » ! وقال الفيومي : « وسأس البول استرساله وعدم استمسكه » .

(١) ( ج ٢ ص ٢٦٧ ) .

وقال الزمخشري : « استرسل الشيء إذا تسلس ، ورجل رسل فيه لين واسترسال » . فليس بدعاً أن يوضع (الاسترسال) موضع (المواتاة ولين المقادة وخفة العنان) . وإذا كان الأمر على هذا فهو بلا ريب سبب (المضي والانطلاق) ! فإذا قلت : (استرسل فلان في الضلال والجهالة والغبي) فهو داه أنه : (انقاد فيها فلم يمتنع ولم يستمعص على مستدرجه) . وهو بحكم ذلك (سيحضي وينطلق) ١٠٠

قال الأستاذ العوامري : (ويستعملونها دائماً في الشر فلم أر من قال : استرسل فلان في الإحسان أو في المعروف أو في طلب العلم أو نحو ذلك . وليت شعري كيف وصل هذا المعنى إليهم ؟) . والجواب عن ذلك سائغ ميسور . فد (الاسترسال) كما بيناه خلاف (الامتناع) . فهو كثير في الشر لأن (الامتناع والاستمسك وعدم الانقياد) إنما ترجى في القبيح لا في الحسن . وللكلم فوق ذلك خصائص دقيقة . فإذا كان (الاسترسال) نسيب (المضي والانطلاق) في الشر والقبيح فلا يلزم عنه أن يكون كذلك في الخير والجميل ! وإذا كانت (سلاسة القيادة) عيباً في الهوى والضلال فليست مما يكثر قوله في الصلاح امتداحاً !!

هذا ، وليس الاستعمال المذكور حديثاً كما يفهم من كلام الأستاذ . فانظر إلى قول ابن جني في (الخصائص) : (فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، عين مينة وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً) " وقوله : (ألا

ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا: إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد (١١) فلا تراه يقصد به إلى ما عناه كتابنا بالاستعمال المشار إليه؟ ...

وقد قالوا إلى هذا: «الاسترسال إلى الإنسان كالاستئناس والطمانينة». فعلى ذلك تقول: (استرسل فلان في الجهالة) إذا استجاب فسلفت مقادته ولم ينب، و(استرسل فلان إلى الشر) إذا اطمان وانبسط إليه. كله صحيح في الاستعمال.

(رضخ) شائع عند الكتاب بمعنى (خضع) و(أذعن) وليس هو في اللغة مثل ذلك. فرضخ النوى أو الحصى أو العظم ... رضخاً، إذا كسره كالرضخ بالحاء. ومنه الرضخة والمرضاخ للحجر يرضخ به الشيء اليابس. ورضخ له من ماله رضخاً إذا أعطاه. ومنه الرضخة لليسير من العطاء. ففي حديث عمر: «وقد أمرنا له برضخ فاقسمه بينهم»، قال صاحب النهاية: «الرضخ: العطية القليلة». وفي حديث علي رضي الله عنه: «ويرضخ له على تبرك الدين رضخة»، قال: «هي فعيلة من الرضخ أي عطية». وقد أشار إلى وهم الكتاب في استعماله كثيرون.

(الترضية) أنكرها الأستاذ أحمد خليل داغر في كتابه (تذكرة الكتاب). قال: «ويقولون: وهو باذل جهده في ترضيته، أي في طلب رضاه. فيستعملون مصدر رضّى، وهو لم يسمع عن العرب أو سمع قليلاً جداً. والمنقول عنهم في هذا المعنى على وزن تفعل واستفعل. يقال:

(١) (ج ١، ص ١٦٢).

ترضاه واسترضاه ، أي طلب رضاه » . وقوله : ( فيستعملون مصدر رضئ ، وهو لم يسمع عن العرب . . . ) ليس بشيء البتة . فقد حكى الصحاح والأساس واللسان ( رضئ ) بالتشديد . ومصدر ( فعل ) الناقص ( تفعلة ) بلا خلاف . وليس القول بـ ( الترضية ) موقوفاً على السماع البتة . وعدم السماع ( إذا صح ) لا يقتضي عدم الإطراد مع وجود القياس ، كما قاله صاحب المصباح في مادة ( خلف ) . وما رأي الأستاذ في قول صاحب التاج : « ورضاه ترضية أرضاه » وهو مما استدركه على القاموس !! . . .

﴿ رطب ﴾ الصفة من : رطب ككرم بالضم يرطب رطوبةً ورطابةً ورطب كسمع بالكسر يرطب رطباً ، رطب ورطيب ، لا راطب كما يقوله بعضهم !! . ( اللسان ) .

﴿ أرب ﴾ أنكره الصحاح واللسان وأثبتته المصباح والتاج وسكت عنه القاموس ، قال شارحه : « ولا تقل أربه وجوزه بعضهم . . . » . وقد قال به على هذا بعضهم وأباه بعضهم . والذي أراه إثباته للنص على السماع ولو قابله المنع . فحجة الإثبات في التعادل أرجح من المنع ها هنا . فانت تقول : ( ربه وأربه ورعبه ) فهو ( مرعوب ومرعب ومرعب ) ! .

﴿ بالرغم وعلى الرغم ، فعلت ذلك رغم العقبات وعلى رغم المكائد ﴾ كثرة الكتاب من اللغويين ينكرون هذا التعبير ويستصوبون أن يقال في مكانه : ( فعلت ذلك مع وجود العقبات وعلى وجود المكائد ) . وحجتهم في ذلك أنهم لم يسمعا عن العرب وقوع ( الرغم ) هذا الموقع . لأن ( الرغم ) مثلث الراء معناه الكره . والمنقول في استعماله عن

العرب : ( فعله على رغم أنفه وعلى رغمه وعلى الرغم منه وبرغم أنفه وبرغمه وبالرغم منه ، وفعله رغم أنفه ورغمًا ، ولأنفه الرغم والمرغمة ) لا يخاطبون به غير الإنسان ؛ والذي أراه أن التعبير صحيح فصيح ولو لم ينقل . لأن المجاز لا يحدّه سماع ما دام جارياً على السنن الألف . بل لا يضيره أن ينقل عن اللغات الأجنبية . فأنت تقول : ذللت الرجل على الأصل ، وذللت الطريق والمصاعب على المجاز . وتقول من ذلك : رغمت العدو إذا قهرته على الأصل ، ورغمت العقبة إذا ذللتها على المجاز ؛ كأن العقبة إذ حالت بينك وبين هدفك قد غالبتك مغالبة العدو . . .

فإذا قلت : ( فعلت ذلك رغم فلان وعلى رغمه ) وقصدت بذلك أنك فعلته على غير ما يريد قهرآ له وكرها ، فعلام لا تقول : ( فعلته رغم العقبات وعلى رغم المكائد ) وأنت تريد أنك فعلت ما فعلت قهرآ لها أيضاً ؟ كأنك انتحلت لها إرادة المغالبة على وجه من المجاز . . .

فها هنا عندي ثلاثة أوجه : فأنت إذا قلت : ( فعلته مع وجود العقبات والمكائد ) فقد أردت به الإشارة إلى مصاحبة العقبات والمكائد لفعلك . وإذا قلت : ( فعلته على وجودها ) فقد قصدت به تمكين المصاحبة والإشارة إلى حيلواتها دون بغيتك . وإذا قلت : ( فعلته رغمها وعلى رغمها ) فقد عنيت به تصوير ما نالك من الجهد في دفع هذه العقبات والمكائد . وكل ذلك صحيح فصيح إذا أريد به المعنى الذي يقتضيه . فتأمل . . . .

( بالرفاء والبنين ) بكسر الراء ، والكتاب يقولونه ( بالرفاه والبنين ) خطأ ؛ وهو دعاء يقال للمتزوج ، يقدرونه : ( أعرست

بالرفاء والبنين) أي : بالالتئام والاتفاق والهدوء . لأنه من رفأت الثوب إذا  
ضمت بعضه إلى بعض ولأمت بينهما ، وقيل من رافيته ورافأته رِفَاءً إذا  
وافقته ، وقيل من رفوت الرجل إذا سكنته .

هذا ، ورفأه ترفية ورفأه ترفئة دعالة بذلك . قال الحريري في المقامة  
الواسطية : « وعقد العقد على الخمس المئين وقال لي بالرِفَاءِ والبنين » . (اللسان) .  
﴿ الرُفَات ﴾ يحسبونه جمعاً كـ ( قضاة ) فيكتبونه كما يكتب  
ويؤمنون . وربما كتبوه كـ ( فتات ) وأثوّه أيضاً ، وهو وهم . وقد أشار إلى  
ذلك كثيرون .

فالرُفَات لما بلي وتكسر كالفُتَات . وفُعال هذا مفرد مذكر بمعنى  
المفعول . فالحطام كالمحطوم ، والرذال كالمرذول ، والجذاذ كالمجنوذ ،  
والكسار كالمكسور ، والنفاض كالمنفوض ، والنثار كالمنثور ، والنسال  
كالمنسول ، واللفاظ كاللفوظ ، وكذا الرُفَات والفتات كالمرفوت والمفتوت .  
ويكثر هذا الوزن فيما يرفض وينبذ . ( أدب الكاتب ) .

﴿ أرفق ورفق ورفق ﴾ الشائع بين كتاب الدواوين قولهم :  
( أرفقت الوثائق بهذا الكتاب ورفقتها ورققتها به ) وقولهم : ( نبعث إليكم  
بالمرفقات والمرفقات والمرفقات ) ، وليس هما في شيء مما نقل عن العرب .  
فالمحكي من مادة ( الرقعة ) ما ذكره صاحب الأساس ، قال : « ورافقته في  
السفر وارتفقنا وترافقنا » . وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

أما قول الزمخشري « واسترفقته فأرفقني بكذا : نفعتني ، وارتفعت به :  
انتفعت ، ومالي فيه مرفق ومرفق ومرفق » . وقوله : « هذا الأمر رافق بك

وعليك ورفيق : نافع ، وهذا أرفق بك ، وأرفقني هذا الأمر ، ورفق بي :  
نفني « فلا صلة لهما به ( الرفقة ) كما ترى ! » .

فالصواب أن يقال مكان ( أرفقت الوثائق بهذا الكتاب ٠٠٠ ) :  
( أصحبت الكتاب هذه الوثائق ) على المجاز . فتكون ( الوثائق ) مصحبات  
( الكتاب ) ، كما تكون : مصطحباته . مثلاً ، من قولك : ( اصطحبها ) على  
المجاز أيضاً . ولك أن تقول : ( الملحقات ) كذلك كما قاله الأستاذ داغر ،  
وهو شائع . أو تقول : ( المربوطات ) ، ويقوله بعضهم أيضاً .

( الرفاه ) ليس من اللغة ، كما أشار إليه اليازجي . قال في  
( لغة الجرائد ) : « ويقولون : هو في رفاه من العيش ، ولم ينقل عنهم لفظ  
الرفاه . وإنما يقال رفاهة ورفاهية بتخفيف الياء » . أقول : الرفاهة والرفاهية  
والرُفَهِية للعيش : لينه ورغده ، من رَفِه ككرم ، فالعيش رافه ورفيه .  
والرَفِّه والرَفِّه والرُفِّوه للرجل : طيب عيشه ، وللايبل على الأصل : ورودها  
الماء متى شامت ، من رَفِه كمنع أو رَفِه كسمع ، فالرجل رافه ورفهان  
والايبل رافهة . ( اللسان والتاج ) .

( الرقم ) للعدد اصطلاحاً بسكون القاف ، والكتاب يحكونه  
بالفتح خطأً . فالرقم بالفتح كالرقمة لون الأرقم . والأرقم الحية الرقشاء فيها  
سواد وبياض . ( اللسان ) .

( الترقين ) في الأصل كالترقيم والترقيش . وقد جعل الخط  
الخط في السجل إشارة إلى قصد . قال صاحب الصحاح : « والترقين في  
كتاب الحسابات نسويد المواضع لئلا يتوهم أنه بيض كي لا يقع فيه حساب »

وقال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم ) : « الترقين خط يخط في الأربيع أو العريضة إذا خلا باب من السطر الكمي . يكون الترتيب محفوظاً به . وهو بمنزلة الصفر في حساب الهند وحساب الجمل . واشتقاقه من ، رقان ، وهو بالنبطية : الفارغ » .

فليس يبعد على هذا معناه في الدواوين . فالترقين عند الكتاب خط يخط ليعلم به ورود الجواب أو صدوره . ويقال إلى هذا : رغن الاسم ، إذا أُشير إلى إسقاطه . وكله يمت إلى الأصل الذي ذكرناه .

تراوح      نبه على لحن الكتاب فيه الشيخ اليازجي وأفاض في تمحيصه الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي .

ووجه الهم في استعماله أن فاعله لا يكون فرداً . تقول : تراوح الرجلان هذا العمل ، إذا فعلاه هذا مرة وهذا مرة ، وتراوحه الرجال ، إذا تعاقبوه . ولا تقول : تراوحه الرجلُ البتة . فالكتاب يقولون : ( تراوح السعر بين كذا وكذا ) إذا تردد بينهما ، فيجعلون فاعله واحداً ويورونه مورداً ليس في شيء مما حكوه عن العرب . فالفعل الذي يكون فاعله فرداً هو ( راوح ) . فالعرب تقول : راوح الرجل بين عمليْن ، إذا فعل ذا مرة وذا مرة ، كالماشي براوح بين رجلية . فليس يبعد على هذا أن يقال على المجاز : ( راوح السعر بين الخمسين والستين ) إذا كان خمسين مرة وستين مرة ، كما أشار إليه الأستاذ . ويمكن أن يراد به على التجوز أنه تردد بين هذين الحدين فتناول ما بينهما على ما يقصده الكتاب .

وثمة ( تردد ) و ( تذبذب ) و ( ناس ) يحسن استعمالها هاهنا ولا تحتاج

إلى تأويل .

﴿الرُّوعَ وَالرَّوْعَ﴾ الرُّوع ، للقلب والخاطر والعقل ، بضم

الراء . والكتاب يحكونه بالفتح خطأ . قال صاحب الأساس : « ووقع

ذلك في رُوعي : في خلدي ، وثاب إليه رُوعه : إذا ذهب إلى شيء

ثم عاد إليه » . وفي الحديث : « إن رُوح القدس نَفَثَ في رُوعي : أي

نفسِي وخالدي ، وروح القدس جبريل » .

أما الرُّوع بالفتح فمعناه الفزع ، من راعه الشيء إذا أفرعه . قال

تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ وجاءتهُ البشريُّ يُجادِلُنَا في قومِ

لُوطٍ<sup>(١)</sup> » ، وقال ابن منظور : « والرُّوع موضع الرُّوع وهو القلب » .



(١) سورة هود .

## الفصل الخامس

### حرف الزاي

﴿الزبون﴾ بفتح الزاي للمشتري ، كلمة مولدة تجمع على (زُبُن) ،  
والكتاب يجمعونها على (زبائن) وهما . فالزبائن جمع زبينة ؛ وقد أشار  
إلى ذلك كثيرون .

وقيل في أصل الكلمة إن زبوناً فعولٌ بمعنى فاعل ، من زَبَنْتُ  
الشيءَ زَبناً إذا دفعته . فالناقة زبون إذا دَفَعَتْ حالبها برجلها ، والحرب  
زبون إذا دفعت الأبطال عن الإقدام خوف الموت ، والمشتري زبون  
إذا دفع غيره عن أخذ المبيع . ومن ذلك الزبانية أيضاً لأنهم يدفعون  
أهل النار إليها ! (المصباح) .

﴿تزعم﴾ إذا أصبح زعيماً ، ليس من اللغة . ويحسبه الكتاب  
كنامراً وترأس . فالتزعم التكذب . قال صاحب الأساس : «وتزعم  
فلان تكذب» ، وقال صاحب الصحاح واللسان والقاموس : «والتزعم :  
التكذب» .

فالصواب أن يقال : ( زَعَمُ فلان عَلَى الناس زعامة ) ككُرُم ،  
أو : ( زَعَمَ يزعمُ زعامة ) كما أورده المصباح !

﴿الزهو﴾ بتشديد الآخر ، يحسبه بعضهم للكبر والتهيه ،  
والفخر ، وليس كذلك . وإنما الكبر (الزهو) بالتخفيف ! تقول : زُهِي

فلان زهواً ، على المجهول ، إذا تكبر فهو مزهواً . كما تقول : زها  
على المعلوم ، قليلاً . قال أبو العتاهية :

هذا زمان ألح الناس فيه على زهور الملوك وأخلاق المساكين  
وقال الحريري في مقامته الصناعية : ( حَتَّامٌ ؟ تَنَاهَى فِي زَهْوِكَ  
وَلَا تَنْتَهِي عَنِ لَهْوِكَ ) !

### ﴿ حرف السين ﴾

(التسرب والانسراب والسرّاب والسرّوب) ينكر

بعضهم تعدية فعل (التسرب) بِـ (إلى) . وليس إنكارهم هذا بالوجه !  
فقد أبى الأستاذ أسعد خليل داغر قول القائل : (الأموال التي تسربت  
إلى جيوبهم) ؛ قال : «وفي كتب اللغة تسرب الوحش في جحره وانسرب  
دخل . فالصواب أن يقال : تسربت في جيوبهم» !

ووافقه الأستاذ العوامري بعض الشيء في جملة مجمع اللغة العربية  
الملكي . إذ انتهى من تخصيصه إلى منع التعدية بِـ (إلى) ، إلا أن  
يكون فعل (التسرب) مطاوعاً لفعل (التسريب) من قولهم : (سرب  
الأشياء إليه أو عليه إذا أرسلها وبعثها متتابعة أو جملة) . وإلا فلا بد  
من تعديته بِـ (في) !

أقول لا محل لإنكار الأستاذين وذهابهما المذهب الذي تراه .  
فلاحتجاج لصحة التعدية المردودة وسداد القول المدفوع ميسور  
كل اليسر .

فقد جاء عنهم بلا ريب : ( تسرب الوحش في حجره وانشرب ،  
إذا دخل ) . لكن فعل ( التسرّب والانشراب ) هذين ليسا أصيلين في  
الدلالة على معنى ( الدخول ) ، كما سينكشف لك . والكتاب إذا قالوا :  
( تسرب ) لم يقصدوا هذا المعنى مباشرة وإنما يذهبون فيه أحد مذهبين ؛  
فأما أن يجعلوه ( للخروج والإفلات ) كقولهم : ( تسربت الأخبار من  
مصادرهما ) ، وإما أن يعنوا بها ( الجري والانهاء ) كقولهم : ( تسربت  
الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب ) . وكله صحيح لا غبار  
عليه ثابت على النظر !

ووجه تصحيحه أن ( تسرب ) في كلامهم هذا بمنزلة ( جرى ) أو  
في معناه جملة . وقد ورد الفعل لهذا المعنى في لسان العرب إذ جعل للماء  
بمنزلة ( سرب وسرب ) ! فسرب الماء سُروياً إذا جرى ، وسرب سرباً إذا  
سال وذهب في حدور ، وانشرب على الانفعال مثله .

قال صاحب اللسان : « السَّرْبُ بالتجريك الماء السائل ، ومنهم من  
خصّ فقال السائل من المزايدة ونحوها ، سرب سرباً إذا سال فهو سرب ،  
وانسرب وأسربه وسرّبه » . وقد قرن اللحياني ( السروب ) بـ ( السرب ) ،  
على ما حكاه ابن منظور ، وجعلها في وجه كـ ( التسرّب ) ؛ قال :  
« سربت العين سرباً وسربت تسرباً سُروياً ونسربت : سالت » .

وإذا كنت تقول : ( سرب الماء من السماء أو القربة وتسرّب ) إذا  
سال ، فأني بأس في أن تقول : ( انسرب الخبر مني ) إذا أفلت ، وفي  
المجاز صورة قريبة سائفة ؟ .

ومثل ذلك قولك : ( تسربت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب ) إذا جرت وانتهت إليها ، تشبيهاً لها بالماء . ووجه ظاهر غير بعيد ؟ ! ..

أما ما رووه : ( انسرب الوحش في سربه وتسرب ، إذا دخل ) فليس أصيلاً في معناه ، كما أشرنا إليه ، بل هو صورة من المجاز أيضاً . فـ ( الانسراب ) في الأصل كالسرب والسروب ، وهو الماء ونحوه بمعنى الانحدار والجري ، ومثله ( التسرب ) كما بيناه ، فانظر لذلك ما قاله ابو العباس المبرد في الكامل في حديث ( من كان آمناً في سربه ، معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، كان كمن حيزت له الدنيا بحذافيرها ) : « يقال : خل سربه أي طريقه حتى يذهب حيث شاء ، ويقال ذلك للابل لأنها تنسرب في الطرقات .. » ا فلو كان ( الانسراب في الأصل بمعنى ( الدخول ) لما صح قوله : « تنسرب في الطرقات » ؟

ومثله قول صاحب المصباح عن ( المسربة ) وهي ( المخرج ) : « سميت كذلك لانسراب الخارج منها » !

وانظر إلى قول الراغب في مفرداته : « السرب الذهب في حدود ، والسرب المكان المنحدر ، قال : في البحر سرباً <sup>(١)</sup> ، وسروباً : نحو مرة مرأ ومروراً ، وانسرب انسراباً كذلك . لكن سرب يقال على تصور الفعل من فاعله وانسرب على تصور الانفعال منه . وسرب الدمع :

(١) الآية في سورة الكهف : ( فاتخذ سبيله في البحر سرباً ) .

سال ، وانسربت الحية في حجرها ، وسرب الماء .. ! ..  
فقولك : انسرب الوحش في سربه ، وهو بيته في الأرض أو  
نسرب فيه ، بمنزلة قولك : انهدر . ووجه الانحدار هاهنا ظاهر وصورة  
المجاز قريبة ، لاسيما في قول الراغب : ( وانسربت الحية في حجرها ) !  
وليس قولهم : ( انسرب الوحش ونسرب ، إذا دخل ) إلا على  
إجمال المعنى !!

وإذا اشتهر الانسراب لدخول الوحش في سربه ف قيل : انسرب  
الوحشي ، إذا دخل في كناسه ، كما قيل : الانسراب الدخول في  
السرب ، فليس ذلك بدعاً في تدرج معاني الكلم !  
ولنعد إلى قولهم : ( سرت إليه الأشياء ) فهو من قولك : ( سرت  
إليه المياه ) إذا أسلتها وأجريتها . وقد يقصد بالانسراب التابع في  
الإرسال فيجتمعه الفعل ، لأن صورة التابع لا تخفى في نسرب الماء  
وجريانه والسرابه من السقاء مثلاً .

ومثله قولهم : ( سرت عليه كذا ) إذا بعثته ووجهته ..  
فما مرّ تنكشف لك الصلة بين معاني هذا الفعل وأوجه استعماله  
وتقلب المجاز فيه . فإذا توارت هذه الصلة بعض الشيء في مرويات المعاجم  
فلا نظمه غريباً في بابه !! ..

وجملة القول إنك تقول : ( أسرب فلان ما استودعه من الأسرار ،  
وسرّبه ، فسربت منه الأسرار وسرّبت وانسربت ونسربت إلى حيث

ذاعت وشاعت)؛ وهو ما يقوله كتابنا بالضبط . فتأمل !! .

﴿مُسِرٌّ﴾ رأينا أن يجعل مكان (سكرتير) الفرنسية ،  
ومؤنثه (مُسِرَّة) . وهو فاعل من أسَرَ الحديث إذا كتمه ، أو أسَرَ به  
إذا حدث به سرّاً .

ويرى بعضهم أن يدعو (الناموس) ، وناموس الرجل صاحب سرّه  
الذي يطلعه على باطن أمره ويخصه بما يستره عن غيره ، فهو على ذلك  
لا بأس به . وقد ورد ذكره في حديث الوحي . لكن (المسر) أولى  
منه وأخف ، لاسيما حيث يحتاج إلى تأنيته بغية التمييز .

أمّا قولهم : ( كاتم السر أو كاتبه أو أمينه ) فهو صحيح أيضاً .  
لكنه مركب إضافي لا يعدل اللفظ المفرد إذا تهبأ . وكلامنا هاهنا على جهة  
الاقتراح فليُنظر أيهن أجدر بالذبوع والاستعمال ! .

﴿الإِسْرَاعُ والتسريع﴾ جاء الإِسْرَاعُ في كلام العرب  
متعدياً ولازماً . وقد ردّ أكثرهم اللازم إلى المتعدي فقال : «أسرع  
إليه أي أسرع المضي إليه ، وأسرع في المشي أي أسرع الحركة في  
المشي» . وقال الجوهري : « وأسرع في السير ، وهو في الأصل  
متعدٍ » .

أما التسريع فقد جاء لازماً ، وكتاب الدواوين يعدونه فيوهمون ، وقد  
أنكر سماعه الأستاذ معروف الرصافي في كتابه (دفع الهجنة) ، ولا وجه  
لإنكاره على التحقيق . فقد ذكره ابن منظور واستشهد لسماعه بقول ابن الأحرر :

ألا لا أرى هذا المَسْرَعَ سابقاً ولا أحداً يرجو البقية باقياً

وهو مما استندر كه صاحب الناج على القاموس ! . . .

﴿ السُعْلَةُ ﴾ يضم السين للسعال ، والكتاب يقولونه بالفتح خطأ .

قال صاحب الأساس : « وإنه ليسعل سُعْلَةً منكراً » !

أما السُعْلَةُ بالفتح فللفعلة الواحدة على القياس .

﴿ السُّفْرَةُ ﴾ بالضم لما يحمل به الطعام ويؤكل عليه صحيح ،

ويحسبه بعضهم عامياً . قال صاحب المصباح : « والسُّفْرَةُ طعام يصنع للمسافر

والجمع سفر كغرفة وغرف . وسميت الجلدة التي يوعى فيها الطعام سُفْرَةً مجازاً » .

ومثل هذا في شفاء الغليل عن الكرمانى ، ونحوه في النهاية في شرح حديث

زيد بن حارثة ( ذُبِحْنَا شاةً فَجَعَلْنَاها سُفْرَتَنَا أو في سُفْرَتَنَا ) !

﴿ السِّفُوفُ ﴾ لما يُسَفُّ من الدواء بفتح الأول ، والكتاب

يضمونه خطأ . وفعول بالفتح في الأدوية كثير : كالسَعُوطُ ، والأعوقُ ،

واللُدُودُ ، والأصوقُ ، والوَجُورُ ، والوَشُوعُ ، والنَشُوعُ ، والنَشُوعُ ،

والسَكُوبُ ، والنَطُولُ ، والسنونُ ، والسهولُ ، والقيوءُ ، والمشوُّ ، والعقولُ ،

والرَقُوءُ ، والحكُوءُ ، والأسوُّ ، والنشوقُ ، والذَرُورُ ، والبرُودُ ،

والفسولُ ، والقطُورُ ، و . . .

أما فعول بالضم فهو قليل في الكلام ، إلا أن يكون مصدراً أو

جمعاً . قاله سيديويه !

﴿ الاستلام ﴾ يقولونه (للتسلم) وهو للمس الحجر بالقبلة أو

اليد . وقد أشار إلى هذا الوهم كثيرون .

وجهور الأئمة على أن أصل الاستلام من السلام بالكسر وهي  
 الحجارة . وبعضهم على أنه من السلام بالفتح وهو التحية . قال صاحب  
 مفاتيح العلوم : « الاستلام هو لمس الحجر الأسود ، اشتق من السلمة وهي  
 الحجر كما قيل من الكحل الاكتمال » . وقال صاحب النهاية : « وفي  
 حديث الطواف أنه أتى الحجر فاستلمه : هو افتعل من السلام التحية ،  
 وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المحيا ، أي أن الناس يميونونه بالسلام .  
 وقيل : هو افتعل من السلام وهي الحجارة واحدها سلمة . يقال : استلم  
 الحجر ، إذا لمسه وتناوله » .

قال الفرزدق في مدح علي بن الحسين :

يكاد يمسكه عرفان راحته ركن الحطيم إذا ما جاء يستلم

فالصواب أن يقال إذا في ( مذكرة الاستلام ) و ( وصول الاستلام ) :

( مذكرة التسلم ) و ( وصول التسلم ) ! .

﴿ السُّلَامِي ﴾ اعظام الأصابع على فعالي كسُماني وحبّاري

للطائرين المشهورين . والجمع سلاميات كسُمانيات وحبّاريات بالتخفيف ،

وقل من يضبطه من الكتاب . قال الجواليقي في تكملة : « وهي السُّلَامِيَّات

بفتح الميم وتخفيف الياء ، الواحدة سُلَامِي ولا تقل : السُّلَامِيَّات » ! .

﴿ السُّنْد ﴾ لاصك مجازاً واصطلاحاً ، يجمعونه على ( سنديات )

وهو على ( أسناد ) ، كالبَدَل يجمعونه على ( بدلات ) وهو على ( أبدال ) ! .

﴿ السوغ ﴾ يقال : هذا سَوَّغَ هذا وسَيَّغُه وسَوَّغْتُه ، للذي يليه  
في الولادة ذكراً أو أنثى . وقد يحتاج إليه الكتاب .  
﴿ سيع وسفط ﴾ تقول : سيع البناء وسفط الحوض وملط  
الحائط ، إذا طينه وملسه ، كل ذلك صحيح . والكتاب يحسبون  
بعضه خطأ !



## الفصل السادس

### حرف الشين

﴿ الشبيبة والشباب ﴾ يتواردان للحدائثة والفاء ويختلفان ،  
فيرد ( الشباب ) وحده جمعاً لـ ( شاب ) كشبان وشببة . والكتاب  
يوردون ( الشبيبة ) هذا المورد فيقولون : ( نادي الشبيبة المسيحيين ) .  
وهو لحن أشار إليه بعضهم !

﴿ الشرطية ﴾ بسكون الراء وفتحها قليل ، في الأصل للعلامة .  
وقد أطلقت على طائفة من الجند من قولهم : أشرط فلان نفسه لأمر  
كذا ، إذا أعلمها بعلامة وأعدّها له ، وعلى نخبة السلطان من جنده  
خاصة من قولهم : شرطه الشيء خياره . ويراد بها اليوم حفظة الأمن في  
المدينة كما لا يخفى .

وجمع الشرطية بسكون الراء وفتحها : شُرَط ، والنسبة إليها :  
شُرَطيّ وشُرَطيّ ، وجمع المنسوب : شُرَطيّون وشُرَطيّون ،  
على القياس .

أما قولهم : ( شِرْطَة ) بفتح فكسر ، و ( شِرْطَة ) بكسر فسكون ،  
فلا وجه له البتة !

﴿ الشرع والتشريع والاشتراع والتشرع ﴾ قد شاع

استعمال (الشرع) و (التشريع) و (الاشتراع) لسن الشرائع . وبعضهم يمنع (التشريع) ويحسبه لحناً ويستصوب (الاشتراع) . أما (التشريع) فهو عند الكثيرين ك (التفقه) وزناً ومعنى ، لكنه يأباه بعضهم لعدم النص على سماعه . ولكل قول في اشتقاق هذه المادة !

وقد بحث هذا الحرف الشيخ مصطفى الغلاييني ، فأثبت المحكي منه وحرص على غير المحكي بحكم حاجة اللغة إليه وصحة اشتقاقه . فكان الرأي ما رآه في أكثر ما ذهب إليه .

فجملة الأمر أن المنقول من هذه المادة مما ذكر (شرع وشرع واشترع) !

أما (شرع) فلا شبهة فيه لناظر . وقد ورد في التنزيل ، قال عز وجل : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً » . قال صاحب الصحاح : « والشريعة ما شرع الله لعباده وقد شرع لهم يشرع شرعاً ، أي سن » ! وأما (شرع) فقد منعه الأستاذ المنذر والأستاذ داغر لما شاع له ، وليس منعهما بشيء . فجمهور الأئمة على أن (الشرع) لغةً : (البيان والإظهار) ، وعليه الفقهاء . قال صاحب اللسان : « وفي التنزيل : شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً » . قال ابن الأعرابي : شرع أي ظهر . وقال في قوله : شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله . قال : أظهروا لهم ، والشارع : الرباني وهو العالم العامل المعلم ، وشرع فلان إذا أظهر الحق وقمع الباطل . قال الأزهري : معنى شرع بين وأوضح !

وقال صاحب النهاية : « ذكر الشرع والشريعة في غير موضع ،

وهو ما شرع الله لعباده من الدين أي سنّه لهم وافترضه عليهم . يقال :  
شرع لهم شرعاً فهو شارع ، وقد شرع الله الدين شرعاً إذا أظهره وبيّنه « !  
وانظر إلى معنى ( سنّ ) الذي فسروا به ( شرع ) . قال ابن منظور :  
« وسنة الله أحكامه وأمره ونهيه ، هذه عن اللحياني ، وسنّها الله للناس  
بيّنها ، وسنّ الله سنة أي بين طريقاً قويمًا » . !!

فَ ( شرع ) و ( سنّ ) كلاهما بمعنى ( بين ) . وقد ورد ( التشريع )  
في كتب اللغة لمثل هذا . قال صاحب القاموس : « وأشّرع باباً إلى الطريق  
فتحه ، والطريق بيّنه كشرّعه تشريعاً » . !!

فظهر بذلك أن ( شرع ) و ( شرّع ) قد تواردا بمعنى هو أصل لما  
نحن فيه من ( سنّ الشرائع ) . فليس ما يمنع إذاً من استعمال ( شرّع )  
في مثل هذا بمنزلة ( شرع ) جملة . وقد جرى عليه كثير من علماء الأصول  
الأيمة كما ذكره الأستاذ الغلاييني .

وأما ( اشترع ) وقد تعلق به أكثر كتابنا ، فقد حكى عنهم  
ولكن لغير ما شاع استعماله فيه . قال ابن منظور : « ويقال فلان يشترع  
شريعته ويفتطر فِطْرته ويمتَلِّمِلته . كل ذلك من شريعة الدين وفِطْرته  
ومِلّته » !

فَ ( الاشتراع ) افتعال من ( الشريعة ) للائخاذ والافتناء . كما تقول :  
امتَلِّمِلته واستن بها . ولبس في الأثبات من حكاية بمعنى ( شرع ) كما  
يقوله الكتاب . فإذا أقر استعماله قريباً من ( شرع ) فعلى أنه استوْدي  
بالقياس معنى تحتاج إليه اللغة . فيكون ( اشترع ) على التحقيق غير

(شرع) . كما كانت (اكتسب) غير (كسب) ، و (اجتس) غير (جس) ، و (اجتذب) غير (جذب) ، لما فيه من تكلف إجراء الفعل وتعمده . وهو ما أشار إليه سيديويه حين قال <sup>(١)</sup> : «وأما كسب فإنه يقول أصاب ، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب» !

وأما (تشرع) فغير محكي البتة . لكن اللغة أحوج ما تكون إليه ليكون من (الشرع) بمنزلة (تفقه) من (الفقه) ، فيستدل به على تمكن المعرفة !

فمن شأن المجمع إثبات هذين اللفظين فيما يضطر إلى إثباته من الكلام الشائع ، الذي صح اشتقاقه ، بحكم الحاجة إليه . كما هو حال اللغات وعرفها المشهور .

فيظهر من هنا أن عدول كتاب الدواوين عن قولهم : (المرسوم التشريعي) إلى قولهم : (المرسوم الاشتراعي) ونحوه لا وجه له البتة ! لأن (للتشريع) أصلاً يؤدي الدلالة المطلوبة أكمل الأداء كما بيناه .

﴿ شاغب ﴾ يقولون : (شاغب فلان على فلان) ، وهو لم ينقل . وإنما المحكي : شغبتهم وبهم وفيهم وعليهم ، إذا أثرت فيهم الشر والفتنة ، وشاغبتهم إذا خاصمتهم . من ذلك قول الحريري في مقامته (الرقطاء) : (شاغبته ثم وانبتته ليرافعني إلى والي الجرائم لا إلى الحاكم في المظالم) (النهاية والتاج) !

(١) الكتاب (ص ٢٤١ ، ج ٢)

﴿ شَغَاف ﴾ شغاف القلب غلافه بالفتح ليس غير . وأكثر

الكتاب يقولونه بالكسر ، لنوهم أنه وزان غلاف وغشاء وغطاء لوحدة المعنى<sup>(١)</sup> !

﴿ شَادَ وَأَشَادَ وَشَيْدَ ﴾ منع الأستاذ إبراهيم المنذر (الإشادة)

لرفع اليغان ، وجعل صوابه : ( الشيد ) من ( شاد ) . كما منعه الأستاذ

مصطفى الغلابي إذ جعل مكانه : ( التشيد ) من ( شيد ) . ولا أرى

منعها وتصويبها وجيهاً البتة !

فقد حكوا ( الشيد ) و ( الإشادة ) و ( التشيد ) جميعاً لرفع البناء .

قال صاحب الأساس : ( شاد القصر وأشاده وشيده : رفعه ) . وإنما جعلت

( الإشادة ) لرفع الصوت مجازاً كما صرح به الزمخشري . قال : « ومن

المجاز : أشاد بذكره رفعه بالثناء عليه . . . . . وأشاد صوته وبصوته رفعه » !

ونحو ذلك في النهاية . قال ابن الأثير : « يقال : أشاده وأشاد به إذا أشاعه

ورفع ذكره ، من أشدت البنيان فهو مشاد وشيدته إذا طوّته » ! فأنت

تقول على هذا : ( قصر مشيد ومشاد ومشيد ) بمعنى ( مرفوع ) !

لكن ( المشيد ) قد جاء كثيراً لا يطلى أو يبني به ( الشيد ) ،

وقيل هذا أصل معناه ثم جعل ( للمرفوع ) لتلازم المعنيين . فتأمل !



( ١ ) قد ورد بالكسر في اللسان في غير مادته وهو خطأ لا محالة !

## الفصل السابع

### حرف الصاد

﴿الصحيفة والصفحة﴾ الصحيفة للورقة ، والصفحة لأحد وجهيها . وبضع الكتاب إحداهما موضع الأخرى خطأ ! وقد نبه عليه كثيرون .

﴿صادر﴾ يجعله الكتاب بمنزلة (ضبط) ، وليس هو في اللغة بمثل ذلك . وقد رأى الأستاذ داغر أن (استصفي) يقوم مقامه ، والرأي ما رآه . إلا أن ثمة (أصفي) وله في هذا المقام دلالة خاصة . قال صاحب الصحاح : «وأصفي الأمير دار فلان ، ويقال : ما أصفيت لك إناء ، واستصفي ماله ، وهذه صوافي الإمام وهي ما يستصفيه من قرى من استعصى عليه» !

وثمة (ضبط) أيضاً . قال ابن منظور : «الضبط لزوم الشيء وحبسه» ! لذلك تقول : (أصفت الحكومة دار فلان ، واستصفت ماله ، وضبطت

ما في خزائنه) ، كل ذلك صحيح في الاستعمال !

﴿صدق﴾ يستعمل (التصديق) في الدواوين للإقرار والتوثيق والتأييد . وقد منعه الشيخ اليازجي والأستاذ داغر ومثلها كثيرون . ولست أرى منهم هذا وجهياً ! فقد جاء (التصديق) في النزيل لكل ما فيه (تحقيق وموافقة وتأيد) ونحو ذلك . ولم يقصر على محض نسبة الصدق إلى المخبر .

قال صاحب المفردات : « ويستعمل التصديق في كل ما فيه تحقيق .  
يقال : صدقني فعله وكتابه . قال : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق  
لما معهم ؛ نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه ؛ وهذا كتاب  
مصدق لساناً عربياً : أي مصدق ما تقدم » ؛ وقد أيد ذلك القرطبي  
في تفسيره والزمخشري في كشافه في مواضع مختلفة . قال القرطبي في  
تفسيره قوله تعالى ( نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه )<sup>(١)</sup> :  
« مُصَدِّقاً حال مؤكدة غير منتقلة ؛ لأنه لا يمكن أن يكون غير  
موافق ، هذا قول الجمهور<sup>(٢)</sup> » ؛

وانظر إلى قوله تعالى : « وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقاً  
لما بين يديه من التوراة ، وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونوراً ومصدقاً لما  
بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين » ، وقوله : « رسول من الله  
مصدق لما معهم » ، أليس هذا على معنى التحقيق والتأييد ؟ . وإذا كان  
الأمر على ما رأيت فليس ما يمنع قول القائل : ( صدق الرئيسُ  
الكتابَ أو المرسومَ أو القرارَ بتوقيعه أو إمضائه ) إذا قيل على معنى  
التأييد والإقرار . . .

﴿ صرف ﴾ شاع عن الكتاب وضعهم هذا الفعل موضع  
( أنفق ) ، وقد أباه الأستاذ داغر ، قال : « فيستعملون الفعل ، صرف ،  
في غير ما وضع له » ؛ ولا أرى قوله هذا وجيهاً . لأن إنزالهم الفعل هذه  
المنزلة لا ينبو عن مألوف المجاز !

(١) آل عمران : (٢) (ج ٤ ، ص ٥)

قال صاحب المصباح : « وصرفت المال : أنفقته » ! . . .

﴿ التصرف ﴾ يقول كتاب الدواوين : ( وضع فلان تحت

تصرف فلان ) ، وهم يقصدون : ( بإسرة فلان ) . والذي جرّهم إلى هذا نقلهم بالحرف عن الفرنسية .

فَ ( التصرف ) في اللغة مطاوع ( التصريف ) . تقول : ( صرفت

الرجل في أمري فتصرف هو فيه ) . فعناه على هذا شديد ! و ( الإمرة ) أولى منه وأوفى بالمراد . فانظر الى قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة <sup>(١)</sup> : « وإنّه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر يعزل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر » ، وقوله : « أما الإمرة البرّة فيعمل فيها التقى ، وأما الإمرة الفاجرة فيتمتع فيها الشقي إلى أن تنقطع مدته وتدركه مذيبته » ! .

﴿ صارم ﴾ قال اليازجي : ( ويقولون : حكم صارم أي عنيف

ورجل صارم مثله وفلان من أهل الصرامة أي من أهل الشدة والعنف . وإنما الصرامة بمعنى الشجاعة وفسرها في الأساس بمعنى المضاء في الأمور ، وقد صرّم الرجل بالضم وهو صارم ) !

أقول لا وجه لقصر ( الصرامة ) على ( الشجاعة ) . فانظر إلى ما جاء

في اللسان : « الصرم : القطع . . . وسيف صارم وصروم بين الصرامة والصرومة قاطع لا يثني ، والصارم : السيف القاطع . . ورجل صارم : أي ماضٍ في كل أمر . . ورجل صارم : جلد ماض شجاع ، وقد

(١) : ( ج ١ ، ص ٨٢ )

صَرْمٌ بالضم صرامة ، والصرامة المستبد برأيه المنقطع عن المشاورة « !  
فهو في قول ابن منظور هذا ما يمنع قول الكتاب ؟!

(الضُعْدَاءُ) في قواك (تنفس الضُعْدَاءُ) ، وهو التنفس  
الشاق الممدود ، كالقهاء زنة . وقلما يضبطه الكتاب . ومثله البرحاء  
(للشدة والأذى) والحيلاء والثوباء والرَّحُضَاءُ (للعوق في أثر الحمى)  
والعُشْرَاءُ (من النوق كالنفساء من النساء) .

أما النفساء ففيها النفساء والنفساء ، ثلاث لغات ! (المخصص) .  
(الصالح) يجعله الكتاب بمنزلة (المصلحة) ! وهو خلاف  
(الفاسد) . فيقولون : (هذا في صالح الأمة) ، وصوابه : (في مصلحتها) !  
وقد أشار إلى هذا الوهم كثيرون .

(انصاع) نبه الشيخ اليازجي على أن الكتاب تستعمل هذا  
الفعل فيما لا يمتُّ إلى معناه بقليل أو كثير ! فيقولون : (انصاع فلان  
لمشورته) إذا انقاد وأطاع ، و(انصاع) في اللغة : (انفتل راجعاً مسرعاً) ،  
وشتان بينها !

وقد جرى اليازجي في ذلك الأستاذ داغر ، وشايبه فيه كثيرون  
بلا تمحيص واستثبات ، كما فعلوا في نقد حروف كثيرة . فعندي أن  
(انصاع) فيما ينزله الكتاب عربي فصيح ، سائغ تأويله على المجاز .  
وإليك البيان :

قال ابن منظور : «صاع الشيء يصوعه صوعاً فانصاع» ، وقال :  
«وصاع الشيء صوعاً ثناه ولواه» ، وأعقب : «وانصاع القوم ذهبوا

سِراعاً ، وانصاع أي انقل راجعاً ومرّ مسرعاً ، وأردف : « وانصاع المرّ والناكص » ، ثم قال : « وفي حديث الأعرابي : فانصاع مديراً أي ذهب سريعاً ! »

فإذا محّصت هذه النصوص ألفت أن ( انصاع ) تؤدي في جملة معنياتها مؤدي : ( اثني وعرّد ونكص وأدير )

أماً ( اثني ) ذ ( ارتد وانصرف ) ، وأماً ( عرّد ) فقد قال فيه الزمخشري : « عرّد عنه إذا انحرف وبعد ، وسمعت في طريق مكة صبيّاً من العرب وقد انتحى على بعير : ضربته فعرّد عني » ، وأماً ( نكص ) ذ ( رجع وأحجم ) ، وأماً ( أدير ) فظاهر !

وعلى هذا تقول : ( رددت فلاناً فانصاع ) إذا أحجم وارتد ، و ( أنبته فانصاع ) إذا اثني وعرّد ! وليت شعري هل يؤدي ( انقل ) على المجاز غير ما ذكرناه ؟ قال الزمخشري : « ومن المجاز ... وفنلته عن حاجته : صرفته فانقل ، وانقل عن الصلاة » !

فما يمنعك أن تقول : ( أشرت عليه بكذا فانصاع ) أي ارتد عن رأيه وانقل ، و ( انصاع فلان لإشارتي ) أي أحجم لنصيحتي له ، و ( انصاع لمشورتي ) أي من أجلها . ولو أن الكتاب لا يخرجون الكلام على هذا ! فالقرينة ترد السامع إلى المعنى بأدنى روية . وإذا انصاع فلان لنصيحتك له ، فقد انتقاد سلساً وأطاع مسرعاً ناكصاً على عقبه . ويلتقي الكتاب على فهم ذلك في غير كافة . والكلام قد حمل كما رأينا على مألوف غير منكور !

## ﴿ حرف الطاء ﴾

﴿ طَبِق ﴾ قول الكتاب : ( هذا طَبِقُ هذا ) و ( هذا طَبِقُ

الأصل ) صحيح لا مأخذ فيه . قال ابن منظور : « هذا الشيء وَفَقُ هذا وَوَفِاقُهُ وَطَبَاقُهُ وَطَابِقُهُ وَطَبِقُهُ وَطَبِيقُهُ وَمُطَبِقُهُ وَقَالِبُهُ وَقَالِبُهُ ، بمعنى واحد » ، وقال الزمخشري : « وليس هذا بطَبِقٍ لذا أَيْسَ بِطَبِيقٍ لَهُ ! »

﴿ الطابِق ﴾ للطابق معانٍ كثيرة ليست في شيء مما يظنه الكتاب .

فهو في عرفهم : جملة البناء على السطح الواحد ، وهو في اللغة : ظرف يطبخ فيه ، أو الآجر الكبير ، أو العضو من الإنسان ، أو نصف الشاة ، أو العضو من الشاة ، وهو غير ذلك أيضاً مما لا يمت إلى ظنهم بقليل أو كثير !

وقد رأى بعضهم أن يجعل ( الطبقة ) مكان ( الطابق )

للمعنى الشائع عند الكتاب كالشيخ إبراهيم اليازجي . وأقر ذلك مجمع اللغة العربية الملكي في الجزء الثاني من مجلته ، واحتج له بقول الزمخشري : « والناس على طبقات شتى والناس طبقات : منازل ودرجات بعضها أرفع من بعض » إذ الطبقة فيه : المنزلة والمرتبة . وهو صحيح . ونحو ذلك ما جاء في النهاية . قال ابن الزبير لمعاوية : « وأيم الله لئن ملك مروان عنان خيل تنقاد له في

عثمان ليركبن منك طبقاً تخافه . وقد فسر ( الطبق ) هاهنا لما شاع له وهو فقار الظير . وأردف صاحب النهاية . « وقيل أراد بالطبق المنازل والمراتب ، أي ليركبن منك منزلة فوق منزلة في العداوة » ! و ( الطبق ) كما لا يخفى جمع ( طابق ) . فالصواب إذاً أن يقال : ( طبقات البناء أو المنزل ) لا ( طوابقه ) كما يقوله الكتاب ! .

﴿ الطَّمُوح ﴾ أنكره بعضهم للمعنى الشائع كالمُنذر ودأغرا وقالوا الصواب : ( طامح ) . وأثبته آخرون كالغلابيني ، والرأي رأي من قال بالإثبات .

قال ابن منظور : « وأطمح فلان بصره رفعه ، ورجل طمّاح بعيد الطرف وقيل شره ، وطمح بصره إلى الشيء ارتفع ، وفرس طامح الطرف وطمّاح البصر وطموحه مرتفعه » ! وقال الزمخشري : « وطمح الفرس طموحاً وطمّاحاً ركب رأسه في عدوه رافعاً بصره ، وهو طمّاح وطموح ، وفيه طمّاح وجّاح » !

فقد رأيت أن ( الطمّاح والطموح ) جملة بمنزلة ( الطامح ) . وليس قولهم : ( فرس طمّوح ) تخصيصاً لاستعمال الصفة ، وإنما هو على جهة التمثيل . فقد ورد ( الطمّاح ) فيما مرّ صفة للرجل ، ثم أنزل منزلة ( الطمّوح

والطامح ) صفة للفرس والبصر ! فأبي بأس في أن تقول : ( رجل طموح )  
كما يقوله الكتاب على المجاز ؟!

﴿ طاف عليهم ﴾ منع الأستاذ داغر تعدياً ( طاف ) بي ( على )

البتة ! قال : ( فيعدون الفعل بعلى . وفي اللغة : طاف حول الشيء  
وبالشيء وطوف واستطاف : دار حوله ، وطاف في البلاد وطوف :  
جال وسار . أما تعديته بعلى فلم تسمع عن العرب ) !

أقول : لقد سمع عن العرب ما أنكره الأستاذ ، بل قد تردد في التنزيل  
والحديث ! قال ابن منظور : « وطاف بالقوم وعليهم طوفاً وطوفاناً  
ومطافاً استدار وجاء من نواحيه ، وأطاف فلان بالأمر إذا أحاط به ،  
وفي التنزيل العزيز : يطاف عليهم بآنية من فضة » ! وقال صاحب  
المصباح : « وطواف مبالغة ، وامرأة طواففة على بيوت جاريتها ، ويتعدى  
بزيادة حرف فيقال : طفت به على البيت » !

وفي الحديث : « إن الجنة خيمة من لؤلؤة مجوفة ، عرضها ستون  
ميلاً . في كل زاوية منها أهل ما يرون الآخريين . يطوف عليهم  
المؤمنون . . . » ! ومثل هذا وذاك كثير ، فما رأي الأستاذ ؟ ! . . .

﴿ الطوال والطيلة ﴾ وضع ( الطيلة والطوال ) موضع ( المدى )

صحيح . فقولك : ( مكثت في البلدة طيلة سنتين وطوال عامين )  
لا مأخذ فيه . لأن ( الطيلة ) بمنزلة ( العمر ) ، و ( الطوال )  
نحو ذلك .

قال ابن منظور : « وأطال الله طيلته أي عمره » ، وقال الجوهري :  
«والطَوَال بالفتح من قولك : لا أكله طَوال الدهر وطول الدهر  
بمعنى » !

ومن موارد الوهم ها هنا استعمالهم ( طَوَالاً ) بالكسر مثل ذلك !  
وهو وهم خالص . فـ ( الطَوَال ) جمع ( طَوِيل ) كِعِرَاضٍ وَعَرِيضٍ وَسِرَاعٍ  
وسريع وكرام وكريم ، وهو القياس

أما ( الطَوَال ) بالضم والتخفيف كغراب فهو ( الطَوِيل ) ، ومثله :  
الشُّجَاع كالشُّجِيع ، والبُعَاد كالبعِيد ، والخُفَاف كالخَفِيف ، والعُرَاض  
كالعَرِيض ، والكَرَام كالكَرِيم ، والمَّلَاح كالملِيح ، والكُبَار كالكَبِير ،  
والقَلَال كالقَلِيل ، والصُّغَار كالصَّغِير ، والكَثَار كالكَثِير ، والجُسام  
كالجَسِيم ! ( المخصص )

وأما ( الطَوَال ) بالضم والتشديد كَرُومَانٍ فهو ( المَفْرُط الطول ) .  
وكلاهما لاشأن له في هذا المقام ، وقد ذكرا للاحتراز !

### ﴿ حرف الظاء ﴾

(ظهراننكم) بفتح النون لا كسرهما . وقد نبه عليه

كثيرون !

قال صاحب المصباح : « وهو نازل بين ظهرانِيهم بفتح  
النون ، قال ابن فارس : ولا تكسر ، وقال جماعة : الألف والنون  
زائدتان للتأكيد ، وبين ظهريهم وبين أظهرهم ، كلها بمعنى بينهم » !  
وقد جاء في الحديث غير مرة .



## الفصل الثامن

### ﴿ حرف العين ﴾

﴿ العتيد ﴾ يحسبونه (للمنتظر والمراقب) كما هو في قولهم :

(يوم عتيد) ، وليس هو اللغة لمثل ذلك . وقد أشار إليه اليازجي .  
فَ (العتيد) المهياً والحاضر والمُعَدَّ . ففي اللسان : « يقال : أعتدت الشيء  
وأعددتة ، فهو مُعتَدٌ وعتيد » ، وفي المصباح : « عتد الشيء بالضم عتاداً  
بالفتح حضر ، فهو عتد بفتحتيْن وعتيد أيضاً » !

وقد جاء في التذييل : « هذا ما لدي عتيد » أي مُعتَدٌ ، ونحو ذلك

قوله : « ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » !

هذا ، وقد قيل للفرس الحاضر المُعدِّ للركوب والعدو (عتيد) من  
ذلك أيضاً .

أما قصدهم بـ (العتيد) الجسم العظيم ، فصحيح لا غبار عليه .

قال ابن منظور : « عتد الشيء عتاداً فهو عتيد : جسم » ، وهو من  
الظهور بحيث لا يحتاج إلى تأويل !

﴿ العتمة ﴾ لثلاث الليل الأول وظلمة الليل ! مفتوحة العين والتاء .

وقلما يحكيها الكتاب كذلك !

قال صاحب المصباح : « العتمة من الليل بعد غيبوبة الشفق إلى آخر

الثالث الأول . وعممة الليل ظلام أوله عند سقوط نور الشفق . وأعتم  
دخل في العتمة مثل أصبح دخل في الصباح « ! وعليه نصوص  
المعجمات .

﴿استعجب﴾ أ كثرهم يحسبه لحناً لدورانه على السنة العامة ،  
وهو صحيح فصيح ! ففي المصباح : « وعجبت من الشيء عَجَبًا من باب  
تعب ، وتعجبت ، واستعجبت » ؛ وفي الأساس : « والاستعجاب : فرط  
التعجب . قال أوس :

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يترمم « !  
﴿العجر﴾ العجر في قولك : ( أظهرته على الكتاب بعجره  
وبجره ) جمع عَجْرَةٌ ! فهو كعُقْدٍ جمع عُقْدَةٍ وزناً ومعنى . ومثله  
البُجْرُ بعده . والكتاب يحسبون هذا وذلك مفرداً فلا يضبطونه البتة .  
قال صاحب الأساس : « ومن الحجاز أَلْقَيْتُ إِلَيْهِ عُجْرِي وَبُجْرِي إِذَا  
أُطْلِعْتَهُ عَلَى مَعَائِيكَ لِتَفْتِكَ بِهِ . وَأَصْلُ الْعُجْرِ الْعُرُوقُ الْمُتَعَقِدَةُ النَّائِثَةُ ،  
وَالْبُجْرُ مَا تَعَقَدُ مِنْهَا عَلَى الْبَطْنِ خَاصَةً « ! واستعماله مشهور . من ذلك  
ما قاله علي رضي الله عنه : « إِلَى اللَّهِ أَشْكُو عُجْرِي وَبُجْرِي » يعني همومه  
وأحزانه وقد قال الحريري في مقامه الوبرية : « وَكَيْفَ عُجْرَهُ وَبُجْرَهُ »  
يعني : حاله باطنياً وظاهراً ! .

﴿استعذر﴾ يحسبونه عامياً ، وهو صحيح فصيح ! قال صاحب  
الأساس : « واستعذر النبي ﷺ من عبد الله بن أبي ، أي قال :

عذيري من عبدالله ، وطلب من الناس العذر إن بطش به . ويقال  
للمفرد في الإعلام بالأمر : والله ما استعذرت إليّ ، وما استندرت  
إليّ ؛ أي لم تقدم الإِعذار ولا الإِندار !

( عرض ) عرضه عليه وله إذا أظهره وأبرزه إليه ، من باب :  
ضرب يضرب ، مكسور عين المضارع . وعرض لي ، إذا ظهر وانتصب  
مثله ، وفيه لغة من باب : فهم يفهم . والسائر على الأفواه بالمعنيين  
مضموم عين المضارع ، وهو لحن ! فعرضه يعرضه الذي من باب : قتله  
يقتله ، معناه الشائع : وضعه بالعرض ! ففي الصحاح : « وعرض  
العودَ على الإِناء ، والسيفَ على فخذِه ، يعرضُه ويعرضُه أيضاً ، فهذه  
وحدّها بالضم » ! وفي الحديث : « خروا آئبتكم ولو بعود تعرّضونه  
عليه » ، قال صاحب النهاية : أي تضعونه عليه بالعرض « ! ولِ عرضَ  
يعرضُ معانٍ أخرى ليست في شيء مما يحسبه الكتاب . ( اللسان  
والتاج ) .

( استعرض ) الذائع على الألسنة ( استعرض الجيش ) إذا  
أمره عليه وتفقد أحواله . و ( استعرض ) في اللغة لغير هذا . وقد نبه  
عليه اليازجي وغيره . فالذي يجب أن ينزل هذه المنزلة ( عرض ) . ففي  
الصحاح : « عرضت الجند عرضَ العين ، إذا أمررتهم عليك ونظرت ما  
حالمهم » ، وفي الأساس : « عرضت الجيش عرض عين ، إذا أمررته  
على بصرك لتعرف من غاب ومن حضر » !

أما ( الاستعراض ) في اللغة مُعْناه القريب ( طلب العرض ) ،  
وأقرب منه ما قاله صاحب التاج : « واستعرضها أتاها من جانبها عرضاً » ،  
ولم يأت بالمعنى الشائع له .

هذا ، والعرب تقول في نحو ما يريدُه الكتاب : ( صفح  
وتصفح ) ؛

فصفح القومَ إذا عرضهم واحداً واحداً ليرى صفحات وجوههم ،  
وصفح ورق الكتاب إذا نظر فيه ورقه ورقة . وفي الصحاح : « وصفح  
الإبل على الحوض أمررتها عليها » !

وتصفح القومَ إذا تأمل وجوههم ليتعرف أمرهم ، وتصفح الكتاب  
إذا تأمله ونظر في صفحاته . وفي الأساس : « وتصفح القومَ نظر في  
أحوالهم أو نظر في خلاصهم هل يرى فلاناً ؟ » !

( تعرف عليه ) تعبير شائع تفرع عليه استعمال عامية  
شتى لا يساير أكثرها نصوص اللغة . وقد جرت الكتاب إليها الترجمة  
الحرفية لفعل ( التعارف ) في اللغة الفرنسية . فجعلنا فيما يلي ما سنح في  
اللغة من الألفاظ لأداء المعاني التي يرومها الكتاب في هذا الباب .  
وإليك البيان :

يقولون : عرفته على فلان ؛

وصوابه : عرفته بفنون ، أو عرفته فديناً ؛

ويقولون : تعرفت على فلان ؛

وصوابه : تعرّف به أو تعرفه ، إذا تطلبته حتى تعرفه !  
ويقولون : عرفني على نفسه ، أو قدّم إليّ نفسه ؟  
وصوابه : اعترف إليّ أو اعترف إليّ ؟ أو تعرف إليّ ، أو  
اعترف لي ، أو عرفني نفسه ، أو عرفني بنفسه !  
ويقولون : نعرف كل منا على الآخر أو قدّم كل منا نفسه إلى  
الآخر ؟

وصوابه : تعارفنا ، أو تعرف كل منا صاحبه أو بصاحبه !  
وكل ما ذكرناه لك منقول لا يحتاج إلى مزيد قول . إلاّ ( عرفته  
به و (تعرف به) ففيهما كلام لا بد منه !  
فالأصل في (عرفته به) ألاّ تدل دلالة (عرفته إياه) . فقد أبان  
سيبويه في الكتاب فرق ما بين (عرفته زيداً) و (عرفته يزيد) .  
فجعل الأول بمنزلة قولك : ( جعلته يعرف زيداً ) والثاني كقولك :  
( جعلته معروفاً يزيد وموسوماً به ) أي أوضحته به وجعلته اسماً له وعلماً  
عليه . وشتان ما بينهما كما ترى !

وقد أخذ ابن منظور بمقالة سيبويه هذه فقال : « وعرفه الأمر أعلمه  
إياه ، وعرفه بيته أعلمه بمكانه ، وعرفه به وسمه » ! وعليه نص التاج .  
وسكنت سائر المعجمات عن بيان الفرق ولم يأت بها نص على أن (عرفته  
به) كأعلمته به . وإنما نصُّ أكثرها : (التعريف : الإعلام) أو  
(التعريف ضد التنكير) لا أكثر ولا أقل !

أما صاحب المصباح فقد صرح وحده بأن (عرفته به) كأعلمته به .  
قال : «عرفته عرفة بالكسر وعرفناً علمته بجاسة من الحواس الخمس ،  
والمعرفة اسم منه . ويتعدى بالثقل فيقال : عرفته به فعرفه » ! فجميل  
(عرفته) كأعلمته سواء بسواء . فأت تقول : (عرفته الشيء وبالشيء)  
بمعنى ، كما تقول : (أعلمته الأمر وبالأمر) بمعنى دون فارق  
أيضاً ! .

أما (تعرف به) فقد قاله للمعنى الشائع المولدون . وقد أشار إلى  
ذلك اليازجي في (لغة الجرائد) ، قال : «فقد ورد مثل هذا في الأغاني  
في أخبار عبادل ونسبه ، وهو قوله : فحركت بعيري لأتعرف بهن  
وأشدهن . ومثله بعد سطر . وفي نفع الطيب في الكلام عن يوسف  
الدمشقي : وكان من الذين أخفاهم الله لايتعرف به إلا من تعرف له ،  
أي أظهر له معرفة نفسه . ومثله في كلام ابن بطوطة  
وغيره » .

فأصل معنى (تعرف به) في اللغة : أصبح معروفاً أو موصوفاً به .  
كما كان أصل (عرفته به) : جعله معروفاً أو موصوفاً به ! فالعرفة  
خلاف الإنكار ، والتعريف خلاف التنكير ، والتعرف خلاف التنكر  
فإذا عمم صاحب المصباح وجعل (عرفته به) كأعلمته به ، وكان الأمر  
على هذا جارياً ، فليس ما يؤخذ على المولدين في اشتقاق مطاوعه قياساً  
وصرف مؤداه إلى نحو ما صرف إليه أصله ! وليس ما يتوجه على هذا إلا

كما يتوجه على ذلك . واللغة فوق ذلك في حاجة إليه .  
 فمراد الكتاب من (تعرف عليه) أن يفهم به حدوث المعرفة  
 بالشخص بعد تعريفه ، على أن التعريف قد حصل بحضرة المعرف وعلمه .  
 ولا يخفى أن (عرفه) أعم من أن تقصر على هذا المراد . فلا متسع  
 إذاً عن قبول (تعرف به) مطاوعاً قياسياً لـ (عرفه به) . والتأمل قاضٍ  
 بإقراره !

(العازب) تقول : رجل عَزَب وامرأة عَزَب وعَزَبَةٌ ، إذا  
 لم يكن لها زوج ، وهو الأشهر فيه ! وتقول : رجل عازب وامرأة  
 عازبة . وقيل : رجل أعزب وامرأة عزباء ، لغة . والاسم من ذلك :  
 العُزْبَةُ والعزوبة . وجمع العَزَب أعزاب ، والعازب عَزَاب ، والأعزب  
 على القياس عُزْب . ( الأساس والمصباح واللسان ) !

(الاعزام) في دواوين حلب بمعنى (الإرسال) ، وهو ليس  
 من اللغة . ذكره الرصافي في (دفع الهجنة) !

(العَشْر) لثالث الشهر ، يذكرونه وهو مؤنث ، لأنه صفة  
 لمؤنث كـ (الثلاث والخمس) . وأصله : (الليالي العَشْر) على حكم  
 عادة العرب في التأريخ بالليالي . لذلك ينبغي أن يقال :

العشر الأولى أو الأول أو نحوهما ، لا العشر الأول كما يقوله

الكتاب !

والعشر الثانية أو الوسطى أو الوُسَط أو نحوها ، لا العشر الثاني أو  
الاولى !

والعشر الثالثة أو الاثيرة أو الاثيرة أو الاواخر ، لا العشر الثالث أو  
الاثيرة !

وقد أشار إلى ذلك صاحب المصباح غير مرة !  
(العشاء) أكثر الكتاب لا يميزون (العشاء) بالكسر للزمن  
المعروف ، من (العشاء) بالفتح للطعام الذي يوه كل فيه ، فيقولون مثلاً :  
(تناولت طعام العشاء) أي تعشيت ، ووجهه : (تناولت العشاء) بحذف  
(الطعام) . لأن (العشاء) للطعام نفسه لا للزمن !

ومثل ذلك محلاً للتنبية (العشي) بالفتح و (العشي) بالكسر .  
فالأول للزمن ، والثاني لطعامه . فـ (العشي) طعام (العشي) ، كما كان  
(العشاء) طعام (العشاء) !

وهكذا (الغداء) مورد للوهم . يقولون : (هذا ثمن طعام الغداء) ،  
والوجه فيه حذف (الطعام) . فـ (الغداء) طعام (الغدوة أو الغداة)  
وقد اشتهر لطعام الظهر ! و (الأغذية) جمعه ، كـ (الأعشبة) جمع  
(العشاء) !

والعجب أنهم يتجافون عن استعمال (عشيتة وغديتة) و (تعشيتات  
وتغديتات) فيصرفون عنها في محكم كلامهم . كأنهم يحسبون أنها عامية .  
وهي ، كما لا يخفى ، عربية فصيحة !

﴿ العِضَادَة ﴾ لحِشْبَة البَابِ مِنْ جَانِبِهِ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ .  
وَالكِتَابُ يَجْسُبُونَهَا بِالْفَتْحِ . وَاسْتِعْمَالُ ( الْعِضَادَة ) فِي الْمَجَازِ مَنْقُولٌ . قَالَ  
الزَّمخَشَرِيُّ : « وَفُلَانٌ عِضَادَةٌ فُلَانٍ ؛ إِذَا كَانَ لَا يَفَارِقُهُ . وَيَقُولُ الرَّجُلُ  
لصَاحِبِيهِ : كَفَانِي بِكِلْمَا عِضَادَتَيْنِ أَيَّ مَعِينِينَ . الْأَصْلُ عِضَادَتَا الْبَابِ ،  
وَوَقْفًا كَأَنَّهَا عِضَادَتَانِ ! »

وَمِثْلُ ( الْعِضَادَة ) ، ( الدِّعَامَة ) . فَالْكِتَابُ يَجْسُبُونَهَا بِفَتْحِ الدَّالِ  
وَهِيَ مَكْسُورَةٌ !

﴿ الْعُقَارُ ﴾ بِالْفَتْحِ لِلدَّارِ وَالْأَرْضِ وَنَحْوَهُمَا . وَالْكِتَابُ يَقُولُونَهُ  
بِالْكَسْرِ خَطَأً !

وَبِالْكَسْرِ مَصْدَرٌ ( عَاقَرَهُ ) إِذَا لَازَمَهُ . فَنَفِي اللِّسَانِ : « وَعَاقَرُ الشَّيْءُ  
مَعَاقِرَةً وَعِيقَارًا : لَزَمَهُ ! »

وَبِالضَّمِّ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ ؛ فَعُقَارُ الْخِيَارِ مَا يَرعى مِنْ نَبَاتِ  
الْأَرْضِ ، كَعُقَارِ الْبَيْتِ الْخِيَارِ مَتَاعُهُ ، وَعُقَارُ الْقَصِيدَةِ الْخِيَارِ أَيَّابَتُهَا .  
وَالْعُقَارُ الْخَمْرُ أَيضًا . وَقِيلَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْحَابَهَا يِعَاقِرُونَهَا ،  
فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ فُعَالٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ . وَقِيلَ لِإِنَّهَا عَاقَرَتِ الْعَقْلَ وَعَاقَرَتِ  
الدُّنْيَا أَيَّ لَزَمَتْهُ ، فَتَكُونُ فُعَالًا بِمَعْنَى الْفَاعِلِ . وَقِيلَ لِأَنَّهَا تَعْقِرُ الْعَقْلَ  
أَيَّ تَنْحَرُهُ . وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا طَائِلَ فِي اسْتِيفَائِهِ ! قَالَ  
الشَّاعِرُ :

سُقُوا بِالْعُقَارِ الصِّرْفِ حَتَّى تَتَابَعُوا كَدَّابَ ثَمُودٍ إِذْ رَغَا سَقَبُهُمْ ضُحَى

(العماية) يقولونه بكسر العين ، وهو بفتحها أبدأ . قال ابن

منظور : « والعمياء والعماية والعمية والعمية ، كله الغواية واللجاجة في  
الباطل » !

وقال ابن الأثير : « وفي حديث أم معبد : نسفوا عمائتهم . العماية

الضلالة ، وهي فعالة من العمى » !

(عني وعني وعني) عناه الأمر كشفله ، فعني به كشفل

به على المجهول ، عناية وعنياً ، فهو معني به ككشغول به ! وهو  
المشهور .

وعني فلان في الأمر وبالأمر كتب عناية وعنياً ( وقد منعه

بعضهم ) ، فهو عان وعني وعني !

وعني فيه وبه عنياً وعناية أيضاً كرمي . وأصل معناه قصد !

(عهد إليه) رأيت البلغاء يعدونه بنفسه وبالباء و (في) .

تقول : ( عهدت إليه أمري وبه وفيه ) . وقد أبا الشيخ إبراهيم البازجي  
تعديته بنفسه وشايعه فيه كثيرون . ولا أراه وجيهاً البتة !

فها هنا قولك : ( عهدت إليه في الأمر ) . فهذا لاخلاف فيه ،

لأن نصوص المعجمات سائرها عليه .

وقولك : ( عهدت إليه بالأمر ) . ولا كلام فيه أيضاً ، إذ ورد

النص به . قال صاحب المصباح : « العهد الوصية » ، يقال : عهد إليه ،

فعهد من باب نعب إذا أوصاه . وعهدت إليه بالأمر قدمته » . والتقديم

هنا الأمر والإيعاز . ونحو ذلك ما جاء في نهج البلاغة <sup>(١)</sup> : « والذي بعثه بالحق واصطفاه على الخلق ما أنطق إلا صادقاً . وقد عهد إليّ بذلك كله ، وبإهلك من يهلك ، ومنجى من ينجو ، ومآل هذا الأمر . وما أبقى شيئاً ير على رأسي إلا أفرغه في أذنيّ وأفضى به إليّ » .  
وبعضهم يرتاب في صحته على غير وجه .

فإذا صحح هذا وذاك فقد بقي أمر تعدية الفعل بنفسه ، وهو موضوع الخلاف ومظنة الامتراء . وقد راعيته في كتب بعض الخذاق الأقدمين . ولا يحضرني فيه إلا ما جاء في الحديث والنهج واللسان والجامع .

ففي حديث الإسراء : « ثم هبط حتى بلغ موسى فاحتبسه موسى ، فقال يا محمد : ماذا عهد إليك ربك . قال : عهد إليّ خمسين صلاة كل يوم وليلة » !

وفي وصية علي رضي الله عنه لابنه الحسن عليه السلام : « رجوت أن يوفئك الله لرشدك ، وأن يهديك لقصدك ، فعهدت إليك وصيتي هذه » . وهو صريح !

وفي اللسان في مادة عهد حول تفسير حديث الدعاء ( وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ) ، قال ابن منظور : « وقيل معناه إني متمسك بما عهدته إليّ من أمرك ونهيك ، ومبلي العذر في الوفاء به قدر

الوسع والطاقة ، وإن كنت لا أقدر أن أبلغ كنه الواجب فيه .  
فأوقع تعديّة الفعل بنفسه ، وإلا لقال : ( وإني متمسك بما عهدت فيه  
إليّ من أمرك ونهيك ) وهو واضح أيضاً . وابن منظور في تحقيقه  
من تعلم !

وجاء في الجامع للقرطبي <sup>(١)</sup> : « قال عمر فور وفاة الرسول :  
أما بعدُ فأني قلت لكم أمس مقالة وإنما لم تكن كما قلت . وإني  
والله ما وجدت المقالة التي قلت لكم في كتاب أنراه الله ولا في عهد  
عَهْدِهِ إِلَيّ رسول الله ﷺ . ولكنني كنت أرجو أن يعيش رسول  
الله ﷺ حتى يدبرنا ! »

فإذا تخلف النص عن ذكر هذا ، فليس كل ما ساغ استعماله قد  
ورد النص به . والذي رويناك لك مظنة الاستشهاد ومحل للاستدلال  
والتصويب !

فجماع القول إنك تقول : ( عهدت أمري إليك ) كما  
تقول : ( وكلمته ) جملة . ومقالة المنكر مدفوعة ، لا تنهض بما  
ذكرناه ! .

﴿ العهدة ﴾ أبي اليازجي وداغر مقالة الكتاب : ( العهدة بدل  
المعاهدة ) . قال الأستاذ داغر : « ومن أوهامهم استعمال العهدة بمعنى  
المعاهدة ، فيقولون : عهدة برلين وعهدة لوزان . ولا يخفى أن للعهدّة

معاني كثيرة كالحلمة والتبعة أو الدرك وكتاب الحلف وكتاب الشراء  
والرجعة وغيرها . ولكن ليس بينها ما يسوغ استعمالها مكان معاهدة !  
وهو لا يخرج جملة عن كلام الشيخ إبراهيم البازجي .

والذي نراه أن (العهد) تنزل منزلة (المعاهدة) على وجه بلا  
نكير ، ولو لم تكن إحداهما طبق الأخرى ، قال صاحب المصباح :  
« وفي الأمر عهدة أي مرجع للإصلاح ، فإنه لم يحكم بعد فصاحبه  
يرجع إليه لإحكامه . وقولهم : عهدته عليه ، من ذلك . لأن المشتري  
يرجع على البائع بما يدركه . ونسب وثيقة المتبايعين عهدة لأنه يرجع  
إليها عند الالتباس ! »

فانظر إليه كيف عاد بمعنى (العهد) إلى وثيقة المتبايعين ؟ وكيف  
أوضح وجه الانتقال بالاصطلاح ؟

وقد تكون (العهد) فوق ذلك بين سوى المتبايعين لعموم الأصل !  
قال الراغب ، وقوله أعم وأوعى : « وباعتبار الحفظ قيل للوثيقة بين  
المتعاقدين عهدة ! »

وهذه حكاية ابن منظور عن أبي الهيثم ، قال في اللسان : « وإنما  
سمي اليهود والنصارى أهل العهد ، للذمة التي أعطوها والعهد المشترطة  
عليهم ولهم . والعهدُ العهدُ واحد » ! وعلى ذلك نص التاج . بل هذا  
قول ابن سيده في المخصص : « والعهدُ كتاب العهد والشراء والعقدُ  
العهدُ والجمع عقود ! »

فإذا كان الأمر على هذا جارياً فما عذر المعارض في دفع قول

الكتاب (عهدة برلين) إذا أُريد به الصك أو العهد أو العقد ؟ !  
﴿ عود و تعود و اعتاد ﴾ يمدّها أكثرهم بـ ( على ) ، وهي

تعدى بنفسها ! وقد نبه عليه كثيرون .

قال ابن منظور : « وعوده الشيء جعله يعتاده » ، وقال : « وعود

الشيء وعاده وعاوده معاودة وعوداً واعتاده واستعاده وأعاده أي صار  
عادة له » ؛ وفي الحديث : « تعودوا الخير ، فإن الخير عادة والشر لجابة » !  
وعلى ذلك نصوص المعجمات .

﴿ استعاد ﴾ استعاد الأمر بمعنى اعتاده ، عربي منقول ، ويحسبه

أكثرهم خطأ لدورانها على السنة العامة .

قال ابن منظور : « واعتاده واستعاده وأعاده أي صار عادة له » !

وفي الحديث ( إلتزموا تقى الله واستعيدوها ) . قال ابن الأثير : « أي  
اعتادوها » !

﴿ عول ﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب استعمالهم ( عول )

بمنزلة ( عزم ) خلافاً لوجهه . قال : ( وفي كتب اللغة عول عليه أدلّ  
وحمل أي اعتمد عليه واستند إليه ) !

أقول لا أرى مذهب الكتاب في هذا الاستعمال بعيداً . قال

صاحب الأساس : « ويقال عول على السفر إذا وطّن نفسه  
عليه » ! .

(عابه) أخذ الأستاذ داغر على الكتاب قولهم : (عابه على

فعله) ، وجعل صوابه : (عاب عليه فعله) . ولا أرى لتخطئته هذه  
وجهاً . فالثاني هو الأصل والأول مجاز منه ! تقول : عبت الشيء إذا  
جعلت فيه عيباً بفعلك ، وعبت الشيء إذا نسبتبه إلى العيب بقولك .  
وإذا كنت تقول : عبت الشيء على الأصل لأنه كان موضعاً للعيب ،  
فأنت تقول : عبت فلاناً إذا كان موضعاً للنقص أيضاً . وفلان هذا  
يكون محلاً للعيب إذا كان فعله كذلك . كما يكون موطناً للقدح  
لو كان خلقه كذلك !

قال علي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> : « لا يُعاب المرء بتأخير حقه ، إنما

يُعاب من أخذ ما ليس له » ! وقال ابن جني في الخصائص <sup>(٢)</sup> : « فإذا  
جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا ، كان مثل ذلك في أشعار المولدين  
أخرى بالجواز . فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير  
الشعر بل في حال السعة وموقف الدعة ، كان ما يبرِدُ من المولدين في  
الشعر ، وهو موقف فسحةٍ وعذرٍ ، أولى بجواز مثله » ! وهذا وذاك  
واضح صريح .

وهذا قول صاحب الصحاح : « قدحت في نسبه إذا طغنت » ،  
وقول صاحب المصباح : « وقدح فلان في فلان قدحاً من باب نفع :

(١) نهج البلاغة ( ص ١٩٣ ، ج ٣ ) .

(٢) ( ص ٣٢٣ ، ج ١ ) .

عابه وتنقصه . فانظر كيف جعل قرح في فلان بمنزلة  
( عابه ) !

وهذا ما ذكره الزاغب في المفردات : « العيب والعايب الأمر الذي  
يصير به الشيء عيبة ، أي مقراً للنقص . وعبته جعلته معيباً إما بالفعل  
كما قال : فأردت أن أعيبها » ، وإما بالقول وذلك إذا ذمته نحو  
قولك : ذمت فلاناً « ! فقد جعل ( عبت فلاناً ) كذمته . وأنت تدم  
الرجل كما تدم منه القول والفعل .

فعلى هذا تقول : عبت فلاناً بفعله وبما فيه ، كما قال  
الشاعر :

لولا الحياء ولو ما الدين عبتكما يبعض ما فيكما إذ عبتما عوري  
وتقول إلى ذلك : عبت فلاناً على ما فعله وعلى ما قاله وعلى ما فيه .  
وموضع ( على ) هاهنا لا يخفى !

أمّا ما استظهر به الأستاذ في دفع قول الكتاب ففيه موضع للقول  
ومحل للنظر . قال : « وفي كتب اللغة عاب الشيء جعله ذا عيب .  
ومنه في سورة الكهف : أردت أن أعيبها ، يعني السفينة .  
قال أبو الهيثم في تفسير أعيبها : أي أجعلها ذات عيب » ! ففاس قول  
الكتاب : ( عابه على فعله ) على قوله تعالى :

( ١ ) سورة الكهف .

( أردت أن أعيبها ) . وكلُّ على التحقيق بمعنى فلا غرو

إذا تخلف القياس !

فمراد الكتاب من ( عابه ) : نسبة إلى العيب بالقول ، وتفسير

( أعيبها ) من الآية : جعل فيها عيباً بالفعل ، كما فصله

الراغب . وموضوع الكلام كله فيما كان على المعنى

الأول !

وإذا كان مقصود الأستاذ من الاستدلال بالآية التحقيق

في التعديّة ليس غير ، فقد كان عليه أن ينبه على ذلك وأن

يستكمل ما تفرع على الأصل الذي جاء به ليأتي دفعه جامعاً

مانعاً .

أما استدراكه بتخرّج قول الشاعر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعياب معاب

على تقدير مضاف ، أي عبتم فعله ، فليس عليه دليل . والبيت

إلى ذلك أحق أن يستدرك به عليه عند التحقيق !

وقد ذكره الصحاح ولم ينزع إلى شيء مما سنع للأستاذ . وحكاه عنه

اللسان فلم يشر ولم يعلق . بل قد روى أشباهه فلم ينكر ولم يعقب !

وإذا عنّ للأستاذ أن يخرج هذا الشعر على ما خرّجه عليه ، فلا

أظنه يحمل عليه كل نص أوردناه . إذ لا ينهض به دليل .

فكلام الكتاب على ما رأيت صحيح لا محل فيه لنكير . فنأمل !

(العيان) للمواجهة ، يقوله الكتاب بفتح العين وهو بالكسر !

لأنه من قولك : (عينه يعينه معاينةً وِعياناً) كقولك (واجهه يواجهه مواجهةً وواجهاً) !

وفي ذلك يقول الحريري في المقامة (النصيبية) : ( والله ما نطقت

ببهتان ولا أخبرنكم إلا عن عيان ) . ومنه ما جاء في المحكم : (الظن

شك ويقين ، إلا أنه ليس يقين عيان إنما هو يقين تدبر) !



## الفصل التاسع

### حرف الغين

﴿ الغث والسمين ﴾ الغث للمهزول ، والسمين تقيضه .  
وبعض الكتاب يحسب ( السمين ) بالكسرة ، فيقول : ( لا يميز غثاً من  
ثمين ) وهو خطأ !

ففي حديث ابن عباس أنه قال لابنه ( علي ) : « الحق بابن عمك  
فغثك خير من سمين غيرك » ! وهو مقول في الأمثال  
ومن ذلك قول الشاعر :

سمين قريش مانع منك لجهه      وغث قريش حيث كان سمين  
وقول الآخر :

وقريش هي التي تسكن البحر      ر بها سميت قريش قريشا<sup>(١)</sup>  
تأكل الغث والسمين ولا تت      رك يوماً لذي جناحين ريشا

﴿ لا غرو ﴾ بعضهم يحسبه بمعنى ( لاشك ) فيضعه موضعه .  
ومعناه : ( لا عجب ) ! ففي الأساس : « لاغرو من كذا أي لا عجب » ،  
وفي المصباح : « لاغرو لا عجب » !

﴿ الغش ﴾ هو بالكسر خلاف النصح ، وبالفتح المصدر من

( ١ ) قريش ولد النضر ، في سورة قريش سموا بتصغير القروش وهو دابة عظيمة

في البحر تعبت في السفن ولا تطاق إلا بالنار ( شواهد الكشاف ) .

( غش ) . أَمَا بِالضَّمِّ فَللغاش تقيض الناصح ، والكتاب ينزلونه منزلة المصدر خطأ . قال ابن منظور : « ورجل غش غاش والجمع غشون » !  
وعليه نص التاج .

( الغضن ) واحد ( الغضون ) ، ( الغضن ) بفتح فسكون ، و ( الغضن ) بالتحريك ، ليس فيه سواهما ! والكتاب لا يحكمون ضبطه .  
قال صاحب المصباح : « الغضون مكسر الجلد ومكسر كل شيء غضون أيضاً ، الواحد غَضْنٌ وغَضَنَ ، مثل أسد وأسود وفلس وفلوس » !  
وعلى ذلك نص المعاجم .

( الغلاظة ) بكسر الغين والدائر على الألسنة فتحها ، وهو لحن ! أَمَا ( الغلظة ) ففيها مثلثة . قال ابن منظور : « فيه غِلْظَةٌ وغلْظَةٌ وغلْظَةٌ وغلْظَةٌ أي شدة واستطالة » !

( الغواية ) غيها مفتوحة والدائر كسرهما ! قال امرؤ القيس :

فقلت بين الله مالك حيلة<sup>١</sup> وما إن أرى عنك الغواية تنجلي  
ومنه قول الحريري في المقامة ( القهقرية ) : ( مجلبة الغواية استغراق الغاية ) ! ( التاج ) .

( غيور ) ( فعول ) بمعنى ( فاعل ) يستوى فيه المذكر والمؤنث ! وما كان هذا شأنه لا يؤنث ولا يجمع جمع سلامة . قال سيبويه في الكتاب (١) : « وأما ما كان فعولاً فإنه يكسر على فعلٍ

(١) ( ج ٢ ، ص ٢٠٨ )

عُنيت جميع المؤنث أو جميع المذكر . وذلك قولك : حَبور وحبُر ،  
وغَدور وغدُر . وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على  
فمائل كما جمعوا عليه فعيلة لأنه مؤنث مثله . وذلك عَجوز وعجائز ،  
وقالوا : عَجُزُ . كما قالوا : صَبْرٌ وجدود وجدائد ، وصَمَود وصعائد .  
وقالوا للواله : عَجول وعَجُلُ ، كما قالوا : عَجوز وعَجُزُ ، وسلوب  
وسلُب وسلايب ، كما قالوا : عجائز . وكما كسروا الأسماء وذلك :  
قَدوم وقدائم وقُدُم ، وقلوص وقلائص وقلُص . وقد يستغنى ببعض  
هذا عن بعض . وذلك قولك : صعائد ، ولا يقال : صعُد . ويقال :  
عُجُلُ ، ولا يقال : عجائل . وليس شيء من هذا وإن عنيت به الآدميين  
يجمع بالواو والنون ، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه  
علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل .

ققولك : ( غيورة ) في مؤنث ( غيور ) ، و ( غيورون ) في جمعه ،  
لحن . وصوابه كما مر : ( غَيور ) في المؤنث ، و ( غَيْرُ ) في الجمع .  
ومثله ( صبور ) أيضاً ؛

وقد نبه على ذلك كثيرون .

### حرف الفاء

( فتش ) بالتشديد يتعدى بنفسه فتقول : ( فتشت الشيء )  
إذا تصفحته ، ومثله الخفف . وهو يتعدى بـ ( عن ) فتقول : ( فتشت

عنه ) إذا بحثت واستقصيت .

أما تعديته بِ ( على ) كما هو دائر على الألسن فغير منقول ، وقد  
نبه عليه كثيرون .

﴿ الفِجَج ﴾ للنبي من الفواكه بالكسر ، لا بالفتح كما يخالاه  
الكتاب ؛ فَ ( الفَج ) بالفتح للطريق الواسع كما لا يخفى . قال ابن  
منظور : « وقوله تعالى : من كل فج عميق ، قال أبو الهيثم : الفج  
الطريق الواسع في الجبل ، وكل طريق بعد فهو فج » ، وقال : « والفِجج  
من كل شيء ما لم ينضج ، وفجاجته نهائه وقلة نضجه ، وبطبخ فيج إذا  
كان صلباً غير نضيج »!

﴿ الفداحة ﴾ يقولها كتاب الصحف لثقل الأمر فيوهمون ؛  
قال ابن منظور : « الفدحُ إِنْقالُ الأمرِ والحملِ صاحِبَهُ ، فدَحَهُ الأمرُ  
والحملُ والدينُ يَفدَحُهُ فدَحًا أَثقلَهُ فهو فادح » .  
فالصواب أن يقال : ( فدحُ الضرائب ) لا ( فداحتها ) ، وإليه  
أشار اليازجي .

﴿ الفذلكة ﴾ لفظ موأد معناه : مجمل الشيء ومحصوله . وهو  
منحوت من قولك : ( فذلك كذا ) . وأكثر الكتاب ينزلونه غير هذه  
المنزلة وبصرفونه عن وجهه البتة .

قال الخفاجي في ( الشفاء ) في ترجمة ( الفهرس ) <sup>(١)</sup> : « ثم إنه

(١) : ( ص ١٥٢ ، ١٥٣ ) .

ليس بمعنى الفذلكة . فإن معناها إجمال عدد فصاه قبله . قال  
المتنبي :

نسقوا لنا نسق الحساب مقدماً وأتى فذاك إذ أتيت مؤخرًا  
قال الواحدي : الفذالك جمع فذلكة وهي جملة الحساب ، لقولهم  
فيها : فذلك كذا ، انتهى . وهذه لفظة منحوتة مولدة أيضاً . وليست  
معربة . قال في القاموس : فذلكَ حسابُه أنهاه وفرغ منه ، مخترعة من  
قوله إذا أجل حسابُه : فذلك كذا وكذا . وقال قبل ذلك :  
«والفهرسة المصدر كالفذلكة . يقال : فذلكت الكتاب ، إذا وقفت  
على جلته » !

هذا وقد أتى كـ ( الفذلكة ) فيما اشتهر عن العرب نحوه :

البسمة	:	من قولك ( باسم الله ) !
والحولة والحوقلة :	==	( لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ) !
والسبحلة	:	( سبحان الله ) !
والحيعة	:	( حي على الصلاة ، حي على الفلاح ) !
والطلبقة	:	( أطال الله بقاءك ) !
والدمعزة	:	( أدام الله عزك ) !
والهيلة	:	( لا إله إلا الله ) !
والحمدلة	:	( الحمد لله ) !
والجعفدة	:	( جعلت فداك ) !
والملمسة	:	( هلم ) !

كان

والمشكنة : من قولك ( ما شاء الله )!

والحيلة : = = ( حيلة بالشيء )!

والسمعة : = = ( سلام عليكم )!

وتقول في كل ذلك على الفعل : ( بسم فلان وحوقل ) إذا قال

هذا ، كما تقول : ( فذلك )!

ومن مواضع المتكلمين ( البلكفة ) من قولك : ( بلا كيف ) .

قال الزمخشري :

قد شبهوه بخالقة وتخوفوا شنع الورى فتستروا بالبلكفة

قال الشارح <sup>(١)</sup> : « والبلكفة قولك : بلا كيف . يقرر مذهبه

في نفي الرؤية ويقدم في أهل السنة والجماعة الذين يصدقون بأن

رؤية الله تعالى حق ويقولون : نرى ربنا يوم القيامة بلا

كيف » !

ومن ذلك ما قاله ابن جنى في ( سر الصناعة ) <sup>(٢)</sup> ، قال : « وقد

اشتقت العرب أفعالاً ومصادر من الحروف . أخبرني أبو علي أن بعضهم

قال : سألتك حاجة فلا ليت لي ، وسألتك حاجة فلو ليت لي . أي

قلت لي في الأول : لا ، وفي الثاني : لولا » !

فأعرف ذلك .

﴿ فسح ﴾ يقول الكتاب : ( أفسحنا له مكاناً ) . . . وصوابه :

(١) : شواهد الكشاف ( ص ٨٦ )

(٢) : وقد ذكره في الخصائص أيضاً ( ج ١ ، ص ٤٣٣ )

( فَسَحْنَا ) ثلاثياً ، كما أشار إليه البازجي ؛ قال صاحب الأساس :  
« افسحوا لأخيكم في المجلس ، وتفسحوا له » . وكذلك ما جاء منه على  
المجاز ، قال صاحب المفردات : « ومنه قيلُ فسحت لفلان أن يفعل  
كذا ، كقولك : وسعت له » ؛ فلا يقال فيه ( أفسحت ) كما يقوله  
الكتاب !

( نفشى ) نفشى الخبر ونشى ، إذا كتب به على كاغد  
رفيق فمشى فيه . وبعضهم يقول : ( فشى ) بالتشديد ؛ وهو عامي خالص  
( التاج ) .

( تفاصح ) إذا تكلف الفصاحة ونشبه بالفصحاء ، عربي .  
ويحسبه أكثرهم عامياً ( التاج ) .

( انفك ) قطع الأستاذ داغر بتلحين القائل : ( لا ينفك  
عن السعي ) ، وجعل صوابه : ( لا ينفك ساعياً ) أو ( لا ينفك يسعى ) أو  
( لا ينقطع ولا يكف عن السعي ) !

والعجب أن يقع الأستاذ فيما وقع فيه . ولعله لو حاول أن يسند  
دفعه هذا بالدليل لعافه وأعرض عنه ، لتخلف الدليل . وإلا فما الذي يؤخذ  
على مقالة الكتاب هذه ؟

فانفك الشي من الشي : افترق وانفصل بعد ملازمة والتحام . هذا  
هو الأصل . ولا ينفك يسعى : أي لا يزال . وكل من باب وعلى  
جهة ، ولو ارتدا إلى أصل واحد . ولا يستلزم ثبوت الثاني واشتهاره

في هذا نفي الأول بحال من الأحوال !

وإن كان الأستاذ في ريب مما أسلفنا فليُنظر إلى قول الفراق في معرض تفسير قوله عز وجل : ( لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١) ) . قال : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، ويكون على الانفكاك الذي نعرفه . فإذا كان على جهة يزال فلا بد لها من فعل وأن يكون معناها جحداً . فتقول : ما انفككت أذكرك تريد ما زلت أذكرك . وإذا كانت على غير جهة يزال ، قلت : قد انفككت منك وانفك الشيء من الشيء فتكون بلا جحد وبلا فعل ! وهو من الظهور بحيث لا يحتاج إلى تأويل .

ومثل ذلك مقالة الأزهري ، قال : « وقول الله تعالى : منفكين ، ليس من باب ما انفك وما زال ، إنما هو من باب انفكك الشيء من الشيء إذا انفصل عنه وفارقه ، كما فسره ابن عرفة والله أعلم !

وعلى ذلك مجاهد ، قال : « وقوله : منفكين حتى تأتيهم البينة ، أي لم يكونوا منفكين من كفرهم : أي منتهين عن كفرهم » والأخفش ، قال : « منفكين : زائلين عن كفرهم » !

فأنت تقول على هذا : ( ما انفك يسعي ولا ينفك يسعي ) على جهة يزال . وتقول إليه : ( لا ينفك من السعي أو عن العمل ) على

( ١ ) : سورة البينة

جهة انفك الشيء من الشيء إذا انفصل . وكلُّ على جهته صحيح بلا ريب ، لامانع يمنع منه !

ونحن نود إلى ذلك كله أن نقل للأستاذ ما قاله الزمخشري في كشفه في شرح الآية الكريمة ، قال : « ونظيره في الكلام أن يقول الفقير الفاسق لمن يعظه : لست بمنفك مما أنا فيه حتى يرزقني الله الغني ، فيزداد فسقاً ، فيقول واعظه : لم تكن منفكاً عن الفسق حتى توسر وما غمست رأسك في الفسق إلا بعد اليسار ؛ بذكره ما كان يقوله توبيخاً وإلزاماً » !

فانضح بذلك سداد قول الكتاب . ومنع الأستاذ ما أتى من وجوه ! ( اللسان ) .

( الإيفلاس والتفليس ) الإيفلاس للمعنى الشائع لازم ، والتفليس متعدٍ . وقد يلبس الكتاب أحدهما بالآخر ! تقول : أفلس الرجل إيفلاساً وفلسه غيره تفليساً !

قال ابن منظور : « أفلس الرجل إذا لم يبق له مال ، يراد أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس . كما يقال : أقهر الرجل : صار إلى حال يُقهرُ عليها ، وأذل الرجل : صار إلى حال يذل فيها . وقد فلسه الحاكم تفليساً نادى عليه أنه فلس » !

( الفهم ) في اللغة بفتح الفاء أبدأ ، ولا يكاد يلفظ إلا بالكسر ! قال الزمخشري : « من لم يؤت من سوء الفهم أتى من سوء الإيفهام .

وقل من أوتي أن يفهم ويفهم ! وعليه النص .

﴿ فار ﴾ فار عليك فلان إذا اشتد غضبه ، منقول في المجاز .

ويتجافى عنه بعضهم لغير وجه . قال الزمخشري : « فار الغضب . وأخاف

أن تفور علي ، وقال ذلك في قورة الغضب . ويقال : فلان ثار ثأره

وفار فآثره ، إذا اشتد غضبه . وبنو فلان تفور علينا قدرهم . قال :

تفور علينا قدرهم فندمها ونفثوها عنا إذا حميها غلا

﴿ فوض ﴾ المتقول : ( فوض الأمر إليه ) إذا جعل له

الحكم فيه وصيره إليه . فالأمر مفوض وصاحب الحكم مفوض

إليه . ففي التنزيل : « وأفوض أمري إلى الله » . وأكثر الكتاب

يصرفونه عن وجهه ، فيقولون : ( فوضته الأمر وبالأمر وفي الأمر ،

وقد فوض الأمر على المجهول ، وهو مفوض بالأمر وفيه ) وكله لحن !

وقد نه عليه كثيرون .

## الفصل العاشر

### ﴿ حرف القاف ﴾

﴿ قبل به ﴾ المنقول (قبله) لا (قبل به) . وقد أشار إلى ذلك المنذر . لكن الغلابيني أقر التعدية بالباء على أن (قبل به) كـ (رضي به) ، ولا أراه وجهاً . قال : « لا مانع من تعديته بالباء وهو بمعنى الرضا ، كما تتعدى رضي بنفسها وبالباء ، تقول : رضيت الشيء ورضيت به . وكثيراً ما يعدون فعلاً تعدية فعل آخر بمعناه ولهذا شواهد كثيرة » ١

أقول لو صح قول الأستاذ لاستقام قولك : ( استند عليه ) مثلاً على معنى (الاعتماد) ، و (اعتمد إليه) على معنى (الاستناد) ، و (نوى عليه) بمعنى (عزم عليه) ، و (جاز على ذلك) أن تأتي على سائر حدود التعدية !

فإذا قصد الأستاذ أن يُشربَ (قبله) معنى (الرضا) فيعدّيته تعديته على حكم (التضمنين) ، فليس بشيء أيضاً . لأن (القبول) في الأصل معناه (الأخذ والرضا) ، فلم تبق حاجة للإشراب كما ترى . . .

وإذا كان هذا مذهب الأستاذ فما باله يلحن قول القائل : (أهداه

الشيء) ويجعل صوابه : (أهداه له وأهداه إليه) ولا يحمل (أهداه) على معنى (أعطاه) ويُقرّ تعديته ، إلى من يهدي إليه ، بنفسه ؟ !  
 ﴿ القحف ﴾ لأعلى الدماغ بكسر القاف ، والكتاب لا تكاد تقوله إلا بالفتح ! وهو بالفتح المصدر من (قَحَفَه) إذا أصاب قِحفه .  
 قال صاحب المصباح : « القِحْفُ أعلى الدماغ ، قاله في مختصر العين .  
 والجمع أقحاف مثل حِمِل وأحمال » !

﴿ القراح ﴾ للخالص من الماء بفتح القاف . وكثرة الكتاب على الضم ! قال صاحب الأساس : « وماء قَرَّاح : لا يشوبه شيء من سويق ولا غيره . وأرض قَرَّاح : ما فيها منابت سبخ » ! وعليه نص المعجمات .  
 ﴿ القشعريرة ﴾ للرِّعْشَة بضم ففتح فسكون ك(الطُمَانِينَة) ، ولما يُضبط لفظها ! وهما اسمان من (اقشعرت) و(اطمأنتت) . قال ابن سيده في المخصص : « والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأنتت واقشعرت . كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت . فتنزلة اقشعرت من القشعريرة واطمأنتت من الطمأنينة بمنزلة النبات من أنبت » ! على أنها بوضع المصدر كما جاء بعد ذلك .

﴿ قاصر ﴾ يقولون : (الأمر فيه قاصر على ذلك) فيستعملون (قصر) هاهنا استعمال الأفعال اللازمة ، وهو متعدّ ك(حبس) . تقول : (قصرت الأمر عليه قصرًا) إذا حبسته ولم تتجاوز به إلى سواه . فهو من ذلك : (مقصور عليه) لا (قاصر) . وقد أشار إلى ذلك البيازجي .

قال صاحب الأساس : « قصرته : حبسته . وهو كالنازع المقصور :  
الذي قصره قيده . وقصرت نفسي على هذا الأمر إذا لم تطمح إلى  
غيره . . . . وقصرت هذه اللقحة على عيالي وعلى فرسي ولهم ، إذا جعل  
درها لهم » !

على أن ( قصر ) يأتي لازماً . قال صاحب المصباح : « وقصرت  
عن الشيء قصوراً ، من باب قعد ، عجزت عنه . ومنه قصر السهم عن  
الهدف قصوراً إذا لم يبلغه وقصرت بنا النفقة لم تبلغ بنا مقصدنا . فالباء  
للتعدية مثل خرجت به » ! ومن ذلك : ( قاصرات الطرف ) !

**( اقتضى )** شاع في الدواوين لازماً كـ ( وجب ) وهو متعدٍ كـ  
( تطلب ) . يقولون : ( يقتضي دفع ألف قرش ويقتضي له الذهاب إلى  
بيروت ) ، وليس هو من اللغة في شيء فـ ( اقتضى ) كـ ( استوجب )  
وأصله : ( اقتضاه دينه ) إذا طالبه به كـ ( تقاضاه واستقضاه ) . قال  
الزمخشري : « وافعل ما يقتضيه كرمك أي يطالبك به » !

**( المقتضي )** يكسرون الضاد فيبنونه للفاعل وينزلونه منزلة  
المفعول ، فيقولون : ( لإجراء المقتضي ) ، وهو من سقط الكلام .  
وصوابه ( المقتضى ) بالفتح على المفعول أي الأمر الذي يقتضيه الشأن الذي  
هم فيه !

**( المقتضية )** بفتح الضاد لمفعول ( اقتضى ) من أقبح الأغلاط  
وأجراها في الدواوين . يقولون : ( لاستكمال المعاملات المقتضية ) ،

وصوابه : ( المتفضاة ) على حكم الإعلال إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها ؟!

( القطار ) القطار في اللغة لما يُقَطَّر من الإبل ، وفي الاصطلاح لما يُقَطَّر من عربات سكة الحديد . والجمع قَطْرٌ وقَطْرَاتٌ . وهو لا يجمع على ( قِطَارَات ) كما ادَّعاه الأستاذ داغر ! لكن ( القِطَارَات ) جمع ( القِطَارَةِ ) وهي كـ ( القطار ) . قال ابن منظور : « ومنه حديث عمارة أنه مرّت به قطارة جمال . القِطَارَةُ والقطار أن نشدّ الإبل على نسق ، واحداً خلف واحد » !

فلا بأس إذاً إذا أنزلت ( القِطَارَات ) منزلة ( القَطْرُ والقَطْرَات ) على ما مرّ .

وقد أجاز الغلاييني استعمال ( القَطْرُ ) لعربة القطار ، قال : ( ونرى أن القطار راجع إلى القَطْرُ وهو المطر وجمعه قِطَارٌ . سميت بذلك لتتابعها كما يتبع المطر بعضه بعضاً . وعلى ذلك يصح أن يسمى كل عجلة من عجلات القِطَارِ قَطْرًا والجمع قِطَارٌ ) !

أقول هذا الذي رآه الأستاذ من ردّ ( قِطَارِ الإبل ) إلى ( قَطْرِ المطر ) قد أوماً إليه الراغب ، قال : ( وتقطرَ وقع على قطره . ومنه قَطَرَ المطرُ أي سقط ، وسُمي لذلك قَطْرًا . وتقاطر القوم جاؤا أرسلًا كالقَطْر ! ومنه قِطَارِ الإبل ) !

إلا أن وحدة الأصل إذا صحت لانستلزم تلافيف الفروع وتوافيقها .

ذ (القطار) في اللغة جمع ومفرد ؛ فهو جمع لـ (القطر) إذا كان للمطر  
أو لما يَقَطُرُ عامة كالماء ونحوه ، وهو مفرد لـ (المقطور من الإبل)  
كالكتاب للمكتوب من الصحائف !

فأنت ترى أنها قد تباعدا فيما انتهى إليه . ولو حاولت أن  
تقارب بين ما التأمت أصوله الأولى في الكلام لأعيتك المحاولة وأعجزك  
التأويل . والحكم في الأصل نفسه مردود إلى الاجتهاد والتغليب  
كما تراه !

قال الأستاذ الغلابيني : ( فالقطار لجماعة المقطورات والقطر للواحدة  
منها . والقطر هذا يكون إما مفرد القطار وإما مصدراً أريد به معنى  
المفعول ) .

ونقول في الجواب عنه : إن (القطار) مفرداً لـ (المقطور من  
الإبل) كما مر . فإذا كان جمعاً فلِما (يقطر من الماء ونحوه) لبس غيره ،  
واحدَه القطر ، كالحياض واحدها الحوض . و (القطر) في الأصل  
مصدر كما أوضحه الراغب في قوله : « ومنه قَطَرَ المطر أي سقط وسمي  
لذلك قَطْرًا » ؛ فهو عَلَى وجه بمعنى الفاعل لأنه من (قطر الماء) لازماً  
إذا سال ، وعلى وجه بمعنى المفعول إذا كان من (قطر الماء) متعدياً إذا  
أسأله . لكنه في الحالين منظور فيه إلى قطر الماء وحده !

ولو جاز للأستاذ كل ذلك لاعترضه شيء آخر . هو أن في (القطر)  
معنى الجمعية لأن واحده (القطرة) . فوضعه ( للعربة ) على ما رآه لا

يوائم الأصل . فلا يبقى إلا ( القطرة ) . فهل يرى الأستاذ أن توضع  
موضع ( عربة القطار ) ؟!

وجملة القول : ليس كل ما استطيع حمله على وجه ، قياساً على  
شبيه له ، بسائغ أن يؤخذ به . وقد يتوجه للأستاذ عذر لو قصد في  
تحقيقه هذا التماس لفظ لمدلول جديد . لكنه قد جرى هاهنا على حكم  
عادته في التسمح كيف كان الحال . فتأمل !

﴿ القطف ﴾ للعنقود ولما يقطف بكسر القاف . والجمع  
قِطَاف وقُطُوف . قال ابن منظور : « والقِطْف ما قطف من الثمر »  
وهو أيضاً العنقود ساعة يقطف . والقطف اسم الثمار المقطوفة والجمع  
قُطُوف !

وقال صاحب النهاية : « وفي الحديث يجتمع النفر على القِطْف  
فيشبههم . والقِطْف بالكسر اسم لكل ما يقطف كالذَّبْح والظَّحْن ،  
ويجمع على قِطَاف وقُطُوف . وأكثر المحدثين يروونه بفتح القاف وإنما  
هو بالكسر » ! وعليه نص المعاجم . أما ( القِطْف ) بفتح القاف  
فلمصدر !

﴿ قفقف ﴾ إذا اصطكت أسنانه صحيح . ويجسبه بعضهم عامياً  
قال صاحب الأساس : « وقففت أسنانه وتقففت اصطكت من البرد  
والخوف » !

﴿ التقنين ﴾ منع الأستاذ داغر (قنن) لعدم النص عليه .

وجعل صوابه ( سن ) . والحق أن ( سن ) لا تنزل منزلة ( قنن ) إذا قصد إلى دقة المعنى وإحكام الأداء . فد ( سن ) من السنة ك ( قنن ) من القانون <sup>(١)</sup> . وكل على التحقيق بمعنى ، لاسيما في الاصطلاح ! فحاجة التعبير إذا تدعو إليه وتتضيه اقتضاء . ولا داعي إلى العدول عنه إلى صياغة جديدة لأنه وضع صحيح قد جرى على مألوف العرب في اشتقاقهم ، ولو أن الاشتقاق موقوف على السماع ! وهو قد سار على السنة الكتاب منذ القديم . فهذا ابن جني قد أساغه وأخذ باستعماله ، قال <sup>(٢)</sup> : « ألا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك آجلاً أن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين المعنى ونشريفه ، والإيابة عنه وتصويره » ! وقال <sup>(٣)</sup> : « ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس وتخف الكلمة في علمه على الناس فقننوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد » !

وقد يؤخذ عليه أنه اشتقاق مما أصله رومي وهو ( القانون ) ! فيعتذر من ذلك باشتهار هذا اللفظ وجريانه مجرى الألفاظ العربية .

(١) أصل الكلمة رومي . قال صاحب الشفاء ( ص ١٥٦ ) : « قانون رومي مرّب معناه الأصل والقاعدة . وأصل معناه المسطرة . ثم سمي به آلة من آلات الطرب على التشبيه كأنه مسطر تحريرات النغم » !

(٢) الخصائص ( ج ١ ، ص ١٥٥ ) .

(٣) = ( ج ١ ، ص ٤٤١ ) .

ونحن نقول ما قلناه على جهة الاقتراح ، وللمجمع أن يقطع فيه

باليقين !

﴿ قاسه ﴾ منع الأستاذ داغر تعدية هذا الفعل بـ (إلى) وخرج

على الشذوذ قول المتنبي :

بن أضرب الأمثال أم من أقيسه إليك وأهل الدهر دونك والدهر

أقول : أما أن هذه التعدية غير أصلية في الفعل فهذا صحيح بلا

ريب . إذ صححوا الكلام على تضمين الفعل معنى الضم والجمع ، فأصبح

المعنى : ( أم من أضمه إليك في القياس ) !

وأما أنها شاذة لا يعتدُّ بها فلا أراه وجيباً . لأن هذا التضمين قد

اشتهر أمره وأنزل منزلة الأصل الذي لاخلاف فيه . وقد صححه أكثر

الحدائق ولم يدفعوه ، فجاء في استعمال كثير من الأئمة والعلماء المصنفين .

وهو قد اتفق لأبي نواس كما اتفق للمتنبي ، قال :

من قاس غيركم بكم قاس الثيماد<sup>(١)</sup> إلى البحور

فقال الخفاجي<sup>(٢)</sup> : « وأما تعديته بـ إلى هنا وفي قول المتنبي :

بن أضرب الأمثال .. ، فقال الواحدي : إنما وصل القياس بـ إلى لأن

فيه معنى الضم والجمع ، كأنه قال : من أضمه إليك في الجمع بينكما

والموازنة !

---

(١) الثيماد جمع تيمد أو تيمد . وهي ماء المطر بتجمع في الحفر الصغيرة وينضب

في الصيف . قال الزمخشري : لو كنتم ماء لكنتم تيمداً ، أي قليلاً !

(٢) : شفاء الغليل ( ص ١٦١ ) .

وشأن المعجمات فيما اشتهر تضمينه من الأفعال أن تذكر في الغالب  
تعديته الجديدة وتنزلها في الاستعمال منزلة الأصل الشائع ، وربما فاتها  
الإفصاح عن وجه التعدية المذكورة اختصاراً . فقد جاء في النصوص :  
( خلا إليه ) كـ ( خلا به ) . وتمديته إنما صحّت بإشراب الفعل معنى  
الإفصاح من قوله عز وجل : « وإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ <sup>(١)</sup> » .  
وكثيرون لم يكشفوا عن ذلك ؛ وجاء : ( سمع إليه ) وهو على تضمينه  
معنى ( الإصغاء ) ، من قوله تعالى : « لا يسمعون إلى الملائمة الأعلى <sup>(٢)</sup> » .  
فجمعوه إلى الأصل كذلك . قال صاحب الأساس :  
« واستمع إلى حديثه وألقى إليه سمعه » ؛ ومثل هذا وذاك ما  
لا يحصى .

فانظر إلى قول الزمخشري : « قاسه وبه وعليه وإليه قياساً وقياساً  
واقواسه » كيف أثبت فيه ( قاسه إليه ) ، وهو محل الخلاف ، وسكت  
عن وجه التضمين ؛ وقد أخذ بنا صاحب الناج وأشار إلى وجه  
اعتماده ؛

فلا عذر للأستاذ في دفع قول الكتاب وتخريج قول المتنبّي على  
الشدوذ وهو مجوج بما ذكرناه ؛

### ﴿ حرف الكاف ﴾

( تكبّد وكبّد ) المكابدة للمعانة صحيحة . قال صاحب

(١) : سورة البقرة الآية ١٤ ، (٢) : سورة الصافات الآية ٨ .

المصباح : « والكبد بفتح تين المشقة من المكابدة للشيء وهو تحمل المشاق في فعله » . وقال صاحب الأساس : « وتقول للخصم إنهم لفي كبد من أمرهم وبعضهم يكابد بعضاً ، والمسافر يكابد الليل إذا ركب هوله وصعوبته » ا

أما ( تكبد ) ك ( تحمل ) ، و كبده ك ( حمله ) فليس بشيء .  
وقد أشار إلى ذلك الأستاذ داغر .

( كشف ) يقولون : ( كشف المهندس على الجدار ) إذا عاينه فأبان وجه الخلل فيه وسبيل إصلاحه . وهو بعيد ! فلو قيل ( كشف المهندس عن الجدار ) لاستقامت التعديّة وسلم الكلام حملاً على المجاز !

( الكف ) في اللغة : النظير و ( الكفاءة ) مصدر منه . وقد اشتهر عن الكتاب قولهم : ( هو كف لهذا المنصب ) و ( هو كف لهذه الوظيفة ) بمنزلة قولك : ( هو أهل لذلك ) . فأخذه عليهم كثيرون عابوه واستنكروه وجعلوا صوابه : ( هو كافٍ وكفي ) !

أقول قد يخرج الكتاب في استعمال ( الكف ) عما وضع له ويصرفونه عن وجهه البتة . لكن قولهم : ( هو كف لهذا المنصب ) و ( هو كف لهذه الوظيفة ) صحيح فصيح لا غبار عليه !

فَ ( الكف ) للنظير كما مر . لكنه انعمى في مثل ما ذكر إلى نحو ( الجدير والصالح والأهل ) على وجه من المجاز . فقد قالوا في

النكاح : ( فلان كفٌ لفلانة ) إذا كان مساوياً لها . ثم استدرجوا  
المعنى وعمّموه ، فقال ابن منظور : « فلان كفٌ فلانة إذا كان يصلح  
لها بعلاً » ، فأصبحت ( الكفاءة ) من ذلك : ( صلاح الرجل للمرأة  
وجدارته بها ) ، وبقي شرط المماثلة بينهما ( للصلاح والجدارة ) مضمراً  
في الكلام إضماراً .

وإذا قلت فلان ( كفٌ ) قصدت المدح والإطراء ، ولا تقوله  
في الذم ! ولو قلت : ( ليس فلان كفئاً لفلانة ) فهم منك أنه  
دونها بلا ريب ! قال صاحب الأساس : « وهم أكفاء  
كرام » !

فهذا وجه . ثم انظر إلى قول أبي نواس :  
والخمر قد يشربها معشر ليسوا إذا عدوا بكفاءها  
فهو قد تصور المكافأة بين الخمر وشاربها على وجه من المجاز أصبحت  
به وجهة المعنى : ( أنهم ليسوا أهلاً لشربها ) !  
فأي بأس في أن تقول على الوجه المذكور نفسه : ( قد يفوز  
بالمنصب من الرجال من ليس كفئاً له ) فيكون مؤداه أنه ( قد يفوز  
به من لم يكن يصلح له ) ووجه ظاهر غير بعيد ؟ !

وليس ( الكفٌ ) عند التحقيق بمنزلة ( النظير ) في مثل ذلك .  
فللكم خصائص تميز بها من أشباهها وتقلبات تبدو بها سماتها وطوابعها !  
والمعاني تنداعي وتنادي . فليس يخطر بالبال إذا سنع لفظ ( الكفٌ )

ما يخطر به لو عرض لفظ (النظير) . فلكلّ صور تقارنه تتم على  
ترجمته وتفصح عن قصة حاله . فإذا قيل : ( فلان كف لهذا المنصب )  
فهم منه أنه ( صالح له ) لما أسلفناه من القول . ويشكل كلامك لو قلت :  
( فلان نظير لهذا المنصب ) !

وإذا كانت ( الكفاءة ) بمنزلة ( التساوي ) و ( المائنة ) فلا  
يستلزم ذلك جواز وضع كل منهما مكانها كيف كان الحال ! فانظر  
إلى قول ابن المقفع <sup>(١)</sup> : « قال له دمنة : لا ترجمه أيها الملك ؛ فإن  
العاقل لا يرحم من يخافه . وإن الرجل الحازم ربما أبغض الرجل وكرهه ،  
ثم قرّبه وأدناه لما يعلم عنده من الغنى والكفاءة » . أفصح أن  
تستبدا فيه ( المائنة ) أو ( التساوي ) بـ ( الكفاءة ) ؟ ! .

ولا عذر للغوي حين يقطع بفساد استعمال وجه إذا أخذ بظاهر  
النص بلا تأمل أو نظر ! فقد ينحرف المعنى عن الأصل فيرد إليه حملاً  
على مألوف غير منكور . ولا يغني البحث في المعاجم إذا لم تتولّه روية  
صادقة ونظر بعيد . وإلاّ كانت التخطئة والتصويب ضرباً من التحذلق  
ليس وراءه محصول !

( **كلفه** ) يتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه ، وهم يعدونه بالباء .  
وقد جرى الكتاب على ذلك منذ القديم : يقولون : ( كلفته بالأمر  
وبالذهاب وبخدمة فلان ) . لا يكادون يخرجون عنه .

(١) : ( كليلة ودمنة ، آخر باب الأسد والثور ) !

قال أبو جعفر الإسكافي في رده على الجاحظ في كتابه ( نقض كتاب العثمانية ) : « ومتى كان الصبي عاقلاً مميّزاً كان مكلفاً بالعقليات ، وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حد آخر وغاية أخرى » ، وقال : « وإنما التكليف لهؤلاء بالجل وببيادئ المعارف ، لا بدقائنها والغامض منها » (١) !

أقول إذا كان معنى كلفته كـ ( حملته ) فلا وجه لتعديته بالباء . قال الفيومي : « و كلفت الأمر من باب تعب حملته على مشقة . ويتعدى إلى مفعول ثان بالتضعيف فيقال : كلفته الأمر فتكلفه مثل حملته فتحمله وزناً ومعنى على مشقة أيضاً » ؛ قال تعالى في كتابه الكريم : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (٢) .

أمّا إذا ضُمن إلى ذلك معنى الأمر صراحة كما هو في اصطلاح الفقهاء فلا أرى بأساً في وصله بالباء ، كما هو الشائع عندهم . وعليه قول أبي جعفر الإسكافي فيما أوردناه . وانظر إلى كلام أبي البركات الحنفي (٣) : « وعند الأشعرية إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك أو اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة كان معذوراً . ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم . وعندنا يصح وإن لم يكن مكلفاً به » ؛ فسائر علماء الاصول على تعديته هاهنا بالباء . فتأمل !

(١) : رسائل الجاحظ ( ص ٢٧ ، ٢٨ ) .

(٢) : سورة البقرة .

(٣) : المنار - فصل الأهلية .

﴿ الكليل ﴾ أنكر الأستاذ داغر استعمال الكتاب ( الكليل )

مصدرًا لـ ( كل يكيل ) . وجعل صوابه : ( الكلال أو الكلول أو الكلالة ) ! والرأي مارآه بلا ريب . والذي جرّ الكتاب إلى هذا الوهم سبعة ( الملل ) في قولهم : ( لا يعرف الملل ولا الكلال ) ! ولو قالوا : ( لا يعرف الملال ولا الكلال ) لصح كلامهم واستقامت لهم سجعتهم بلا نكير !

قال صاحب الأساس : « مَلَيْتُهُ وَمَلَيْتُ مِنْهُ ، وَاسْتَمَلَيْتُهُ وَاسْتَمَلَيْتُ بِهِ : تَبَرَمْتُ . وَبِي مَلَلٌ وَمَلَالٌ وَمَلَالَةٌ » !

﴿ كيت وكيت ﴾ للكناية عن القصة بفتح الكاف أبدًا ،

وفتح التاء وقد تكسر وتضم : ثلاث لغات ! والكتاب يكسرون الكاف دومًا . تقول : ( تكلم فلان كَيْتَ وَكَيْتَ ، وفعل ذَيْتَ وَذَيْتَ ) . وقد تحذف الواو أيضًا !

## الفصل الحادى عشر

### حرف اللام

( اللحق ) حكى ابن منظور عن الأزهري : « واللَّحَقَّ ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه ، فتلحق به ما سقط عنه وإن خُفِّفَ قَبيلَ لَحَقَّ كان جائزاً » . وقد نقلنا ما جاء في الأساس : « ويسمى أهل الديوان ما يكتب في آخر الكتاب من نسخة عمَلٍ أو فصل في بعض المهمات : الإزار . وأزَّر الكتاب تأزيراً . وكتب لي كتاباً مصدرًا بكذا مؤزرًا بكذا » !

والكتاب لا ينفكون عن استعمال : ( ذيل الكتاب والتذييل ) و ( أدناه ) خلاف ( أعلاه ) . وفيما ذكرناه سعة عن ترديد اللفظ وتكراره !

( الملافاة ) ليس من اللغة ، وصوابه ( التلافي ) كما أشار إليه الأستاذ داغر .

قال صاحب الأساس : « وتلافت التفسير . وهذا أمر لا يتلاني . وتقول : جاء بالعمل المتنافي ، ثم لم يتعقبه بالتلافي » !

( لقبه ) قال صاحب الأساس : « وهو ملقب بكذا ومتلقب ، وقد لُقِّبَ به وتلقب » !

فلا يصح أن يقال : ( لقبه كذا ) ك ( دعاه وسمّاه )  
وهو ما اشتهر على ألسنة الكتاب ! وقد نبه عليه الأستاذ  
داغر .

﴿ التقيت به ﴾ تقول : ( لقيته ولاقيته والتقيته ) ! كلها  
تعدى بنفسها . قال صاحب الأساس : « ولقيته لقاءً ولُقيًا  
ولُقيًا ولُقيًا بوزن هدىً ولُقيانًا ولُقيانًا ، ولاقيته وألّقيته .  
قال :

لما التقيت عميراً في كتيبه عاينت كأس المنايا بيننا يددا !  
أما قول الكتاب : ( التقيت به ) فليس بشيء . وقد نبه عليه  
الأستاذ داغر .

﴿ لَاب ﴾ بمعنى ( حام ) عربي فصيح ! وتتجافى عنه كثرة  
الكتاب لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : « الإبل  
تلوبُ حول الماء : تحوم عطشاً » !

﴿ ملام ﴾ بعضهم ينكره كالبازجي والمنذر وداغر ، ويجعل  
صوابه : ( الموم ) . ولست أدري ما وجه منعه وابن منظور يقول :  
« وألامه ولوّمه وألمته بمعنى لمته » ! ويستظهر بقول معقل الهذلي :  
حمدت الله أن أمسى ربيع بدار الهون ملحياً ملاماً  
كما استظهر به أبو عبيدة حين قال : « لمت الرجل وألمته بمعنى  
واحد » ! وقد حكاه إلى ذلك التاج وذكره المصباح !

ف ( الملام ) هاهنا كـ ( الملموم ) . فالأول من ( ألام ) ، والثاني من ( لام ) ، وهما يتواردان كما رأيت !  
 إلا أنه يقال إلى ذلك : ( ألام الرجل ) لازماً ، إذا استحق اللوم . وليس ثبوت هذا بمنع من صواب ذلك !

### ﴿ حرف الميم ﴾

( أجماد ) منع الأستاذ داغر أن يوصف بـ ( الأجماد ) . قال : « فإنهم يأتون به وصفاً ، فيقولون : فخر الفراعنة الأجماد ، وهو زينة الرجال الأجماد ولست أدري ولاهم يدرون المراد بأجماد في مثل هذا المقام . أهي جمع مجد ، مصدر مجد ؟ ولكن المصدر من غير المرة والنوع لا يثنى ولا يجمع . والوصف بالمصدر كعدل وثقة سماعي خلافاً لمن جعله مقيساً ! أم هي جمع مجيد ؟ فهذا نادر جداً . فأفعالٌ أحد أوزان جمع التثنية . وهو يختص بالموصوفات ... » !

ومنع هذا غريب واستدلالة بما ذكر أغرب منه . وإذا تعجل الأستاذ فقطع أنه لا يدري المراد بـ ( الأجماد ) ، فالحق أن كثرة الكتاب تدرك ما مؤذاه ! وهو لو عمد إلى كتب اللغة يستشف نصوصها لوقع فيها على بغيته وفاز منها بما جتته ، وهي على جبل الذراع ! قال الزمخشري : « مجد الرجل ومجد عظم كرمه فهو ماجد ومجيد .

وله شرف ومجد . وقوم أجد وأماجد » ١

وقال ابن الأثير في حديث علي رضي الله عنه ( أما نحن بنو هاشم  
فأنجد أجد ) : « أي أشراف كرام جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد في  
شهيد وشاهد » ! وقد حكاه ابن منظور بنصه .  
فلو وقف الأستاذ على هذا لكفى نفسه تكلف الظنون ومحاولة  
دفعها !

وهذا الشيخ اليازجي ، وقد مرّ الأستاذ على أكثر ما تناوله في  
نقد لغة الكتاب ، يقول : « المجد : العز والرفعة ونيل الشرف . ولم  
يسمع له جمع على أجد ولا غيره ، لأنه مصدر في الأصل . وأما أجد  
فجمع مجيد <sup>(١)</sup> !

فمراد الكتاب بـ ( الأجد ) : ( الكرام الأشراف الأجلاء ) .  
وهو ظاهر كل الظهور !

( مده بكذا ) قال الأستاذ داغر : « ويقولون : مده بمال ،  
أي أعطاه . ولم يُسمع المدّ بمعنى الإمداد إلا في الشر . ومنه في سورة  
مريم : ونمّده له من العذاب مدّاً » !

أقول ليس الأمر على ما قاله الأستاذ ؛ فأنت تقول : مده يمدّه  
مدّاً وأمدّه فتمدد وطال . ومدّه به كذلك !

وتقول : مده في غيه أي أمهله ، ومدّه له فيه كذلك . ومثله  
أمدّه فيه ، لغة ، وأمدّه له فيه إذا أنساه !

(١) : مجلة الضياء ( ١ ، ص ٤٥١ ) .

لكنك تقول إلى ذلك : ومددنا القومَ صرنا لهم أنصاراً ومدداً ،  
وأمددناهم بغيرنا . وحكى اللحياني : أمدَّ الأميرُ جنده بالخيال والرجال  
وأعانهم ، وأمدتهم بال كثير وأغانهم ، قال وقال بعضهم : أعطاهم ،  
والأول أكثر . وفي التنزيل العزيز : وأمددناهم بأموال وبنين .  
والمددُ ما مدَّهم به أو أمدَّهم ! ( اللسان ) .

فمراد الكتاب من قولهم ( مدَّه بالمال ) أعطاه ، فهو على ذلك من  
( المدد ) . و ( المددُ ) ما مددتَ به وأمددت ، كما مرَّ معك !  
فكلام الكتاب صحيح لا غبار عليه !

أما قول الأستاذ : « ولم يسمع المدُّ بمعنى الإمداد إلا في الشر » .  
فقد قاله يونس . قال ابن منظور : « وقال يونس : ما كان من الخير  
فإنك تقول أمددته ، وما كان من الشر فهو مددت » ! ولكن  
القصْد من ( مددت ) : ( مددته في كذا ومددت له ) على ما أوردناه  
لك قبلاً ، لا ( مددته ) الذي معناه ( نصرته وكثرت مادته ) من  
قولك : ( مدَّ النهرُ النهرَ ) ، ( ومدَّ الرجلُ الدواةَ ) إذا زاد في  
مائها !

فانظر إلى الراغب كيف يقول : « وأكثر ما جاء الإمداد في  
المحبوب والمدَّ في المكروه » ثم يستدرك : « يمدُّه من بعده ، من قولهم :  
مدَّه نهر آخر . وليس هو مما ذكرناه من الإمداد والمدَّ المحبوب  
والمكروه . وإنما هو من قولهم : مددت الدواة أمدها » !  
فما رأي الأستاذ ؟ !

(مرحى وترحى) مرحى لك ، تقوله للرامي عند إصابة

السهم تعجباً من جودة رمية ، وخلافه : برحى لك ، بالباء تقول عند الإخطاء ، وبعضهم يحسب هذا بالياء ، فيقول : ( ترحى ) وليس بشئ . فالمنقول بالياء : ( الترحة ) نقيض ( الفرحة ) ، و ( الترح ) نقيض ( الفرح ) !

قال صاحب الأساس : « ويقال للرامي : برحى أم مرحى . وهي

كلمة تقال عند الخطأ ، ومرحى عند الإصابة » !

(مرير) قال الأستاذ داغر : « ويقولون : يشكو من

تكاليف هذه الحياة المريرة ، ومرادهم بالمريرة المرّة نقيض الحلوة . فكانهم أخذوه من قول الشاعر :

وليتك تحلو والحياة مريرة وليتك ترضي والأنام غضاب

ولم يسمع الوصف من مرّ ضدّ حلا إلا على فعل . يقال : مرّ

الشيء مرارة أي صار مرّاً . وموئثه مرّة . أما المريرة فليست بصفة

بل هي اسم موصوف معناه الجبل الشديد الفتل ، والعزيمة وعزة

النفس » !

أقول غالب النصوص على ما اعتمده الأستاذ . لكن الأساس قد

صرّح فقال : « وشي مرّ ومرير وممرّ . قال :

إني إذا حذرتني حذورُ حلوّ على حلّوتي مريرُ

ذو حدة في حدّتي وقورُ » !

ف ( المُرّ ) ظاهر ، و ( المُرّ ) من ( أمرّ الشيء ) لازماً : صار  
مرّاً ، و ( المرير ) نحو ذلك !

فقول الكتاب : ( الحياة المريرة ) على ما مرّ صحيح لا غبار عليه .  
فما رأي الأستاذ ؟ !

( الاستمزاج ) ليس من اللغة وهو شائع في الدواوين .  
قال الرصافي في ( دفع الهجنة ) : « يستعملونه بمعنى اختبار الرأي  
وطلب الموافقة ولا أصل له في العربية » ، وكلامه صحيح .

( المساس ) يقول الكتاب : ( فعلت ذلك لمساس الحاجة  
إليه ) وصوابه : ( لمسها أو مسيسها ) !

ف ( مسّت الحاجة إلى كذا ) إذا ألجأت إليه ، من قولك : ( مسّ  
مسّاً ومسيساً ) ! قال صاحب الأساس : « مسّه مسّاً ومسيساً ، وماسّه  
مُاسّةً وميساساً ، وهما يتماسان ، وأمسه الشيء ، ويقال : لامسّ ولا  
مسّاس ، وتقول العرب للنّطّفين المتّهمين : لا مسّاس<sup>(١)</sup> ، لاخير في  
الأوقاس<sup>(٢)</sup> » !

وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

( المطرة ) في العرف الشائع للظرف يحمل فيه ماء المسافر .  
وهو مسموع عن العرب للقربة ، ووجه النقل ظاهر ! قال ابن منظور :

(١) لا مسّاس أي لا تمس . يُني على الكسر لأنه معدول عن المصدر .

(٢) الأوقاس : الأوباش .

« المَطْرَة : القَرِبة ، مسموع عن العرب » ، وقال الفيروزابادي :  
« والمَطْرَة محرّكة : القَرِبة ، ومن الحوض : وسطه » !

وقد أنكر الأستاذ معروف الرصافي أن يكون له أصل ! قال في كتابه ( دفع الهجنة ) : « يستعملونها بمعنى المزايدة وهي محرّفة من مطهرة وهي من مصنوعاتهم . فقد اشتقوا مطهرة للمزايدة ، وما أدري ما وجه المناسبة في هذا الاشتقاق . ولعلمهم سموها مطهرة لاحتوائها على الماء الطهور » !

أقول لا وجه لهذا الإغراب وتكلف التخريج . فأصل الكلمة ظاهر كما رأيت !

أما ( المزايدة ) فلما يتزود فيه الماء كالراوية والقربة ، والجمع ( مزايد ) ! فكلا اللفظين صحيح لا مأخذ فيه البتة . وإن كان الثاني أخص وأسوغ من الأول !

( امتقع ) مبني للمجهول ، ويبنيه الكتاب للمعلوم ! قال ابن منظور : « ويقال : امتقع لونه إذا تغير من حزن أو فزع . وكذلك : انتقع بالنون ، وانتقع بالباء ، والميم أجود » . وعليه نصوص المعجمات !

ومن ذلك قول الحريري في المقامة ( الرازية ) : « فوجم الوالي لما سمع وامتقع لونه وانتقع » !

( الإيملاء ) للملء ليس من اللغة ، وهو كثير في كلامهم . قال صاحب الأساس : « ملأت الوعاء وملأته ، وهو ملآن ، وغرارة

ملأى ، وأوعية وغرائر ملاء ، وامتلاءً بطنه وتملاءً من الطعام والشراب ،  
وأعطني مِلَّ القَدَحِ ومِلايَه وثلاثة أملايه » !

أما ( الإملاء ) فهو تارة من ( أملى بملي ) وتارة من  
( أملاً بملي ) . ولكل معانٍ لا تمت إلى ( الملاء ) بقليل أو كثير ؛  
( الاستملاك ) في الشائع لطلب الحكومة تملك عقار لا  
تملكه ، على الوجه المعروف ، ولم يرد به سماع ؛ ولا وجه له إلا أن  
يحمل على أنه طلب للملك قياساً على ما يغلب في ( استفعل ) ؛ ففي  
جملة جمع اللغة العربية الملكي : ( يرى الجمع أن صيغة استفعل قياسية  
لإفادة الطلب والضرورة ) ؛ وقد بسطنا القول في ذلك بسطاً  
فليراجع .

( امتن ) يقول الكتاب : ( أمتن له ) إذا اعترف له بفضل  
وشكره له ، و ( الممتن ) لشاكر الجليل ، و ( الامتنان ) للشكر ؛  
ومن ذلك : ( الممنون والممنونة ) أيضاً . وكله غريب ، ليس من اللغة  
في قليل أو كثير ؛

فالمقول : من عليه بكذا إذا أنعم عليه به فعلاً ، وهو كثير  
ومنه المنان . ومن عليه به إذا اعتمد به على من أعطاه قولاً ، ومنه  
قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمين  
والأذى<sup>(١)</sup> » ومنه المثل : « المنة تفسد الصنيعة . وقد جاء ( الامتنان )  
فيما نقل بالمعنيين أيضاً ؛

(١) : سورة البقرة .

أما ( الممنون ) فمن ( منه ) إذا قطعه أو أضعفه أو نقصه ،  
أو هو من ( منّ عليه به ) إذا اعتدّه عليه ، وأصله : ( ممنون به )  
كما أوّل به بعضهم قوله تعالى : « وإنّ لك لأجرًا غير  
ممنون » !

وكاه كما رأيت بعيد عما يعتمده الكتاب من معاني هذا  
اللفظ ! قال الراغب : « ويقال لما يقدر ممنون كما يقال موزون .  
والمنة النعمة الثقيلة . ويقال ذلك على وجهين ؛ أحدهما أن  
يكون ذلك بالفعل فيقال : منّ فلان على فلان إذا أثقله بالنعمة .  
وعلى ذلك قوله : لقد منّ الله على المؤمنين ، وقال : فمنّ الله  
عليكم ، ولقد مننّا على موسى ، بينّ على من يشاء ، أن فمنّ  
على الذين . وذلك على الحقيقة لا يكون إلاّ الله تعالى . والثاني  
أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقبح فيما بين الناس إلاّ عند  
كفران النعمة . ولقبّح ذلك قيل : المنّة تهدم الصنيعة ، ولحسن  
ذكرها عند الكفران قيل : إذا كفرت النعمة حسنت المنّة .  
وقوله : يمنون عليك ، قل لا تمنوا على إسلامكم ، فالمنة منهم بالقول ،  
ومنة الله عليهم بالفعل ، وهو هدايته إياهم كما ذكر » !

ثم قال : « وقوله : غير ممنون ، قيل : غير معتد به كما قال :  
بغير حساب ، وقيل : غير مقطوع ولا منقوص . ومنه قيل المنون :  
المنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدد . وقيل إن المنّة التي بالقول

هي من هذا لأنها تقطع النعمة وتقضي قطع الشكر « ! وهو ما ذكرناه لك باختصار .

( مُنِيْتُ ) ( مُنِيْتُ بِهِ ) عَلَى التَّخْفِيفِ مِنْ ( مَنَاهُ بِالشَّيْءِ ) إِذَا ابْتَلَاهُ بِهِ ، وَ ( مُنِيْتُ بِهِ ) عَلَى التَّشْدِيدِ مِنْ ( مَنَاهُ بِالشَّيْءِ ) إِذَا عَلَّمَهُ بِهِ ، وَالْكِتَابُ يَلْبَسُونَ هَذَا بِذَلِكَ فَيَقُولُونَ : ( وَقَدْ مُنِيْتُ بِعَذَابِ شَدِيدٍ ) . وَصَوَابُهُ عَلَى مَا رَأَيْتَ التَّخْفِيفِ . قَالَ صَاحِبُ الْأَسَاسِ : « وَمِنِّي بِكَذَا : بُلِي بِهِ ، وَهُوَ مَمْنُونٌ بِهِ ، وَالْأَمْنُونُ كَمَا لَمْ تُنَمَّ بِمِثْلِهِ » !

( الميوع ) يَضَعُونَهُ ( لِلْيَعِّ ) مَصْدَرٌ ( مَاعٍ ) وَلَمْ يَنْتَقِلْ ! فَيَقُولُونَ : ( الميوع الخَلْقِي ) ، وَصَوَابُهُ ( الميوع ) . وَحُكِّي ( المَوَّع ) أَيْضاً كـ ( الذَّوَّب ) ، لَفْظٌ فِي ( الميوع ) . قَالَ صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ : « مَاعٌ مَيْعًا وَمَوْعًا مِنْ بَابِي بَاعٍ وَقَالَ : ذَابٌ ، فَهُوَ مَائِعٌ » !

## الفصل الثاني عشر

### حرف النون

﴿ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِكَذَا ﴾ قال اليازجي : « وقوله : حصل التنبيه على الموظفين بعدم إعطاء الأخبار ، أي أمروا بذلك . ولم ينقل استعمال التنبيه بهذا المعنى ، وإنما هو من كلام العامة » !

والرأي ما رآه . ومثله قولهم : ( نَبَّهَ عَلَى التَّلَامِيذِ بِعَدَمِ التَّكَلُّمِ ) كأمرهم وأوعز إليهم . فالمحكي من هذه المادّة : نَبَّهَهُ مِنْ نَوْمِهِ وَغَفْلَتِهِ فَانْتَبَهَ ، وَنَبَّهَ الرَّجُلَ إِذَا رَفَعَهُ مِنَ الْجُمُولِ فَجَعَلَهُ نَائِبًا ، وَنَبَّهَهُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ فَتَنَّبَهُ هُوَ ، وَنَبَّهَتْ بِاسْمِهِ إِذَا نَوَّهَتْ بِهِ ! ( الصحاح ) .

﴿ نَحِيفٌ ﴾ يحسب بعضهم أنه عامي وليس بشيء ! قال صاحب الأساس : « رجل نحيف ، وقد نحيف نحافة ، وأنحفه المرض . ومن المجاز : فلان نحيف الدين ونحيف الأمانة . وتقول : من كان حنيفاً ، لم يكن نحيفاً » !

﴿ النَّدِ ﴾ النَّدِ للمثل بالكسر والنديد بمعنىناه . وهو دائر على الألسنة بالفتح ، جمعه أنداد !

﴿ نَدَمَهُ ﴾ تقول : ( أَنْدَمَهُ وَنَدَمَهُ ) كلاهما صحيح ، خلافاً لبعضهم . قال صاحب الأساس : « نَدِمَ عَلَى الْأَمْرِ نَدَمًا وَنَدَامَةً

وتندمت وندمتني عليه كذا ، وأنا نادم ومندتم « ! وقال صاحب  
المصباح : « نَدِمَ على ما فعل نَدَمًا وندامة فهو نادم والمرأة نادمة إذا  
حزِنَ أو فعل شيئاً ثم كَرِهَهُ . ورجل ندمان أيضاً وامرأة ندمانة  
والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح . ويتعدى بالهمزة فيقال : أندمته !

(التنسيق) يستعملونه لوجه من (العزل والتنحية) وهو

غريب ! ولو قالوا مكانه : (التسريح) كما يتفق لبعضهم ، لسلم  
كلامهم : فأصل (التسريح) من (سرح الأبل) لازماً إذا رعت  
بنفسها ، وهو شائع . و (سرحتها) متعدياً و (سرحتها) إذا أطلقتها  
تفعل ذلك . واستعمال (التسريح) للطلاق مستعار منه .

وغريب على هذا إنكار الأستاذ داغر إذ يقول : « ويقولون :

وفي اليوم التالي ليوم تسريحه من السجن ، أي لإطلاقه وتخليه سبيله .  
فكانهم أخذوه من سرح الراعي ماشيته أو من سرح الرجل زوجته  
إذا طلقها ، وكلاهما غريب . ولماذا لا نستعمل الإطلاق من أطلق الأسير  
إذا خلى سبيله وهو أوضح وأدل على المعنى المراد !

ولست أدري ماوجه اعتراضه و(التسريح) على وجه ك (الإطلاق) .

قال الراغب : « والتسريح في الطلاق نحو قوله : أو تسريح بإحسان ،  
وقوله : وسرحوهن سراحاً جميلاً ، مستعار من تسريح الأبل كالطلاق

في كونه مستعاراً من إطلاق الأبل » !

فما رأي الأستاذ في ذلك ؟!

﴿ نشب ﴾ ( نَشِبَ يَنْشَبُ ) من باب ( فرح ) . ولا يقوله الكتاب إلا كـ ( نصر ) ! قال صاحب المصباح : « نَشِبَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ مِنْ بَابِ تَعَبٍ نَشُوبًا عَلِقَ فَهُوَ نَاشِبٌ » !  
 وقال ابن منظور : « نَشِبَ الشَّيْءُ بِالْكَسْرِ نَشَبًا وَنَشُوبًا وَنُشْبَةً لَمْ يَنْفَدْ . وَأَنْشَبَهُ وَنَشَبَهُ . وَمِنْهُ لَمْ يَنْشَبْ أَنْ فَعَلَ كَذَا أَيْ لَمْ يَلْبَثْ » !

﴿ الناطور ﴾ صحيح فصيح ، ويتجافى عنه بعضهم لدورانهم على السنة العامة . قال صاحب الأساس : « فزِعُوا مِنْهُ فَزَعِ الْعَصَافِيرِ ، مِنْ أَيْدِي النَّوَاطِيرِ . قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : هُوَ بِالظَّاءِ مِنَ النَّظَرِ وَلَكِنَّ النَّبَطَ يَقْبَلُونَ الظَّاءَ طَاءً » !

وقال الخفاجي في الشفاء : « الناطور الحارس عن الأصمعي . والبربر والنبط يجعلون الطاء ظاءً فيقولون ناظور في ناطور » !

﴿ استنظر ﴾ عربي فصيح . ويتجافى عنه كثرة الكتاب لدورانهم على السنة العامة . قال صاحب الأساس : ونظرته وتنظرنه وأنتظرته وأنظرته : أنساته وأستنظرته » !

﴿ نظر ﴾ بالتشديد عربي فصيح . ويمجسه بعض الكتاب عامياً . قال صاحب الأساس : « وهو ينظر حوله : يكثر النظر . قال زهير :

فأصبح مجبوراً ينظر حوله بمغبطة لو أن ذلك دائمٌ » !

﴿ النظر ﴾ بكسر النون في قولك : ( نظر إليه نظرة الرحيم )

أو ( نظر إلى الأكل نظرة النهم ) لأنه للنوع ، وهم يفتحونها فيه  
دوماً ، وفتحها للفعلة الواحدة ، تقول : ( نظر إليه نظرة ) وهو  
قياسه كما لا يخفى ! قال تعالى : « فنظر نظرةً في النجوم فقال إني  
سقيم <sup>(١)</sup> » !

ومثله ما قال صاحب المصباح في ( لعب ) : « وهو حسنُ  
اللَّعبة بالكسر للحال والهيئة التي يكون الإنسان عليها ، واللَّعبة بالفتح  
المرَّة » !

﴿ نَفِدَ ﴾ ( نَفِدَ ) إذا فني وانقطع ، نَفَدًا ونَفَادًا ، بالدال لا

بالذال كما يحسبه كثرة كتاب الدواوين . قال تعالى : « لو كان البحر  
مداداً لكلمات ربي لنَفِدَ البحر قبل أن تنفدَ كلمات ربي ولو جئنا بمثله  
مداداً <sup>(٢)</sup> » !

﴿ النفاس ﴾ لولادة المرأة بكسر النون أبدأً ، وهو في

كلامهم بالفتح ! قال ابن منظور : « ونَفِست بالكسر نَفَسًا ونَفَاسَةً  
ونِفَاسًا » !

﴿ نَفَضَ ﴾ نَفَضَ من عِلته ، على المجاز ، إذا شفي ، صحيح

منقول . قال الزمخشري : « ونَفَضَ من مرضه نفوضاً : برئ منه » !  
ويحسبه بعضهم عامياً فيتجافى عن استعماله .

(١) : سورة العافات .

(٢) : سورة الكهف .

﴿ انتقص منه ﴾ أكثر الكتاب تعدّيه بِ ( من ) وهو يتعدى بنفسه ! قال صاحب الأساس : « نقصه حقه نقصاً وأنقصه . ونقص بنفسه نُقصاناً وأنقص وأستنقص الثمن : أستحطه . وأنقصه وتنقصه : عابه » !

وقد أشار إليه الأستاذ داغر .

﴿ النقاهاة ﴾ نَقِه من المرض بالكسر ، إذا صحّ ولم يقوَ ، نَقَّهَا كَتَعَب تَعَبًا . ونَقَّه بالفتح ، نَقَّهَا وَنُقُوهاً ، مثله كَبَزَغ بِزَغًا وَبَزُوغًا . وأنقَه الله أيضاً . والكتاب لا يقولون في مصدره إلا ( النقاهاة ) وليس في اللغة لمثل ذلك ! وإنما تقول : نَقِه الكلام بالكسر إذا فهمه نَقَّهَا وَنُقُوهاً وَنَقَّهاة وَنَقَّهاة . وقد أشار إلى ذلك اليازجي ! ( القاموس واللسان ) .

﴿ نمودج ﴾ نمودج وأنمودج امثال الشيء وصورته ، كلاهما مسموع . خلافاً لمن أنكر الثاني احتجاجاً بما قاله الصاغاني وصاحب القاموس .

قال الحفاجي في الشفاء<sup>(1)</sup> : « قال في القاموس إنه لحن والصواب نمودج بدون ألف . وهو مثال الشيء معرب نمودة أو نمودار . وأصل معناه صورة تتخذ على مثال صورة الشيء ليعرف منه حاله ولم يعربه العرب قديماً ولكن عرّبه المحدثون . قال البحرى :

(1) : ( ص ١٦ ) .

وأبلى بلقى العيون إذا بدا من كل شيء معجب بنموذج  
وما ذكره في القاموس مردود كما يشير إليه قول صاحب المصباح  
المنير : الأُنْمُوذَج بضم الهمزة والنموذج بفتح النون مثال الشيء  
معرب ، وأنكر الصاغاني الأُنْمُوذَج لأن المعرب لا يزداد فيه ، وليس  
بشيء إلا تراهم عربوا هليلة فقالوا إهليلج وإهليلج ونظائره كثير «  
( ناهز ) ( ناهز فلان الأربعين ) معناه : قاربها ودانها .  
وبعضهم يحسب مؤداه : ( انتهى إليها ) أو ( عداها ) وليس بشيء  
البتة . قالوا ناهز الصبي الحلمّ وناهز له إذا داناه ، ونهز المولود للفظام  
فهو ناهز وهي ناهزة وناهز له إذا قاربه أيضاً . وإبل نَهزُ مائة  
ونَهَازُ مائة ونَهَازُ مائة : أي قرابتها . وكان المال نهز عشرة آلاف :  
أي قاربها ، فتأمل ! . ( المصباح واللسان ) .

( ناط ) قال اليازجي<sup>(١)</sup> : « ومثله قولهم : نوّطته بالأمر  
وأنطته بالأمر فيغيرون صيغة الفعل وعمله جميعاً . والصواب : نطت الأمر  
بفلان أنوطه ، وهذا الأمر منوطٌ بك . بلفظ الثلاثي لاغير »  
والرأي مارآه . قال ابن منظور : « نطت هذا الأمر به أنوط ، وقد  
نيط به فهو منوط » ! وقال صاحب المصباح : « ناطه نوّطاً من باب  
قال علّقه . واسم موضع التعليق مناط » !

( النوال ) قال اليازجي<sup>(٢)</sup> : « ويقولون : هو يسعى لنوال

(١) : ( مجلة الضياء ، ١ ، ٣٥٥ )

(٢) : ( مجلة الضياء ، ١ ، ٣٨٥ )

بغيته . وإنما النوال بمعنى العطاء أي الشيء الذي يُعطى وليس بمصدر  
 نال . والصواب : لنيل بغيته « ! والصواب ما رآه . قال صاحب  
 المصباح : « نولته المال تنويلاً أعطيته ، والاسم النوال . ونلت له  
 بالعطية أنول له نولاً من باب قال ، ونلتُهُ العطيةً أيضاً كذلك » ،  
 وقال : « نال من عدوّه ينال من باب تعب نيلاً بلغ منه مقصوده  
 ونال منه مطلوبه . ويتعدى بالهمزة إلى اثنين فيقال : أنلته مطلوبه فناله ،  
 فالشيء منيل « ! وهو ظاهر .

﴿ نَوْهَ بِهِ ﴾ قال اليازجي <sup>(١)</sup> : « يقولون : نَوْهَ بالشيء أو عنه  
 أو إليه ، بدل : عرض به وألمع إليه وأشار إليه . وليس ذلك  
 من استعمال العرب في شيء . إنما يقال : نَوَّهت بفلان أو باسمه رفعت  
 ذكره على جهة المدح والتعظيم وشهرته . ونَوَّهت بزيد رفعت صوتي  
 فدعوته « !

والوهم في استعمال هذا الفعل شائع في الدواوين بكثرة .  
 قال ابن منظور : « ونهت بالشيء نَوْهًا ونَوَّهت به ونَوَّهته تنويهاً :  
 رفعتهُ ، ونوهت باسمه : رفعت ذكره » ، وقال : « وفي حديث  
 عمر : أنا أوّل من نَوْهَ بالعرب <sup>(٢)</sup> . يقال : نَوْهَ فلان باسمه ونَوْهَ  
 فلان بفلان إذا رفعه وطير به وقواه » ، وقال : « وفي حديث  
 الزبير أنه نَوْهَ به علي أي شهره وعرفه » ، وقال : « ونَوْهَ به : دعاه » !

(١) : ( مجلة الضياء ١٤ : ٢٢٤ ، ٧٤ : ٣٢٣ ) .

(٢) : قال صاحب المصباح : « أي رفع ذكرهم بالديوان والإعطاء » !

(النوايا) لا يكاد يجمع الكتاب ( النية ) على غير ( النوايا )

وليس بشيء البتة كما أشار إليه اليازجي • قياس جمعه ( نِيَّات ) ولم

يسمع سواه ! وعليه الحديث •



## الفصل الثالث عشر

### ﴿ حرف الهاء ﴾

﴿ الهتاف ﴾ للهتف ، هاوؤه بالضم دوماً ، والدائر على الألسنة كسرهما ! قال ابن منظور : « الهتف والهتاف الصوت الجافي العالي وقيل الصوت الشديد . وقد هتف به هتافاً أي صاح به » . وقال الزمخشري : « هتفت الحمامة وهي هتوف وهتافة ولما هتاف » ! وعليه سائر النصوص .

﴿ الهدنة ﴾ للدعة والسكون بضم الهاء ، وهي في كلامهم بالكسر دوماً ! قال الزمخشري : « ومن المجاز : هادنه صالحه مهادنة . وتهادنوا تصالحوا . وبينهم هدنة » . وقال الفيومي : « والهدنة مشتقة من ذلك بسكون الدال والضم للاتباع لغة . وهادنته مهادنة صالحته ، وتهادنوا . وهدنة على دخن أبي صلح على فساد » !

وقد جاء المثل في الحديث .

﴿ هدنته ﴾ إذا سكته ، قلما يستعمله الكتاب ، وموؤداه قريب منهم . قال الزمخشري : « هدنت الرجل : سكتته وثبطته فهدن هدوناً . قال الحماسي :

ولا يرعون أكناف المويانا إذا حلوا ولا روض الهدون<sup>(١)</sup>  
وهدنت صبيها بكلامها لينام . وهدنوه بالقول حتى هدن « !  
ومثله (هدن) قال صاحب المصباح : « وهدنتُ القوم هدناً من  
باب قتل : سكتنهم عنك أو عن شيء بكلام أو إعطاء عهد . وهدنتُ  
الصبي سكتته أيضاً » !

ومثله قول الزمخشري أيضاً : « وأهدأت المرأة ولدها : ضربت  
بيدها عليه رويداً لينام » !

﴿ هراء ﴾ الهراء لفساد القول وسخيفه على (فعال) . قال  
الزمخشري : « تهرأ اللحم ، وهرأه الطابيح . ومنطق هراء . فاسد .  
قال ذو الرمة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر  
وأهراً في كلامه : جاء بالهراء .

ومثله (الهذاء) ، قال : « هو يهذي في كلامه ، وهو هذاء :  
كثير الهذيان ، وهذي هذاء من القول وهراء » !

﴿ أهزله ﴾ أخذ اليازجي على الكتاب قولهم : (أهزل دابته)  
إذا أضعفها . وجعل صوابه (هزلاً) وهو صحيح . قال الزمخشري :  
« وهزلتُ حال فلان . وتقول : له فضل جزيل وحال هزيل . وهزله  
السفرُ والجذبُ والمرضُ » ! وقال صاحب المصباح : « وهزلتُ الدابة  
أهزلاً من باب ضرب أيضاً هزلاً مثل قفل أضعفتها بإساءة القيام عليها .

(١) : مصدر هدن .

والاسم الهزَال . وهزِلت بالبناء للمفعول فهي مهزولة فإن ضَعُفت من غير فعل الملك قبل أهزَل الرجل بالألف أي وقع في ماله الهزَال « !  
(هزم) تقول : ( هزَمَهُ فُهَزِمَ ) و ( هزَمَهُ فانهزم ) ،  
كلاهما صحيح . قال الزمخشري : « هزِمَ الجيشُ وانهزم . وجيش  
مهزوم وهزيم » !

ويقيسون عليه ( دَحَرَهُ ) فيقولون : ( أَدْحَر ) وليس بشيء !  
(الهمج) للرعاع صحيح على وجه من المجاز . ويتجافى عنه  
بعضهم على توهم أنه عامي .

قال الزمخشري : « أذُلُّ من الهمج وهو ضرب من البعوض . وقيل :  
الذُّبابُ الصغير الذي يقع على وجوه الحمير وأعينها وقيل : دُودٌ يَتَفَقَّأُ عن  
ذباب وبعوض . ومن المجاز : ما هم إلا همجٌ ورعاع » ! وقال صاحب  
المصباح : « ويقال للرعاع همج على التشبيه » !

(الهيئَة) تقول : ( مشى فلان على هيئته ) إذا ترفق ، عربي  
فصيح . قال الزمخشري : « وجاء على هَوْنِهِ وهَيْئَتِهِ . وأمش على  
هَيْئَتِكَ » ، وقال صاحب المصباح : « ومشى على هَيْئَتِهِ أي ترفق من  
غير عجلة » !

(أهاجه) تقول : ( هاجه وهيجه ) أما ( أهاجه ) فليس بشيء  
كما أشار إليه اليازجي .  
قال الزمخشري : « هاج به الدمُ والمِرَّةُ . وهاج الغبارُ . وهاجه

( ١ ) : ( مجلة الضياء ١ : ٣٥٥ )

وهيجه» ، وقال صاحب المصباح : « وهجته يتعدى ولا يتعدى وهيجهته  
بالتثنية مبالغة » !

أما ( أهاجه ) فلفير ذلك . تقول : ( أهاجت الريحُ النباتَ )  
إذا أيبسته !

### حرف الواو

( الموجب ) مُوجب الأمر لما يوجبُه بضم الأوّل  
وفتح ما قبل الآخر ، مفعول من الرباعي . وقلما يضبطه كتاب  
الدواوين !

( الوجبة ) الوجبةُ للأكلةٍ صحيح . قال الزمخشري : « هو  
ياكل الوجبةُ : الأكلة في اليوم والليلة . والأصل أن لا يقع الأكل  
إلا وقعةً واحدة . وقد أوجب وتوجب . ووجب عياله وفرسه  
توجباً : عوّدتم الوجبة » !

( الوحدة ) بفتح الواو وجلهم يكسرهما ! قال الفيومي :  
« وَحَدَّ يَحْدُ حِدَةً من باب وعد : انفرد بنفسه ، فهو وَحَدَّ بفتحتين ، وكسر  
الحاء لغة . وَوَحَدَّ بالضم وَحَادَةً وَوَحْدَةً فهو وحيد كذلك » ! وقد  
جاء بالضم أيضاً قليل : ( وُحْدَةٌ ) ! ( التاج ) .

( استوحد ) قال الأستاذ داغر : « ويقولون : أنا من

أولئك المستوحدين ، أي المتوحدين المنفردين . ولم يسمع استفعل من  
 وحد « ! وقوله هذا غريب . فانظر إلى ما قاله الزمخشري في الأساس :  
 « وتوحدَّ اللهُ تعالى بالرُّبُوبية . وتوحدَّ فلان برأيه . وتوحدَّ اللهُ بالفضل .  
 وفلان وَحَدَّ ووَحِيدٌ : منفرد . واستوحد : انفراد » ! فما رأي الأستاذ  
 في ذلك ؟!

﴿ الوَحْشَةُ ﴾ للخَاوَةِ ونقيض الانس مفتوح الواو أبداً !  
 والكتاب على كسرهما . قال الفيومي : « وقال الفارابي الوَحْشُ جمع  
 وَحْشِيَّ . ومنه الوَحْشَةُ بين الناس وهي الاقطاع وبعد القلوب عن  
 المودات » ! وعليه النصوص .

﴿ الدَّعَّة ﴾ للراحة وخفض العيش بفتح الدال لا بالكسر كما  
 يحسبه الكتاب ! قال ابن منظور : « ودُعٌ يَرْدُعُ دَعَةً وَوَدَاعَةٌ » ،  
 وقال : « ويقال : ودَّع الرجل يدَّع إذا صار إلى الدَّعَّة » ! وعليه  
 النصوص .

﴿ وريث ﴾ قال البيازجي<sup>(١)</sup> : « هو وريث فلان ووريث  
 العهد وهم الورثاء . ولم ينقل عنهم لفظ الوريث إنما هو الوارث والجمع الورثة  
 والوراث » ! والصحيح ما قاله . قال صاحب المصباح : « والفاعل وارث والجمع  
 وراث وورثة مثل كافر وكفار وكفرة » ! وعليه النصوص .

﴿ السَّعَّة ﴾ الأشهر فيه فتح السين وقد ورد بالكسر أيضاً .

(١) : ( مجلة الضياء ١ : ٣٢٢ ) .

قال الزمخشري « وسع المكانُ وغيره سعة وسعة، وأتسع وتوسع واستوسع »  
وقال صاحب المصباح : « وَسِعَ الإِنَاءُ المَتَاعَ بِسَعِهِ سَعَةً بِفَتْحِ السِّينِ .  
وَقَرَأَ بِهِ السَّبْعَةَ فِي قَوْلِهِ : وَلَمْ يَوْتِ سَعَةً مِنَ المَالِ . وَكسرها لغة وَقَرَأَ  
بِهِ بعضُ التَّابِعِينَ » ؛

( وَصَلَهُ ) كأَوْصَلَهُ صحيح فصيح ، يحسبه بعضهم عامياً فتيجاني  
عنه ؛ قال ابن منظور : « وصل الشيءُ إلى الشيءِ وصولاً . وتوصل  
إليه انتهى إليه وبلغه . . . . . ووصله إليه وأوصله أنهاء إليه وأبلغه إياه » ؛  
ومن ذلك قول الحريري في القامة ( المكبة ) : « وسنميطك ما  
يوصلك إلى بلدك فما ماربةٌ ولديك » ؛

( الوُضَاءُ ) قال اليازجي<sup>(١)</sup> : « ويقولون : صحيفة وضاء  
وفلان ذو طاعةٍ وضاء فيؤثنون لفظ الوضاء ذهاباً إلى أن ألفه للتأنيث  
على حدِّ ألفِ غراءٍ مثلاً . ومقتضاه أن الوضاء مؤنث الأَوْضٍ مثل غراءٍ  
وأغرت . وهي مادة لم ينطقوا بها ولا يعرف لها معنى . وإنما الوضاء من الوضاءة  
بمعنى الحسن ، يقال : ووضو الرجل وهو وضيٌّ على فعيل ووضاءٌ بضم فتشديد  
مثل كبير وكبارٍ وعجيب وعجباب . فالهمزة فيه أصلية وهي لام الكلمة .  
ويقال في مؤنثه : وضاءه » ؛

وكلامه صحيح لا غبار عليه . قال الزمخشري : « رجلٌ وضيٌّ  
الوجه : ظاهر الوضاءة ووضاءٌ . قل :

(١) ( مجلة الضياء ، ١٤ : ٣٥٣ ) .

والمرء يُأحقه بفتيان الندى خلق الكريم وليس بالوضاء»!  
(الوضاحة) قال اليازجي<sup>(١)</sup>: «ويقولون: هذا الأمر في غاية الوضاحة والصراحة. يعنون بالوضاحة: الوضوح، وهو غير مسموع في النقل. ولا وجه له في القياس لأن الفعل من باب ضرب»!

والرأي ما رآه. قال ابن منظور «وَضَحَ الأمرُ بوضوحٍ وضوحاً وضحةً وضحةً وهو واضح ووضّاح»!  
وقال صاحب المصباح: «وَضَحَ بوضوحٍ من باب وعد وضوحاً انكشف وانجلي واتضح كذلك»!

(الوظيفة) في اللغة لما يقدر في كل يوم من رزق أو عمل أو غير ذلك. لكنه قد قصر في مواضع ديوان الحزن قديماً على ما يضرب على العامل جملة من المال. قال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم): «التوظيف أن يوظف على عامل حمل مالٍ معلوم إلى أجل مفروض، فالمال هو الوظيفة»!

وقد أتى بعض الكتاب أن يجعله لغير المال. على ظهور أصله، وانسائه للمال وغيره. فللوظيفة في الاصطلاح مدلولات كثيرة. فهي للعمل المقدر في الحكومة خاصة، وهي لما يفرض على التلميذ كتابته، وهي لكل ما يلزم به المرء عامة. وكله صحيح فصيح لا يعدو الأصل الذي تفرع منه.

(١): (مجلة الضياء ١٦ : ٤٨١)

قال ابن منظور : « وَوَضَّفَ الشَّيْءُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَضَّفَهُ تَوْضِيفًا  
أَزْمَهَا إِيَّاهُ وَقَدْ وَضَّفْتُ لَهُ تَوْضِيفًا وَعَلَى الصَّبِيِّ كُلِّ يَوْمٍ حِفْظَ آيَاتٍ مِنْ  
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » !

وقال الزمخشري : « لَهُ وَضِيفَةٌ مِنْ رِزْقٍ وَوَضَائِفٌ وَوُضِّفَ . وَعَلَيْهِ  
كُلُّ يَوْمٍ وَضِيفَةٌ مِنْ عَمَلٍ . وَوَضَّفَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَهُوَ مَوْضَفٌ عَلَيْهِ .  
وَوَضَّفَ لَهُ الرِّزْقُ وَوَضَّفَ لِدَابَّتِهِ الْعَلْفُ » !

وقال الفيومي : « وَضَرَبْتُ عَلَيْهِ خَرَجًا إِذَا جَعَلْتَهُ وَضِيفَةً » !  
فالنصوص ناطقة بصحة استعمال ( الوظيفة ) لما شاعت له اليوم .  
ولا عذر للانع في دفع أحد مدلولاتها البتة . وقد أشار الأستاذ الغلاييني  
إلى أن مجيء ( الوظيفة ) للعمل في الحكومة قديم ! واستدل عليه بكلام  
القلقشندي . والرأي ما رآه فيما ذهب إليه !

﴿ تَوَفَّرَ ﴾ بحسبه الكتاب مطاوع ( وفره ) إذا كثره ولم  
ينقصه . كما هو في قولهم : ( تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّعْلِيمِ ) و ( تَوَفَّرَتْ  
لَهُ أَسْبَابُ الشُّهُرَةِ ) . ورأيت يكثر في كلام الفقهاء ، وليس هو على  
التحقيق كذلك !

فالمقول منه ما ذكره الزمخشري : « وَتَوَفَّرَ عَلَى صَاحِبِهِ إِذَا رَعَى  
حُرْمَاتِهِ ، وَتَوَفَّرَ عَلَى كَذَا إِذَا كَانَ مَصْرُوفَ الْهَمَةِ إِلَيْهِ »  
وقد أشار إلى ذلك الأستاذ داغر . فالذي ينبغي أن يقال :

( وَوَفَّرْتَهُ ) على التخييف ( فَاتَّفَرَ ) مطاوعاً له ! ( اللسان ) .

﴿ الوَفَّقُ والوَفِاقُ ﴾ تقول : ( أَمْضَيْتُ الأَمْرَ وَوَفَّقَ النِّظَامَ

وَوَفَّقَا لَهُ بِكسْرِ الواو ، وَوَفَّقَهُ وَوَفَّقَا لَهُ بِفَتْحِهَا ) ؛ فَالوَفِاقُ والوَفَّقُ :

الموافقة والمطابقة بين الشئين .

قال الجوهري : « الوَفِاقُ الموافقة والتوافق : الاتفاق والتظاهر ،

وأَوْفَقْتَهُ أَي صَادَفْتَهُ » ، وقال : « والوَفَّقُ من الموافقة بين الشئين

كالاتحام . يقال حَلَوْبَتُهُ وَوَفَّقُ عِيَالَهُ أَي لَمَّا لَبِنَ قَدْرَ كَفَايَتِهِمْ لِأَفْضَلِ

فِيهِ . قال الشاعر :

أَمَا الْفَقِيرَ الَّذِي كَانَتْ حَلَوْبَتُهُ وَوَفَّقَ الْعِيَالَ فَلَمْ يَتْرِكْ لَهُ سَبْدُ

ويقال اتبتك لوَفَّقَ الأَمْرَ وتوفاقه وتيفاقه » !

أَمَا قَوْلُكَ : ( مَضَيْتُ وَوَفَّقَ النِّظَامَ وَوَفَّقَا لَهُ ) كما يقوله كتاب

الدواوين ، فغريب ! ف ( الوَفِّقُ ) بالكسر التوفيق والتسديد إلى

الخير !

﴿ وَاوْفَاهُ ﴾ معناه جملة : قدم إليه . ويقول كتاب الدواوين :

( أَنْتَظِرُ أَنْ تَوَافِيَنِي بِالْجَوَابِ ) فلا يقصدون قدوم الجيب بحال

من الأحوال . فالصواب أن يقال : ( أَنْتَظِرُ أَنْ يَوَافِيَنِي

جَوَابُكَ ) !

قال الزمخشري : « وَوَأَفَيْتَهُ فِي الْمِعَادِ : مَفَاعَلَةٌ مِنَ الْوَفَاءِ . وَوَأَفَيْتَهُ

بِمَكَانٍ كَذَا : أَتَيْتَهُ وَفَاجَأْتَهُ . وَوَأَفَانِي كِتَابُكَ .

وقال بشر :

كَأَنَّ الْأُنْحَمِيَّةَ<sup>(١)</sup> قَامَ فِيهَا لِحَسَنِ دِلَالِهَا رَشَاءً مُوَافِي

مُفَاجِئًا . وَقَالَ آخَرُ :

وَكَأَنَّ مَا وَافَاكَ يَوْمَ لَقَيْتَهَا مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ<sup>(٢)</sup> عَاقِدٍ<sup>(٣)</sup> مَتْرِبٍ<sup>(٤)</sup> !

﴿ تَوْفِي ﴾ مِمَّا تَبْنِيهِ الْكُتَابُ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ لِلْمَفْعُولِ ، وَمَوَارِدُ

الْوَهْمِ فِي أَشْبَاهِهِ كَثِيرٌ !

تَقُولُ : تَوْفَى فُلَانٌ إِذَا تَوَفَّاهُ اللَّهُ ، فَهُوَ مَتَوْفَى بِفَتْحٍ مَا قَبْلَ

الْآخِرِ .

وَأَحْتَضِرَ إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَهُوَ مُحْتَضِرٌ بِالْفَتْحِ أَيْضًا وَمِثْلُهُ :

حُضِرَ .

وَأَسْتَشْهِدَ إِذَا مَاتَ شَهِيدًا .

وَجُنُّ مِنَ الْجُنُونِ .

وَشَفِي إِذَا شَفَاهُ اللَّهُ .

وَاضْطُرَّ إِذَا اضْطَرَّه أَمْرٌ .

وَأَمْتَقِعَ لَوْنُهُ إِذَا أَصْفَرَ .

وَنُكِّسَ إِذَا عَاوَدَهُ الْمَرَضُ فَنُكِّسَهُ .

(١) الْأُنْحَمِيَّةُ : ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ .

(٢) حَفْرَةٌ تَجْعَلُ لَمِيدَ الْوَحْشِ .

(٣) مِنْ : عَاقِدٌ نَاصِيَتُهُ إِذَا تَمَّ الشَّرُّ .

(٤) مِنْ : تَرَابٌ أَرْضِ فُلَانٍ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ رَيْبِيهَا .

وَنَزِفٌ إِذَا نَزَفَهُ الدَّمُ .

وهو منقسم القلب ، متوزع البال بالفتح ، إِذَا تَقَسَّمَتِ الْهَمُومُ  
وتوزعت الفِكرُ .

أما شغف فقد نقل على الوجهين . تقول : شَغِفْتُ بِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ ،  
وشَغِفْتُ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِ كَعَلِمْتُ ، خلافاً لمن أنكره . قال ابن منظور :  
وشَغِفَ بِالشَّيْءِ عَلَى صِبْغَةٍ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ أَوْلَعَ بِهِ ، وشَغِفَ بِالشَّيْءِ شَغْفًا  
عَلَى صِبْغَةٍ الْفَاعِلُ قَلِقٌ « وقال : « وشَغَفَهُ الْحَبُّ يَشَغَفُهُ شَغْفًا وشَغَفًا :  
وصل إلى شَغَافٍ قَلْبَهُ » !

(وفاة) تجمع على ( وفيات ) كـ ( نواة ) على ( نويات )  
و ( مهاة ) على مهوات أو ( مهيات ) . والدائر على الألسنة ( وفيات )  
بكسر الفاء وتشديد الياء ، وهو وهم خالص !

(الوقود) مفرد مذكر ، لاجع مؤنث كما يحسبه بعضهم .  
قال اليازجي (١) : « الوقود أو الوقيد أو الوقاد ما توقد به النار وهو  
مفرد مذكر » . والصحيح ما قاله . أما معناه فقد قال فيه صاحب  
المصباح : « والوقود بالفتح الحطب » . وقال الراغب في مفرداته :  
« يقال : وقدت تقد وُقوداً أو وقداً . والوقود يقال للحطب المجهول  
للوُقود ولما حصل من اللهب . قال : وقودها الناس والحجارة . النار  
ذات الوقود » !

(١) : (مجلة الضياء ، ٦ ، ٧ : ٢٢٦)

(التوقيع) المنقول عنهم: (وقع في الكتاب) لا (وقعه) !  
وعليه نصوص الصحاح والأساس واللسان والقاموس والتاج ،  
خلافاً لحكاية: (أقرب الموارد والمنجد) وقد جرت بها السنة  
الكتاب !

قال الخفاجي في (الشفاء) <sup>(٢)</sup>: « والتوقيع في الكتاب والأمر  
مولد . وفي التهذيب قال الليث: التوقيع سَجْحٌ <sup>(٣)</sup> بأطراف عظام الدابة  
من الركوب . وربما تحاص عنه الشعر فنبت أبيض . وقيل: إن  
توقيع الموقع في الكتاب مأخوذ منه كأنه تأثير في الأمر الذي كتب  
فيه وتأكيده له ، والتوقيع أن يلحق في الكتاب شيئاً بعد  
الفراغ » !

وقال أيضاً <sup>(٤)</sup>: « التوقيع إيقاع شيء على شيء بسيط يخالف لونه  
لونه . ويقال: بعير موقع إذا دبر ظهره ثم برى وبقي بموضعه شامة  
بيضاء ومنه توقيع السلطان ، كذا قاله صدر الأفاضل » !

وقد عدوا الفعل إلى مفعول ثانٍ بالباء وبمنه قصد الإشارة إلى  
مضمون التوقيع . فقالوا: (وقع السلطان في الكتاب بالإيعاز) أو  
(وقع السلطان كذا) ، كما تقول: (كتب بذلك) أو (كتب  
كذا) . وهو على جهة التضمين !

(٢): (ص ٤ ٢٠٩) .

(٣): السجح: نقش الجلد .

(٤): (ص ٥٧٤) .

قال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم )<sup>(١)</sup> : « الصك عمل يعمل لكل طمع<sup>(٢)</sup> يجمع في أسامي المستحقين وعدّتهم ومبلغ ما لهم ، ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم . والمؤامرة عمل يجمع فيه الأوامر الخارجة في مدة أيام الطمع ، ويوقع السلطان في آخره بإجازة ذلك<sup>(٣)</sup> ! وهو ظاهر .

وقد جاء في كتاب رواه<sup>(٤)</sup> : « فوق الكتاب تحت ذلك قد أصبت فصير إلينا آمناً ظلمه . . . »!

وإذا كان ( التوقيع ) في الأصل ( إيقاع شيء على شيء ) فقد عدّوه إلى مفعوله بـ ( على ) لأنه موضع الاستعلاء ، كما عدّوه بـ ( في ) إذ كان محل التأثير . قال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم )<sup>(٥)</sup> : « الموقع الذي يوقع على الأسكدار<sup>(٥)</sup> إذا مرّ به بوقت وروده وصدوره ! »

وعلى ذلك تقول : ( وقع في الكتاب ، ووقع فيه بكذا ، ووقع فيه كذا ، ووقع عليه ) كلٌّ بمعنى !

(١) : ( ص ٣٨٤ ) .

(٢) : الطامع والجمع أطاع وهو النفقة .

(٣) : ( ص ٤٨٤ ) .

(٤) : ( ص ٤٣٤ ) .

(٥) : أصله فارسي وهو كتاب بدرج فيه عدة الرسائل الواردة والنافذة وأسماء

أربابها .

ومما يستوقف النظر هاهنا قول البازجي<sup>(١)</sup> : « ويقولون : أشتر  
على الصك تأشيراً أي رسم عليه علامة تفيد التوقيع أخذوه من الإشارة  
على توهم أصالة الهمزة في أولها . وهو من كلام العامة . على أن  
الإشارة لا تفيد ما يريدونه من ذلك . والصواب أن يقال : وقع على  
الصك أو أعلم عليه ، إذا لم يرد صريح التوقيع »!

والصحيح أن (التأشير) في اللغة (التحزير) . قال الجوهري :  
« وتأشير الأسنان تحزيرها وتحديد أطرافها والجعل مؤثر العضدين .  
ويقال : بأسنانه أشر وأشر مثال شطب السيف وشطبه » !

فالتحزير وضع الحز أو الشق . فاستعارته لما تراه بعيدة إلا أنها لا  
تخلو من نسبة ؟! وقد انتهى به الاستعمال إلى ما صار إليه (التوقيع) !  
قال الأستاذ داغر : « ويقولون : أشتر على الحكم أنه نافذ ، وأشر  
على أصل وثيقة الزواج بالطلاق ، وأشر على الصك بالقبول » !

فعلى الجمع أن يقطع بوجوه استعمال هذه الأفعال للمدلولات  
المذكورة ويمد معانيها على وجه من الإحكام لا يلبسها بغيرها !

(التكيتة) بيت الزهاد من أهل الطرائق . قال الرصافي  
في (دفع الهجنة) « أصلها تكاة كهزمة للشيء الذي يتكأ عليه من  
عصا وغيرها » !

وهو على الاصطلاح لا بأس به . لأنه من إطلاق الشيء على  
محلّه لأنه اسم للمجلس أو المتكأ . أو هو من نسيه المجلس بمن فيه ،

(١) : (مجلة الضياء ، ١ : ٦١٢) .

تقولك : رجل تُكَاةٌ إذا كان كثير الاتكاء أيضاً ، وهذا حال القوم فيه . أما الجمع فتُكَاآت على القياس لا ( تكايا ) . والذي جرَّهم إلى هذا الجمع ظنهم ( تَكِيَّةٌ ) صحيحة على وزن ( فعيلة ) وليس كذلك كما رأيت !

﴿ تولج ﴾ ولجته الأمر فتولجه إذا ولَّيتهُ إياه فتولاهُ أو تقلدته إياه فتقلدهُ ، غريب ليس في شيء من اللغة . وهو شائع في الدواوين ! وقد نبه عليه اليازجي ، قال <sup>(١)</sup> : « ومن ذلك قولهم تولج فلان الأمر أي تولاه . وما نحسبهم إلا أرادوا هذا اللفظ الأخير بعينه أي لفظ تولاه . فأبدلوا من ألفه جيماً وهو من غريب التحريف . وأما تولج فمعناه دخل مثل ولج المجرَّد » !  
قال صاحب الأساس : « ولج في البيت ، وتولج ، وامرأة خراجة ولاجة » !

﴿ الموماً إليه ﴾ المفعول من : ( أوماً إليه يومئذ ) ، ( موماً إليه ) . ( ومن : أومي إليه يومئذ ) ، ( مومي إليه ) ، وهو منقول والأول أشهر وأسير !

قال صاحب الأساس : « أومات إليه ، وصلى بالإيماء ، وفلان مومي إليه » ! وقد ورد هذا في الحديث .

وقد حكى الإمام السيوطي عن ابن خالويه <sup>(٢)</sup> : « ليس في

(١) مجلة الضياء ، ٧ : ٢٢٦ .

(٢) الزهر ، ج ٢ : ص ٥٤ .

كلامهم كلمة فيها أربع لغات لغتان بالهمز ولغتان بغير الهمز إلا أربعة  
أحرف : أومات إليه وومات، وأوميت إليه ووميت «...» !  
فليس إنكار قول الكتاب : (المومى إليه) بشيء ، ولو كان دون  
(الموما إليه) في الشهرة .

(الوهلة) المنقول : (لقيته أول وهلة أو وهلة أو واهلة)  
أي أول شيء وأول ما تراه ، كما حكاه ابن منظور ! والكتاب  
يدخلون اللام حشواً فيقولون : (لأول وهلة) . !  
قال ابن الأثير : « فلقيته أول وهلة أي أول شيء . والوهلة  
المرّة من الفزع ، أي لقيته أول فزعة فزعتها بقاءً إنسان » !

### حرف الياء

(اليمين) اليمين مؤنثة ، وأكثر قول الكتاب : (اليمين  
القانوني) ، وصوابه : (القانونية) ! ومثل ذلك قولهم : (السن  
النظامي) ، وصوابه : (النظامية) ! وكذلك (البئر) يذكرونها وهي  
مؤنثة ! وكذلك (الساق) و(القدوم) !  
أما (الألف) فمذكر . فإذا أنت ، فذهاباً إلى الدراهم . ومثله (الدار)  
مؤنثة ولا يذكر إلا على معنى المثوى ، كما هو في قوله تعالى : « ولنعم  
دار المقين » !

وأما (الثدي) والجناح والحانوت والزقاق والسبيل والطريق  
والسوق والسلم والصلح والسلم ( فيجوز فيه الوجهان .

## الفصل الرابع عشر

### خطأ وأخطاء

جمع المصادر

يقطع كثرة الكتاب بفساد جمع ( الخطأ ) على ( أخطاء ) .  
واعتمادهم في ذلك أن نصوص المعجمات لم ترد بذكره . ويجري مذهبنا  
حقاً مما اعتمدوه وعتولوا عليه مجرى الضد . فـ ( الخطأ ) كـ ( الخطاء )  
اسم مصدر . قال ابن منظور : « الخطأ مهموز مقصور اسم من أخطأت  
خطأً وإخطاءً » ؛ والتصرف في أسماء المصادر أيسر من التصرف بالمصادر  
وأهون سبيلاً . على أن المصادر إذا خرجت عن جنسيتها وأنزلت منزلة  
الأسماء في دلالتها تصرفت تصرفها . وهو ما أخذ به كثير من الأئمة  
الفحول وما جرى عليه العرب أنفسهم !

قال ابن سيده في المخصص : « وهو الخطأ والخطاء والخطيئة » ؛ فإذا  
وضع الخطأ موضع ( ما يخطأ به ) كالوهم ( لما يؤم به ) ، والايثم ( لما  
يؤثم به ) ، والحكم ( لما يُحكم به ) ، واللفظ ( لما يُلفظ به ) ، والنقل  
( لما يُنقل به ) ، والرأي ( لما يُرى ) ، والعلم ( لما يعلم ) ، والظن ( لما  
يُظن ) ، انفك عن جنسيته وعمومه وانجذب إلى الاسمية<sup>(١)</sup> فذهب المانع  
من جمعه . فانت تقول : ( هذا خطأ من الأخطاء ) كما قالت العرب :  
( هذا وهم من الأوهام ، وإثم من الآثام ، وحكم من الأحكام ، ولفظ

(١) لاسمية المصدر فهذه عامة في دلالتها أيضاً !

من الألفاظ ، ونقل من القول ، ورأي من الآراء ، وعلم من العلوم ، وظن  
من الظنون ( حين جذبت ( الوهم واللاثم والحكم واللفظ والنقل والرأي  
والعلم والظن ) من المصدرية إلى الإسمية !

وإذا عدت إلى نصوص العلماء وجدت أن جمع المصادر موقوف  
على السماع لأنها تدل على ما يدل عليه الجمع من الكثرة . فإذا كانت  
للعدد جاز الجمع لتعدد الوحدات أو للنوع قاسه بعضهم أيضاً تمييزاً  
للأنواع . قال صاحب الهمع : « أما النوع ففيه قولان ؛ أحدهما يثنى  
ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه ، كالقول والألباب والحلوم ،  
والثاني لا وعليه الشلويين قياساً للأنواع على الآحاد » !

أما صاحب المصباح فقد قال في ( قصد ) : « وبعض الفقهاء جمع  
القصد على قصود ، وقال النحاة : المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع لأنه  
جنس والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع . فإن كان المصدر عدداً  
كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع  
جمعت . فتقول ضربت ضربين وعلمت علمين فيثنى لاختلاف النوعين ،  
لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته وعلماً يخالف علماً في معلومه  
ومتعلقه كعلم الفقه وعلم النحو ، كما تقول عندي ثمور إذا اختلفت الأنواع .  
وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه لأن ظناً يكون خيراً وظناً  
يكون شراً » ؛ وهكذا فلا تكاد تحسبه يعول على القياس ويدعمه بالدليل ويؤنسه  
بالنظير حتى يستدرك فيقول : « وقال الجرجاني ولا يجمع المبهم إلا إذا  
أريد به الفرق بين النوع والجنس وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الإسمية

نحو العلم والظن ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب  
فقول وسلوب ونهوب<sup>(١)</sup> . وقال غيره : لا يجمع الوعد لأنه مصدر . فدل  
كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا  
باختلاف الأنواع وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر أي باقٍ على مصدرينه .  
وعلى هذا فجمع القصد موقوف على السماع !

والذي عندي أن المصدر جنس للفعل كما قالوا ، والجنس يشمل  
القليل والكثير . فإذا حُدَّ المصدر بهذا التعريف فلا سبيل إلى جمعه  
البتة سماعاً أو قياساً . لكنه إذا عدل به عن هذه الجنسية إلى نوع من  
التحديد جاز جمعه قياساً على الأسماء . وسترى أن كل ما جمعه من  
المصادر وتناولوا له بالسماع واختلاف الأنواع هو من قبيل ما خرجوا به  
عن هذه الجنسية ، وهذا الوضع العام الذي وضع له في الأصل . فليس  
جمعه إذاً شذوذاً كما حسبوا . وإنما لما زال عنه عارض المنع وهو الجنسية  
عاد له حكم الجمع الذي يقتضيه حال الأسماء المتمكنة !

فكلام الأئمة على أن مصدر الوحدة ومصدر الهيئة يثنيان ويجمعان .  
وأنت إذا قلت ( جات جولة ومشييت مشية الفزع ) لم تر في ( الجولة  
والمشية ) ما يدل على جنس الفعل بعد أن حُدَّ بالوحدة والهيئة المخصوصة .  
فلا شذوذ على هذا في أطراد جمعها .

وكلام الأئمة على أن العقول والألباب والحلوم والعلوم والظنون

---

(١) أقول لو حدثت العرب أنواعاً متباينة للقتل أو السلب أو النهب لما توقفت

عن جمعه البتة . لكنها لم تحتج إليه فيما تناولته من ذلك !

مصادر قد جمعت لاختلاف الأنواع . وهي على التحقيق أسماء لخروجها عن دلالاتها العامة في الأصل . قال صاحب المصباح : « ثم أُطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب » ، وقال صاحب المفردات : « العقل يقال للقوة المثيثة لقبول العلم » ، وقال : « اللب العقل الخالص من الشوائب وسمي بذلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه كاللباب واللب من الشيء » . وقال ابن منظور : « الحليم بالكسر الأناة والعقل وجمعه أحلام وحلوم » !

وهكذا قال الجرجاني فيما حكاه صاحب المصباح : « ولا يجمع المبهم إلا إذا أُريد به الفرق بين النوع والجنس وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن ولا يطرد<sup>(١)</sup> » . وروى ابن منظور عن صاحب المحكم أن ( الظن ) يكون اسماً ومصدرأ ، وأن الذي يجمع على ( الظنون ) هو الاسم لا المصدر !

فهذا ونحوه يؤكّد أن لك أن ما جمع لم يبق على مصدرينه البتة . وعليه قول صاحب المصباح : « وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر باق على مصدرينه » . وليس قول الأئمة فيه إنه مصدر إلا على الاعتداد بالأصل الأول . فانظر إلى ما قاله ابن يعيش في قول الزمخشري من خطبة المفصل ( ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ) ، قال : « التضاعيف جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته إذا أردت مثله أو أكثر » وقال : « وإنما

---

(١) فالغلبة التي اعتقدها الجرجاني في انجذاب ما جمع إلى الاسمية هي عندنا

جمع والمصادر لاثنتي ولا يجمع لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما  
يقال العلوم والأشغال « . أفرايت كيف جعل (تضعيفاً) مصدرًا فذكر  
بذلك حاله الأولى ، على شهرته في انفكاكه عنها وغلبة اسم الذات عليه .  
فـ ( التضاعيف ) هاهنا ( الفضون والأثناء ) كما لا يخفى ا

وهكذا ما علق به على قول الزمخشري من الخطبة « ومن لم يتقَّ  
الله في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب ، ركب عياء وخبط  
خبط عشواء » قال : « التنزيل مصدر نزل ينزل مثل كلم يكلم تكليماً  
والمراد به هاهنا المفعول بمعنى منزله . والمصدر يستعمل بمعنى المفعول  
كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه » ! فالتنزيل  
على ذلك اسم للذات .

وكلام الأئمة على أن المصدر المؤكّد لا يجمع كما قاله صاحب  
المصباح وهو صحيح على ما انتهينا أيضاً . فالمصدر في قولك : قمت قياماً  
وجلست جلوساً ، قد ساوى معنى فعله بلا تحديد ، فهو باقٍ على مصدريته  
وإبهامه ووضع العام ، دالٌّ على جنس فعله .

وكلام الأئمة على جواز جمع المصادر المنتهية بالتاء . فقد قال العلامة  
( يسن ) في حاشية التصريح إن المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء .  
وليس فيه إلى ذلك ما ينصرف بنا عما رسمناه . فإن جمع ما انتهى بالتاء قد جرى  
حجلاً على الاسمية أيضاً . وإذا تأولوا له باختلاف الأنواع آناً فهذا إيدان  
عنهم بأنهم اعتذروا من جمعه بخروجه عن جنسية فعله . قال ابن الأثير :

« التحيات جمع تحية ، قيل أراد بها السلام . يقال : حياك الله أي سلم عليك ، وقيل التحية الملك ، وقيل البقاء . وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يجيئون بتحيات مختلفة . فيقال لبعضهم : أبيت اللعن ، وبعضهم : أنعم صباحاً ، وبعضهم : أسلم كثيراً ، وبعضهم عش ألف سنة . فقيل للمسلمين قولوا التحيات لله ، أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى » !!

والذي سهل انجذابه إلى الاسمية هذه التاء التي أفادت فيه معنى التحديد على وجه من الوجوه . ف ( النية ) التي تجمع على ( النيات ) اسم لا مصدر . قال صاحب المفردات : « والنية تكون مصدراً واسماً من نويت » ، وقال صاحب المصباح : « والنية الأمر والوجه الذي تنويه » !

فالذي نراه أن المصدر لا يجمع ما بقي على جنسيته وعمومه . وأنه كلما انفك عن الجنسية فقد انفك عن مقتضاها وهو عدم الجمع . لكن بيت القصيد هاهنا أنه هل يسوغ التصرف في المصدر كلما دعت إليه الحاجة ، فيُخرج به عن جنسية الفعل ويجمع على إرادة الاسمية (1) ، كما أريد بـ ( الخطأ ) حين جمع على ( أخطاء ) وهو اسم مصدر ؟  
أكثر نصوص الأئمة على الوقوف بهذه الإرادة عند حد السماع عدا ما انتهى من المصادر بالتاء . فليس لك هذا أن تجمع وتقول

(1) نبغي بذلك الاسمية المجردة لا اسمية المصدر بالطبع !

أردت بالمصدر الاسمية إلا أن يكون العرب قد فعلوه من قبل . وهو الحكم الذي يرجع إليه ويقاس به ، ولو أنه يخالف العرف اللغوي من وجوه . على أن بعضهم قد أخذ بالقياس كما أسلفناه جرياً على ما استن به العرب أنفسهم حين جمعوا ( العلوم والظنون والحلوم والعقول والأعمال والأشغال .. ) ! وأن المانعين من القياس لم يثبتوا على المنع فيما تناولته أقلامهم وذاع في مصنفاتهم ! فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع ، وعللوا كذلك باختلاف الأنواع . وجمعهم هذا وتعليهم دليلان على تعلقهم بالقياس واشتداد الداعي إلى الأخذ به !

والذي سنورده لك مما جرت عليه أقلام كبار الأئمة يدلّك دلالة سديدة واضحة أن التصرف في المصادر لا يمكن أن يحدّه سماع ، وأن اللغة تقتضيه انقضاء كلما احتاجت إلى تجديد المعاني وتوليدها ، وتصريفها حيثما اتجه الفكر . وأن أصولها إلى ذلك لا تأباه ولا تعافه بحال من الأحوال !

فأنت إذا تقصّيت ما كتبه واستقرّيته وجدت أن أحدهم لم يتورع عن جمع المصدر إذا نوى فيه الاسمية ولو لم يرد النص على سماع جمعه . فالعرب قد جمعت من المصادر ما احتاجت إلى إرادة الاسمية فيه ، وتصرفت فيما اضطرت أن تخرج به عن الجنسية تمييزاً للأنواع بحكم تجدد مدلولاته . وليس هذا مما يمثل أو يمكن أن يحصره سماع !

قال صاحب المصباح : « واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب » !

وقال : « ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة . فيقال بينها نسب أي قرابة وجمعه أنساب » !

وقال : « والهوى مقصور مصدر هويته من باب تعب إذا أحببته وعلقت به ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم فيقال : اتبع هواه وهو من أهل الأهواء » !

وقال : « وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها . فالفرض : المفروض ، جمعه فروض مثل فلس وفلوس » !

وقال : « وفرس عربي لا سرج عليه وصف بالمصدر ثم جعل اسماً وجمع قبيل : خيل أعراء ، مثل قفل وأقفال » !

وقال : « ووهمت وهماً وقع في خلدي والجمع أوهام » !

وقال : « الغيم السحاب ، الواحدة غيمة . وهو مصدر في الأصل من غامت السماء من باب سار إذا أطبق بها السحاب » !

وقال : « والشق بالفتح انفراج في الشيء وهو مصدر في الأصل والجمع شقوق » !

وقال : « والجمع أيضاً الجماعة تسمية بالمصدر ، ويجمع على جموع مثل فلس وفلوس » !

وقال : « واستعمل المصدر اسماً وجمع على أفاظ كفرخ وأفراخ » !

وقال : « المكس الجباية وهو مصدر من باب ضرب أيضاً فاعلة  
مكّاس . ثم سمي المأخوذ مكساً تسميه بالمصدر وجمع على مكوس مثل  
فلس وفلوس » !

وقال : « ثم استعمل البول في العين وجمع على أبوال » !  
وقال : « والبعث الجيش تسمية بالمصدر والجمع بعوث » !  
وقال : « ووقف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقاف » !  
وقال : « ثم أطلق الرهن على المرهون وجمعه رهون مثل فلس  
وفلوس » !

وقال : « وسُمِّي ما يصاد صيداً ، إما فَعَلَ بمعنى مفعول وإما تسمية  
بالمصدر والجمع صيود » !

وقال ابن منظور : « والفتح افتتاح دار الحرب وجمعه فتوح » !  
وقال : « والوضع أيضاً الموضوع سمي بالمصدر وله نظائر منها ما  
تقدم ومنها ما سيأتي إن شاء الله تعالى ، والجمع أوضاع » !

وقد ورد ( النص ) عنهم مصدراً منقولاً إلى الاسمية بمعنى المنصوص  
فجمع على نصوص . ثم أُسِي به الكتاب والسنة ، وأصل معناه :  
الرفع أو الإظهار !

ونظائر ما ذكرناه لك مما جمعه العرب من المصادر حملاً على الاسمية  
لا يحصيه عد .

أما كثرة الأئمة فقد جروا على جمع ما فوق الثلاثي وتوقفوا عن

الثلاثي وليس بالوجه . فجمعوا استعمالاً على استعمالات واختراعاً على اختراعات واحتمالاً على احتمالات واعتقاداً على اعتقادات واحتجاجاً على احتجاجات وتقريراً على تقريرات وإزاماً على إزمات والتزاماً على التزامات وتدقيقاً على تدقيقات وإحفاً على إحفاقات واعتماداً على اعتمادات وانتقالاً على انتقالات ونصحيفاً على نصحيفات وتنبهياً تنبيهات وتنزيلاً على تنزيلات وتصرفاً على تصرفات وغير ذلك . كما جمعوا تركيباً على تراكيب وتقليباً على تقاليب وتعليلاً على تعاليل ونكبيراً على تكبير ونصغيراً على تصاغير وتصنيفاً على تصانيف وتأليفاً على تأليف وتفعيلاً على تفاعيل وتقسماً على تقاسيم وتعبيراً على تعابير<sup>(١)</sup> وشاع ذلك في مؤلفاتهم شيوعاً متعاملاً . وكأنهم استسهلوا فيه جمع السلامة ووحدته الجمع في صيغة منتهى الجموع . لكن ما جمعته العرب منه على كل حال نادر إذا قيس بما ورد مجموعاً من مصادر الثلاثي . وليس منع المانعين من جمع المصدر مقصوراً على الثلاثي في الأصل . قال ابن منظور : « وقول ابن جنى المضاف والمضاف إليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد . إنما جمع تنزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف إليه تنزيلات في وجوه كثيرة منزلة الاسم الواحد . فكنتي بالتنزيلات عن الوجوه

(١) : تلاحظ ذلك خاصة في كلام ابن جنى ( الخصائص ) وابن هشام ( المغني ) والسيوطي ( الزهر والجمع ) والصبان ( حاشيته على الأشموني ) والأشموني ( شرح الألفية ) والزمخشري ( الأساس ) وسوام من الأئمة الفحول .

المختلفة . ألا ترى أن المصدر لا وجه له إلا تشعب الأنواع وكثرتها ؟  
مع أن ابن جنى تسمّح بهذا تسمّح تحضر وتحذق ، فأما على مذهب  
العرب فلا وجه له إلا ما قلناه « !!

فالوجه عندنا بلا ريب ما انتحاه ابن جنى وتحذق به وعتل عليه  
تعويلاً ! فقد وقع له من جمع مصادر الثلاثي ما يقتاد النظر إلى إثبات  
الحكم الذي بسطناه . وابن جنى من تعلم في حذفه للنحو والتصريف ،  
واستقرائه دقائق اللغة ، وجمعه أشتماتها ، وتمحيصه دخائلها وغرائبها <sup>(١)</sup> !

فقد جمع ( قصداً ) على ( قصد ) حين انتوى فيه الاسمى خلافاً  
لما قدّمنا من كلام الفيومي . قال في ( الخصاص ) <sup>(٢)</sup> : « فإن قلت  
فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طُبِعوا عليه وأجيبوا إليه ، من غير  
اعتقادٍ منهم لعلمه ، ولا لقصد من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه

---

(١) : قال فيه ياقوت الحموي صاحب معجم الأديب : « كان من أحذق  
أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، صنف في ذلك كتباً برز فيها على المتقدمين  
وأعجز عن مثلها المتأخرين ، حتى قال فيه أبو الحسن علي بن الحسن البخاري في  
دمية القصر : ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما  
لأبي الفتح ، ولا سبياً في علم الإعراب » !

وقال صاحب المصباح في خاتمة كتابه : « وكنت جمعت أصله من نحو سبعين  
مصنفًا ما بين مطول ومختصر ، من ذلك التهذيب ..... وغير ذلك مما تراه  
في مواضعه ومن كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ  
بأقوالهم الموقوف عند نصوصهم وآرائهم مثل ابن الأعرابي وابن جنى » !

(٢) : ( ج ١ ، ص ٢٤٧ ) .

وأغراضه « ! وقال أيضاً : <sup>(١)</sup> » وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها « !  
 وقال <sup>(٢)</sup> : « وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الخالفة  
 على ما في النفوس » ! وقال <sup>(٣)</sup> : « ولما كانت النحويون بالعرب  
 لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولعانيهم وقصودهم  
 آمين » !

فقد استعمل ( القصد ) وهو مصدر ، اسماً بمعنى ( المقصود ) ، فعاد  
 له بذلك حكم الجمع لزوال المانع منه ، وهو دلالة على جنسية  
 فعله ! .

وهكذا جمع ( الحذف ) وهو مصدر ( حَذَفَ ) ، على ( حذف ) ،  
 فقال <sup>(٤)</sup> : « ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف ،  
 كحذف المضاف وحذف الموصوف » !

وعلى ذلك جمعه ( حَمَلًا ) بالفتح على ( حمل ) ، قال <sup>(٥)</sup> : « ثم  
 قالوا علباوان ، حَمَلًا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا كساوان تشبيهاً له  
 بعلباوان ، ثم قالوا قرأوان ، حملاً له على كساوان ، على ما تقدم ،  
 وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة  
 حاجة أهلها إلى التصرف فيها » !

• (١) : ( ج ١ ص ٢٥٥ ) .

• (٢) : ( ج ١ ص ٣١٤ ) .

• (٣) : ( ج ١ ص ٨٨ ) .

• (٤) : ( ج ١ ص ٢٢٢ ) .

ومثله جمع ( الفَصْل ) خلاف ( الوَصْل ) على ( فصول ) ، قال <sup>(١)</sup> :  
« وأنشدنا أيضاً :

فقد والشكُّ بينَ لي عَناءٌ      بوشكِّ فراقهم صرْدٌ يصيح

أراد فقد بينَ لي صرْدٌ يصيح بوشكِّ فراقهم والشكِّ عَناءٌ .

فقد نرى إلى ما فيه من الفصول التي لاوجه لها ولاشيء منها» .

وأقرب من ذلك جمعه ( الغَلَط ) وهو شبيهه ( الحَطَأ ) ، على

( أغلاط ) . قال <sup>(٢)</sup> : « فكان يروى من أغلاط الناس منذ ذلك إلى

أن شاع واستمرَّ فسادُ هذا الشأن مشهوراً ظاهراً » ؛ وقد جمعه صاحب

القاموس أيضاً في خطبة كتابه قال : « واخصت كتاب الجوهرى من

الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفضحة

لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه » ؛ ورواه

عنه صاحب المزهرة <sup>(٣)</sup> فلم يستوقف نظره البتة !

وقد جمع ابن جنى ( الغَلَط ) على ( غلاط ) أيضاً . قال ابن

منظور : « والغَلَط في الحساب وكل شيء ، والغَلَّت لا يكون إلا في

الحساب . قال ابن سيده : ورأيت ابن جنى قد جمعه على غلاط ولا

أدري وجه ذلك » ؛ ووجه ذلك عندي أن ابن جنى لما وضع ( الغَلَط )

وهو مصدر ، موضع الاسم وجعل بمنزلة ( المغلوط فيه ) ، جمعه جمع

(١) : ( ج ١ ، ص ٣٣٥ ) .

(٢) : ( ج ١ ، ص ٤٠٨ ) .

(٣) : ( ج ١ ، ص ٦٣ ) .

قلّة على ( أغلاط ) وجمع كثرة على ( غلاط ) ، على ما هو القياس ؛ قال سيديويه <sup>(١)</sup> : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيته على أفعال ، وذلك قولك جمّل وأجمال وجبّل وأجبال وأسّد وآساد . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فعال وفُعل . فأما الفِعال فنحو جهال وجبال ، وأما الفُعل فنحو أسود وذكر . والفِعال في هذا أكثر » ؛

أما أخذ ابن جنّي في ذلك بالقياس فهذا دليله . قال <sup>(٢)</sup> : « ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع إن ما كان من الكلام على فعل فتكسیره على أفعل ككلب وأكلب وكعب وأكعب وفرخ وأفرخ ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسیره في القلّة على أفعال نحو : جبل وأجبال وعنق وأعناق وإبل وآبال وعجّز وأعجاز وربّع وأرباع وضلع أضلاع وكبّد وأكباد وقفل وأقفال وحمل وأحمل . فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو وبقاس عليه غيره . ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحدٍ من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً ، أكنت تحنّتم من نكسیره على ما كسّر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابهِ » ؛

هذا ، وانظر إلى تدابر مرويات الأئمة في جواز جمع ( وعد ) ؛

(١) : ( ج ٢ ، ص ١٧٢ ) .

(٢) : الخصائص : ( ج ١ ، ص ٤٣٩ ) .

فَ ( أُوْعِد ) مُصْدِرٌ فِي الْأَصْلِ لَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْمَلَ عَلَيْهَا فِي الْجَمْعِ ، فَيَقَالُ : ( الْوَعُودُ ) ؛ وَقَدْ جَرَى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ جَنِي كَمَا هُوَ اعْتِمَادُهُ . فَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « وَالْوَعْدُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَجْمُوعَةِ ، قَالُوا الْوَعُودُ حِكَاةُ ابْنِ جَنِي » ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ جَنِي جَمَعَهُ وَلَمْ يَحْكُ جَمْعَهُ الْبِنَاءَ . وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ أَيْضًا : « قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : الْوَعْدُ وَالْعِدَّةُ يَكُونَانِ مُصْدِرًا وَاسْمًا فَأَمَّا الْعِدَّةُ فَتَجْمَعُ عَلَى عِدَاتٍ وَالْوَعْدُ لَا يَجْمَعُ » !! . . . . . وَقَالَ صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ فِي ( قَصْدِ ) : « وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَجْمَعُ الْوَعْدُ لِأَنَّهُ مُصْدِرٌ » ؛ وَعَلَيْهِ نَصُّ الصَّحَاحِ وَمُفْرَدَاتُ الرَّائِبِ ؟ ؛ وَهَكَذَا قَالَ صَاحِبُ الْأَسَاسِ : « وَفِي قَلْبِهِ وَجَلٌ ، وَفِي قُلُوبِهِمْ أَوْجَالٌ » ؛ وَلَمْ أَرَهُ فِي الصَّحَاحِ أَوْ الْمَصْبَاحِ أَوْ الْمُخْتَارِ أَوْ اللِّسَانِ أَوْ الْقَامُوسِ أَوْ مُفْرَدَاتِ الرَّائِبِ !! . . . . .

وَنظَائِرُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَاشِيَةٌ شَائِعَةٌ ، قَدْ وَقَعَتْ لِنَحْوِ الْأُئِمَّةِ بِحُكْمِ تَقَلُّبِ مَعْنِيَاتِ الْأَلْفَاظِ وَتَجَدُّدِهَا بِاسْتِمْرَارِ وَاطِّرَادِ . وَبَلِيسَ مَا اعْتَمَدُوهُ هَاهُنَا خُرُوجًا عَلَى أَصُولِ اللُّغَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْرِيجٌ لِلْمَسَائِلِ عَلَى ضَوْءِ هَذِهِ الْأَصُولِ نَفْسَهَا لَا أَكْثَرَ وَلَا أَقَلَّ ؛ فَالْتَصَرَّفُ فِي الْمَصْدَرِ أَشْبَهَ مِنْ إِنْ تَكَثَّرَ عَلَيْهِ الْأَمْثَلَةُ ، وَأَنْتَ لَوْ أَحْصَيْتَ مَا يَجْمَعُهُ الْكِتَابُ الْيَوْمَ مِنَ الْمَصَادِرِ بِحُكْمِ مُقْتَضِيَّاتِ التَّعْبِيرِ لِأَعْيَاكِ الْحَصْرِ ؛ وَالْأُئِمَّةُ قَدْ خَرَجَتْ بِالْمَصْدَرِ عَنِ جَنْسِيَّةِ فِعْلِهِ وَعَدَلَتْ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ إِلَى الذَّاتِيَّةِ فَسَمَتْ بِهِ نَسْجًا عَلَى مَا سَمِعْتَهُ مِنْ

العرب مما جاء على هذا المنوال . وقد مثلنا لذلك فيما أوردناه .

\* \* \*

فدلّ ما ذكرناه أنه ما دام المصدر على جنسية فعله فهو لا يجمع البتة ، لأنه يتناول الجنس وآحاده تناولاً واحداً ، كما قال ابن جني . فلا

تميز فيه للأحاد أو الأنواع ليجمع إذا أُريد بجمعه ذلك !  
أمّا إذا حيد به عن هذا الأصل تبعاً لتجدد معنيات الألفاظ ،  
وخرج به إلى التخصيص كأن يدل به على الوحدة أو الهيئة أو النوع  
كالقومة والمشيّة والعلم ، فجمعه قياس لا انكسار فيه . فالعمل  
والنية في الحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) اسمان لا مصدران . ألا  
ترى أن القصد : ( ما تعدله مقدر بما تنويه ) ؟

أما قول الأئمة فيما جمع من المصادر إنه مصدر فهو على  
الاعتداد بالأصل الذي فارقه . وأما اعتذارهم من الجمع باختلاف  
الأنواع فهو صحيح من حيث أن النوعية قد خرجت باللفظ عن  
مصدريته التي تقتضي جنسية الفعل .

وإذا كان هذا حال المصادر فحال أسمائها في الجمع  
أيسر من ذلك ، وأحرى أن يعتمد فيها ما عوّل عليه هاهنا .

هذا مذهبنا في المصادر وجمعها قد بسطنا بسطاً وخرجناه على الأدلة  
والشواهد والنصوص . ونحن نود لو تناقش فيه لتتجلى بذلك جوانبه ،  
ونتنبه إلى ما يكون قد فاتنا من أطرافه . وقد جعلنا اسم كتابنا ( أخطاؤنا )  
علماً لرأينا هذا ، ومن الله العون .

# الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
إذ	إذا	•	١١
استن به الأستاذ	استنه الأستاذ	١٠	١٦
واقْتاس	واقْتاس به	≈	≈
إذ	إذا	٥	٣٤
جواب	جواب	١٦	٣٨
خص	حيص	١٠	٤١
ويستبعدونه	ويستبعدونه	٥	٤٣
لِ (الوزير)	رد (الوزير)	٨	٤٨
التقرير	التقدير	١٤	٤٨
(٣) المرسوم	(٢) المرقوم	١	٥١
سابقها	سابقها	١٤	٥٢
الحرورية	الحرورية	٢	٨٠
بلا خلاف	بلا خاف	٦	٩٢
وعلى (مفعول)	وعلى مفعول	١٦	١٠٦
سمو	رسمو	١٣	١١٢
فالأفصح	فالأصح	١٤	١٣٢
والأصل لو تدبروه يفاير	والأصل لو يفاير	٩	١٤٣
موضع (SI)	موضع ( )	٧	١٤٦
أو يُعِيدكم	أو يُعِيدكم	٨	١٥٠
يقال هو دعي	يقال هو درعي	٤	١٧٧
الاثبات	الاثبات	٨	١٧٨

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٥	٢	فلا تراه	افلا تراه
٢٠٩	٥	للعوق في اثر الحمى	للعرق في اثر الحمى
٢١٩	٤	( صَفَّح )	( صَفَّح )
٢٨٩	٢	يجمع في	يجمع فيه



تُبيِّن : قد وقع في الكتاب خلال الطباعة بعض التحريف ، فأشرنا هنا إلى ما لا بد من التنبيه عليه من ذلك . وسكنا عما يفتن له بمجرد النظر ، كالغلط في مواضع همزة الوصل والقطع . وتقديم ما حقه التأخير في باب الحفريات كذا ذكر ( آجر ) قبل ( إبالة ) في حرف الألف . فنعتذر مما كان ونرجو من القراء أن يبادروا إلى تصحيح ما أشرنا إليه قبل تصفح الكتاب ودراسته .

المؤلف



# فهرس الكتاب

ص		ص	
٦٥	(٤) = = (نساء)		المقدمة
٦٦	(٥) الثانوي والثنوي	١	توطئة الكتاب
٦٧	(٦) النسبة إلى (دولة ودول)	١٠	نهج الكتاب
٧٠	(٧) = = (شفة وشفاه)	٢٩	مضامين الكتاب
٧١	(٨) = = (الحكمة)		
	<b>الفصل الرابع</b>		<b>الباب الاول</b>
٧٢	(١) العدد في تمييزه وتعريفه		<b>الفصل الاول</b>
٧٤	(٢) ثمان	٣٧	(١) تصدير الرسائل عند الارجابة
	<b>الفصل الخامس</b>	٤٥	(٢) القرار
٧٦	(١) قياسية الصفات المشبهة (فخيم ووفير)	٥١	(٣) المرسوم
٧٩	(٢) المصادر الياثية (المسؤولية)		<b>الفصل الثاني</b>
٨١	(٣) قياسية (استفعل) وجمع اللفة العربية المللكي	٥٣	(١) هل والهمزة وما إليها
٨٥	(٤) فرق ما بين (أفعل) (ولفاعل) المهور الاول في المضارع والمصدر	٦٠	(٢) فرق ما بين (أم) و (أو) بعد همزة الاستفهام
	<b>الفصل السادس</b>	٦٢	(٣) سواء والهمزة و أم وأو والنواو بعدها
	في تصحيح بعض جموع التكسير مما تمجّل بعض المحققين بمنعه		<b>الفصل الثالث</b>
٨٧	(١) صناعة وصناعات وصنائع		قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الهم إليه
٨٨	(٢) الخضم والاختصاص	٦٤	(١) النسبة إلى (الأخلاق)
		٦٤	(٢) = = (التربية)
		٦٥	(٣) = = (الدعوة)

- ١٢٢ (٢) حذف حروف العطف  
 ١٢٤ (٣) لام التقوية  
 ١٣٠ (٤) حمل (لو) على (إن)  
 ١٣٢ (٥) كلا وكتنا  
 ١٣٣ (٦) حروف التعدي

### الفصل الحادي عشر

- ١٤١ (١) وإلا لكان كذا  
 ١٤٣ (٢) لا أعلم ما إذا كان  
 ١٤٧ (٣) لم يعد قادر أعلى التعاليم أو صالحاً للعمل  
 ١٥١ (٤) جواب (لما) هل يكون فعلاً  
 مضارعاً؟

## الباب الثاني

### الفصل الأول

#### حرف الألف

- ١٥٤ ١ - آجر  
 ١٥٤ ٢ - إبالة  
 ١٥٤ ٣ - أذنته بكذا  
 ١٥٤ ٤ - الأرم  
 ١٥٥ ٥ - الأرش  
 ١٥٥ ٦ - أزر  
 ١٥٥ ٧ - الأزمة  
 ١٥٦ ٨ - تأسس

- (٣) غريب وأغرب ، حفيد وأحفاد ٨٩  
 (٤) الحاجة والحوائج ، العادة والعوائد ٩٠

### الفصل السابع

صوغ اسم المكان من معتل  
 العين الثلاثي ومكسورها السالم

- ٩٣ (١) المصيف  
 ٩٣ (٢) المطار والمطير  
 ٩٥ (٣) المعرض  
 ٩٥ (٤) المحفل  
 ٩٥ (٥) المحل والحلة  
 ٩٦ (٦) المفصل

### الفصل الثامن

- (١) صوغ اسم المفعول من الثلاثي  
 والرباعي ٩٧  
 (٢) اسم المفعول من اللازم والمتعدي ١٠٢  
 بالحرف  
 (٣) اسم المفعول الثلاثي من معتل  
 العين بالواو والياء ١٠٦

### الفصل التاسع

- (١) تأنيث (أي) ١٠٧  
 (٢) ضوضاء ، تذكيره وتأنيثه ١٠٩  
 (٣) منع الصرف في الجموع الممدودة ١١٢

### الفصل العاشر

- (١) حذف الجارة قياساً بعد (أن وأن) ١١٦

## الفصل الثاني

## حرف الجيم

٩٩	٢٩ - محبوب ومحبور
١٠٠	٣٠ - مجبي ومجبو ومجبي
١٦١	٣١ - الجرح
١٦١	٣٢ - جرس
١٦١	٣٣ - جدر والجدري
١٦٢	٣٤ - الجنان
٤١	٣٥ - أجاب عنه وعليه
١٦٢	٣٦ - الجواز
١٦٢	٣٧ - جوعات

## حرف الحاء

١٦٣	٣٨ - حذاء وحذاء به
١٦٤	٣٩ - التحرير
١٦٤	٤٠ - الحراك
١٦٤	٤١ - حرمه
١٦٤	٤٢ - التحري
١٦٥	٤٣ - المحاضرة
١٦٧	٤٤ - حصب
١٦٧	٤٥ - الحصة
١٣٣	٤٦ - احتفل العيد
١٦٧	٤٧ - مستحکم الحاقات
١٦٧	٤٨ - الحمارّة والصبارة

١٥٦	٩ - تأكد
١٥٦	١٠ - اللهم
٨٥	١١ - آلى يوئلي ويوئلي
٨٥	١٢ - آمن يوئمن ويوئمن
١٥٦	١٣ - أنيس
٨٥	١٤ - آنس يوئانس ويوئانس
١٥٧	١٥ - آنية
١٥٧	١٦ - آونة
٨٥	١٧ - آوي يوئوي ويوئوي

## حرف الباء

١٥٨	١٨ - بجة
١٥٨	١٩ - تبجبع
١٥٨	٢٠ - البجبوحة
١٥٩	٢١ - يبذل عنايته في طبعها
١٥٩	٢٢ - برطيل
١٥٩	٢٣ - بكرة
١٥٩	٢٤ - بلغ وتبلغ
١٦٠	٢٥ - بمر
٩٨	٢٦ - مبيع ومباع
١٦٠	٢٧ - بيطار
١٠	٢٨ - بينا وبيننا

ص	
١٧٤	٧١ - خلا على الشيء
١٧٤	٧٢ - اختلى به
١٧٥	٧٣ - تخمتر
١٢٧	٧٤ - خوفك الحرب ودينها ولها
١٣٥	٧٥ - خولت الأمر إليه

### الفصل الثالث

#### حرف الدال

١٧٦	٧ - اندحر
١٧٦	٧٧ - تدخل وداخل وتداخل
١٧٦	٧٨ - دعك
١٧٦	٧٩ - الدعامة
١٧٧	٨٠ - الدعاوة والدعاية
١٧٨	٨١ - تداعي
١٧٨	٨٢ - تدلل
١٧٨	٨٣ - أدمن
١٧٨	٨٤ - دنت وأدنت

### الفصل الرابع

#### حرف الراء

١٨٠	٨٥ - الراسة والزئاسة
١٨٠	٨٦ - رأي عيني
١٨١	٨٧ - ربهه
١٨١	٨٨ - الراتب والمرتب
١٨٢	٨٩ - رحوم

ص	
١٦٨	٤٩ - الخنكة
١٦٨	٥٠ - أطار
١٦٩	٥١ - التجوير
١٦٩	٥٢ - الحارة
١٦٩	٥٣ - حاز
١٦٩	٥٤ - أحاطه علماً
١٣٣	٥٥ - احتاطوا المدينة
١٧٠	٥٦ - حار
١٧٠	٥٧ - احتار
١٧١	٥٨ - معي

#### حرف الحاء

١٧١	٥٩ - الختم
١٧١	٦٠ - اتخذ
١٧١	٦١ - الخراج
١٧٢	٦٢ - الخرق
١٧٢	٦٣ - الخصلة
١٧٢	٦٤ - الخطرة
١٧٢	٦٥ - الاخطار
١٧٣	٦٦ - خطف
١٧٣	٦٧ - الخطاف
٩٨	٦٨ - مخفي ومخفى
١٧٣	٦٩ - الخلسة
١٧٤	٧٠ - الخلة



## حرف الصاد

- ٢٠٦ - ١٢٩ - الصحيفة والصفحة  
٢٠٦ - ١٣٠ - صادر  
٢٠٦ - ١٣١ - صدق  
٢٠٧ - ١٣٢ - صرف  
٢٠٨ - ١٣٣ - التصرف  
٢٠٨ - ١٣٤ - صارم  
٢٠٩ - ١٣٥ - الصمداء  
٢٠٩ - ١٣٦ - الصالح  
٢٠٩ - ١٣٧ - أنصاع  
١٠١ - ١٣٨ - مصوغ ومصاغ  
٩٨ - ١٣٩ - مصون ومصان  
٩٨ - ١٤٠ - مصيب ومصاب

## حرف الضاد

- ١٣٥ - ١٤١ - ضحي راحته وشرفه

## حرف الطاء

- ٢١١ - ١٤٢ - طبق  
٢١١ - ١٤٣ - الطابق  
٢١٢ - ١٤٤ - الطموح  
٢١٣ - ١٤٥ - طاف عليهم  
٢١٣ - ١٤٦ - الطوال والطيلة

## حرف الظاء

- ٢١٤ - ١٤٧ - ظهرازيهكم

## الفصل الثامن

## حرف العين

- ٢١٦ - ١٤٨ - العتيد  
٢١٦ - ١٤٩ - العتمة  
٢١٧ - ١٥٠ - استعجب  
٢١٧ - ١٥١ - العجر  
٢١٧ - ١٥٢ - استعذر  
٢١٨ - ١٥٣ - عرض  
٢١٨ - ١٥٤ - استعرض  
٢١٩ - ١٥٥ - تعرف عليه  
٢٢٢ - ١٥٦ - العازب  
٢٢٢ - ١٥٧ - الإعزام  
٢٢٢ - ١٥٨ - العشير  
٢٢٣ - ١٥٩ - العشاء  
٢٢٤ - ١٦٠ - العضادة  
١٦١ - أعطيت لفلان راتبه وأُعطي ١٢٧  
له الراتب  
١٣٤ - ١٦٢ - أعطيت إليه كذا  
١٦٣ - ١٦٣ - مَعْفُوَةٌ عنها ومُعْفَاةٌ ومَعْفِيَةٌ ١٠٠  
ومَعْفُوَةٌ  
٢٢٤ - ١٦٤ - العقار

ص	
٢٣٧	١٨٥ - الفج
٢٣٧	١٨٦ - الفداحة
٢٣٧	١٨٧ - الفذلكة
٢٣٩	١٨٨ - فسح
١٠١	١٨٩ - مَنَسُودٌ وَمُفْسِدٌ
٢٤٠	١٩٠ - تَفَشَى
٢٤٠	١٩١ - نفاصح
٢٤٠	١٩٢ - ارفك
٢٤٢	١٩٣ - الاِفلاس والتفليس
٢٤٢	١٩٤ - الفهم
٢٤٣	١٩٥ - فار
٢٤٣	١٩٦ - فَوْضٌ

### الفصل العاشر

#### حرف القاف

٢٤٤	١٩٧ - قبل به
٢٤٥	١٩٨ - القحف
٢٤٥	١٩٩ - القراح
٢٤٥	٢٠٠ - القشعريرة
٢٤٥	٢٠١ - قاصر
٢٤٦	٢٠٢ - اقتضى
٢٤٦	٢٠٣ - المقتضي
٢٤٦	٢٠٤ - المقتضية
٢٤٧	٢٠٥ - القطار

ص	
٢٢٥	١٦٥ - العماية
٢٢٥	١٦٦ - عُنِي وَعُنِيَ وَعُنِيَ
٢٢٥	١٦٧ - عهد إليه
٢٢٧	١٦٨ - العهدة
٢٢٩	١٦٩ - عوّد وتعوّد واعتاد
٢٢٩	١٧٠ - استعاد
٢٢٩	١٧١ - عوّل
١٣٥	١٧٢ - يعاونهم في إنشائها
٢٣٠	١٧٣ - عابه
٢٣٣	١٧٤ - العيان

### الفصل التاسع

#### حرف الغين

٢٣٤	١٧٥ - الغث والسمين
٢٣٤	١٧٦ - لاغرو
٢٣٤	١٧٧ - الغش
٢٣٥	١٧٨ - الغضن
٢٣٥	١٧٩ - الغلاظة
٢٣٥	١٨٠ - الغواية
٩٩	١٨١ - مَغِيثٌ وَمُغَاثٌ
٢٣٥	١٨٢ - غيور
٩٨	١٨٣ - مَغِيظٌ وَمُغَاظٌ

#### حرف الفاء

٢٣٦	١٨٤ - فتش
-----	-----------

### حرف الميم

٢٦٥	٢٢٦ - أمجاد
٢٦١	٢٢٧ - مده بكذا
٢٦٣	٢٢٨ - مرحى ورحى
٢٦٣	٢٢٩ - صير
٢٦٤	٢٣٠ - الامتزاج
٢٦٤	٢٣١ - المساس
٢٦٤	٢٣٢ - المطرة
٢٦٥	٢٣٣ - امتقع
١٢٧	٢٣٤ - ممكن لهم ويمكن لهم
٢٦٥	٢٣٥ - الإيملاء
٢٦٦	٢٣٦ - الامتلاك
١٣٤	٢٣٧ - منحت إليه كذا
٢٦٦	٢٣٨ - أمتن
٢٦٨	٢٣٩ - مئيت
٩٩	٢٤٠ - تميط ومطاط
٢٦٨	٢٤١ - الميوع

### الفصل الثاني عشر

#### حرف النون

٢٦٩	٢٤٢ - نبه عليه بكذا
١٣٣	٢٤٣ - ينتج منه والنتاج

٢٤٩	٢٠٦ - القطف
٢٤٩	٢٠٧ - ففقف
١٣٥	٢٠٨ - استقل السيارة أو القطار
٢٤٩	٢٠٩ - التقنين
٩٨	٢١٠ - مقود ومقاد
١٠١	٣١١ - مقول ومقال
٢٥١	٢١٢ - قاسه

#### حرف الكاف

٢٥٢	٢١٣ - تكبّد وكبّد
٢٥٣	٢١٤ - كشف
٢٥٣	٢١٥ - الكفء
٢٥٥	٢١٦ - كآفه
٢٥٧	٢١٧ - السكال
٢٥٧	٢١٨ - كيت وكيت

### الفصل الحادي عشر

#### حرف اللام

٢٥٨	٢١٩ - اللحق
٢٤٨	٢٢٠ - الملافاة
٢٥٨	٢٢١ - لآبه
٢٥٩	٢٢٢ - التقيت به
٢٥٩	٢٢٣ - لآب
٢٥٩	٢٢٤ - ملام
١٣٨	٢٢٥ - لآته لما فعل

## الفصل الثالث عشر

## حرف الهاء

٢٧٧	٢٦٦ - الحثاف
٢٧٧	٢٦٧ - الهدنة
٢٧٧	٢٦٨ - هدته
٢٧٨	٢٦٩ - هراء
٢٧٨	٢٧٠ - أمزله
٢٧٩	٢٧١ - هزم
٢٧٩	٢٧٢ - الهمج
٢٧٩	٢٧٣ - الهينة
٢٧٩	٢٧٤ - أهاجه
٩٨	٢٧٥ - مهيج ومهياج

## حرف الواو

٢٨٠	٢٧٦ - الموجب
٢٨٠	٢٧٧ - الوجبة
٢٨٠	٢٧٨ - الوحدة
٢٨٠	٢٧٩ - استوحد
٢٨١	٢٨٠ - الوحشة
٢٨١	٢٨١ - اللعة
٢٨١	٢٨٢ - وربث
٢٨١	٢٨٣ - السمة
٢٨٢	٢٨٤ - وصله

٢٦٩	٢٤٣ - نحيف
٢٦٩	٢٤٤ - الند
٢٦٩	٢٤٥ - ندّمه
٢٧٠	٢٤٦ - التنسيق
٢٧١	٢٤٧ - نشب
٢٧١	٢٤٨ - الناطور
١٢٧	٢٤٩ - نظرك الامر وفيه وإليه وله
٢٧١	٢٥٠ - استنظر
٢٧١	٢٥١ - نظّر
٢٧٢	٢٥٢ - النظرة
٩٩	٢٥٣ - منعوش ومُنعمش
٢٧٢	٢٥٤ - زفد
٢٧٢	٢٥٥ - النفاس
٢٧٢	٢٥٦ - نقض
٢٧٣	٢٥٧ - انتقص منه
٢٧٣	٢٥٨ - النقاهاة
٢٧٣	٢٥٩ - نموذج
٢٧٤	٢٦٠ - فاهز
٢٧٤	٢٦١ - ناظ
٢٧٤	٢٦٢ - الذوال
٢٧٥	٢٦٣ - نؤه به
٢٧٦	٢٦٤ - الذوايا
١٠٠	٢٦٥ - منوي ومُنوي

ص		ص	
٢٩٠	التكبية - ٢٩٥	٢٨٢	٢٨٥ - وضاء
٢٩١	تولج - ٢٩٦	٢٨٣	٢٨٦ - الواضحة
٢٩١	المومأ إليه - ٢٩٧	٢٨٣	٢٨٧ - الوظيفة
٢٩١	الوهلة - ١٩٨	٢٨٤	٢٨٨ - توفر
٩٩	موهون وموهن - ٢٩٩	٢٨٥	٢٨٩ - الوفق والوفاق
		٢٨٥	٢٩٠ - وافاه
	<b>حرف الياء</b>	٢٨٦	٢٩١ - توفي
٢٩٢	اليمين ٣٠٠	٢٨٧	٢٩٢ - وفاة
		٢٨٧	٢٩٣ - الوقود
	<b>الفصل الرابع عشر</b>	٢٨٨	٢٩٤ - التوقيع
٢٩٣	خطأ وأخطاء ، جمع المصادر		

تم الكتاب بعونه